

د. راستي

المسألة الكردية

حوائل

على طريق الحل الديمقراطي

- د. راستي
- المسألة الكردية - حوائل على طريق الحل الديمقراطي
- الطبعة الاولى
- برلين 2003
- حقوق الطبع محفوظة

مطبعة هافيبون / برلين

بسم الله الرحمن الرحيم

((انا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض فأبين أن
يحملنها وحملها الإنسان ان الانسان كان ظلوما جهولا))

صدق الله العظيم

المحتويات

	إهداء	3
	آية قرآنية	7
	المقدمة	9
	مدخل تاريخي	11
	مقتبسات عن مصادر ذات علاقة كشواهد وتقييم	20
	1- الكتاب الشيوعي الأسود	26
41	2- حزب العمال الكردستاني: دكتاتورية عبد الله أوجلان	
	3- العراق: دولة المنظمة السرية	51
	4- المقاومة الكردية للاحتلال (1914-1958)	90
	5- الديمقراطية	108
	الإسلام والديمقراطية	119
	الغرب والديمقراطية	144
146	ألمانيا الاتحادية: (بين النهج الداخلي والسلوك في الخارج)	
155	الصناعات الحربية: (بين الإنتاج والمتاجرة ونشوب الحروب)	
	الخلفية التاريخية للعلاقات الألمانية الكردية	158
	الأمم المتحدة والديمقراطية	162
	ديمقراطية المنظمات التابعة إلى الأمم المتحدة:	167
	مجلس الأمن	168
	الجمعية العامة	169
172	كردستان بين الكولونيالية والحق الديمقراطي في تقرير المصير	
	معاهدة سيفر	177
181	بيان حول استقلال المستعمرات وشعبها	
	الأمم المتحدة: تقييم	184
	11 / أيلول / 2001	188
196	المسألة الكردية بين عبر الماضي وآفاق المستقبل:	
	العالم الإسلامي	196
	الأفكار الماركسية	198
	الديمقراطيات الغربية	200
	الدكتاتوريات ونهج القيادات الكردية	214
	المصالح الكردية	228
	مستلزمات المستقبل	250
	ما العمل	252
	آية قرآنية	258
	المصادر	259

إهداء

التنكر لحق الشعوب في تقرير المصير يعتبر في نظرنا من أكبر الكبائر وأعظم المنكرات ولذا فان هذه الدراسة المتواضعة يجب أن تهدي إلى من سعى لدعم الشعوب على اختلاف هويتها لبلوغ هدفها في التمتع بإمكانية ممارسة هذا الحق الديمقراطي.

جاء في الحديث الشريف قوله (ص): "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"

فاستنادا إلى هذه القاعدة وإدراكا لقيمة من سار في حياته في انسجام مع أحكامها لا يرى كاتب هذه الدراسة المتواضعة من كان أكثر استحقاقا لإهدائهم هذا الجهد المتواضع إلا من باشر بالفعل وواصل الدعم بكل إمكانياته وقدراته لدعم قضية شعب مضطهد ووطن مجزأ يعاني من الاحتلال والتجزئة:

- إلى الأخ القائد معمر القذافي، رجل الدولة الوحيد في العالم بأسره، الذي يدعو جهارا إلى تأسيس الدولة الكردية وكانت له مواقف مشابهة اتجاه كل حركات التحرر في العالم. قائد الثورة الليبية في الواقع أبعد حكام العالم الإسلامي نظرا. فاعترافا بالجميل نهدي إليه هذا الكتاب.
 - إلى أستاذ علم الاجتماع التركي إسماعيل بيشكجي، الذي قبع بالفعل تسعة عشر عاما في غياهب سجون حكام أنقرة ورفعت هذه الحكومة الجائرة ضده دعاوي حكومية بتهمة دعم الانفصال بلغ مجموعها (105) دعوى حكومية وما زال مجموع (50) منها قيد المداولة. لقد أطلقت حكومة أنقرة سراحة في الأونة الأخيرة بناء على تدخل الدول الأوروبية دعما منها لحق الإنسان في التعبير عن رأيه.
 - إلى كل من سيقبدي مستقبلا بهذا المثل الخير ويدعم حق الشعب الكردي وبقية الشعوب التواقفة إلى الحرية في العالم في تقرير المصير، صيانة لكرامة الإنسان ودفعاً للمظالم ولجما للمعتدين وتحقيقا للعدالة وسعيا لضمان الأمن والسلام والاستقرار في العالم، الأمن والسلام القائم على العدل وليس على الكبت والحرمان والقمع والاضطهاد والإرهاب.
- نأمل أن لا تنسى الأمة الكردية أصدقاءها الذين ثبتوا على مواقفهم المبدئية في أخرج الظروف، ما بقي الدهر، اعترافا بالجميل.
- الله نسأل أن يجزل لهم العطاء ولكل من سار على هذا النهج مستقبلا، في الدنيا والآخرة، انه سميع مجيب.

د. راستي

أوريا 16 / 6 / 2003

المقدمة

في السنوات الأخيرة كثرت الدراسات حول المسألة الكردية وزاد اهتمام الرأي العام بهذه القضية. الدول الكبرى باتت هي الأخرى تعبر هذه القضية أهمية متزايدة وهي التي أهملتها في السابق تماما عن عمد وسبق إصرار، على الرغم من أن القضية الكردية كانت وما تزال أكبر قضية قومية في العالم تبحث عن حل عادل ومنصف لها، ينسجم مع تطورات المجتمع البشري في القرن الجديد.

وعلى الرغم من البوادر المشجعة، إلا أنها وعلى الأرجح مواقف مرهونة بأوضاع مرحلية ومؤقتة ولذا فالحلول الناتجة عنها قد تكون هي الأخرى مرحلية ومؤقتة كذلك، الأمر الذي أثبتته تجارب التاريخ مرارا عديدة.

الحل الدائم والعادل لقضية الشعب الكردي وكردستان يجب أن يكون ديمقراطيا وذلك انسجاما مع التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية. وديمقراطية الحل يقتضي بدوره الاعتراف المتبادل بين الشعوب بحق تقرير المصير، أي أن الشعوب هي صاحبة سيادتها وسيدة قدرها في صياغة مصيرها وحياتها في الحاضر والمستقبل على حد سواء. وهذا يعني رفض الوصاية بكل أشكالها الظاهرة والمستترة على حد سواء، التي استهدفت في الماضي وما تزال تستهدف نهب ثروات كردستان الطبيعية من خلال نظام كولونيا لي مستتر وتحت واجهات مختلفة، حائلة بذلك بين الأمة الكردية وبين إمكانية استفادتها من ثروات بلادها الطبيعية لتطوير كيانها في المستقبل أسوة ببقية الشعوب والأمم في العالم.

غير أن قاعدة الحل المقترحة لا تعني رفض إيجاد السبل للشراكة الفعالة والتعاون المثمر بين الشعوب على شتى الأصعدة لبلوغ وتحقيق أهداف مشتركة، لتنشيط وتنمية النفع المتبادل بشكل مشروع وعادل بعيدا عن الاستغلال وبعيد شبيهة ممارسة السياسة الكولونيالية المستغلة، المستترة في بعض الحالات والعلنية في أحيان أخرى في كردستان من قبل العديد من الأنظمة في الشرق الأوسط، المقتسمة والمحتلة لكردستان بدعم وتركيز من الاستعمار العالمي.

غير أن الحل العادل والديمقراطي للقضية الكردية وكردستان على هذه الأسس، التي يفرضها ويدعمها التطور التاريخي للمجتمع البشري يواجه العديد من الحوائل: كردية – محلية على صعيد منطقة الشرق الأوسط – ودولية. ولا بد من الاعتراف بأن الحوائل الكردية هي الأكثر مرارة بلا ريب.

وهدف هذه الدراسة المتواضعة هو إلقاء الضوء على هذه الحوائل والكشف عن دوافعها وبالتالي اقتراح سبيل جديد لإزالة هذه العوائق الحائلة دون إعادة الحق إلى نصابه، الذي ينشده كل عقل سليم ومنصف.

نستهل الدراسة بمدخل تاريخي وتلخيص مقبسات من عدة مؤلفات مختارة، تبين طبيعة ممارسة السلطة دوليا ومحليا (الشرق الأوسط) وبالطبع من قبل أمراء الأحزاب الكردية أيضا، كشواهد على البون الشاسع بين الدعاية التي تطلقها أجهزة الإعلام والدعاية السياسية الرسمية وبين واقع الحال، الذي تعيشه شعوب المنطقة والعالم. كما سنشير الموقف من المبادئ الديمقراطية على الساحة العملية لكل الجهات ذات العلاقة.

وبالطبع للقارئ حرية مطالعة نصوص المقبسات بالكامل للحصول على مزيد من المعلومات. وأهمية هذه المقبسات تنبع من كونها تستند إلى وثائق جديدة أو شهادة أشخاص عاصروا الحوادث أو راقبوها عن كثب، الأمر الذي يضيف انطبعا جديدا على الأدوار التي مارسها القيادات بالفعل بعيدا عن الرتوش الدعائية المزيفة. وهذا بدوره تطور إيجابي جديد على الساحة السياسية في كردستان والعالم الإسلامي على حد سواء، حيث دأبت أقلام المثقفين في الماضي على حكر نتاجها الفكري لخدمة الحكام والمتسلطين وكانت بذلك أقلاما مستأجرة هدفها

الأول والأخير كيل المديح جزافا للمتنفذين والحكام والتستر على أخطائهم وان بلغت حد الجريمة، ملحقين بذلك أبلغ الضرر بشعوبهم، إلى درجة يستوجب معها على المرء الحائر من هذا النهج، أن يتساءل عما إذا كانت هنالك أزمة ثقافة أم أنها مجرد أزمة مثقفين؟

وسعياً منا لمحاولة تعريف (الديمقراطية) وبيان ماهية الفكر الديمقراطي، نستعين على هذا الصعيد بالانسكلوبيديا الألمانية لفهم هذا الموضوع وتقريبه إلى الأذهان، إلى جانب الاستعانة برأي أحد المتخصصين، ممن مارسوا الحياة الديمقراطية ونشبوها وترعرعوا في ظلها، الأمر الذي ولد لديه دراية واسعة على هذا الصعيد بفضل الممارسة الطويلة الأمد.

هذا التعريف بحد ذاته هو معيار آخر لتقييم ممارسات المتنفذين في الشرق الأوسط ومدى انسجام ممارساتهم مع المبادئ الديمقراطية والحياة على طبيعتها.

يلي ذلك مقترحات حول سبل العمل القائم على أساس المنطق في المستقبل لخدمة القضية بفعالية وبشكل بناء بعيداً عن التطفل. هذه المقترحات مستقاة من العبر المأخوذة من التاريخ.

أما المصادر التي أستعين بها لكتابة هذه الدراسة فقد تعددت مشاربها واتجاهاتها: كتب ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع – أفلام وثائقية – وأخيراً الصحف والمجلات الصادرة في الماضي القريب. كل ذلك بغية ربط الماضي بالحاضر وبالتالي محاولة إلقاء نظرة موضوعية على إمكانيات المستقبل وفتح معبر لبلوغ وبناء مستقبل أفضل قائم على العدل ومنسجم مع التطور البشري في بداية الألف الثالث للميلاد.

فالسماة فوق كردستان لا تعترف بوجود الحدود القائمة وترفض الاعتراف بالتقسيم الذي فرضه التطفل الأجنبي على أرض كردستان بهدف نهب خيراتها وحرمان الشعب الكردي من حق التصرف بمواد بلاده لبناء مستقبل مشرق لأجيال كردستان القادمة أسوة ببقية شعوب العالم، مستهدفين تحقيق الوحدة والاستقلال الكردستاني الناجز على أسس ديمقراطية وبطرق ديمقراطية ولو على مراحل.

في هذا الموضوع لا بد من الاعتراف بالجميل الذي قدمه العديد من الاخوة عبر توفير وإرسال المصادر ذات العلاقة من شتى المناطق في أوروبا، بل وحاول البعض منهم البحث عنها في بلدان الشرق الأوسط. فشكراً من القلب لهذا الدعم القيم.

نسأل البارئ عز وجل أن يعصمنا من خطأ التجني على الحقيقة، فالحقيقة كل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة هي راندا في مسعانا، فعليه نتوكل وبه نستعين وله الأمر من قبل ومن بعد. قال تعالى:

"والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وأن الله لمع المحسنين".

د. راستي

أوربا في ربيع 2002 ميلادية

مدخل تاريخي

منذ بدء الخليقة حسب المفهوم الديني للتواجد البشري أو منذ العصور السحيقة في تاريخ البشرية الطويل حسب نظرية النشوء والارتقاء الداروينية. (بعض التنقيبات الاثرية تشير الى تواجد النوع البشري في الحبشة

مثلا الى فترة تعود الى ما قبل 5,5 مليون سنة) هنالك صراع دائم بين قوى الشر والخير، والنور والظلام (العقيدة الزرادشتية)، المصلحين والمفسدين، المتقين والمنافقين، (الذين يعلمون والذين لا يعلمون) البناء الحضاري المبدع ثقافيا واقتصاديا واسلوب الحياة القائم على النهب والسلب والتطفل على قوت وجهد الآخرين من افراد وجماعات. هذا الصراع الازلي يمثل في الواقع وجهين لعملة واحدة تجسد واقع التأريخ البشري. وبالطبع لكل نهج موالون ولكل طريقة انصار ومؤيدون. او حسب التعبير البليغ لمولانا امير المؤمنين علي ابن ابي طالب: < حق وباطل ولكل اهل >. وفي القرآن الكريم انعكاس لهذه الحقيقة في سرد سلوك ابني ادم حيث قال تعالى في سورة المائدة: <<... واتلوا عليهم نبأ ابني ادم بالحق اذ قربا قربانا فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر، قال لاقتلنك، قال انما يتقبل الله من المتقين. لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي اليك لاقتلك اني اخاف الله رب العالمين. اني اريد ان تؤبأ باثمي واثمك فتكون من اصحاب النار وذلك جزاء الظالمين. فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله فاصبح من الخاسرين. فبعث الله غرابا يبحث في الارض ليريه كيف يواري سوءة اخيه قال يا ويلتي اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة اخي فاصبح من النادمين. من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا. >> فاذا لوحظ هذا التباين الكبير في النهج والسلوك بين اخوين فان التناقض يزداد بين الافراد والجماعات لجملة من العوامل: ثقافية واجتماعية وتربوية وغيرها، وفق تباين الميول والاتجاهات. يقول الرسول (ص): < الناس معادن >.

وهكذا نجد بعض الناس يعيشون مقتدين بشريعة الغاب كقاعدة للحياة في تعاملهم مع الآخرين من افراد وجماعات مستهدفين هدم ونهب ما بناه الآخرون بالكدح والاجتهاد، يقابلهم اناس يعيشون في انسجام مع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والاعراف والعادات التي طورتها البشرية عبر تاريخها الطويل والهادفة الى ضمان الحقوق والمساواة وما الى ذلك من القواعد المستنقاة من عبر التجارب التي عاشتها البشرية، لان الاخلال بهذه القواعد يولد الاضطرابات والفتنة الاجتماعية والاضطرابات السياسية. اذن العدوان والرد عليه من باب الاقتصاد تحولوا الى قاعدة لازمت التاريخ البشري منذ زمن سحيق لا تعرف بدايته الحقيقية ويصعب التكهن في نهايته ما لم يتغير السلوك البشري جذريا. جاء في كتابه العزيز قوله تعالى: << ولكم في القصاص حياة >>.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط، من المفيد ان نشير الى امثلة ذات علاقة ونذكر بهذا الصدد احد مشاهير ملوك الاشوريين (اشور بانيبال 626-668 ق. م.)، الذي خلف لاجيال التالية ما اورده حول واحدة من انتصاراته العسكرية ضد جيرانه فيقول: < اقتربت من مدينة كينابو، حصن هولاي، وبضخامة حجم قواتي الكبيرة حاصرت المدينة بعد معركة متوحشة ثم تم لنا احتلالها. قتلت 600 من مقاتلي المدينة بالسلاح، احرق 3000 الف اسير بالنار ولم اترك أي اسير على قيد الحياة. هولاي حاكم المدينة اسرته حيا. اشلاء الجثث تراكمت كالابراج. لقد احرق ابنائهم وبناتهم بالنار. اما هولاي حاكم المدينة فقد سلخت جلده وعلقته على جدار المدينة. وهدمت المدينة واحرقتها. >

الوقائع التاريخية تظهر بجلاء بان الكثير من الحكام اقتدوا بهذا الملك في التعامل مع الشعوب المجاورة لهم. لكن التاريخ يظهر في ذات الوقت بان هذه الشعوب انتقلت في فترات لاحقة من مضطهدية وفق قاعدة << العين

بالعين >>. ((فالممتنع لاحداث التاريخ يعلم بان الاشوريين لقوا مصيرا مشابها على ايدي جيرانهم الذين كانوا لهم الكيل كيلتين والصاع صاعتين. ومنهم الميدييون الذين انتقموا من الاشوريين بدورهم)).
مثل سوء اخر يمكن ان يورد بهذا الخصوص ونعني به جنكيزخان (سنة 1155- 1227 ميلادية)، الذي فاخر هو الاخر بالانتصارات التي احرزها في الصين فقال: < سعادة الرجل الكبرى هي الانتصار على اعدائه وان يسوقهم امامه. نهب اموالهم وممتلكاتهم وان ينظر الى اعزائهم وهم يذرفون الدموع. وان يمتطي جيادهم وان ينام على البطون البيضاء لنسائهم وبناتهم.>. هنا لابد ان نذكر بان الصينيين وحدوا صفوفهم من جديد فيما بعد والحقوا بالمغول هزيمة ماحقة وطردوهم من بلادهم، بل والحقوا بهم الهزائم داخل منغوليا بالذات.
خيال الطغاة والمستبدين حول كيفية استخدام السلطة والعنف الممارس للوصول اليها والمحافظة عليها او توسيعها يتفاوت ويختلف من فترة الى اخرى لينسجم مع الاحداث التي يراد بلوغها. فبعضهم يبذرون الشعوب ويهدمون الحضارات بالكلية. اما البعض الاخر يتهدم القرى ويقتل الذكور ويأخذ النساء كسبايا. اما البعض الاخر فيجبر المهزومين على قبول حياة الذل والعبودية بعد مصادرة ونهب ممتلكاتهم وهدم مندهم و قراهم ليتحول من بقية منهم عاى قياة الحياة الى عبيد يخدم املنتصر. وكانت روما واحدة من الامبراطوريات التي قامت على هذا الاساس اقتصاديا. ويلاحظ بان الاحرار الذين تحولوا الى عبيد بعد هزيمة عسكرية مثلا كانوا يقامون اسلوب الحياة الجديدة المفروضة عليهم بالاكراه. اما الاطفال الذين ولدوا وتررعوا في ظل العبودية فكانوا اطول واسهل انقيادا. فلا غرابة اذا ان تنشب الثورات والاتفاضات من الطغاة ولعل سبارتوكوس كانت نموذجا فريدا للانتفاضة على ختام الاستعباد والتي اخضعها.

وبالطبع كان وما يزال خيال الطغاة والمستبدين حول كيفية استخدام السلطة والعنف الممارس للوصول اليها والمحافظة عليها او توسيعها يتفاوت ويختلف من فترة الى اخرى لينسجم مع الاهداف التي يراد بلوغها. فبعضهم يببذون الاشعوب ويهدمون الحضارات بالكلية، اما البعض الاخر فيهدم القرى والمدن ويقتل الذكور في حين ياخذ النساء كسبايا. اما البعض الاخر فيجبر المهزومين على قبول حياة الذل والعبودية بعد مصادرة ممتلكاتهم وهدم مدنهم، ليتحول من بقي منهم على قيد الحياة الى عبيد يخدمون المنتصر. وكانت روما واحدة من الامبراطوريات التي قامت على هذا الاساس اقتصاديا. ويلاحظ بان الاحرار الذين تحولوا فجأة الى عبيد بعد هزيمة عسكرية مثلا كانوا يقاومون اسلوب الحياة الجديدة المفروضة عليهم بالاكراه. اما الاطفال الذين ولدوا في ظل العبودية فكانوا اطوع واسهل انقيادا. فلا غرابة اذن ان تنشب الثورات ضد الطغاة. ولعل ثورة سبارتاكوس كانت وما تزال نموذجا فريدا للانتفاضة ضد نظام الاستعباد، التي اخضعها الرومان في عام 71 ق.م. وسعيا من روما لردع قيام انتفاضات اخرى للعبيد نصبوا 6000 صليب بين روما وكاموا وعلقوا عليها سبارتاكوس ومؤيديه من الثوار حتى الموت. هذا النظام بقي معمولا به في ارجاء مختلفة من العالم حتى الماضي القريب. والغريب ان العديد من المفكرين الكبار اعتبروا هذه الوضعية امرا مقبولا ومستساغا ومنهم مثلا الرئيس الامريكي ومؤلف بيان الاستقلال الامريكي (توماس جيفرسن).

يلاحظ بان ممارسة العنف في ظل الحكومات التي التي اتخذت من الشرائع السماوية قاعدة لنظامها السياسي حسب الانتماء الديني او المذهبي الخاص، كانت هي الاخرى مرهونة بسلوك المعنيين من الحكام الصالحين او

الطالحين، الى جانب الصراع الطويل الامد بين هذه الاديان والمعتقدات المذهبية، لان كل جهة كانت تعتبر نفسها ممثلة للعقيدة الحقيقية وما عداها باطل. وفي حالات كثيرة لجأ الحكام الى استخدام العنف وخوض الحروب لاثبات منطلقاتهم. وفي الواقع كان لهذه الصراعات دوافع اخرى تسترت وراء شعارات دينية بهدف حشد الطاقات البشرية وهي في الواقع سياسية واقتصادية. ومن جملة هذه الحروب نذكر مثلا الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية في العالم الاسلامي وكذلك الحروب الصليبية بين العالم المسيحي والعالم الاسلامي. والصراع بين المذاهب الدينية هو الاخر له بواعث ودوافع سياسية واقتصادية ايضا. والغريب ان نلاحظ بأن المسيحيين الذين تعرضوا الى الاضطهاد على يد الرومان، اضطهدوا فيما بعد معارضيهم بشكل فاق قسوة الرومان الامر الذي يتناقض مع المبادئ التي يدعو اليها الدين المسيحي نظريا. فكارل الكبير (742-864 م) مثلا خير السكسون بين اعتناق المسيحية وبين الابداء!

وبالطبع يستغرب المرء حين يقارن هذا التناقض الفاضح بين المبادئ والممارسات، فمن جهة الدعوة الى التسامح ومن جهة اخرى ممارسة العنف المجرم من قبل اصحاب السلطة والنفوذ المسيحيين في اوربا وغيرها من ارجاء العالم منذ قرون عديدة. ولا يمكن فهم هذا التناقض بمعزل عن الدوافع الاقتصادية والسياسية. ولن نجانب الحقيقة اذا قلنا بان هذه الحقيقة تنطبق الى حد بعيد على الكثير من الحكام المتنفيين في العالم الاسلامي ايضا. حيث يتم استغلال الدين في الحالتين لبلوغ غايات خاصة. قال تعالى: << لا اكراه في الدين >> وقال ايضا جل شأنه: << ولو شاء ربك لآمن من في الارض جميعا. افاننت نكره الناس حتى يكونوا مؤمنين >>.

جنون العظمة له فنون والابداع السلبى للعقلية الهدامة للطغاة يأخذ اشكالا غريبة للغاية لا عد لها ولا حصر. فأثناء الحرب الاهلية في روما قبل الميلاد (138-78 ق.م.) اظهر (سولا) اسلوب استقطاب جديد في نظرته الى المؤيدين والمعارضين لسلطته، معتبرا كل من لم يحارب الى جانبه محروما من الحماية القانونية. لذا كانت المدن التي تقع في طريق زحف جيوشه تتعرض الى الهدم ويتعرض السكان الى القتل. يقول بلوتارخ حول هذه الفترة الرهيبة: < وهكذا اختار سولا طريق القتل وملأ عن طريق تنفيذ احكام الاعدام بدون أية حدود، المدن بالجثث. الكثير من الرجال ممن لم تكن لهم اية علاقة به، تعرضوا الان الى الانتقام الشخصي وتحولوا الى ضحايا لمؤيدي سولا الذي منحهم كفضل شخصي اجازة القتل ... >.

وبناء على رغبته الشخصية، تم نقش عبارة على تمثال له تقول: بأن فضله كصديق وشره كعدو لا يمكن ان يضاويه فيهما احد!

ويتطرق مؤرخ آخر (يوردانيس) الى الابعاد السلبية التي يمكن لحاكم مستبد ان يخلفها في المجتمع الانساني، فيقول بصدد قائد الهون (اتيلا)، الذي اشاع الدمار في اوربا لفترة من الزمن، فيروي حول معركة (تروبيس في عام 451م) ما يلي: < من الجانبين التقى الجمعان العظيمان. وبدون اللجوء الى اية حيلة حربية في الصراع على ساحة معركة مكشوفة. لأي سبب تلاطمت هذه الجماهير والحشود ضد بعضها – هل كان هنالك سبب يبرر هذا الصدام؟ من اين جاء هذا الحقد، الذي دفعهم جميعا ليهاجموا على بعضهم بالسلاح؟ هنالك حقيقة معروفة مفادها: ان البشر يعيشون لحكامهم فقط. وبناء على فكرة مجنونة لرجل واحد يمكن ان تنشب مذبحه جماعية بين الشعوب. عسف طاغية ماجن لغرض ابداء ما ولدته الطبيعة عبر قرون عديدة في لحظة واحدة فقط. >

ومن الحكام المستبدين من اختار أسلوبا غالي به في التمرغ في الشر واللؤم لغرض فرض وتثبيت دعائم نفوذه وسلطته، من خلال تشجيع وتنمية ودعم أحقر النزعات لدى البشر عبر تطبيق (سياسة فرق تسد) المقيتة. يذكر المؤرخ (ساليبينه) حول (ايزريلينو) أحد الحكام المتنفيين في ايطاليا في منطقة بادوا، البندقية و فيرونا، في القرن الثالث عشر للميلاد، فيقول:

< لقد كان بحق آلة بيد الشيطان وابن الشر، لأنه أحرق في يوم واحد في فيرونا، حيث كنت موجودا هنالك، 11000 من سكان مدينة بادوا في منزل كبير ... الكل كانت أوصالهم ترتجف ازائه كالحفءاء في الماء، وذلك لم يكن بدون مبرر. فمن عاش اليوم لم يكن مطمئنا على حياته غدا. الوالد كان يرجو موت ابنه، والابن كان يرجو موت الأب أو أحد الأقارب الآخرين بهدف نيل رضا ايزريلينو ... >

ويبدو أن نيكولو مايكيافلي (1469-1527م) أخذ نهج هذا النوع من الحكام في تقييمه للحوادث التاريخية واستقى منها أفكاره التي تبلورت في منطلقات غريبة منها قوله: <الغاية تبرر الوسيلة>، على اعتبار أن استنتاجاته كانت مستقاة من وقائع تاريخية وتنسجم حسب قول البعض مع طبيعة البشر! فما هي الغايات وهل أنها مشروعة أم لا وما هي الوسائل المتخذة لبلوغها؟ هذه كلها أسئلة ستظل مبهمة في أغلب الحالات. لذا لا بد من التساؤل في أي عالم ستعيش البشرية اذا اقتدتت بهذه النظريات؟ نحن على ثقة بأن النتيجة ستكون الدمار الشامل والسريع للحضارة والمجتمع البشري. والحروب المستمرة، بما في ذلك الحروب العالمية كانت لها دوافع مشابهة وهي مصداق لما نذهب اليه.

لكن لحسن الحظ هنالك بالمقابل أمثلة ايجابية كثيرة في تاريخ البشرية والتي تستحق الاقتداء، سواء ما كان منها في تاريخ البشرية القديم أو الحديث. فعلى سبيل المثال نجد الملك الهندي (أشوكا) في عام 273 ق. م. – وهو أحد المصلحين بلا ريب – الذي هاله ما شهدته من آثار الحروب: مئات الألوف من المشردين، الضحايا المشوهين من الجنود والمدنيين على حد سواء والكثيرين ممن عانوا بسبب الجوع من الأبرياء، الأمر الذي أدى به الى هجر أساليب استخدام العنف والقوة ولهذا السبب اعتنق الديانة البوذية معلنا بأنه: <سيتبع قانون المحبة – باعتباره الطريق الوحيد الملي بالسعادة>. ولم يكتفي بنشر القوانين المتسمة بهذه الروح، بل كان يطبقها بالذات ويقضي حياته في انسجام تام مع قواعدها.

واقْتداء بهذا المثل الصالح وغيره وجدت الهند سبيلها الى الاستقلال بقيادة رجل حكيم (المهاتما غاندي) بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بعد نضال طويل الأمد، اتخذ غاندي خلاله شعار (اللاعنف) نهجا نضاليا فعلا لمقارعة التواجد الاستعماري البريطاني في بلاده. وكان يرفض المشاركة في الاتجاهات الداعية الى الرد على العنف البريطاني كقوة احتلال بالعنف حسب قاعدة <العين بالعين>، لأن ذلك حسب اعتقاده سيؤدي في آخر المطاف الى أن يصاب العالم بالعمى. بالإضافة الى تساوله عن نوعية الأشخاص، الذين سيأتون الى السلطة من خلال العنف؟ اذن الغاية والوسيلة كانت بالنسبة اليه كوجهين لعملة واحدة، الأمر الذي يصعب على القوي الامبريالية على ما يبدو ادراكه. وللأسف فان هذه التجربة مازالت فريدة في تاريخ حركات التحرر في العالم، لا اضطرار هذه الحركات في آخر المطاف الى الرد على العنف والعنوان الممارس ضدها بالعنف كأخر وسيلة لتحرير الذات والوطن. ولا بد من الاقرار، بأن ظروف الهند لا تنطبق على ظروف شعوب وبلدان أخرى في

العالم. فمن جملة خصوصيات الهند الرئيسية في صراعها ضد التواجد الاستعماري البريطاني، حقيقة تواجد عدد قليل من البريطانيين في الهند بالقياس الى سكان الهند، الذين زاد عددهم حتى في تلك الفترة على عدة مئات من الملايين. هذا الى جانب امكانية التعبير الديمقراطي بشتى الطرق عن الاهداف والأمانى المنشودة بالنسبة للشعب الهندي، الأمر الذي لا يتوفر مثلا في كردستان الملحقة بتركيا على الاطلاق.

في عام 1792 ق. م. جاء (حمورابي - سادس ملوك بابل) الى السلطة وسن قانونا جديدا ولم يطلق على نفسه لقب < الاله > كأسلافه، بل لقب نفسه بذو (الخطوة لدى الآلهة). قوانينه كانت غالبا شديدة وقاسية، لكنها أقربت بوقائع منها: أن المرء قد يقتل شخصا بدون عمد. ومنحت قوانينه بعض الحقوق للنساء ووفرت الحماية لحق الملكية. واستهدفت قوانينه حماية الضعيف ونظمت الحياة اليومية، كالتجارة وأجرة السفر. وفي حالات انتهاك القوانين، كانت هنالك عقوبات محددة أيضا: فمن كسر ساق شخص ما، كسرت ساقه أيضا من باب القصاص. ونفذت عقوبة الاعدام على مرتكبي جريمة الخطف، اقتحام البيوت، قطع الطريق والسحر ... الخ.

لكن للأسف لم يحظى بلد الرافدين طوال العديد من القرون، التي تلت بأنظمة حكم قانونية وعادلة، بل عانى الاستبداد والعسف الأمرين لفترات طويلة مظلمة. وما يعانیه الشعب العراقي بعربه وأكراده على حد سواء منذ عقود، يعتبر فترة سوداء قاتمة في تاريخ هذه الربوع كذلك، حيث تصادر الحريات والحقوق المتعارف عليها دوليا وتعطل القوانين السماوية والوضعية على حد سواء وتنتهك كرامة المواطنين بأبشع صورة، بهدف الوصول الى السلطة أو المحافظة عليها وما يرافق ذلك من نهب لخيرات البلد وتبديدها.

وبالطبع تتباين النتائج في الحالتين: فاذا كانت الحالة الاولى سببا لنشوء الاستقرار وازدهار الحضارة، فان الحالة الثانية ولدت اليأس والشقاء والتخلف، على الرغم من أن هذه المنطقة كانت وما تزال من أكثر بقاع العالم ثراء.

وكخلاصة قد لا نبالغ اذا قلنا بأن أغلبية الحكام الحكام والمتسلطين هم أميل في الواقع الى سوء الاستفادة من السلطة المناطة اليهم أو التي انتزعوها بالغدر أو الخديعة والعنف. في حين أن الحكام العادلين هم أقل عددا. لذا على الشعوب والافراد أن يكونوا يقضين على الدوام للدفاع عن حقوق الانسان، التي لا يمكن التنازل عنها لأية جهة كانت. ومن هنا تأتي مصداقية استنتاجات مفكري الثورة الفرنسية والقائلة بأن: <الانسان يولد حرا ولكنه مقيد بالأغلال في كل مكان>. قال تعالى: <<ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى>>. والاستغناء هنا حسب وجهة نظرنا يأتي بمعناه الواسع ويشمل الجانبين المادي والمعنوي. فاستغناء الحكام عن الرجوع الى قواعد الشرع السماوي، بل وحتى القوانين الوضعية والاخلاقية وعدم وجود من يحاسبهم، يؤدي بالنتيجة الى تطاولهم على حقوق الناس ومصادرتها. وفي تاريخ الأمم، العديد من الأمثلة، تبين كيفية وصول هذا النوع من الحكام الى السلطة عن طريق المكر والخديعة والفساد واراقة الدماء، ثم متابعة نفس النهج بهدف الابقاء على امتيازاتهم أو لتوريثها الى أسلافهم. وهذه الحقيقة لم تبق خافية على الحكماء منذ قرون سلفت، الذين راقبوا سلوك الحكام عن كثب. يقول الفيلسوف الصيني القديم (كونفوتسيوس): < الناس غير الشرفاء لا يليقون بتولي السلطة، لأن شغلهم الشاغل سيكون محاولة الحصول على شيء ما. واذا تحقق ما أرادوه على الدوام، فان شغلهم الشاغل سيكون المحافظة عليه وعدم اضاعته من جديد. وطالما كان شغلهم الشاغل منصبا على منع خسارتهم لشيء ما، لا يمكن للمرء أن

يعرف سلفا ما الذي سيقدمون عليه. > ويقول في موضع آخر: <الانسان السامي يفهم العدالة، أما الانسان الذليل فيفهم الربح.>.

تأريخ المجتمعات البشرية يحوي بين طياته نماذجاً سلبية كثيرة لتمادي الحكام المستبدين في الغي بهدف الاستحواذ على السلطة في الماضي والحاضر أيضاً. وبصدد التأريخ القديم، نذكر حدثين معروفين وشائعين في الاوساط الدينية: ونبدأ بقصة موسى عليه السلام مع فرعون مصر وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم بالشكل التالي. قال تعالى:

<< ... نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون. ان فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم انه كان من المفسدين. ونريد أن نمن على الذين أستضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين. ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون. وأوحينا الى أم موسى أن أرضعيه فاذا خفت عليه فألقيه في اليم ولا تحافي ولا تحزني انا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين. فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا. ان فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين. وقالت امرأة فرعون قرت عين لي ولك لا تقتلوه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا وهم لا يشعرون ... وحرمنا عليه المراضع من قبل فقالت هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم وهم له ناصحون. فرددناه الى أمه كي تقر عينها ولا تحزن ولتعلم أن وعد الله حق ولكن أكثرهم لا يعلمون. ولما بلغ أشده واستوى آتيناها حكما وعلما وكذلك نجزي المحسنين. >>.

القصة الثانية تتعلق بعيسى عليه السلام وما كان من أمره مع ملك اسرائيل وقوات الاحتلال الرومانية في تلك الفترة. وهي مشابهة لقصة موسى عليه السلام الى حد بعيد. هنا أيضاً تم قتل جميع الاطفال الذكور المولودين حديثاً، نظراً لخشية الملك هيرودوس من أن يكون بينهم من ينتزع منه السلطة والحكم. في الحالتين كان المنجمون قد تنبؤوا بقرب مجيء من يهدد سلطة فرعون و هيرودوس. ولكن في الحالتين شاءت الحكمة الالهية أن تبقى على حياة من استهدفتهم هذه العمليات الاجرامية. بل أن موسى عليه السلام ترعرع في بيت الفراعنة بالذات. وجاء وصف عاقبة الأمر في القرآن الكريم بالشكل التالي، حيث قال تعالى:

<< ... هل أتاك حديث موسى. اذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى. اذهب الى فرعون انه طغى ... فكذب وعصى. ثم أدبر يسهى. فحشر فنادى. فقال أنا ربكم الاعلى. فأخذته نكال الآخرة والاولى ان في ذلك عبرة لمن يخشى ... فأما من طغى وأثر الحياة الدنيا. فان الجحيم هي المأوى. وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى، فان الجنة هي المأوى. >>.

هنا نجد بأن اجراءات السلطة لم تحقق المراد منها، بل انها تعجل في حالات كثيرة بسقوطها بسبب تماديها في الغي. وهذا ما يعني به رجال الدين المسيحيين بقولهم: < سبل الرب عميقة الغور >. وهكذا نجد العلاقة السببية بين ظاهر الامور وتحولاتها الخفية تبقى محجوبة عن نظر العامة ويستعصي على المستبدين مواجهتها رغم حرصهم الشديد لاتخاذ الاجراءات الاحتياطية. قال تعالى:

<< اذا أراد الله أن يفعل شيئاً هياً له الاسباب >>. وفي القرآن الكريم نموذج رائع يبين الفرق الشاسع بين التقديرات والتحوطات المتخذة من قبل البشر حتى في نطاقها المشروع وبين ما تبيته المشيئة الالهية. حيث جاء

في موضع آخر حول موسى عليه السلام: << ... فوجدنا عبدا من من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلما من لدنا علما. قال له موسى هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا. قال انك لن تستطيع معي صبرا وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا. قال ستجدني ان شاء الله صابرا لا أعصى لك أمرا. قال فان اتبعتني فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا. فانطلقا حتى ركبا في السفينة خرقها قال أخرقتها لتغرق أهلها لقد جئت شيئا أمرا. قال ألم أقل انك لن تستطيع معي صبرا. قال لا تواخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسرا. فانطلقا حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال أقتلت نفسا زكية بغير نفس لقد جئت شيئا نكرا. قال ألم أقل لك انك لن تستطيع معي صبرا. قال ان سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذرا. فانطلقا حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا. قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا. أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا. أما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا. فأراد أن يبدهما ربهما خيرا منه زكوة وأقرب رحما. وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحا فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك وما فعلته عن أمري ذلك ما لم تستطع عليه صبرا. >>.

ولما كانت هذه الدراسة معنية بالمسألة الكردية، فلا ضير من أن نأخذ نموذجا من التاريخ الكردي، الذي يدور هو الآخر حول الاستبداد وكيف أن قصته واحدة في شتى أرجاء العالم وان تغيرت هوية المستبدين. والحديث هنا يدور حول آخر ملوك الميديين وهي بالأصل مقتبسة من المؤرخ اليوناني هيرودوت: < (أستياجيس) آخر ملوك الميديين رأى في المنام، بأن شجرة صفصاف نبتت في مهبل ابنته (مادانه) ألقبت بظلالها على كافة أنحاء العالم. فاستدعى الرهبان وطلب منهم أن يفسروا حلمه. وبعد الاستشارة المطولة نقلوا الى الملك التفسير التالي: ابنتكم مادانه ستزوج وتتجب ولدا. هذا الابن سيخضع العالم بأسره. راع ذلك الملك بشدة، لذا زوج ابنته بأحد الفرس، معتقدا بأن ابن الفارسي لا يمكن أن يصبح ملكا. ولما أنجبت ابنته ولدا بعد تسعة أشهر، أمر بجلب الابن الى القصر الملكي. واستدعى الملك قائد جيشه (هارباكوس) وسلم الطفل اليه أمرا اياه: (خذ الطفل الى الجبال واتركه هنالك. سأرسل فيما بعد من يتولى أمر دفنه).

هارباكوس، الذي أعجبه شكل الطفل ولم يكن غليظ القلب الى تلك الدرجة التي كان يأمله الملك لكي يصيب الطفل بأي ضرر، لذا سلم الطفل الى راعي الملك (أستياجيس) وأمره بأن يذهب الى الجبال وكلفه بأن يحمل الطفل معه ويتركه هنالك.

أما الراعي فقد أخذ الطفل معه الى المنزل، حيث كانت امرأته قد أسقطت حملها قبل ذلك وسلمها حفيد الملك وحمل جثة ابنه الميت الى الجبال بدلا من حفيد الملك. بعدها بفترة جاء أتباع الملك ودفنوا الطفل الميت. انقضت سبعة سنوات وترعرع خلالها ابن مادانه بكنف الراعي. وأثناء اللعب مع أصحابه تقمص دور الملك وضرب صديقا له ينحدر من أصل ميدي، الذي كان يتقمص أثناء اللعب دور مجرم. ولما كان الطفل الأخير قد

أصيب من جراء اللعب بجروح، لذا قدم والده شكواه الى الملك. وبناء عليه أمر (أستيياجيس) باحضار ابن الراعي وتعرف على هويته الحقيقية فوراً. وتحت التعذيب اعترف الراعي بحقيقة ما جرى بالفعل.

أمر (أستيياجيس) باطلاق سراح الراعي وأرسل أمرا الى قائده (هارباكوس) يقول فيه: (سأقيم وليمة – تعال واجلب معك ابنك). وبالطبع نفذ هارباكوس الأمر. غير أن ابنه سلم الى القصابين بموجب أمر من الملك (أستيياجيس)، الذين قطعوا رأس الطفل، يديه ورجليه ووضعوا الاوصال في سلة وسلمت بهذه الصورة الى الطباخين. وأعد الطباخون من لحم الطفل الغذاء، الذي قدم الى هارباكوس أثناء الوليمة. وفي الوقت الذي كان بقية الضيوف يتناولون لحم الحيوانات، أكل (هارباكوس) لحم ابنه.

وبعد مأدبة الغذاء، سأل الملك (أستيياجيس) قائده (هارباكوس) عما اذا كان الغذاء قد أعجبه؟ فأجاب الأخير: (الطعام كان شهياً). بعدها بفترة جلبت سلال تحوي على الفواكه. وحين رفع (هارباكوس) غطاء السلة الموجودة أمامه، أدرك بأن اللحم، الذي تناوله كان لحم ابنه.

استدعى الملك الكهنة مجدداً و اراد استشارتهم حول الاجراءات الواجب اتخاذها بصدد ابن مادانه، فأجاب الكهنة: (كان الطفل أثناء اللعب ملكاً أما في الواقع فلن يكون كذلك). وبناء على ذلك سلم الطفل الى والدته الحقيقية. ولما قوي عضده، أعلمه (هارباكوس) بحقيقة ما جرى.

هذا الطفل تحول في آخر المطاف الى أول ملك للفرس واسمه (سيروس) الذي قارع جده في ساحة القتال. قائد الجيش الميدي (هارباكوس) هرب مع جيشه والتحق بجيش (سيروس) وقضى على الدولة الميدية.>

أما في القرن العشرين فلم يكن هو الآخر خالياً من الطغاة، لأن أسماء بعضهم ذاع صيتها السوء في كافة أرجاء المعمورة: ستالين - هتلر - موسوليني - أتاتورك - صدام ... الخ. كل هؤلاء يجمعهم الاستبداد وتزوير التاريخ وجرائم الإبادة الجماعية والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان وتعطيل القوانين السماوية والوضعية، خدمة لبلوغ السلطة والاحتفاظ بها.

يقول غاندي: < عندما يصيبني اليأس، أقول لنفسي باستمرار، بأن طريق الحب والحقيقة هو الذي انتصر على الدوام عبر التاريخ. وربما تواجد طغاة وكذلك قتلة وبدوا أحيانا وكأنهم لا يهزمون ولكن في وقت من الاوقات تمت الاطاحة بهم ... >

مقتبسات عن مصادر

ذات علاقة كشواهد وتقييم

شهد تاريخ البشرية أنظمة سياسية مختلفة وكانت لكل الأمم تجاربها الخاصة على هذا الصعيد و منها من كان سعيدا ومنها من كان تعيسا. ومن هنا فان تجارب الأمم تعتبر ثروة إنسانية عظيمة لها قيمة علمية كبيرة للحاضر ويمكن اعتبارها في ذات الوقت كلبنة أساسية لبناء المستقبل. ولاريب أن بالإمكان اخذ العبر من صالحها وطالحها على حد سواء.

اذكر أنني كنت اذهب إلى المسجد أثناء العطلة الصيفية باستمرار وكان أحد الأشخاص يتردد هو الآخر باستمرار على المسجد، قيل عنه بأنه مجنون. وكنا نداعبه للطافة معشره. سألته مرة من باب الدعابة قائلاً: من أين تأخذ

الحكمة؟ فأجاب بكل بدهة وبدون تردد: < من الحمقى! فقلت وكيف ذلك؟ فأجاب: < الأحمق يرتكب الأخطاء قولا وعملا والجميع يرون نتائج أقواله وأعماله السلبية، لذا يتوجب على كل ذي بصيرة وعقل أن يتجنب محاكاته وتقليده في القول والعمل، لكي لا يقع في نفس الأخطاء. >. وفي اليوم التالي التقيت به في المسجد مجددا، فتعمدت توجيه السؤال إليه مرة أخرى قائلا: من أين تأخذ الحكمة؟ فأجاب بكل هدوء وثقة: < من العقلاء. >. فقلت وكيف تفسر ذلك فأجاب: < العقلاء يقولون أشياء ويقدمون على أعمال تثبت التجربة بأنها مفيدة وصائبة وعلى كل ذي بصيرة أن يحذو حذوهم ليتوصل إلى نتائج إيجابية مشابهة! >

وفي القرن العشرين شهدت شعوب العالم، شتى صنوف الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية: من ديمقراطية غربية – أنظمة ديمقراطية شعبية (شيوعية) وأنظمة عنصرية ودكتاتورية وأنظمة أخرى خبطت خبطة عشواء بين هذه كلها محاولة تقليد هذه الأنظمة دون أن تتطابق معها وبالأخص في ما يسمى بالعالم الثالث. واخيرا ظهرت أول جمهورية إسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني.

هنا لابد من وقفة أمام الديمقراطيات الغربية، التي استطاعت عبر تطور بطئ وطويل، أن تحقق المزيد من الإنجازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية وبالتالي العسكرية أيضا لمجتمعاتها وشعوبها. هذه الحقيقة لا يخفى أمرها على أحد، ولذا كانت من أكثر الأنظمة ثباتا وتقدما، فالبقاء للأصلح كما يقال وذلك قياسا بالأنظمة التي نافستها.

غير أن هذه الإيجابيات في الداخل لا تستطيع التستر على نواقص فيها أيضا، وهو الآخر أمر لا تخفى حقيقته على كل باحث ومدقق، حتى أن رئيس الوزراء البريطاني السابق (ونستون تشرشل) ظل مرة يسرد معايب النظام الديمقراطي حتى ضاق أحد الحاضرين ذراعا بذلك فسأل إذا كانت عيوب النظام بهذه الدرجة من الكثرة فلماذا لا تختار بريطانيا العظمى نظاما سياسيا آخر؟

فأجاب تشرشل الذي كان يحب المفارقات قائلا: < ليس هنالك ما هو أفضل! >

نواقص النظام في الداخل لا تهمنا في هذا البحث، سيما ونحن ندرك، بأن مزاياها هي الغالبة. لذا سنركز على التناقض الصريح والواضح بين مواقف النظام في الداخل وفي الخارج. أي أن السياسة الخارجية، التي اتسمت في الغالب بالهمجية الاستعمارية والنزعة الكولونيالية، التي تتناقض تماما مع ما يجري تطبيقه في الداخل سيكون موضع اهتمامنا. فإذا كانت الإيجابيات هي الغالبة في الداخل، فإن السلبيات هي الغالبة في الخارج. وهذه سمة مميزة لهذه الأنظمة وكأنها تعاني من انفصام الشخصية التام والازدواجية المفضوحة في مواقفها.

فإذا كانت المبادئ الديمقراطية تطبق في الداخل وتستخدم كوسيلة لتطويع المجتمع إيجابيا وباستمرار على شتى الأصعدة، إلا أن السياسة الخارجية، وبالأخص بالنسبة للدول ذات التأريخ الاستعماري والكولونيالي منها، قائمة على النقيض تماما وتستهدف التسلط وفرض الوصاية على الأمم والشعوب الأخرى وبلدانها، بهدف فرض مسار معين يخدم مصالحها فقط ويسيء إلى مصالح الشعوب والبلدان المعنية إلى درجة كبيرة للغاية. ومن هنا تحولها إلى سند راسخ لأشد الأنظمة بربرية وتخلفا في العالم!

هذه الديمقراطيات الغربية (الديمقراطية في الداخل فعلا والإمبريالية في الخارج واقعا) لا تتورع عن إحداث انقلابات عسكرية والقيام باغتيالات سياسية، بل والتدخل السافر في شؤون الأمم المتحدة وممارسة الضغوط

عليها، لاتخاذ قرارات مساييرة لأهدافها، بما في ذلك استخدام حق الفيتو (النقض)، الأمر الذي استخدمه المعسكر الشيوعي أيضا.

فالمعروف أن الحرب العالمية الثانية، انتهت بتقسيم العالم الى معسكرين كبيرين (شرقي وغربي) ويقابلهما ماتبقى من العالم، الذي تعرض إلى ضغوط من الجانبين بهدف الاستمالة إلى معسكر محدد أو إبقاء هذا الطرف أو ذلك ضمن دائرة هذا المعسكر أو ذلك. علما أن استخدام العنف لتحقيق هذا الغرض كان أمرا شائعا لدى الكتلتين، الأمر الذي أثبتته أحداث فينتام وجيكوسلوفاكيا وغيرها. وساد في هذه الفترة ما أطلق عليه اسم (الحرب الباردة)، التي اتسمت بسباق التسلح بهدف تحقيق ما سمي بميزان الرعب النووي. تكاليف هذا السباق الاقتصادية أدت في النهاية إلى انهيار المعسكر الشرقي. علما أن سلوك الطرفين أعاد نهج (سولا) إلى الذاكرة.

إن الدعم الصريح والواضح تارة والمستتر تارة أخرى لهذه الديمقراطيات الغربية، لاكثر الأنظمة استبدادا في العالم، يقابلها عداؤها ومحاربتها الصريحة والعنيفة في حالات كثيرة لحركات التحرر في العالم وفي مقدمتها حركة التحرر الكردستاني هي حقائق لا يرقى إليها الشك وتظهر التناقض التام بين السياسة الديمقراطية المعمول بها في الداخل والسياسة الإمبريالية المعمول بها في الخارج. وسنكتفي في هذا الموضوع بذكر بعض الأمثلة تلميحاً والبعض الآخر بشيء من التفصيل، لاثبات ما نذهب إليه.

علما أن دوافع التدخل السلبي هذا كانت على الدوام تستهدف ضمان المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، للدول الديمقراطية الإمبريالية الغربية، الأمر الذي انعكس مثلا في إسقاط حكومة الدكتور مصدق في إيران بعد محاولة الأخير تأمين النفط، وإسقاط حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم في العراق لاسباب مشابهة والعدوان الثلاثي على مصر بسبب تأمين قناة السويس. أدناه بعض الأمثلة باختصار والتي تظهر الحلف غير المقدس بين أجهزة الأمن والاستخبارات والجيش والدوائر الاقتصادية:

1- اغتيال باتريس لومومبا في الكونكو 1961 م:

بعد حربين عالميتين هزت أركان النظام الاستعماري والكولونيالي، زاد وعي شعوب العالم وسعت إلى الحصول على المزيد من الحرية والاستقلال: سياسيا، اقتصاديا وثقافيا. هذا التحول شمل أفريقيا أيضا. كان مجيء لومومبا إلى السلطة تعبيرا عن هذا التحول. لومومبا أكد مرارا بأنه ليس شيوعيا وكان يقول: < يتحتم علي أن اضحك كلما وجه إلي هذا السؤال.>

غير أن الدول الاستعمارية ومنها: بلجيكا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، التي كانت لها مصالح اقتصادية واستراتيجية في المنطقة، ناصبته العداة بسبب الموارد الطبيعية الهامة في بلاده وفي مقدمتها (الاوران) الهام لصنع القنابل الذرية وأرادت الدول الاستعمارية الحصول عليها. ولدراية هذه الدول، يكون لومومبا قائدا موهوبا، لذا حيكمت مؤامرة ضده أودت في آخر المطاف بحياته وحياة جملة من معاونيه وقطعت جثثهم إلى أشلاء ثم سكبت عليها مواد كيميائية وأحرقت بهدف إخفاء الجريمة، إلى جانب نشر الدعاية المضللة للتستر على الجريمة.

كان للاستخبارات الأمريكية (سي آي أي) دورها في هذه العملية. أما درجة تورط الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) في هذه الجريمة فليست واضحة.

بالقضاء على لومومبا جاء نظام دكتاتوري إلى السلطة دام (30) عاما. وهذا ما تفضله الديمقراطيات الغربية الإمبريالية على ما يبدو. علما انه كان لابد من انقضاء عدة عقود من الزمان حتى ينجلي دور الغرب في هذه الجريمة واسبابها الحقيقية.

2- مقتل سكرتير الأمم المتحدة (داك هامرشولد) السويدي الأصل 1961 م:

هذا الحادث مرتبط عضويا مع الحادث الأول. هامرشولد شخصية سويدية مرموقة ومعروفة وينتمي إلى عائلة سويدية معروفة أيضا بالاستقامة والكفاءة. والده كان يمارس مهنة المحاماة. وطبقا لمراسيم توليه مهامه كسكرتير لمنظمة الأمم المتحدة، كان هامرشولد قد اقسام، بأنه لن يرتضي أي تدخل خارجي في قرارات الأمم المتحدة والدلائل تشير، بأنه كان يعني ما يقول بالفعل. الأمر الذي لم ينسجم كما يبدو مع سياسة العديد من الديمقراطيات الإمبريالية الغربية في أفريقيا وبالأخص في الكونكو. فمورست ضغوط على هامرشولد، الذي لم يستجب لها بشكل يرضي الأطراف الضاغطة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. وأثناء قيامه بمهمة في أفريقيا، تعرضت طائرته بعد الاقلاع بفترة إلى قرصنة جوية، حيث اطلق النار عليها من طائرة اخرى صغيرة، عقت طائرته. ومات هامرشولد من جراء سقوط الطائرة ومعه آخرون. ويذكر بأن البجيكين اقاموا الاحتفالات بمناسبة موت هامرشولد. هنا ايضا كان لابد من انقضاء عقود من الزمان حتى تنجلي بعض الحقائق والادوار.

3- اغتيال الدو مورو في روما:

بعد انقضاء عقود من نشوء أول دولة شيوعية في العالم (الاتحاد السوفيتي) والتي كانت تعتبر كمرکز لكل الحركات الشيوعية في العالم. وكانت لكل الاحزاب الشيوعية ارتباطاتها المباشرة أو غير المباشرة بها. غير أن الانتقادات الموجهة الى الممارسات السوفيتية أدت ببعض الاحزاب الشيوعية الى الابتعاد التدريجي عن موسكو وباتت تمارس نشاطاتها السياسية بمعزل عن التنسيق السوفيتي في موسكو. وهكذا نشأت في أوروبا، في السبعينات، ما سمي (بالشيوعية الاوربية). وفي ايطاليا انفصل الحزب الشيوعي الايطالي في 16/أذار/1978م عن السوفيت.

وكان الدو مورو قد دعى الى فكرة الوفاق ولم يمانع في مشاركة الحزب الشيوعي في السلطة بناء على ما استجد من مواقف هذا الحزب. غير أن هذه السياسة لم تكن منسجمة مع السياسة الامريكية وبالأخص جهاز مخابراتها (سي أي أي). ورغبة في ازالة مخاوف الأمريكيين زار الدو مورو، الولايات المتحدة الأمريكية والتقى بوزير خارجيتها هنري كيسنجر، الذي وصف مشاركة الشيوعيين في السلطة (بحصان طروادة) وهدد الدو مورو بوجود التخلي عن فكرة اشراك الشيوعيين في السلطة والافسيدفغ الثمن غاليا!

وما حصل بعد ذلك، كان مسرحية هزلية ومأساوية في آن واحد. فقد أختطف الدو مورو وقتل بعدها من قبل مجموعة (الكنايب الحمر) – وهم يساريون استخدمهم اليمين المتطرف لخلق الاضطرابات، لغرض تهيئة ظروف لاحداث انقلاب!

وكشفت التعقيبات الأخيرة بعد عقود من الزمان، عن الدور الذي مارسته أجهزة الاستخبارات الإيطالية ودعم المخابرات الأمريكية لها. بالإضافة الى مشاركة الجيش والدوائر المالية في العملية. ولغرض منع كشف الحقائق، اختفت وثائق عديدة وتعمدت أجهزة الأمن عدم العثور على محل احتجاز الدو مورو الى أن تمت جريمة القتل. وتشير بعض رسائل الدو مورو الى تورط (جوليو أندريوتي) في هذه المؤامرة ويكتب في رسالة الى حزبه قائلًا: < هل أن الحزب مستعد أن يقبل قتله؟ هذا السلوك سيلوث تاريخ إيطاليا. >

4- مقتل أولوف بالمه في ستوكهولم:

أولوف بالمه هو أحد أبرز الشخصيات في الحزب الاشتراكي السويدي والحركة الاشتراكية الديمقراطية في العالم. انتقد حرب فيتنام بشدة واعتبرها أكبر جريمة ضد الإنسانية وكان أحد مساندي العالم الثالث ومتعاطفا مع حركات التحرر في العالم. ورغم كونه رئيسا للوزراء فقد رفض أية حماية شخصية من قبل أجهزة الأمن والشرطة. وكان يذهب الى مقر عمله سيراً على الأقدام ويتنزه مع زوجته بدون حماية. فاستغلت جهات جبانة هذا التواضع وأطلقت عليه النار مرتين بعد ارتياده، بصحبة زوجته لدار سينمائية في ستوكهولم وأردته قتيلاً. وتعددت النظريات للكشف عن هوية الفاعلين والمعرضين في الخفاء: الغرب - الشرق - الأكراد ... الخ. الغريب أن هيئة التحقيق ركزت ومنذ البداية على الأطراف الكردية ورفضت باصرار أن تأخذ بنظر الاعتبار أدلة أخرى لتعقيب الكشف عن هوية الفاعلين!

وهكذا انقضت سنوات عديدة بدون نتيجة. ولكن في الفترة الأخيرة ثبت بما لا يقبل الشك، بأن الصاق هذه التهمة بالأطراف الكردية كان متعمدا لذر الرماد في العيون وعرقلة الاجراءات التحقيقية، الى جانب تشويه سمعة حركة التحرر الكردستانية والتستر في ذات الوقت على جرائم الفاشية التركية.

لكن بالتدرج وبالأخص في الأونة الأخيرة ظهرت قرائن لا يمكن دحضها وتشير الى الدور المشبوه، الذي مارسته أجهزة الأمن والشرطة السويدية بالذات في عملية الاغتيال هذه وبالأخص الدوائر المرتبطة بجهات لها علاقة مع التيارات النازية في السويد. هنا أيضا تختفي وثائق وتزور أخرى لغرض عرقلة التحقيق! في عام / 2011م تتقدم القضية حسب القانون السويدي. فهل أن الهدف من هذا التسويف وهذه المماثلة هو بلوغ هذه المرحلة وغلق القضية عن هذا الطريق نهائياً؟

5- مقتل سالفادور ليندي في سانتياكو دي شيلي:

في 1973/9/11م قتل كوسينس سالفادور الليندي في سانتياكو، الذي كان قد تقلد مناصبا هامة في مختلف المجالات. وبعد انتخابات /1970م انتخبه الكونكريس بدعم أصوات الجبهة الشعبية والديمقراطيين المسيحيين كرئيس لشيلي.

لكن في عام / 1973م أعلن الكونكريس خلعته من منصبه في شهر سبتمبر من نفس العام واسقاطه من الرئاسة عبر انقلاب دموي. وكان هو واحدا من جملة المقتولين. واختفى آلاف الناس من الشيليين أثناء الحكم العسكري، الذي أعقب الانقلاب، الذي قاده الجنرال (بينوشيت).

لقد فشلت محاولات تقديم الأخير الى المحكمة بعد عودة الديمقراطية لاسباب عزيت الى تردى حالته الصحية. لكن هنالك من يدعو بهذا الصدد الى وجوب تقديم هينري كيسنجر الى محكمة العدل الدولية بسبب التورط الأمريكي في هذه القضية.

هذه نماذج عن أساليب التدخل لتوجيه السياسة الدولية في الخارج بالعنف ان لم تجدي وسائل التهديد والوعيد عبر ممارسة الضغوط الاقتصادية وتقديم المساعدات المالية والعسكرية لبعض الجهات وحرمان غيرها من هذا الدعم. ولا يمكن أن ننسى بهذا الصدد دور الأحلاف وتأثيرها السلبى البالغ على قضايا التحرر ومنها حركة التحرر الكردستاني، الامر الذي انعكس مثلا على الدور الذي مارسه حلف بغداد و حلف سعد آباد و حلف السننو و أخيرا حلف الناتو بخصوص كردستان الملحقة بتركيا، الى جانب الأحلاف التي عقدها الاتحاد السوفيتي مع نفس الدول في المنطقة وألصق بها اسم (معاهدات الصداقة والتعاون) مثلا تسترا على جانبها العدوانى على قضية الشعب الكردي ووطنه كردستان. ومن هنا باتت بعض الجهات الكردية تعتبر وبحق هذه الاحلاف والمعاهدات كاجازة للقتل في كردستان.

غير أن استخدام اسلوب الاغتيالات لا يقف عند هذا الحد، بل وله نهج مشابه داخل الولايات المتحدة الامريكية أيضا، وهي زعيمة المعسكر الديمقراطي الغربي. لقد تجلت هذه الحقيقة في عملية اغتيال الرئيس الأمريكي (جون كندي) وأخيه (روبرت كندي) الى جانب اغتيال قائد الحركة السوداء في أمريكا (مارتين لوثر كينك) الحائز على جائزة نوبل للسلام. ويلاحظ بأن الجهات المحركة صاغت أهدافها مثلا بالعبارة التالية: < سنقتل الحالم وننظر الى ما ستؤول اليه أحلامه.>!

هنا يطرح سؤال نفسه: اذا كان الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يوجه والى حد بعيد السياسة الدولية ولا يتورع لهذا الغرض عن استخدام العنف والتآمر، فهل هنالك قوة خفية داخل الولايات المتحدة الأمريكية تسيير الأخيرة لخدمة مصالحا وتستخدم أساليبها مشابهة؟

يلاحظ بأن القاسم المشترك بين هذه الاغتيالات هو: مشاركة الدوائر المالية (الاقتصادية) – العسكرية وأجهزة الاستخبارات السرية بكل أصنافها (في الداخل والخارج) في هذه العمليات. هذا الى جانب استخدام كل أساليب التضليل للتستر على الحقائق، بل والصاق التهم المختلفة قدر الامكان، بأطراف لم يكن لها ضلع فيها أو استخدام أطراف ساذجة كذراع مطول لبلوغ هذه الاهداف وتجنب تلويث سمعتها الخاصة أمام الرأي العام العالمي أطول فترة ممكنة.

لقد انقضت مدة طويلة حتى تم الكشف عن بعض الجوانب وبعض الجهات الضالعة في بعض الاحداث الغامضة. لكن هنالك الكثير من الوقائع والاحداث، التي مازالت غير قابلة للدرك ويلفها الغموض.

قابل هذا المعسكر (الديمقراطي الغربي) في الاهمية والتأثير والى فترة قصيرة نسبيا في الماضي ما سمي في حينه بالمعسكر الشرقي الشيوعي (الديمقراطيات الشعبية)، الذي سعى هو الآخر بدوره لفرض نظريته على العالم بالقوة والتآمر والدسيسة والدعاية المضللة. بل أنه كان أكثر مكررا وتضليلا، لأن سياسته في التستر على

ممارساته كانت أكثر فاعلية، بالنظر لفاعلية نظام الكبت السائد فيه. هذا الى جانب الحقيقة، التي لا بد من الاعتراف بصحتها وهي كون الأحزاب الشيوعية وفي شتى أرجاء العالم، كانت على الأقل حتى لفترات متأخرة تعمل كذراع مطول لهذا المعسكر بهدف تمرير مخططاته.

غير أن الاطلاع على الكثير من الوثائق بعد انهيار مركز النظام في الاتحاد السوفيتي، كشف النقاب عن الكثير من الحقائق بصدد الجرائم التي ارتكبتها النظام الشيوعي في شتى الأرجاء من العالم. وهنا أيضا مازال الكثير من الجوانب قيد الدراسة والتحليل ومن المؤمل أن يكشف النقاب عنه في المستقبل. وتأتي أهمية هذا التيار بالنسبة لدراستنا بالدرجة الأولى من الناحية الأيديولوجية. فالكثير من الحركات والأحزاب في العالم حاولت الاقتداء بهذه الأيديولوجية وسعت لنيل الخطوة والدعم من هذا المعسكر، وفي حالات كثير نكاية بالمعسكر الغربي.

هنا لا بد من الاعتراف بحقيقة أن بعض حركات التحرر استطاعت بالفعل أن تستغل التناقض السائد بين المعسكرين لبلوغ غاياتها الخاصة. ولم تكن الحركة التحررية الكردستانية من جملتها. رغم أن الأحزاب الكردية في شتى أرجاء كردستان كانت على الأغلب أحزابا شيوعية أو على الأقل كانت تهدي بالماركسية اللينينية ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراق). ولم تفهم هذه الأحزاب بأن للمعاهدات التي عقدها الاتحاد السوفيتي في حينه مع الدول التي اقتسمت واحتلت كردستان وأطلقت عليها اسم (معاهدات الصداقة والتعاون) وما الى ذلك من التسميات، نفس التأثير، الذي لعبته المعاهدات، التي عقدهتها القوى الامبريالية الغربية مع حليفاتها من هذه الدول بالذات.

علما أن هذه الدول وبالتناوب غيرت التحالف حسب مقتضيات مصالحها لتوفر المزيد من الدعم الفعال لتمرير مخططاتها المعادية لحركة التحرر الكردستاني. وهكذا نجد ايران تتفق مع السوفيت لقطع المساعدات عن حركة التحرر الكردية في كردستان الملحقة بها وتتفق مع الغرب لنفس الغرض. وهذا ما فعلته تركيا وسار على نهجه العراق أيضا. وكانت الاهداف واحدة في جميع هذه الممارسات واستهدفت بالدرجة الاولى ضرب الحركة التحررية الكردية.

في حين أن الأحزاب الكردية تمسكت بصورة عامة بالانحياز الى جانب الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية في العالم نكاية بمواقف الغرب على الأغلب. هذا الأمر أحبط باستمرار مساعي الحركات الكردية من خلال الدس والتأمر عليها. علما أن بعض الأحزاب الكردية مازال يواصل هذا النهج حتى الآن رغم انهيار النظام السوفيتي وفشل الأنظمة الشيوعية بصورة عامة في كل أرجاء العالم وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني!

وفي الفقرات التالية نباشر باقتباس بعض الفقرات من كتب ذات علاقة بالموضوع، لمزيد من التوضيح في المناهج والممارسات. ووقع الاختيار على كتب ذات علاقة بالحركة الشيوعية في العالم وانعكاسات هذه الحركة على أسلوب وممارسات حزب العمال الكردستاني وكذلك كتب تنطرق الى ممارسات النظام الفاشي الحاكم في العراق وفي تركيا وأخيرا نموذج من ممارسات لقادة كان لهم مركز الصدارة فيما بعد في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراق)، يليها تطرق لمفهوم الديمقراطية.

1- الكتاب الشيوعي الأسود:

تأثير الأفكار الشيوعية / الاشتراكية على التطورات السياسية في الشرق الأوسط (قليلا أو كثيرا) هو أمر لا يمكن أن يختلف فيه اثنان. فالعديد من الأحزاب الشيوعية مارست على الأقل العمل السياسي سريا في كافة الأقطار وان لم تستطع الوصول إلى السلطة. هذا إلى جانب أن العديد من الأحزاب الأخرى كانت (تهتدي بالماركسية اللينينية) وان لم تحمل اسم الحزب الشيوعي.

ولكن على الرغم من بعض التأثيرات الإيجابية التي أدخلتها الأفكار الاشتراكية على شتى الأصعدة في بلدان العالم بأسرها ومنها الحث على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية من خلال وضع حد لمساوى النظام الرأسمالي الابتزازية، فإن الحركة الشيوعية العالمية، التي بشرت بتحرير البشرية وبناء المجتمع الإنساني الجديد وتحرير الطبقة العاملة، على اعتبار أن هذه الطبقة (لن تخسر إلا القيود التي تكبل يديها)، فإن التطور التاريخي الحقيقي والواقعي لهذه الحركة (الشيوعية) في العالم بأسره اثبت في الواقع العملي الفشل الذريع لهذا الفكر، بالأخص بعد وصول العديد من الأحزاب الشيوعية إلى السلطة، وكان ذلك في العادة عبر استعمال العنف وإراقة الدماء. لان البون الشاسع بين الادعاءات النظرية والواقع العملي كان كبيرا جدا. وإذا بالحلم يتحول إلى كابوس. والأمل يتحول إلى سراب خادع، عانت منه شعوب عديدة في شتى أرجاء العالم، بما في ذلك الطبقة العاملة، التي باسمها ارتكبت الجرائم وتجلت للرأي العام، بأن السلبيات طغت على الإيجابيات بشكل لم يعد التستر عليها ممكنا، الأمر الذي مهد في آخر المطاف لانهايار هذه الأنظمة وما تبقى منها وهو قليل للغاية غيرت مسارها وباتت تسعى جاهدة لاختيار طريق وسط على الأقل بهدف البقاء على السلطة.

بؤرة الانحطاط وسبب الفشل الأساسي لهذه الأنظمة الشيوعية كلها، كان تمسكها المطلق بفكرة الدكتاتورية باسم الطبقة العاملة. غير أن كل الدكتاتوريات مهما كان نوعها ومهما انتحلت من الأسماء البراقة، تكبل في الحقيقة عملية التطور والتقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المجتمعات في آخر المطاف.

لقد تجلت بوادر الانحلال للمنتقدين الموضوعيين، حين باتوا يفرقون بين (واقع الشيوعية) وبين ما كانت الدعاية الحكومية الصاخبة لهذه الأنظمة تنشره لتضليل الرأي العام العالمي والداخلي على حد سواء. أي المقارنة بين الأقوال والأفعال. وتجلت هذه الحقيقة للعيان حين اضطرت هذه الأنظمة إلى اللجوء إلى بناء جدران وأسلاك شائكة لمنع شعوبها من الهرب من هذه البلدان إلى بلدان أخرى وهو ما أطلق عليه البعض اسم (الستار الحديدي). وكان جدار (برلين) أوضح تعبير مأساوي لتلك الحالة المزرية. ومع ذلك فقد أفلحت الأنظمة الشيوعية من خلال نظام بوليسي متقن ومغالي في إرهابه إلى جانب سياسة إعلامية متقنة من التغيرير بالرأي العام العالمي والتستر على الكثير من الجرائم التي ارتكبتها هذه الأنظمة لفترة طويلة من الزمن.

غير أن نضال العديد من المفكرين أفلح بالتدريج ولوبشكل متلكئ عن الكشف عن حقيقة هذه الأنظمة. وجاء (الكتاب الشيوعي الأسود) هو الآخر كإسهام هام للكشف عن المزيد من الحقائق. غير أن الفضل الأكبر ربما كان يعود في هذا التحول إلى (ميخائيل كورباجوف) آخر رئيس لدولة السوفيت، الذي أتاح بسياسة الانفتاح التي انتهجها فرصة البحث عن الحقائق وإعلانها على الملأ. غير أن أول نقد ذاتي مارسه النظام السوفيتي يعود إلى عهد (نيكيتا خروشوف) سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي في المؤتمر العشرين للحزب (السري) والمنعقد

في 56/2/24، كان أكبر تحول للموقف الرسمي من جرائم الشيوعية. ففي مساء ذلك اليوم ارتقى السكرتير الأول (نيكيتا خروشوف) منصة الخطابة في جلسة غير علنية، أمام وفود مؤتمر الحزب. وبروع وصمت شامل أنصت الوفود الى السكرتير الأول للحزب، الذي باشر وبشكل منظم بهدم الصورة التي كانت إلى ذلك الحين تجسد (ستالين العبقري)، (ستالين أب الشعوب)، الذي كان بطل الشيوعية العالمية لمدة ثلاثين عاما. هذا التقرير الذي عرف فيما بعد بالخطاب (السري)، يمثل تحولا جذريا في الحركة الشيوعية المعاصرة. فلأول مرة اعترفت القيادة الرسمية – ولو داخل الصف الشيوعي فقط – بأن النظام الذي استولى على السلطة في عام 1917م، كانت له جوانب إجرامية.

هنالك العديد من الأسباب، التي دفعت (نيكيتا خروشوف) لكسر طوق الصمت على أكبر أسرار النظام السوفيتي: هدفه الرئيسي كان تحميل (ستالين) وحده مسؤولية الجرائم وعن هذا الطريق حصر وتطوير الشر والقضاء عليه بهدف إنقاذ النظام. بالإضافة إلى رغبته في مهاجمة العناصر الموالية إلى (ستالين)، الذين قاوموا سلطته باسم وسائل قائدهم السابق. هؤلاء الساسة فقدوا في صيف / 1957 كل وظائفهم. ومع ذلك ولأول مرة منذ عام 1936م لم يعقب الموت السياسي موت حقيقي من خلال التصفية الجسدية للخصوم. وبناء على هذه الحقيقة (الجزئية) يمكن ملاحظة، أن دوافع خروشوف لم تكن ظاهرية فقط. فهو الذي حكم ولسنوات طوال (أوكرانيا) وبهذه الصفة أمر بإجراء مذابح فضيحة وتستر عليها، وبذلك أتعبته وأرهقته كثرة إراقة الدماء على ما يظهر. وفي مذكراته (التي حاول فيها بكل تأكيد أن يظهر نفسه بصورة إيجابية) يصف خروشوف مشاعره: < المؤتمر سينتهي وستصدر قرارات - كل ذلك مسألة شكلية. ولكن ماذا بعد ذلك؟ مئات الألوف من البشر، الذين قتلوا رميا بالرصاص، سيثقل كاهلهم ضميرنا بعدها أيضا. >

واجه خروشوف الرفاق القيايين بشكل مباشر قائلا: < ما الذي سنفعله بكل هؤلاء، الذين اعتقلوا وازبحوا؟ ... نحن نعلم اليوم، بأن البشر، الذين عانوا خلال فترة الاضطهاد كانوا أبرياء. نحن لدينا أدلة غير قابلة للدحض، بأنهم كانوا ابعده ما يكونون من أن يكونوا أعداء للشعب، رجال ونساء شرفاء، أوفياء للحزب، أوفياء للثورة، أوفياء لموضوع اللينينية وبناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفيتي ... أنا اعتبر مسألة التستر على كل شيء أمرا مستحيلا. قريبا أو بعيدا سيخرج المعتقلون من السجون والمعتقلات ويعودون إلى المدن وسيعلمون أقاربهم، أصدقائهم، رفاقهم والجميع في الوطن عما حصل ... لذا من واجبنا أن نعتزف للمبعوثين بصراحة عن سلوك قيادة الحزب في الفترة موضع التساؤل... كيف نستطيع مواصلة التصرف وكأن شيئا لم يحصل؟ ... نحن نعلم، بأنه تواجدت سلطة اضطهاد وعسف داخل الحزب ويجب علينا أن نقول للمؤتمر ما نعرفه ... في حياة كل شخص اقترف الجريمة، تأتي لحظة، يؤدي فيها الاعتراف إلى تخفيف الحكم، بل وأن ينال العفو ... >

بعض الرجال الذين شاركوا مباشرة في هذه الجرائم السياسية في ظل حكم ستالين وضمنا ترقيتهم السياسية عبر القضاء على من سبقوهم في تولي الوظائف الهامة، لوحظ فيهم شيء من تأنيب الضمير بالتأكيد ولو بشكل محدود مع تواجد رغبة في الندم – تأنيب ضمير ساسة – ولكن على أية حال تأنيب وندم. هذا يعني بأنه كان لا بد من وضع حد للقتل الممارس. خروشوف كانت لديه الجرأة لاتخاذ هذه الخطوة ولو انه لم يتردد في عام / 1956 من إرسال الدبابات السوفيتية إلى (بودابست / هنغاريا).

هذه الحقائق التي كشفت عنها اعترافات خروشوف في فترة مبكرة نسبياً تدفعنا للاطلاع على المزيد والكتاب الشيوعي الأسود يجيز لنا أن نطلع على المزيد من هذه الحقائق ومن هنا ضرورة اقتباس بعض الأجزاء والفقرات و التي لن تكون قادرة بكل تأكيد عن الإغناء عن مطالعة الكتاب ككل. والهدف منها هو التلميح إلى أن هذه الأساليب في ممارسة السلطة ليست جديدة بالافتداء وأن عواقبها وخيمة بالنسبة لممارسيها وغيرهم على حد سواء:

يقول (شتيفان كورتواز) تحت عنوان: (جرائم الشيوعية) مثلاً ليقتبس في البداية قولاً من (تيفيان تودوروف) و يعني: (خسرت الحياة المعركة ضد الموت، لكن الذكرى ستكسب في صراعها ضد اللاشيء). < ... هنا الإبادة الجماعية بدوافع عنصرية أو الإبادة بطريقتها التقليدية وكلاهما يتشابهان جداً: فموت طفل كولاكي أو اوكرائيني، الذي عرضه النظام الستاليني بشكل مدروس للجوع، يزن بدقة كموت طفل يهودي في معسكر وارشو، الذي مات بسبب الجوع الذي فرضه النظام النازي... لكن هذا البيان يوضح خصيصاً بشارك فيها الكثير من الأنظمة الدكتاتورية الشيوعية: وهو استخدام سلاح الجوع بشكل منظم. النظام كقاعدة يسيطر على كل الموارد ومخزونات المواد الغذائية، لكنه يوزع هذه الموارد أحياناً بطريقة معقدة وبتدبير خاص ضمن نظام توزيع الحصص وذلك وفق (المكاسب) أو (الأخطاء) التي يرتكبها أو ينجزها البشر. هذا النظام قد يؤدي إلى توليد مجاعات عظيمة. وتجدر الإشارة إلى أنه وبعد عام /1918 م كانت الدول الشيوعية هي الوحيدة التي يسود فيها الجوع والذي كلف مئات الألوف بل والملايين من البشر حياتهم... هذا الكتاب يتضمن الكثير من النصوص والقليل من الصور. هنا نلمس نقطة انتقاد والتي بموجبها تم تغطية جرائم الشيوعية: ففي عالم تسيطر عليه أجهزة الإعلام إلى حد التخمة، بما في ذلك الوثائق المصورة - سواء كانت صور أو أفلام التلفزيون - هي التي توفر مصداقية السرد. لكننا نحوز فقط على أرشيف مصور محدود، يتعلق بالكولاك أو اللاوكاي الصيني ولا نحوز على أية صورة حول القضاء على الكولاك أو المجاعة التي سببتها (الطفرة الكبيرة). المنتصرون في نورومبيرك تمكنوا من أخذ صور لالوف من الجثث في معسكر بيركين-بيلسين حسب رغبتهم واستطاع المرء أن يستفيد من الصور التي التقطها الجلادون أنفسهم ومنها ألماني يطلق الرصاص عن فاصلة قصيرة على امرأة وهي تحاول أن تحتضن طفلها في ذراعها. ولكن لا يوجد ما يشابهها في العالم الشيوعي، لأن الإرهاب كان فيها من الأسرار المستترة بأدق صورة. ولكن رغم ذلك يمكننا أن نقدم إحصاء أولياً، الذي تعتبر أرقامه تقريبية وتعتمد على تقديرات شخصية والتي توضح بشكل جلي، مدى أهمية هذا الموضوع:

الاتحاد السوفيتي: 20 مليون قتيل.

الصين: 65 مليون قتيل. وفييتنام: 1 مليون قتيل.

كوريا الشمالية: 2 مليون قتيل.

أوروبا الشرقية: 1 مليون قتيل.

أمريكا اللاتينية: 150,000 ألف قتيل.

أفريقيا: 1,7 مليون قتيل.

أفغانستان: 1,5 مليون قتيل.

الشيوعية الدولية والأحزاب الشيوعية التي لم تصل إلى السلطة: 10,000 ألف قتيل.

وأجمالاً تأتي حصيلة الأرقام إلى تقدير 100,000,000 مليون قتيل تقريباً ...

الفارئ والقارئة يجب أن لا يكتفيا بملاحظة بعض الصور الوثائقية، بل أن يخصصوا الوقت الضروري للتعرف من خلال الصفحات على طريق الألام للملايين من البشر. من الضروري أن تستخدموا قدرة الخيال والتصور من أجل تخيل المأساة، التي ستخلف أثارها على تاريخ العالم في العقود المقبلة أيضاً. ثم يطرح السؤال الرئيسي نفسه: لماذا؟

لماذا اعتبر لينين، تروتسكي، ستالين والآخرين من الضروري، القضاء على كل من أطلقوا عليهم اسم الأعداء؟

لماذا اعتقدوا، بأنه يجوز لهم انتهاك قوانين غير مكتوبة للتحكم في حياة البشر؟: يجب أن لا نقبل ذلك؟

محاولة الإجابة على هذا السؤال ستجدونه في فصل (لماذا؟).

يقول نيكولاي ويرث، تحت عنوان < دولة ضد شعبيها >: العنف، الاضطهاد والإرهاب في الاتحاد السوفيتي: < ... بعد عودة لينين في 3/أبريل إلى روسيا، بقي كالسابق على موقفه المتطرف. في نظرياته المعروفة (نظريات أبريل) كرر موقفه المعادي واللامشروط من الجمهورية البرلمانية والتطور الديمقراطي... دزيرشنسكي، الذي بعث بأهم معاونيه إلى المناطق التي خسروها ضد المعارضة، دعى بدون لف ودوران إلى استخدام العنف، كما جاء ذلك في تعليمات 41/ماي/1918م والموجه إلى أيديك نائبه: (... أنت تسألني، من أية عناصر ستألف منظمنا المحلية للجيك؟ خذ أناساً مصممين يدركون، بأنه ليس هنالك أي شيء أكثر فاعلية من الرصاص، من أجل حمل شخص ما على الصمت ...).

وفي رسالة من لينين إلى سينوفيف يقول لينين: (أيها الرفيق سينوفيف ... في بيان السوفيت نطالب دوماً بالإرهاب الجماعي لكن عند حلول فرصة التطبيق نعزل السلوك الصائب تماماً لمبادرة الجماهير. هذا غير جائز. الإرهابيون سيعتبروننا ضعفاء. دلائل الوقت تشير إلى حرب شاملة ...). وفي رسالة أخرى يقول لينين: (أيها الرفاق! انتفاضة الكولاك في مناطقكم الخمسة يجب قمعها بكل قسوة. ومن أجل مصلحة كل الثورة، هذا أمر لا يمكن تجنبه، لأنه وفي كل مكان بدأ - الصراع الختامي -، ضد الكولاك. لا بد من هذا الموقف ليكونوا عبرة للآخرين:

1- إعدام ما لا يقل عن 100 شخص من مصاصي الدماء وأكياس النقود المعروفين من الكولاك - وذلك بشكل يمكن للناس مشاهدتهم -. 2- نشر أسمائهم. 3- مصادرة كل حاصلاتهم الزراعية. 4- تشخيص الرهائن وفق ما جاء في برقيتنا المبعوثة أمس. يجب أن ينجز العمل بشكل يلاحظه الناس في منطقة تسع مئات الأميال أو يسمعوا النبا، حتى ترتجف أوصالهم ويتسألون: انهم يقتلون مصاصي الدماء وسيواصلون ذلك. أعلمونا برقياً بأنكم استلمتم هذه التعليمات وطبقتموها. لينينكم ملاحظة: عينوا أشخاصاً أكثر قسوة. >

ولتبرير القتل والإبادة مثلاً، كتبت صحيفة الجيكا في كييف لقرائها تقول: < أنظمة الأخلاق القديمة و (الإنسانية) نرفضها. لقد اخترعها البرجوازيون، من أجل اضطهاد (الطبقات الدنيا). أخلاقنا ليس لها قدوة وإنسانيتنا مطلقة، لأنها تستند إلى مثل جديدة: تحطيم كل أشكال العنف والاضطهاد. كل شيء جائز بالنسبة لنا،

لأننا الأوائل في العالم، الذين لا يستخدمون السيف من أجل الاضطهاد والاستعباد، بل من أجل تحرير الإنسانية من قيودها ... الدم قد يسيل أنهارا! غير أنه بالدم فقط يمكن تحويل علم البرجوازية الأسود إلى علم أحمر، علم الثورة. لأن الموت النهائي للعالم القديم، يمكن أن ينقذنا من عودة أبناء آوى! >.

بدايات القتل هذه أيقضت رصيذا للعنف ونزعة للانتقام الاجتماعي، وكلاهما كان موجودا لدى الكثيرين من عناصر الجيكا - الأمر الذي أيده العديد من قادة حزب البلاشفة، الذين اختاروا (عناصر اجتماعية متدنية ومجرمين في المجتمع). ففي رسالة إلى لينين مؤرخة في 22/ميرتس/1919 يصف كوبنير، أحد كوادر حزب البلاشفة، نشاطات الجيكا في آكانيرنيوسلاف، كما يلي: < في هذه المنظمة، التي يسود فيها الأجرام، العنف، والعسف، حيث يسيطر الأوغاد والمجرمون والمدججين بالسلاح، الذين يعدمون أي شخص لا يعجبهم. يدخلون المنازل، ينهبون، يغتصبون، يقتلون الناس وينشرون العملات المزورة ويطلبون من الناس تزويدهم بالخمير ويبتزون من زودوهم بالخمير في آخر المطاف ليدفعوا 10-20 مرة ثمن الخمر لكي يفرج عنهم. >.

أما سالوفسكي فيذكر: < ... يوميا هنالك حفلة سكر أو حفلات ماجنة. كل الجيكيين تقريبا يدخنون الكوكائين بكثرة - وهكذا كما يقولون - يستطيعون تحمل منظر الدماء يوميا. ومن خلال العنف ونزعة سفك الدماء يقوم الجيكيون بأداء واجبهم، لكنهم بدون أي شك عناصر لا يمكن السيطرة عليها ولا بد من مراقبتهم بدقة. >.

وحول ثورة الفلاحين ضد السلطة الشيوعية يكتب نيكولاس فيقول: < ... الوثائق التي يمكن الاطلاع عليها حاليا تبين، بأن السلام الداخلي، الذي ساد في عام/1921، لم يحصل بين ليلة وضحاها. فعلى الأقل ولغاية عام/1922 ساد الارتباك الشديد في مناطق عديدة لفترة أطول. وفي الريف هاجت عملية المصادرة. وكسرت اعتصامات العمال بقسوة من خلال استخدام العنف، وتم اعتقال البقية المتبقية من الاشتراكيين المناضلين واعدم الأسرى بالجملة، أقيمت قتابل الغاز على القرى وكذلك تمت مواصلة عملية إبادة (عصابة الغابات) ... >.

بعد يومين من إعلان الأمر المرقم 171، أصدر الجنرال نوخاتليفسكي تعليماته لضرب المتمردين بالغاز والتي تقول: < بقايا العصابات المنهزمة وأفراد العصاة يتجمعون كالسابق في الغابات ... الغابات التي يختفي فيها العصاة يجب تصفيتهم بالغاز السام. يتم تقدير كل شيء بشكل يتيح المجال لسحابة الغاز في التغلغل داخل الغابة لتقتضي على كل من يختفي فيها. مفتش سلاح المدفعية يقوم فورا بتهيئة الكميات الكافية من الغاز السام وكذلك الكوادر المختصة والمؤهلة لهذا الغرض. >.

يذكر أحد أصدقاء لينين، موقف الأخير من المجاعة في روسيا في عام/1891 فيقول: < فلاديمير ايليانوف - لينين، كانت لديه الشجاعة الكافية، لكي يجاهر علنا، بأن المجاعة تعتبر خطوة أخرى تحوي على الكثير من النتائج الإيجابية. وبالذات ظهور طبقة عاملة صناعية. وهم الذين يدفعون النظام البرجوازي ... من خلال هدم اقتصاد الفلاحين المتخلف تقربنا المجاعة خطوة أخرى من هدفنا النهائي وهو المرحلة التالية الاشتراكية اللاحقة بالرأسمالية. بالإضافة إلى أن المجاعة لن تحطم الأيمان بالقيصر فقط، بل وبالله أيضا. >.

ويقول لينين في رسالة له إلى كورسكي حول الإرهاب فيقول: < أيها الرفاق ... المبدء الذي، يبرر جوهر الإرهاب، ضرورته، وحدوده يجب أن يعبر عنه بكل جلاء وذلك بمفهومه السياسي - ليس فقط بمفهومه القانوني

الضيق . المحكمة يجب أن لا تمنع الإرهاب ومن يدعي ذلك يكذب أو يكذب على نفسه. الإرهاب يوضع على أساس وهذا الأساس يكون له سند قانوني وذلك بشكل جلي وواضح بدون تمويه على الواقع أو أي تزوير ... > . وفي تقرير رفع إلى ستالين حول ابعاد المعارضين جاء فيه ما يلي: < في 29 و 30 أبريل/ 1933 أرسل إلينا قطاران يحملان العناصر المسحوقة من موسكو ولينينكراد ... ظروف النقل كانت مرعبة: الأكل كان سيئا وغير كافيا، قلة الهواء والمكان إلى إلى جانب تعرض الضعفاء إلى الاضطهاد... النتيجة: نسبة الوفيات 35-40 إنسان يوميا. لكن ظروف المعيشة هذه كانت تعتبر رفاها بالقياس إلى مالفيه المبعدون إلى جزيرة ناسينا ... > .

وبالنسبة إلى نتائج قرارات التهجير التي تعرضت لها شعوب عديدة في الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية (1943-1944) بتهمة التعاون مع الألمان أو القوميات المشكوك في ولائها ومنها الأكراد في منطقة القوقاس. فاستنادا إلى إحصاء المستوطنات الخاصة والمتعلق بقسم الكولاك المختص ... مات خلال الفترة من نوفمبر/ 1944-تموز/ 1948، (19,450) شخص من المهجرين الأكراد والكيشينيين. وهذه نسبة تعادل 21 بالمائة من المهجرين. الأمر الذي ينطبق على بقية القوميات الأخرى أيضا، التي عاقبها النظام، فان نسبة الوفيات في السنوات الأربع الأولى التالية على الأبعاد كانت 20-25 بالمائة.

شتيفان كورتويس و جين -لويز يكتبان حول موقف لينين من الإرهاب في دول أوربا الشرقية، كوسيلة للوصول إلى السلطة، استنادا إلى البرقية التي بعثها إلى بودابست بتاريخ 27/ماي/ 1919 والتي جاء فيها ما يلي: < هذه الدكتاتورية (دكتاتورية العمال) تفرض مقدما بصراحة لا تعرف الهوادة، استعمال القسوة، بشكل سريع وفعال، لكسر مقاومة المستغلين، الرأسماليين، الملاك والمتعاونين معهم. من لم يفهم هذه الحقيقة ليس شيوعيا.> .

وانطلاقا من فكرة (دكتاتورية العمال)، استقى الشيوعيون في هنغاريا مثلا شعارا علقوه على الجدران يقول: < في دولة العمال، ليس لاحد الحق في الحياة إلا إذا كان عاملا > . لذا اعتبر العمل واجبا للجميع أما إدارة الشركات، التي كانت تضم أكثر من 20 عاملا فقد صودرت أموالها وأعقب ذلك فيما بعد موقف مشابه من الشركات التي تضم 10 عمال وأخيرا أقل من ذلك أيضا! وبعد نشوء الكومنترين باتت الأحزاب الشيوعية في العالم تقتدي بشكل مباشر أو غير مباشر بالنموذج السوفيتي في كل أنحاء العالم وتحولت أغلبها إلى فروع تابعة لها في الواقع. وهذه الوحدة الفكرية صاغت موقف الشيوعيين في الصين أيضا. لذا كانت نظرية الصينيين تقول، بأن (الثورة) بالدرجة الأولى مسألة عسكرية وذلك من خلال تحويل العمل السياسي إلى مؤسسة عسكرية. وصاغ ماوتسي تونك ذلك في عبارته المشهورة: < السلطة تأتي عبر فوهة البندقية > . وبالنتيجة، ظهر، بأن هذه المقولة هي كعصارة أو زبد للثورة الشيوعية إلى كيفية الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها. ومن الرفض المتأصل لفكرة الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية وبالتالي رفض الفكر المعارض جملة وتفصيلا في آخر المطاف.

ولقد عبر لينين عن هذا الموقف في المؤتمر العاشر 8-16/ميرتس/ 1921 حين قال: < نحن لا نحتاج ألان إلى أية معارضة، أيها الرفاق، الوقت غير مناسب لذلك! ... أنا أعتقد، بأن المؤتمر يجب أن يتوصل إلى هذا الاستنتاج، لوضع نهاية للمعارضة ألان والى الأبد. لقد تعبنا من المعارضة.> . ولقد أثبتت التجربة بأن دكتاتورية الحزب الواحد تنتهي عادة بدكتاتورية الفرد الواحد!

وتحت عنوان (مطاردة التروتسكيين) يقول المؤلفان: حول مطاردة المعارضة في الخارج ويذكران مثلاً اغتيال (ايكناس رايس) أحد الأعضاء النشيطين في الحركة الشيوعية، الذي انتقد ستالين في رسالة نشرها بتاريخ 17/تموز/1937 جاء فيها: < هذا المزيج من أسوأ أشكال الانتهازية - انتهازية بدون مبادئ - دماء وأكاذيب، التي تريد تسميم العالم بأسره وتهدد بالقضاء على بقية الحركة العمالية.>. وأعلن ايكناس في ذات الوقت انضمامه إلى تروتسكي. لكن الاستخبارات السوفيتية استطاعت أن تعثر على مكانه في سويسرا. وفي مساء 4/سبتمبر/1937 قتل برصاص شيوعيين فرنسيين، في حين حاولت جاسوسة أخرى أن تسمم زوجته وابنه بواسطة علبه شكولادة.

ومن المعروف أن تروتسكي بالذات قتل في المكسيك بأمر من ستالين أيضاً. علماً أن البعض نجا من محاولات الاغتيال هذه ومنهم المارشال نيتو في يوغوسلافيا.

وحول دور الاستخبارات الشيوعية/السوفيتية في إسبانيا أثناء الحرب الأهلية، يقول الكاتبان مثلاً: في بداية 1938، أعتقل 200 معارض للفاشيين ومعارض لستالين في جيكا سانتا أورسولا، التي سميت في هذه الفترة (داخو) الجمهوريين الأسبان، تشبهاً بأول معسكر للنازيين، الذين اعتقلوا معارضهم السياسيين فيها: < عندما قرر الستالينيون، أن يحولوها إلى (جيكا) كان المرء في هذه الفترة بصدد تنظيم المقبرة. الجيكايون كانت لديهم فكرة شيطانية: تركوا المقبرة بالشكل الذي كانت عليه، بما في ذلك القبور المفتوحة، هياكل عظمية وجثث حديثة متعفنة. هنالك اعتقلوا لياالي كثيرة اشخاصاً يصعب قيادهم. واستعملوا أساليب تعذيب قاسية: بعض السجناء علقوا لمدة أيام من أرجلهم أو سجنوا في دواليب ضيقة فيها فتحة صغيرة للتنفس حتى يتم إجبارهم على توقيع الاعترافات المراده. وكان هنالك أسلوب تعذيب آخر (جارورد). المعتقل يجب أن يقبع في صندوق مربع يدخله بالكاد ويبقى فيه لعدة أيام. بعضهم بقي فيه لمدة 8-10 أيام بدون حراك.>.

ولهذا الغرض استفاد الجواسيس السوفيت من أشخاص، استفادوا شرعية أعمالهم من قرارات تجمعات الشيوعيين، ومنها إعلانهم في فالينسيا، الذي يقول: < الأفضل أن نقتل 100 برئ، بدلاً من إطلاق سراح مدان واحد.> ... أحد الذين استطاعوا الهرب (كارل براونينك)، أحد أعضاء جماعة شيوعية معارضة في الخارج، أخبر في ديسمبر/1939 (بعد ستة أشهر من انتهاء آلامه) بعض أصدقائه الشخصيين بما لقيه من معاملة: < ما خلفناه وراء ظهورنا منذ تموز في العام الماضي، هو شيء رهيب ومخيف في آن واحد. صور دوستوفسكي من بيت الأموات هي مواضيع باهتة ... بالإضافة إلى ذلك الجوع باستمرار إلى درجة فقدان الوعي. من شعوري السابق بالذات (أنا، أنا) لم يبق إلا النصف. جلد وعضام. وإضافة إلى ذلك مريض ومنهك تماماً. ولدى (فالديمار) نفس الشيء. هنا تتلاشى الحدود بين الإنسان والحيوان. المرحلة الأولى للبربرية تم بلوغها. أه! الفاشية تستطيع أن تتعلم من هذه العصابات الشيء الكثير ولكن يجوز لهم مع ذلك أن يعتبروا أنفسهم حملة ثقافة. وثائقنا ربما كانت تحوي على ملاحظة تقول: (إبادتهم الجسدية بطرق مشروعة) لقد حاول المرء تحقيق الهدف إلى آخر لحظة.>.

يكتب (ريمي كاوفير) تحت عنوان (الشيوعية والإرهاب): < في العشرينات والثلاثينات ركزت الحركة الشيوعية العالمية، على إعداد ثورات مسلحة، لكنها فشلت أجمالاً. ولذا تخلت عن هذا النهج. وفي الأربعينات استفادت من الحركات الوطنية وحروب التحرير ضد النازيين أو العسكرية اليابانية. واستفادت في الخمسينات من

حروب القضاء على الكولونيالية، لغرض تشكيل وحدات عسكرية حقيقية – الأنصار – حرب العصابات، التي تحولت بالتدريج إلى قوات نظامية وجيوش حمراء حقيقية. في يوغوسلافيا، الصين، كوريا الشمالية وفيما بعد في فيتنام وكمبوديا جعل هذا النوع من النشاط الشيوعي ممكنا وجاءوا إلى السلطة. لكن فشل حرب العصابات في أمريكا اللاتينية – بتدخل الوحدات الأمريكية الخاصة – دفع الشيوعيين إلى دعم ما سمي بالنشاطات (الإرهابية)، التي مورست إلى ذلك الوقت على نطاق ضيق ومحاولة الاغتيال التي جرت في صوفيا عام/1924 كانت استثناء.

وهكذا دعمت منظمات إرهابية عديدة في العالم من أطراف شيوعية: المنظمات الفلسطينية من قبل الاتحاد السوفيتي، الجيش الأحمر الياباني من قبل كوريا الشمالية ومنظمة (بادر ماينهوف) من قبل ألمانيا الشرقية... الخ. ويكتب أنريز باكوفسكي تحت عنوان: (بولونيا، العدو اللدود: إجراءات الاضطهاد السوفيتي في بولونيا): < ربما كان البولونيون من ضمن الشعوب، التي عانت أكثر من غيرها من الاضطهاد السوفيتي وذلك على الرغم من أن جهاز الإرهاب السوفيتي أسس من قبل بولوني يدعى (فيليكس دزيرشكنسكي)، بالإضافة إلى أن الكثيرين من أبناء وطنه تقلدوا وظائف هامة في هذا الجهاز (أليكا)... أسباب هذا الامتياز المشكوك في شأنه، بالنسبة إلى البولونيين لمقامهم (كعدو لدود)، هي متعددة. فمن جهة لا بد الأخذ بنظر الاعتبار، ميكانيكية الأنشطة اللصيقة بجهاز السوفيت الاضطهادي. لكن إلى جانبها لعب العداء التقليدي بين الشعبين دوره هو الآخر أيضا... حجم وأشكال الاضطهاد السياسي في بولونيا رافق تطور النظام السياسي. (قل لي، ماهي أجرات الاضطهاد الممارسة الآن، وأنا أقول لك أية مرحلة وصل إليها النظام الشيوعي)، كما صاغه القول الشعبي المأثور حول التطورات... وكانت هنالك طريقة أخرى وهو الحكم على المناضلين ضد الاحتلال النازي باعتبارهم كخونة (من لم يكن معي فهو ضدي)، هو المنطق المعول عليه من قبل الشيوعيين. وكانت النتيجة اعتبار أكبر مجموعة مقاومة ضد الألمان (الجيش الوطني)، الذي لم يقاتل إلى جانب السوفيت ضد الألمان كحلفاء لهتلر... لقد حاول المرء أن يطرد كل معارضة داخل في المجتمع ومنع أي نشاط مستقل. وكان أحد الأهداف الرئيسية لنظام الإرهاب المطبق على كل الجوانب، هو خلق شعور بالخوف الدائم لدى الجماهير وتشجيع الوشاية وعن هذا الطريق تشتيت المجتمع.

يكتب (كارل بارتوسيك) تحت عنوان: (وسط وجنوب شرقي أوروبا وألارهاب المستورد): <... وكانت بالدرجة الأولى الأحزاب الشيوعية، هي التي لجأت إلى استعمال العنف. كان قادتها وأجهزتها تلاميذ مخلصين للمذهب البلشفي، الذي طور في الاتحاد السوفيتي السناليني بشكل أكبر... واستهدفت نشاطاتهم، بلوغ هدف واضح: تحقيق هدف وضع السلطة بكل السبل في يد الحزب الشيوعي (الدور القائد للحزب)، حسب النموذج السوفيتي. لم يفكروا أبدا بقبول أي نوع من تقسيم السلطة أو تقسيم السلطات، التعددية السياسية أو بناء الديمقراطية البرلمانية، حتى ولو حوفظ ظاهرا على شكل النظام البرلماني...

بعد فتح أبواب الوثائق الجيكوسلوفاكية والسوفيتية يستطيع المرء أن يأخذ صورة عن الشذوذ الممارس في سلوك أساتذة البلشفية. ففي ديتسمبر /1929، قال أحد قادتهم (كليمنت كوتشاد) في كلمة له أمام البرلمان، كرد على تهمة

تقول بأن الحزب الشيوعي الجيكوسلوفافي يعمل وفق إرشادات موسكو، فقال: < نحن حزب العمال الجيكوسلوفافي، مقرنا الثوري الرئيسي موجود بالفعل في موسكو. فهل تعلمون ما الذي نتعلمه هنالك في موسكو؟ نحن نذهب إلى هنالك، لكي نتعلم من ألبلاشفة، كيفية قطع رقاب الناس من أمثالكم. وكما تعلمون، بات البلاشفة الروس خلال هذه الفترة، خبراء في هذا المجال. >

يقول ا. نيسته، أحد أعضاء حركة المقاومة الهنغارية، الذي قاد بعد الحرب منظمة للشباب ورفض الانضمام إلى الحزب الشيوعي وقضى بعد محاكمته عدة سنوات في معسكر اعتقال لغاية عام / 1956 في ريستر، بان السجناء هنالك كلفوا بكسر الأحجار 12 ساعة يوميا أثناء الشتاء و 16 ساعة يوميا أثناء الصيف، لكنه يضيف بأن معاناته الأكثر سوءا كانت من جراء الجوع ويستطرد فيقول: < الفرق بين الشرطة السرية الشيوعية والنازية - أنا من المحوظين، الذين تعرفوا على الاثنيين - لا يقوم على أبعاد القسوة والوحشية الممارسة. أقيية التعذيب النازية كانت تشبه مثيلاتها لدى الشيوعيين. لكن هنالك نقطة اختلاف أخرى: إذا اعتقل النازيون شخصا ما لاسباب سياسية، كانوا يريدون منه الحصول على معلومات بشكل عام حول نشاطه السياسي، أصدقائه وخططه وما إلى ذلك. أما الشيوعيون فلم يعيروا لهذه الجوانب أي اهتمام أصلا، لأنهم كانوا يدركون سلفا منذ الاعتقال أية اعترافات سيوقعها المعتقل. المعتقل بالذات لم تكن له أية دراية بهذه الجوانب. لم تكن لدي إطلاقا أية فكرة، بأنني سأتحول إلى جاسوس أمريكي. > ...

الأنظمة الشيوعية، التي داست بالأقدام كل الحريات الأساسية وحقوق المواطنين، اعتبروا أي تعبير عن عدم الرضا (كسياسة معادية) أو (معاداة للدولة). وقادتها فرضوا اجراءات الاضطهاد بشكل مدروس، لخلق جو قال عنه (كارل كابلان)، بأنه (نفسية الخوف) وهو ما اعتبروه كعامل (لتنشيط الحكم) ... هؤلاء العبيد المعاصرين، توجب عليهم بغية إخفاء الأبهة عن الفراعنة الجدد، أن يبنوا بدل الأهرام، القنوات، المعامل، السدود أو استخراج الفحم والاوران. أليس من المتصور وتحت هذه الشرائط، بأن يكون اختيار الضحايا وحجم موجات الاضطهاد ينسجم وفق تقديم (طلبات المعتقلين)، التي تساير الحاجة إلى الأيدي العاملة في المشاريع الاقتصادية؟ ثم يواصل (كارل بارتوسيك) القول تحت عنوان (محاكمة قادة الأحزاب الشيوعية): < ... ما الذي يكمن خلف تعقيب الشيوعيين في الصف الأول من القيادة؟ هل جاء الاختيار لمطاردة هذا الشخص أو ذلك من الرفاق وتحويلهم إلى ضحايا وفق منهج منطقي؟

بعد فتح الارشيفات وبناء على دراسات حديثة، أمكن تصديق الكثير من النقاط المعروفة قبل عام /1989: كان الموضوع يدور حول محاكمات مدبرة في الخفاء وبشكل مسبق وتستند على (اعترافات) تم ابتزازها وذلك استنادا إلى سيناريو معد من قبل موسكو والتي تقوم على أساس ملاحقة الخصوم السياسيين كسحرة بوسائل قانونية وكان لها في البداية طابع مناوئ للثيتوية وفيما بعد مناوئا للصهيونية واخيرا مناوئا لأمريكا.

هذه الحقائق تم تدقيقها واكمالها اليوم من خلال الاطلاع على حقائق جديدة ... محاكمة الشيوعيين كانت مرتبطة بشكل مباشر مع الوضع الدولي في تلك الفترة. لان ستالين وبعد تمرد تيتو، أراد أن يخضع الحركة الشيوعية بالكامل وأن يحول المناطق الجديدة إلى جزء من توابع الإمبراطورية السوفيتية أو توابع مطبوعة وذلك بسرعة. هذا إلى جانب التستر على المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعاني منها هذه البلدان. القيادات

الشيوعية المدانة استخدمت كقرايين واعتبرت أخطائهم كوسيلة لتبرير إخفاق حكوماتهم إلى جانب أن محاسبتهم استخدمت كوسيلة لتهدئة (غضب الجماهير) ولتوجيه الإرهاب الذي شمل كل النواحي، زاد من خوف الطبقات القيادية وشجع الانصياع الكامل والخضوع التام اتجاه (تعليمات الحزب) ومتطلبات (معسكر السلام) كما وضعت القيادة السوفيتية. وكان لاختلاف الآراء داخل القيادات له دوره في اختيار الضحايا. ولا يمكن التقليل من دور الحسد والحقد الذي ساد صفوف هذه الطبقات في ظل مجتمع تابع، إلى سيد كولونيالي. من هنا تواجد للحاكم عامل تحريض بعضهم ضد البعض من قبل موسكو، الأمر الذي وفر إمكانيات واسعة للتلاعب بخدمة المرعوبين، الذي كان على اطلاع بهذه الخلافات والأحقاد والمنافسات منذ فترة طويلة وبتفصيل ...

ويعلق: ارل بارتوسيك على أحداث عام 1968 في جيكوسلوفاكيا والقضاء على آمال شعبها في أحداث بعض التغييرات فيقول: < ... هنا يدور الحديث بالدرجة الأولى حول وحدات مدرعة، تلك المدرعات، التي لا يمكن الاستغناء عنها، والتي تحولت في كل مكان إلى شعار للاضطهاد بما في ذلك استخدامها في ساحة (السلام السماوي) في بكين في عام/1989. ضمن الفرق الأولى جاء 165,000 جندي و 4,600 دبابة. بعدها بخمسة أيام كانت 27 فرقة عسكرية تحتل جيكوسلوفاكيا وتتألف من 400,000 جندي وما يزيد عن 6,300 دبابة و 800 طائرة و 2000 مدفع.

وحتى نفهم كثافة هذه العملية للسعاة الحديديين للإرهاب ونوضحها، على المرء أن يستحضر حادثة تاريخية أخرى، ففرنسا غزيت في عام/1940 بهجوم قامت به 2,500 دبابة وهي بذلك أقل بكثير مما حصل في عام/1968. وحشدت ألمانيا الهتلرية في حزيران /1941 (3,580) دبابة ضد الاتحاد السوفيتي. وعلى المرء أن لا ينسى، بأن جيكوسلوفاكيا تتألف من 14,3 مليون نسمة وهي بذلك أقل عددا من نصف سكان فرنسا في عام /1940 ...

ومما يميز وضع النظام، بأنه اضطر لفرض السيطرة على المجتمع باللجوء إلى مثل هذه الوسائل وتوسيعها. ففي جيكوسلوفاكيا استخدمت الشرطة السياسية بين عام/1954 و عام/1958 حوالي 132,000 مخبر وفي نهاية الثمانينات استخدمت أكثر من 200,000 مخبر.

وبصدد الأنظمة الشيوعية في آسيا يكتب جين لويس حول الصين تحت عنوان: (بين تغيير التربية والإبادة الجماعية) فيقول: < ... طالما كان ماو تسي تونك على قيد الحياة، كانت له سلطة فائقة إلى درجة أطلق عليه اسم (القبصر الأحمر). ولكن لحد الآن هنالك العديد من التفاصيل المعروفة حول نزواته المفاجئة وإخلاقه الأنانية القاسية ونزعة الانتقام القاتلة لديه ومرافقه منها حتى في سنوات عمره الأخيرة من رذائل وفجور. الأمر الذي يبسر وضعه في صف الحكام المستبدين، الذين حكموا الصين في القديم ... في فبراير/1942 أعلن رئيس الحزب في مخطوط له تحت عنوان: خطابات حول الأدب والفن . وطرح عقيدة إخضاع المثقفين للسياسة وفجأة تحول ذلك إلى قانون. وهكذا أعقب الانتقاد الذاتي العلني الآخر حتى تم إخضاعهم جميعا ...

ويقول أحد الستالينيين السوفيت حول الوسائل المستخدمة في يانان: < الانضباط الحزبي يقوم على أشكال بلدية قاسية للنقد والنقد الذاتي. مسؤول الخلية يختار الشخص، الذي توجه إليه الانتقادات ولماذا؟ والقاعدة ترى بأنه في الاجتماع (بهاجم) شيوعي ما والكل يشارك في ذلك. وليس هنالك وسيلة للإفلات من ذلك. (المتهم) له حق واحد

فقط: له أن يندم على الأخطاء التي ارتكبها. إذا اعتبر نفسه بريئاً أو ضرب بإهمال على (صدره) يبدأ الهجوم من الأول مجدداً. انه عمل نفسي منظم للترويض ... لقد أدركت واقعا مأساويا. هذه الوسيلة القاسية للإجبار النفسي، التي يسميها ماو (التنظيف الأخلاقي)، خلقت في يانان داخل تنظيم الحزب جوا خنق كل شيء. عدد كبير لا يستهان به من الشيوعيين انتحروا، هربوا وبعضهم فقد الصواب وحن ... طريقة شينك فينك تتبع قاعدة تقول: (الجميع يجب أن يعرفوا كل أفكار الآخرين السرية). هذا الشعار المزري تحكم في كل اجتماع . الحقائق الشخصية والسرية أعلنت على الملأ. وتحت ستار النقد والنقد الذاتي سيطر المرء على أفكار، أهداف وتصرفات كل الأفراد.

>.

ويكتب بريكولوت تحت عنوان: (جرائم، إرهاب وأسرار في كوريا الشمالية) فيقول: ... مراقبة السكان: في المعسكرات يتركز الفرع. ولكن هذا لا يعني، بأن هنالك حرية خارجها. في كوريا الشمالية ترفض الحرية الفردية، كما وترفض الشخصية الذاتية. (كل المجتمع يجب أن يتوحد في قدرة سياسية، تتنفس وتتقدم بانسجام، بفكر واحد واردة واحدة تحت قيادة الرئيس الأعلى)، كما جاء ذلك في برنامج إذاعي بتاريخ 3/يانور/1986 ...

مرة واحدة في الأسبوع يجب على كل شخص أن يتلقى التعليمات الأيديولوجية ومرة واحدة في كل أسبوع يشارك في اجتماع لغرض ممارسة (النقد والنقد الذاتي)، التي يطلق عليها في كوريا الشمالية اسم (ميزان الحياة). هنالك على كل فرد أن يعترف على الأقل بارتكاب خطأ سياسي واحد وأن يوجه على الأقل تهمة إلى جاره ... وتحت عنوان: (إبادة المثقفين) يذكر ما يلي: < ... بعيدا عن المادية الديالكتيكية تنشر دعاية حكام كوريا الشمالية، الأساطير حول عائلة - كيم، التي تهدف إلى إقناع الاتباع، بان الأرض والسماء يرتبطان ذاتيا مع قائدهم السياسي. وعلى هذا المنوال نشرت وكالة الأنباء الرسمية لكوريا الشمالية بتاريخ 24/نوفمبر/1996 (هذا مثال واحد بين ألوف الأمثلة)، بأنه أثناء تفتيش كيم يونك ايل لوحدات عسكرية تابعة لكوريا الشمالية في بانمونجون، ظهر فجأة ضباب كثيف غطى كل المنطقة وبهذه الطريقة استطاع الرجل الأول في الدولة، أن ينتقل حسب مشيئته وأن يطلع على خفايا (خطوط الأعداء)، بدون أن يستطيع هؤلاء اكتشاف موقعه. وبنفس الطريقة الغامضة أيضا انقشع الضباب في اللحظة التي أراد فيها كيم يونك ايل، أن يلتقط صورة مع عدد من الجنود ...! >

وبالنسبة إلى فيتنام نكتفي باقتباس جزء من وصية للمعتقلين الوطنيين والتي جاء فيها: < نحن العمال الوطنيون، الفلاحون والبروليتاريات ... نود أن نعبر عن شكرنا من القلب أو لا لكل الحركات التقدمية في العالم ...

ولا بد من الإشارة إلى ظروف الاعتقال الغير قابلة للتصور في (جي هوأ). السجن الرسمي في سايكون . كان هنالك في ظل النظام السابق اكثر من 8,000 معتقل، الأمر الذي أدين بشدة في حينه. لكن ذلك لا يعتبر مسألة هامة: اليوم هنالك يتواجد في نفس المعتقل 40,000 إنسان متكدسين. في الغالب يموت السجناء جوعا أو يموتون اختناقا أو تحت التعذيب أو من جراء الانتحار ... علما أن (لي دوان) السكرتير العام للحزب الشيوعي الفيتنامي قال مرة: (نحن سنحول السجنون إلى مدارس)!

ويكتب بيير ريكولوت، حول كمبوديا، تحت عنوان: (في بلد الجرائم المفجعة) مقتبسا في البداية من (بول بوت) الذي يقول (يجب علينا أن نضفي على تأريخ الحزب مظهر الكمال والنقاء).

إن مصدر أفكار بول بوت الظاهر هو ماو تسي تونك، وهو أحد التناقضات، إذ أن ثورة الخمير الحمر قادت حملة إبادة ضد شعبها، الأمر الذي يصعب تفسيه: فمن جهة كان الطاغية الكمبودي، الذي كان من الناحية الفكرية متوسط القدرة، وبذلك نسخة بدون ألوان من دكتاتور بكين المتقلب الآراء والأنيق، الذي استطاع رغم كل شيء وفي بلد من أكثر السكان كثافة في العالم وبدون دعم خارجي قاطع، أن يؤسس نظاما قادرا على الحياة لحد الآن. ولكن من جهة أخرى، فإن الثورة الثقافية والقفزة الكبرى إلى الأمام يعتبران نماذج أولية ناقصة لما أقدم عليه بول بوت وحاول تطبيقه إلى آخر لحظة: تطبيق الشيوعية فورا وبالكامل، بدون انتظار مراحل التطور اللازمة، التي تعتبر من أسس الأفكار الماركسية - اللينينية، كما بدى. بالإضافة إلى إلغاء العملة في التبادل الاقتصادي والتأميم الكامل خلال مدة تقل عن سنتين وإلغاء كل الفوارق الاجتماعية والقضاء على الملاكين، المثقفين وطبقة التجار وحل التناقض الدائم والسائد بين الريف والمدينة، بتحويل كل سكان المدن إلى فلاحين. ويعزم جازم أراد إنزال الجنة على الأرض. اعتقد بول بوت على ما يبدو، بأنه سيبز أفرانه ممن سبقوه من المشاهير في الحركة الشيوعية العالمية مثل: ماركس، لينين، ستالين و ماو: ثورة القرن الواحد والعشرين سوف تتكلم لغة الخمير كما كانت ثورة القرن العشرين تتكلم الروسية والصينية.

غير أن الخمير الحمر لم يتركوا في التاريخ شيئا، باستثناء آثار دموية. المؤلفات الفتية حول هذه الفترة القصيرة تشير باستمرار في اتجاه واحد: سيما إذا نشر بعض الناجين أخبارا عن تجاربهم أو كتب المؤرخون نظرياتهم حول الموضوع. الحديث عمليا يدور فقط حول الاضطهاد. ودوما يطرح السؤال نفسه لماذا كل هذه الفضائح؟

وحقا فقد فاقت الشيوعية الكمبودية، فيما يتعلق بالإرهاب، الآخرين جميعا وانحرفت عنهم. واستنادا إلى موقع إلقاء النظر كانت هذه الحركة ظاهرة جانبية وحالة متطرفة - الأمر الذي يظهر من خلال قصر فترة ممارستهم للسلطة (ثلاث سنوات وثمانية أشهر) ... كان الموت اليومي في ظل بول بوت له طابعه الخاص: < في كمبوديا الديمقراطية، لم تكن هنالك سجون، محاكم، جامعات، إعدديات، نقود، بريد، كتب، رياضة ولا أفراح ... وفي خلال 24 ساعة في اليوم رفض قبول أي مبرر للغياب. تم تقسيم اليوم بالشكل التالي: 12 ساعة للعمل اليدوي، 2 ساعة لتناول الطعام، 3 ساعات للاستراحة والتربية، 7 ساعات للنوم. كنا نعيش في معسكر اعتقال عظيم. لقد ساد نظام اللاقانونية ... >

ويكتب شتيفان كورتواز تحت عنوان: (لماذا؟) ما يلي: مقتبسا في البداية قول لويس أراكون: (عيون الثورة الزرقاء تلمع أمام الهول الضرووري): < بعيدا عن الغرور وحماس أنصار الحزب وفقدان الذاكرة الطوعي، يستحسن لهذا الكتاب، أن يصور إجمالا الجرائم التي ارتكبتها في العالم الشيوعي من خلال خطوط عامة: بدءا بقتل الأفراد وانتهاء بجريمة الإبادة الجماعية. في محاولة لإدراك ظاهرة الشيوعية في القرن العشرين ككل. فإن هذا الكتاب لا يعدو أن يكون خطوة خلال فترة هامة: عندما انحل في عام 1991 قلب النظام في موسكو وظهرت وثائق غنية بالمعلومات، كانت إلى تلك الفترة سرية للغاية. ولكن حتى جمع أدق الوثائق - وهو أمر لا يمكن الاستغناء عنه - وجمع أدق الحقائق، لا يمكن أن يشبع حب الاستطلاع لدى المثقفين أو أصحاب الضمير الحي.

السؤال الأساسي لبيان السبب يظل قائما: لماذا ثبتت الشيوعية الحديثة التي ظهرت لأول مرة في عام 1917 نفسها تقريبا وبشكل فوري كدكتاتورية دموية وفيما بعد كنظام إجرامي؟ هل كان تحقيق أهدافها فقط ممكنا عبر اللجوء إلى العنف المغالى فيه؟ كيف يمكن توضيح، حقيقة أن الحكام الشيوعيين، اعتبروا ولعقود من الزمان، الجريمة وكأنها أمر تافه، طبيعي أو كإجراء يسائر النظام وطبقوها على هذا الأساس؟ روسيا السوفينية كانت أول بلد مارس فيه الشيوعيون السلطة والحكم. وكانت بمثابة المركز أو الماكنة لنظام شيوعي في العالم بأسره، الذي بدأ يبني نفسه بالتدريج واتسع بشكل كبير بعد عام 1945. كان الاتحاد السوفيتي (اللينيني والستاليني) مادة خلاصية للشيوعية الحديثة. وأن هذه المادة ومنذ البداية قد أخذت بعدا إجراميا. وهذا بالذات يبعث على الدهشة، لأنها أخذت اتجاها مغايرا لتطور الحركة الاشتراكية ... >

2 – حزب العمال الكردستاني: دكتاتورية عبداللهوجلان.

سبق التنويه إلى أن الأحزاب الكردية كانت في جملتها شيوعية أو أنها كما كانت تزعم تقتدي بالماركسية – اللينينية، على الأغلب نكايه بموقف الدول الإمبريالية الغربية المعادي لتطلعات الشعب الكردي في التحرر والاستقلال. لكن بعد انهيار الأنظمة الشيوعية بالتدريج في شتى أنحاء العالم وثبوت فشلها كأيدولوجية صالحة لتطوير المجتمعات البشرية، انحسر هذا النهج أيضا في كردستان، إلى حد بعيد. وفي الواقع يواجه الداعون إلى نشر هذه الأفكار طوال العقود الماضية وضعا مخجلا، لإصرارهم على الدفاع عن هذا النهج الخاطئ بدون أن تتواجد له أية مبررات واقعية على الإطلاق، باستثناء قصر نظرهم السياسي. غير أن الاستثناء الوحيد، الذي مازال يواصل وبإصرار على هذا النهج الخاطئ، هو ما يعكس على سياسة ونهج ما يسمى بحزب العمال الكردستاني. والملاحظ، بان اقتداء هذا الحزب بالأفكار والأساليب الممارسة من قبل الأحزاب الشيوعية في شتى أرجاء العالم، أدى في كردستان أيضا إلى نتائج سلبية للغاية ومثابته لمثيلاتها في بقية أنحاء العالم.

فإلى جانب تكرار هذا الحزب، لاختفاء بقية الأحزاب الكردية كلها: كإثارة الحروب الأهلية من أجل الزعامات والانفراد بالقيادة وما إلى ذلك. فان هذا الحزب انفراد في الواقع بسلوك لم يسبقه في ذلك أي حزب كردي آخر، وهو أسلوب ممارسة القتل والتشريد ضد سكان القرى من الفلاحين واسهامهم المباشر عن هذا الطريق لتميرير سياسة التشريد التركية في كردستان بشكل مدروس حسب ما تريده وتمليه حكومة انقره!

علما أن هذا النهج لم يبق قاصرا على كردستان الملحقه بتركيا، بل وشمل وما زال يشمل كردستان الملحقه بالعراق أيضا، حيث أصر وما زال هذا الحزب على منع الفلاحين من إعادة بناء قراهم، التي هدمتها الفاشية العربية الحاكمة في بغداد. ولم يتورع لهذا الغرض عن اللجوء إلى قتل النساء والأطفال العزل، لتميرير هذا المخطط السياسي، الذي يهدد كيان الأمة الكردي ووجودها في الصميم!

والواقع أن دراسة نهج وسلوك هذا الحزب يظهر بجلاء، بأنه تقليد أعمى لما كان يسعى لتطبيقه نظام بول بوت في كمبوديا وهو أسوأ نموذج معروف عن الأنظمة الشيوعية قاطبة. غير أن تقليد النهج الشيوعي قد لا يستطيع توضيح الموقف المتذبذب لهذا الحزب، الذي الحق أكثر من غيره بالغ الضرر بحركة التحرر الكردستانية، بل وبات يتخلى عن المطالبة حتى بأبسط الحقوق القومية المشروعة للامة الكردية، إرضاء لحكام أنقرة الفاشيين.

علما أن هذا الحزب كان يعادي الأحزاب الكردية الأخرى بحجة أنها تطالب بحقوق قليلة للامة الكردية! هذا الموقف دفع الكثيرين للتساؤل عن خلفيات هذا النهج الخاطئ والمضر بحركة التحرر الكردستاني. لذا كان لا بد من الاستفسار لدى من لهم دراية أكثر بواقع حركة التحرر الكردستاني في كردستان الملحقة بتركيا. لقد أوضح أحد المطلعين من الأخوان الأكراد من سكان كردستان الخاضعة للاحتلال التركي، بعض الجوانب، التي كانت خافية عن المؤلف إلى ذلك الحين، لانه قال: < نحن أيضا نواجه صعوبات كبيرة لتفسير سلوك هذا الحزب. لكن من الثابت بأننا أوضحنا في السابق بأنه كانت للسيد عبد الله أوجلان (في الماضي على الأقل) علاقات مع المخابرات التركية (ميت). >.

من هنا لا يستطيع المرء إلا أن يوجه السؤال التالي: هل استطاعت المخابرات التركية فعلا وبدعم من المخابرات الغربية، أن تتغلغل داخل صفوف حركة التحرر الكردستاني، في كردستان الملحقة بتركيا وأن توجهها في مسار خاطئ، لتحريض الرأي العام ضدها عبر إصاق تهمة الإرهاب بها؟

في الحقيقة يتعذر علينا أن نجيب على هذا السؤال بشكل قطعي، لافتقارنا إلى مصادر أخرى تعزز هذا الانطباع وان استعصى علينا تفسير الكثير من مواقف هذا الحزب بدون أخذ هذه الفكرة بنظر الاعتبار. لكن من الثابت أن أجهزة الاستخبارات في العالم تطورت عبر التاريخ بشكل يجعلها قادرة على الإتيان بمثل هذه الأعمال. ولعل من المفيد أن نشير هنا وبهذا الصدد إلى الدور الذي لعبه الجاسوس الإسرائيلي (ايليا كوهين) في سوريا، الذي استطاع أن ينقل مركزا حساسا واستطاع عبر ذلك الاطلاع على الكثير من أسرار الدولة السورية العسكرية والسياسية. وكانت المعلومات التي أوصلها إلى إسرائيل حاسمة للاحاق الهزيمة بالجيش السوري واحتلال هضبة الكولان. علما أن هنالك انطباع لدى البعض في كردستان الملحقة بالعراق، بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كان يعاني من تواجد أشخاص مشابهيين يعملون لصالح جهات أجنبية كايبران والعراق والولايات المتحدة الأمريكية. ومهما كانت الحال، فنحن نأمل أن تكون المقتبسات التالية قادرة على الإسهام في إلقاء مزيد من الضوء على نوع من أساليب الممارسة السياسية في كردستان. يقول كونتر فالراف حول الكتاب: < ... غالبا يتولد لدى المرء الانطباع، بأن الجيش التركي بحاجة إلى هذا الحزب العمالي الكردستاني وهذا القائد الكردي لتبرير سيطرته وتفوقه داخل الدولة التركية فتكاليف الحرب فقط والتي تؤيدها الجهات الرسمية التركية وتقدرها (8 - 10) مليا رد دولار سنويا. وهذا يعني 40 بالمائة من ميزانية الدولة. فعندما عرض أحد ممثلي حزب العمال الكردستاني عبر طرق دبلوماسية على الحكومة التركية، أن يطلق سراح 10 جنود من الأسرى الأتراك، رفض ممثل الحكومة التركية مستخدما هذه الجملة: (لا رغبة لدينا. لن نتفاوض معكم. القوهم في البحر). ويبدو أن أمرا واحدا يتأكد: تحت قيادة الزعيم الكردي الحالي ومؤسساته الحزبية، التي - كما يقول سليم في كتابه بشكل واضح

وجلي – تطلب من كل أعضائها الاستسلام الكامل والطاعة العمياء, لن يستطيع مجتمع كردي حر أن يبني نفسه

...

من الجانب الآخر: حركة التحرر الكردية متعددة الواجهات، بشكل يناقض ادعاء حزب العمال الكردستاني باعتباره ممثلاً وحيداً لها. فالساسة الأكراد من أمثال مهدي زانا، محافظ ديار بكر السابق وهو نوع من مانديلا محلي، كذلك زوجته المعتقلة ليلي زانا ... هم شخصيات حازوا على ثقة الشعب الكردي ويسعون لحل المسألة الكردية سلمياً ولهم القدرة على كسب الثقة في العالم الديمقراطي في الخارج.

في تركيب العالم السياسي والذي تحوز فيه حركات التحرر باهتمام الرأي العام العالمي وكذلك حقها في بلوغ السيادة من خلال الكفاح، يجب أن يتم إيجاد حل لجماهير الأكراد - الذين طالما تعرضوا عبر التاريخ إلى سوء الاستفادة، الخيانة والتحايل - في حقهم لتقرير المصير. في النهاية أيضاً يبق مع اوجلان أيضاً – كواحد بين أمثاله، مثله كمثّل ياسر عرفات – يتحول من الإرهاب إلى رجل دولة يريد إحلال السلام؟ مسألة يصعب تصورها. لكن كما يقال: (من يعيش، لا يجوز له أن يقول أبداً، أبداً).

يقول مؤلف الكتاب سليم تحت عنوان (انتظار وصول فاكس): < ... في تلك الفترة التقى الطلاب التقدميون في مقهى في محلة ألب دوغان. هنا سمعنا الشيء الكثير عن انتفاضة شانكهاي، وعدد الأربطة التي يملكها بريجنيف والمقاومة في سجون سايكون. لكن لم يتحدث إلا نادراً شخص ما عن المحلة التي كنا نلتقي فيها. كانت لديهم معلومات وثيقة حول شانكهاي. ولكن لماذا تحول اسم (درسيم) إلى توجنلي، فلم تكن لديهم أية فكرة! كما لم تكن لديهم معلومات عن عبدالله دوغان، الذي أطلق اسمه على هذه المحلة في المدينة! هذا الجنرال أوفد في عام/1937 إلى درسيم ولديه صلاحيات مطلقة، كمحافظ لدرسيم وهو الذي ذبح أجداد الحاضرين وجداتهم، أعمامهم وعماتهم، من الذين كانوا يتناقشون في المقهى من الطلاب. هذا المحافظ قتل حوالي 70,000 شخص من سكان المنطقة وأحرق قراهم ومنازلهم، قبل أن يحول اسم درسيم إلى توجنلي وأطلق اسمه على هذه المحلة بالذات. الأشخاص الذين كانت لهم معلومات دقيقة حول الصين وروسيا كانوا يجهلون في ذات الوقت أحداث منطقتهم والتي تعود إلى نصف قرن مضى فقط، هؤلاء نعتونا (بالمختلفين).

كنا نعيش أواسط السبعينات، حيث شبيهة توجنلي (درسيم)، الذين نسوا تاريخهم ولم تكن لديهم أية رغبة في البحث عن هذا التاريخ. أما نحن فبحسبنا عن الناجين من المذابح في الثلاثينات وعشرنا عليهم في القرى النائية بعيداً عن عاصمة المنطقة. ورغم كل صنوف الاضطهاد فانهم لم يتخلوا عن ملابسهم التقليدية ولم ينسوا لغتهم. أخبرونا عما جرى. عن الجوع، البرد، القتل، الاغتياي بشكل بدا معه وكأنهم يعيشون تلك الظروف مرة أخرى. وكانت أكبر المذابح قد جرت في عام /1938.

سمعنا أنباء البنات اللاتي القين بأنفسهن من أعالي الجبال إلى أعماق الوديان لكي لا يقعن في أيدي الجنود الأتراك. سمعنا عن الدم الذي سال وحول لون نهر (مونزور) إلى لون أحمر. سمعنا بأحداث وادي (كوتو) و (كو) ... >

وتحت عنوان (حجم ديار بكر) يكتب سليم فيقول: < ... في عام/1981 كانت التطاولات والتعذيب الذي مارسه النقيب عزت أوكناي (بلديران) قد بدأت. لقد تعرضنا لها وعشتها شخصيا وقررت أن اكتب حولها في يوم ما. عزت أوكناي كان يقول: (سوف أعاملكم بطريقة لن يصدقها أحد حتى لو سردتموها فيما بعد)... النقيب بلديران طلب مني أن أقول بأنني تركي. وهدد قائلاً، بأنه بخلاف ذلك سيغلب زوجتي ويخلع ملابسها بالكامل أمام أنظار الجميع. وعندها فقط تنازلت وقلت بأنني تركي. وبعد أيام أعلن الآخرون أيضاً بأنهم أتراك وتحطمت بذلك المقاومة داخل السجن وحقت إدارة السجن أهدافها عن هذا الطريق ... >

وتحت عنوان (غرفة المفقودين) يقول سليم: < والدتي البانسة، كيف أستطيع أن أوضح لها أسباب هروبي؟ (أبو) الذي سمعت أنت باسمه يقول: (كرديستان مزرعتي. أنا الديك في المزرعة. وأما الآخرون فدجاجات. وعلى كل فرد أن يتصرف كدجاجة، ... ومن يتصرف كديك سأقتله أو سأحوله إلى دجاجة) ... >

وتحت عنوان (يجب أن لا تحب) يقول سليم: < ... هنالك سبب خاص يدفعني لذكر هذه التفاصيل. قائدنا الكبير حول العلاقات الجنسية إلى محرمات ... وفق تعليمات القائد الكبير لا توجد علاقات جنسية مشروعة. ورغم أنني كنت متزوجاً فقد تم تقديمي إلى المحكمة في وادي البقاع لأنني في ألمانيا التقيت عدة مرات سرا بزوجتي ... أنا لا أعتقد، بأنه وفي أي مكان من العالم، وفي أية فترة زمنية، وداخل أية منظمة أو أي تشكيل قد حصل شيء من هذا القبيل. لقد كنت متزوجاً وقضيت 11 سنة في السجن. كانت زوجتي تعيش في ألمانيا ولم يكن لي الحق في أن أراها أو أن تكون لي معها أية علاقة ... لقد عادت إلى ذاكرتي فقرة كتبها جورج أرويل وصف فيها بدقة، الوضع الذي وجدت فيه نفسي: (سنقضي على طريقة التفكير، التي كانت موجودة قبل الثورة. لقد قطعنا الرابطة بين الطفل والوالدين، بين الإنسان والإنسان، بين الرجل والمرأة. لا أحد يثق بعد في زوجته، طفله، أو صديق. لكن مستقبلاً لن تكون هنالك زوجات أو أصدقاء. الأطفال سيفصلون عن الأمهات بعد الولادة مباشرة، كما يأخذ المرء البيض من الدجاج. سنقضي على الدوافع الجنسية. الولادات ستتحول إلى عملية شكلية، كتجديد بطاقة الحصول على المواد الغذائية. سنلغي الشهوة الجنسية، أطباء الأعصاب منشغلون حالياً بذلك. سيبقى الولاء للحزب فقط ولا شيء غير ذلك). >

وتحت عنوان (استياجيس يذبح ضحاياه) يكتب سليم: < ... من داخل السجن في بارتين، كتبت إلى مجلة (الشعب الحر) أقول: (أحد أسباب انهيار الأنظمة الاشتراكية، كان عبادة الأشخاص). وفي مقابلة ذكرت: (كلما زاد اضطهاد المجتمع، كلما بحثت عن النجاة لدى شخصية قوية ... إذا زادت قوة الشعوب، فلا حاجة لها بعدها إلى رفع مكانة شخص ما). ... يومياً ومع كل مشاركة لي في الدراسة الجديدة، توضح لي بجلاء، بأنه لم يكن هنالك حزب. لم تكن هنالك منظمة ولا لجنة مركزية للحزب ولم تتواجد آلية انتخابية. كما أن القرارات لم تتخذ بموجب رأي الأغلبية. الأغلبية كانت مجبرة للانصياع لقرار فرد واحد ...

... الشخص الوحيد، الذي لم يمارس في المؤتمرات، النقد الذاتي كان قائدنا الكبير ... ففي نقاش بيننا قال: (السلطة أمر هام. أنا لا أطلب عيئاً منكم أن تتفوا لفترة طويلة بدون حراك. عندما أزر دمشق، لمقابلة موظف حكومي، فهو يتركني أربعة ساعات في حالة انتظار، لأنه يريد أن يفرض السلطة).

وبعد أن قضى زعيمنا الكبير على حزب العمال الكردستاني، ألغى شعار (عاش الاستقلال) ورفع بدلا عنه شعار (عاش الرئيس أبو)، الذي يرفع حاليا من قبل المتظاهرين وفي الاجتماعات ... لقد استمعت إلى تلقين قائدنا الكبير الموجه إلى 400 شخص تقريبا، جاؤا من الجبال، السجن، المدن الصغيرة ومن أربا حين قال: (لقد خدعكم العدو، وحولكم إلى أطفال. هل تفقهون شيئا من السياسة؟ سينير كان رجلا من رجالكم. العدو اختار رئيسا لكم، ولم يكن لديكم أي علم بذلك. انتم تقولون: (لقد قاومنا وانتصرنا). هل يمكن أن تكون هنالك مقاومة بدون سلاح؟ لا تكونوا كالأطفال. انتم كنتم جنودا عاديين، المقاومة هنالك أنا الذي أنجزتها. وستعلمون ذلك. لا تخافوا، أنا لن أبعثكم إلى جبهة القتال فورا. أنا أخوض غمار الحرب ليلا ونهارا. أما انتم فتهربون من الحرب. أنا أتخطى العوائق، أما أنتم فقد تعودتم على الرفاهية والنعيم).

هو الذي كان يسكن في دمشق، أما نحن فقد عدنا من جبهة القتال وتجاوزنا قمم الجبال التي غطتها الثلوج واجهنا البرد القارس وقارعنا العدو ليلا بأيماننا. هو الذي كان ينام في لحاف محشو بالريش الناعم. نحن عانقنا الموت في سبيل أهدافنا، كنا جياعا حينما كان هو يتناول الكافيار. وعندما كان يتجهج على سينير ويتهمه بالتجسس لصالح تركيا كان هو جاسوسا لدمشق.

هنا تمت كتابة التاريخ بالأكاذيب. هنا تم تسطير فرضيات خاطئة بدلا من الحقائق. هنا تغير الماضي، كما جاء في السطور التي أوردها جورج أورويل والتي أقتبسها من الذاكرة: (تغير الماضي ضروري لسببين، أحدهما جانبي والى حد ما وقائي. السبب الجانبي يكمن في أن عضو الحزب وكذلك الطبقة العاملة، الذين يتحملون الوضع الراهن جزئيا لسبب عدم وجود مقاييس للمقارنة ... لكن السبب الأهم في تغير الماضي يكمن في ضرورة عدم ارتكاب الحزب لأية أخطاء. المسألة لا تدور فقط حول تغير الخطب، الاحصاءات والتقارير باستمرار لتساير الوضع الراهن، ليتم الإثبات، بأن قرارات الحزب في جميع الأحوال كانت صائبة. وهي تدور حول عدم إمكانية الاعتراف أبدا بأن هنالك تغيير في المذهب أو تغير للخط السياسي. لأنه إذا غير المرء رأيه أو حتى سياسته، فإن ذلك يعتبر اعترافا بالضعف ... ولما كان الحزب يسيطر تماما على كل الوثائق ويسيطر كذلك على أفكار الأعضاء ويستنتج من ذلك بأن الماضي يظهر على الدوام بالشكل الذي يساير وجهة نظر الحزب) ... أمل أن لا يسأل أحد: كيف يجوز ذلك؟ لماذا لم تدافعوا عن أنفسكم ولم تقاوموا؟

هنالك دكتاتوريات من الممكن أن تقاوم، بما في ذلك الدكتاتوريات التركية أو الدكتاتوريات الموجودة في أمريكا اللاتينية. أنها مؤلفة من العنف العاري المجرد ولها امتياز افتقارها إلى الدكتاتوريات الفكرية. وهنالك دكتاتوريات لا يمكن مقاومتها، مثل دكتاتوريات هتلر، ستالين، صدام والأسد. لأنهم من خلال ممارستهم للعنف سيطروا على رؤوس الناس وعقولهم أيضا. الدكتاتوريات التي واجهناها نحن كانت من الصنف الثاني. كيف يستطيع المرء أن يقاوم؟

... لقد نعتني (بالجاسوس). ماذا أستطيع أن أفعل؟ لقد زاد صمتي وهذا ما كان يريد مني: (إما أن تسكت وتؤيد ما أقوله أنا فقط. أو أنني سأعلن بانك جاسوس. كل الخنوعين يصدقونني. سأقتلك رميا بالرصاص واكلف زوجتك، بأن تقود مجموعة الإعدام). لقد كنت سعيدا لأنه اختار هذا النهج والسلوك. إذ كيف كان بإمكانه أن أعرف

الحقيقة: بان باقي كاكرا، محمود بلكلي، ابراهيم آيدن، أنور عطا، بيركان بلديز، سائمة أسكين، أتين بلديريم، عبد الله ايكنجي ... وآخرون لم يكونوا جواسيسا؟ ويوما بعد يوم عرى الدكتاتور نفسه بنفسه ... حزب العمال الكردستاني، ليست له لجان، برنامج أو أعضاء. وهذا يعني أن قائدنا الكبير قتل الحزب. وقول البعض (أحياء حزب العمال الكردستاني) إشارة إلى هذا القتل. في مقالات سينير، تم توضيح علاقة قائدنا الكبير مع النساء في الختام. وقد جاء هنالك: (أن له علاقة جنسية مع العديد من الفتيات وهذا أمر لم نستطع التستر عليه إلا بالكاد).

أنا لم أعر هذه الادعاءات الكثير من الجدية. لم أسمع في البداية شيئا عن مصير الفتيات اللاتي قتلن لهذا السبب، أو حكم عليهن، أو أجبرن على الهرب أو انتحرن أو أجبرن على القبول في منازلهن بدون أي نشاط. بالنسبة لخدم قائدنا الكبير، كانت تهمة العلاقات الجنسية أسوء من تهمة التجسس. لقد تعجبت للغاية حين علمت، بأن 40 بالمائة ممن قتلوا من قبل قائدنا الكبير، كان بسبب علاقات جنسية. بالنسبة لهؤلاء، الذين قرأوا مقالات سينير، باستثناء بعض المنافقين من أمثالي، لم يصدقوا، بأن قائدنا كانت له علاقة جنسية مع النساء. لقد اعتقدوا، بأن ذلك غير ممكن بالنسبة له ...

وفي نهاية المؤتمر، أصدرنا حكما بالإعدام (استنادا إلى أمر قائدنا الكبير) ضد م. سينير بالإجماع. لقد رفعنا منزلة قائدنا الكبير وحولنا أنفسنا إلى خدم. بعدها بدأنا في تسطير نقدنا الذاتي على أفراد ... أثناء عقدنا للمؤتمر، كان م. سينير نشيطا في حلب، قامشلي وحسكي. لقد أورد في منشوراته، بأن قائدنا الكبير خلال حرب الخليج، كان قد تقارب مع قائد العراق الكبير صدام: (أبو عقد اتفاقا سريا مع صدام). المخابرات التركية باتت تضغط على قائدنا الكبير. المسألة كانت قضية وقت فقط، حتى يتم غلق الأكاديمية. لقد كان قائدنا الكبير في مأزق كبير. لذا كانت قرارات المؤتمر والنقد الذاتي المنفرد، الذي مارسناه مهما للغاية.

أحد الرفاق المعتقلين، تيكين كيزيلاي، الذي كان يعيش في منزل قائدنا الكبير، قال لي فيما بعد، بأن الوثائق والانتقادات الذاتية سلمت إلى المخابرات السورية. لقد صدقت المخابرات ما أوردناه من الأكاذيب القائلة، بأن م. سينير هو جاسوس تركي. ولم يكذبني أسبوع واحد على نهاية المؤتمر، إلا وقتل م. سينير في أحد منازل قامشلي ... لقد هتفوا (عاش الرئيس أبو). الناس الأوائل الذين التقيت بهم، وسألتهم عما جرى، فاجابوا (اللئيم م. سينير قتل!). والان أبصرت رقصة الفرح وصوت إطلاق الرصاص وبدائية وحيوانية البشر، الذين يقتل بعضهم بعضا ... القتلة الحقيقيون كنا نحن، لأننا وقعنا حكم الإعدام بحقه، خوفا منا على أنفسنا. فقد أيدنا الأيديولوجية الرسمية. خوفي لم يكن بسبب الموت، بل من أن تلتصق بي تهمة التجسس ... هذا الصديق الذي قضينا معه ثمانية سنوات في نفس السجن وعانيت معه نفس الآلام، وتعرضنا إلى نفس التعذيب من خلال نفس الهراوات، الأحزمة، السلاسل وقضبان الحديد. الصديق الذي عانيت معه الجوع والذي كنت معه وفي فترة زمنية نعاني كبقية سكان تركيا وكردستان (60-مليون نسمة) من كتمان الصوت في الوقت الذي هرب فيه آخرون إلى الخارج خوفا وكنا نحن الذين رفعنا أثناء فترة الاضطهاد المشدد والبربرية شعار: < عاشت الحرية وعاش الاستقلال > ... في كل المواد الدراسية داخل الأكاديمية تم وصف جلال القائد. وبصدد موضوع < تأريخ الحزب >، تم أولا عرض منظر كلي شامل عن صوت المجتمع الكردستاني، أعقبه وصف كيفية ظهور القائد في أنقرة على المسرح وكيف أنه

أسس المجموعة الأولى وتلا ذلك حديث عن سفر القيادة إلى كردستان وأخيرا تحويل مقر القيادة إلى الخارج واتخاذ القيادة لقرار (الكفاح المسلح) وكيفية ممارسة التصفية داخل الحزب. وأشير بالطبع إلى أن الاستخبارات التركبية والإمبريالية العالمية خططت للقضاء على القيادة – هذا هو التاريخ!

كان هنالك بطل واحد فقط وهو الذي خط التاريخ. الآخرون من الناس: المناضلون والجنود، كانوا مجرد وسائل رخيصة استخدمت لصنع التاريخ... في خطاب لأوجلان نشر في جريدة (به رخوفه دان) جاء فيه: (سابقا لم يكن هنالك شيء مثل الشعب الكردي. وفي تركيا لم يكن هنالك شيء مثل الديمقراطية... كلما زاد تجديد الشعب الكردي وفق طريقتي، كلما زاد تجديد الديمقراطية... هذا الأمر واضح بجلاء. بدون حزب لا يمكن أن تكون هنالك مقاومة شعبية، وبشكل أدق بدوني لا يمكن أن يكون هنالك شعب. البعض قد يجد ذلك مبالغا فيه، لكن هذه هي الحقيقة.)...

إذا ارتبطت مع القائد الكبير، (وقف تدفق المياه). الكفاءات، الإبداع، الوعي، الخبرة، التصميم وبعد النظر ليست هنا ذات أهمية. بالعكس هذه الخصائص خطيرة للغاية. هذه الخصائص يجب التخلي عنها أولا، إذا أراد المرء أن يسير على خط القائد. تعاطف مع القائد، كن بدون شرف أو كرامة، كن لثيما، كن جاسوسا، أطلق النار على الآخرين، اعترف: كل هذه الأمور ليست عانقا، فوفقا إلى قائدنا الكبير: (الثوري) هو (شخص أدرك خط القيادة تماما وطبقه وربط حياته مع القائد وتخلي عن كل الارتباطات والعواطف الأخرى، الإنسانية والاجتماعية وما إلى ذلك)... هذه السور، هذه القوانين تطبق بلا هوادة، إلى درجة أنه في عام 1992/ فقط وبالاستناد إلى قرارات أيديها قائدنا الكبير، صدرت أحكام بالإعدام ضد (141) مقاتل، بسبب الحياد عن خط القيادة وتم تنفيذ هذه الأحكام بالفعل

...

طلاب الكلية العسكرية، الذين عاشوا تطبيق خط قائدنا الكبير، يطبقونها بشدة أكبر في الجبال. لأنه تم تلقينهم، بأن الثورة ستحقق بسرعة أكبر، كلما زادت سرعة تطبيق خط القائد. نتائج هذا الخط الشاذ يمكن قرأتها في تقرير يعود إلى عام 1992/ وينص على مايلي: (في درسيم يقدر عدد الذين صدرت أحكام الإعدام بحقهم داخل الحزب بسبعة عشر شخصا. أما عدد القتلى في ساحة المعركة فهو ثلاثة وعشرون شخصا. في – أمد – تم قتل (38) شخصا داخل الحزب في حين كان عدد الصرعى في أثناء الاشتباكات المسلحة (42) شخصا. في – بوتان – تمت معاقبة (27) شخصا داخل الحزب). وفي تقرير المؤتمر لعام 1992، تتواجد أرقام حول الهاربين. وفي بعض المناطق كان عدد الهاربين ضعفي عدد الباقين في حين تعادلت الكفة في مناطق أخرى، بينما كان عدد الهاربين في مناطق أخرى قليلا بالفعل. الذين قتلوا أنفسهم عبر المشاركة في عمليات انتحارية للتخلص من شنود خط القيادة، حتى لا يتم إصاق تهمة الخيانة بهم، يعتبرون كشهداء. الذين انتحروا من باب الاحتجاج على خط القيادة لا يعتبرون – أحياء ولا أمواتا – لذا لا يمكن تحديد أرقامهم. وهنالك من قضى عليهم من قبل وحدات خاصة، لاتخاذهم موقفا معارضا (بدون أن يترك لهم أي أثر) وأرقام هؤلاء أيضا عالية كذلك. وتمت تصفيتهم بطرق خاصة ودفنوا في مقابر سرية.

عندما اطلعت على الاتصالات اللاسلكية لعام 1992، اقشعر بدني. قائد حرب الأنصار في قطاع بوتان، يسأل عبر اتصال لاسلكي عن رأي القائد الكبير: (سيدي الرئيس، أدين الكثيرون من قبل القيادة لدينا وقتلوا من جراء

ذلك وسمعت عوائلهم بنبأ مقتلهم. هم يسألوننا ونحن لا نعرف ماذا نجيب). وأجاب قائدنا الكبير بالشكل التالي: (قولوا للعوائل: أبناؤكم كانوا ثوريين. لكنهم قتلوا على يد مجموعة تقود الحرب الخاصة من الذي تغلغلوا داخل صفوفنا. لكن خلال فترة قصيرة استطعنا الكشف عن هوية هؤلاء وانتقمنا منهم. نحن في حالة حرب. لذا من الجائز أن يحصل شيء من هذا القبيل). ...

11 سنة بعد بدء الإضراب عن الطعام حتى الموت في 14/تموز/1982 في سجن ديار بكر، وفي نهايته استشهد أربعة من أصدقائي، سأقدم على الإضراب عن الطعام حتى الموت، احتجاجا على قائدنا الكبير، الذي يريد أن يفرض كالأتراك الكولونياليين، أسلوب حكمه على شعبنا ... هذا كان جوهر تكتيكاته: (أولا التحقير، ثم التقويم وبعدها الربط بالذات). ...

وحول أسلوب الدعاية الحزبية يذكر سليم مايلي: < يوميا كانت ترد إلى لجنة الصياغة أنباء حول وقائع جديدة وذلك بمضامين دعائية بدائية للغاية تستهدف التحريض وتنتشر بدون تغيير. لكن لم تكن هنالك وكالة أنباء، إذاعة، جريدة أو محطة تلفزيون تبدي أي استعداد أو رغبة لنشرها. فمثلا جاء نبأ حول بدليس، حيث وقع صدام مسلح بين المقاومة والجيش التركي ذهب ضحية لها ثلاثة من المنتمين إلى المقاومة وثمانية جنود من الجيش التركي وتمت صياغة النبأ بالشكل التالي: (حصلت في بدليس مناوشة دامت ثلاثة أيام بين أبطالنا من المقاومة وعصابات الجيش التركي الفاشية، قتل خلالها ثلاثة من أتباع جيشنا الشعبي للتحريض وهم يرفعون شعار < عاش الرئيس أبو > كشهداء. وواجه الجيش التركي هزيمة ماحقة، حيث قتل منهم ثمانية جنود وجرح آخرون).

لقد حاولت أن أفهم الأصدقاء في لجنة الصياغة، بأنه لا يجوز كتابة الأخبار بهذا الأسلوب. وبناء عليه كتب أحد معاوني الخبر بشكل أكثر واقعية. وبعدها أتت محطة (ب.ب.س.) ووكالات أنباء أخرى تنشر أخبارنا ... هذا التحول أدى إلى تقديم شكاوي تلفزيونية إلى قائدنا الكبير، باعتبار أن صحفنا باتت تأخذ الأسلوب البرجوازي كنهج لها ...

وحول الموقف من الديمقراطية يقول سليم: < وفي أول لقاء لي مع قائدنا الكبير، أدركت بأنه كان ضد فكرة البرلمان القائم على مبادئ ديمقراطية. والذي يعتبر كمنظمة لاتخاذ القرارات الأساسية باسم الشعب الكردي. لقد حاول أن يمنع المطالبة بالبرلمان. وفي شمال كردستان لم يوافق على دعاية انتخابية محددة. كانت الانتخابات بالنسبة له في آخر المطاف، مجرد خدعة دعائية بوجه الأكراد في أوروبا وكذلك في مناطق الاتحاد السوفيتي السابقة. وأثناء حديثنا سألت أحد الخدم: (سيدي القائد، هل سيخضع البرلمان إلى الحزب أو إلى القيادة؟). وبدون أي تفكير وتردد أجاب قائدنا الكبير: (بالطبع تحت قيادتنا). هذا يعني (تحت سيطرتي) وبعدها مباشرة سألت محولا نظره إلينا: (هل يجوز أن يمثل هؤلاء الشعب؟ لقد انتهى أمرهم في اليوم الذي تم انتخابهم فيه. ولكن هذا غير مهم. البرلمان هو فقط آلة). ...

بالنسبة لهذا السؤال هنالك إجابة واحدة بالنسبة لي: دكتاتور، كالذي يستند إلى استراتيجية القوى الكولونيالية، يحرف حاضرنا، ليستعبد مستقبلنا. وبالنظر إلى أنني طالعت كل سوره واستمعت إليه لمدة طويلة جدا، لذا أعرف أنا أفضه الفكري وحظه من الثقافة وهذا يعني عقليته. أنا أصفه بالشكل التالي: هو من النمط، الذي يجمع ويجسد في

ذاته فكرة الدولة، التي تدعيها لنفسها أنقرة، تأليه دمشق، اشتراكية ستالين وتاليه الإقطاعيين الكبار في أورفا. الدسائس تعلمها من مصطفى كمال، وعقلية تصفية الخصوم من حافظ الأسد والروح الدكتاتورية من ستالين ... وطالما لم يتغير شيء في العقول فلا يمكن إيجاد حل لهذه المسألة وسيسد التاريخ نظريتي ... >

ويقول سليم في توضيح ختامي لتصوراته حول الموقف: < الأيديولوجية الرسمية تقول، بأن النضال يتقدم بفضل الرئيس أبو. أنا على العكس أدعي: بأن رئيسنا الكبير يحول دون تطويره. هو لا يذهب إلى المناطق التي يسود فيها القتال ويحول دون أن تتحول قوات الأنصار إلى جيش ... وتحت ضغط الادعاءات المستمرة، بأنه يريد تحويل قوات الأنصار إلى ديمقراطيين، يحولهم في الواقع إلى عبيد. غير أن، الأنصار الذين لا يطورون الآراء لا يستطيعون كسب الحرب ... من المهم أن نعلم بأن الناس الذين يقررون المشاركة في الحرب، يتخذون هذا القرار مدفوعين بأهداف عالية. قائدنا الكبير وضع نفسه بالتدريج محل هذه الأهداف. الشاب الذي يلتحق بحركة المقاومة يقول في البداية: (أنا التحق من أجل وطني، شعبي، قريتي، عائلتي ومن أجل الأجيال القادمة ومن أجل بالذات أيضا). ولكن ما يكاد يصل إلى الجبال، يتوجب عليه أن يتعلم، بأنه موجود هنالك لسبب واحد فقط وهو أن يقاتل في سبيل أبو، الذي يعيش في دمشق، بل أن حياتهم متعلقة بنزوات القائد الكبير ... صراع الأكراد من أجل الاستقلال والحرية انزلق إلى الهاوية. قائدنا الكبير يعرقل تطور النضال: (يجب أن لا يعلو علي أحد، ولا شيء يحدث بدون سيطرتي ولا يحدث أي تطور بدون علمي. والا فسأذهب أنا وهذا يعني الكارثة وحلول يوم القيامة وفي ذلك نهاية الشعب الكردي).

وبهدف الخروج من هذا المأزق ودعمًا للشعب الكردي لنيل الاستقلال والحرية وحصوله على تمثيل يليق به، فإن الموضوعية وتركيب الأولويات بالنسبة لمشاكل الثورة الكردية مسألة ضرورية. ولأن كلازونسوت وبيريستروكا في روسيا لم تأتيا في عام 1925 بل بعد مرور 60 عاما على تلك الفترة، لذا لم تكن الثورة قادرة على البقاء على قيد الحياة. نحن نستطيع أن نستفيد من هذه التجارب وأن نمارس الانفتاح ونباشر ببناء المؤسسات الآن:

- 1- انقلاب 1983/ داخل حزب العمال الكردستاني والذي إليه يعود الفضل في بناء دكتاتورية أبو، يجب أن ينتهي. كما أن ماضي حزب العمال الكردستاني يجب أن يناقش مع أخذ مصير الأحزاب الستالينية بنظر الاعتبار ويجب أن يكون هنالك بيان جديد للحزب.
- 2- يجب إنهاء سيادة حكم الحزب الواحد في كردستان ونشر ثقافة التعددية السياسية ...

أدناه نقتبس بعض الفقرات من المقابلة الصحفية التي أجراها كونتر والرافس مع عبد الله أوجلان:
س- حتى لو كان سليم قد بالغ في توجيه الانتقاد فليس هنالك ما يبرر قتله لهذا السبب. أغلب النقاط التي أوردها في كتابه صحيحة. لقد استطعت أن أحقق بهذا الصدد. فهل يستطيع (أوجلان) بحضور شهود أن يقول بأن سليم غير مهدد اعتبارا من الآن؟

ج - هو سيقتل نفسه بنفسه ... لكن نظرا للاحترام الذي اكنه لصداقة كونتر وإذا كان يريد فسنعفو عنه حتى لو كان هنالك أمر صادر بقتله ...

س – أين يستحسن أن أبدأ؟ هنالك مثلاً مسألة عبادة الأشخاص ومسألة التكبر والتحكم في حياة البشر. الناس الذين لهم رأي آخر أو وجهوا انتقاداً، اعتبروا فوراً كخونة واعدوا. هذه وسائل ستالينية ومحاكمات صورية ...

ج – كلا، كلا. هل هنالك في هذا العالم أناس لهم معارضة كالمعارضة التي أواجهها أنا؟ كل المنتمين لحزب العمال الكردستاني هم معارضون. هم ينادون: كيف يمكننا أن نكسب الحرب اليومية مع الرئيس؟ أنا احترم المنطق الألماني، لكن لي الحق أن انتقدهم أيضاً ... سليم يعيش في ألمانيا في رخاء ...

س – سأخبره بذلك، لكن على شرط أن لا يواجه ما واجهه زوج ابنة صدام؟ كيف تتحملون المسؤولية، انتم هنا في سوريا في ظل حماية المخابرات التابعة إلى الحكومة السورية تعيشون في اطمئنان، في حين ترسلون مقاتليكم – أغلبهم شبه أطفال – إلى الموت؟

ج – أنا أقول بصراحة. لم يسبق لي ولحد هذا اليوم أن لمست مسدساً بيدي لأطلق منه الرصاص. لا سيفاً ولا مسدساً. أنا لم أقتل أي شخص ... أنا أرفض ذلك ...

س – أنا أواجه العديد من الملابس، حين أرى بأن أبو، السيد الذي يقرر في مسائل الموت والحياة، لكنه يأبى في ذات الوقت في أن يكون هو بالذات في مواقع الخطر. من هنا الفرق الكبير مع تشي كيفارا ...

ج – هذا ممكن ... من الناحية السياسية، الدبلوماسية، القيادة العسكرية والفلسفة اتجانها له مسار آخر.

س – أخبرني البعض بأنكم تلقون المحاضرات لمدة عشر ساعات في اليوم الواحد ... من الذي يتولى تعليمكم؟ أية كتب طالتموها في السنوات الأخيرة؟ ما الذي يوجهكم؟

ج – أنا أعلم نفسي بنفسي. أنا لا أطلع إلا نادراً. لكن كل ما أقوله يسجل وينشر من قبل محطات التلفزيونية (ميد) أو ينشر من قبل صحافتنا ...

س – لقد طالعت بعض ما كتبتموه. هذه معلومات عامة بالكلية ...

ج – لا تأخذوا هذا الموضوع بجدية. أنا أقول ذلك لغرض الإبقاء على ولاء جماعتي فقط ...

س – فقدان أي انتقاد موجه إليكم هو دليل على الدكتاتورية. من ينتقدك؟ من الذي تجرأ على ذلك مرة ليوجه انتقاداً جدياً؟

ج – نحن ننتقد كل شيء. نحن ننتقد بعضنا بكل شدة ... لقد درسنا تاريخ العالم. ليست هنالك حركة أو حزب يمارس فيه الانتقاد بالدرجة الموجودة لدينا، سواء كان ذلك صادراً من قبل الشعب أو الرفاق. نحن نخوض حرباً مستمرة مع بعضنا ...

وعندما رافقتنا أبو إلى موضع السيارة، قال بشكل جانبي: المرة المقبلة اجلب سليم معك. لقد تهجم على مقدساتنا وقيمنا. فإذا تراجع عن ذلك ومارس الانتقاد الذاتي، يستطيع أن يعمل معنا من جديد. وإلا فأنا لن أستطيع أن أحول دون وقوع حادث له!

3- العراق: دولة المنظمة السرية

بعد الحرب العالمية الاولى، التي اندلعت بدوافع قومية استعلانية واستهدفت غايات استعمارية، انقسم العالم أيديولوجيا إلى جبهات عديدة متناقضة: الديمقراطيات الغربية والمستعمرات التابعة لها إلى جانب مناطق النفوذ الواسعة الأرجاء في شتى أرجاء العالم – نشوء أول دولة اشتراكية (الاتحاد السوفيتي)، التي استطاعت أن تعزز مواقعها بالتدريج عبر القضاء على النظام القيصري وخوض حرب أهلية دامية – نشوء وتطور الأفكار الشوفينية والفاشية والقومية المغالية في الاستعلاء، واستيلاء المنادين بها على السلطة في مناطق مختلفة من العالم مثل: ألمانيا وإيطاليا وتركيا وغيرها.

ومن البديهي فان الأفكار الفاشية تتناقض تماما في جوهرها مع الأفكار والمنطلقات والتطلعات الديمقراطية. ويعلق برناردشو قائلا بهذا الصدد: < ... وهكذا يحدث، بأن الناس الذين يريدون أن يروا حصول بعض الأشياء، فانهم يفضلون هتلر، موسوليني و أتاتورك على البرلمان.>.

وبالطبع فهناك مقلدون في هذه الحالة أيضا كما كانت عليه الحال في نشوء وتطور الأفكار الشيوعية، سيما بعد أن تحولت بعضها إلى قوة استطاعت أن تستحوذ على السلطة. وأحد أقرب النماذج بهذا الصدد إلى ماتجسدة الأنظمة الفاشية إلى جانب تركيا هو ما نلاحظه في نهج حكومة بغداد، التي تعكس صورة طبق الأصل، ولو بشكل مصغر لما عاشته أوروبا بوجه نشوء وانتشار الأفكار الفاشية وما رافق ذلك من سلبيات لا عد لها ولا حصر على شتى الأصعدة وفي مقدمتها خوض الحروب وتشريد الشعوب واضطهاد الحريات والتنكر لحق الشعوب في تقرير المصير ... الخ.

ولكن رغم الكبت والاضطهاد المتواصل، الذي ألفتة شعوب العالم الإسلامي، فقد انبرت ولو على نطاق ضيق أصوات متنورة للدفاع عن حقوق الإنسان، بل والدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير، كما كانت عليه الحال في أوروبا أيضا، حيث بادر المتنورون من الكتاب والباحثين لإدانة نهج دولهم الاستعماري في البلدان الخاضعة لسلطتها في ما وراء البحار والمستعمرات. وهذا ما تجلى في موقف العديد من الكتاب الفرنسيين بخصوص حركة التحرر الجزائرية. وهناك بوادر مشابهة ولو على نطاق أضيق بكثير في تركيا ولدى بعض الشعراء والمفكرين العرب أيضا بخصوص حركة التحرر الكردستانية، بما في ذلك الإقرار بتطلعات الأمة الكردية في الحرية والاستقلال التام والناجز. ومن هؤلاء لابد لنا أن نشيد بدور الباحث الاجتماعي والكاتب التركي (الإنسان المتنور)، < إسماعيل بيشكجي >، الذي ألف العديد من الكتب حول المسألة الكردية واعتبر نشوء دولة كردية شيئا طبيعيا كنشوء دول عديدة أخرى. وانتقد نهج حكومة أنقره بشدة سواء فيما يتعلق بسياسة الاحتلال الممارسة في كردستان أو بصدد قمع تطلعات الشعوب في الأناضول إلى المزيد من الحقوق الديمقراطية. غير أن هذا الموقف المبدئي المشرف، دفع بحكام أنقره إلى التضييق عليه سعيا لإجباره على السكوت عن المظالم المرتكبة وأصدرت أحكاما جائرة عديدة بحقه على التوالي بعد كل كتاب كان يصدره حول المسألة الكردية بلغ مجموعها الحكم عليه بالسجن مائة عام تقريبا. وبالطبع هذا النهج الدارج والمألوف عن حكومة أنقره، يظهر بجلاء، بأنها أبعد ما تكون عن أية قواعد وأسس ديمقراطية كأساس لنظام حكمها، القائم أساسا وفي الواقع على الكذب والتزوير والتضليل في الداخل والخارج. ولا ريب أن الشعب الكردي مدين لهذا الكاتب الأبوي والمناضل الجسور في سبيل الحقيقة بالشيء الكثير.

ولحسن الحظ فان بين العرب من سار على نهج مماثل في مساعيهم لفضح الممارسات الدكتاتورية لحكامهم ودافعوا عن حرية الرأي والضمير وعن الحقوق الديمقراطية المشروعة إجمالاً الأمر الذي استتبعه بالضرورة، الاعتراف بمطالب الشعب الكردي وان كان هذا الاعتراف يتفاوت من شخص إلى آخر ومنهم الشاعر العراقي الراحل (محمد مهدي الجواهري) والشاعر الفلسطيني (محمود درويش)، الذي وصف حكام بغداد في حينه، بعد جريمة (ده كان)، بأشباه الرجال، بعد اقدام بعض وحدات الجيش العراقي على حرق النساء والأطفال، الذين كانوا قد التجأوا إلى مغارة قريبة من قريتهم هرباً من بطش الغارات الجوية.

وبالطبع فمواقف هذه النخبة من الكتاب والشعراء، تتناقض كلياً مع مواقف الغالبية العظمى من الشعراء والكتاب، الذين دأبوا على الدفاع عن مواقف حكامهم وسياسة حكوماتهم مهما بلغت من القسوة والوحشية والإيغال في الجريمة والتطاول على حقوق الناس والشعوب، حرصاً على المصالح الذاتية، مقتدين بقول عرب الجاهلية: < أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً > في حين يدعو الإسلام بصراحة إلى أن يسعى الأخ لمنع أخاه عن ارتكاب الظلم.

وفي العراق انبرى مؤخرًا العديد من الكتاب للدفاع عن حقوق الإنسان ونشرت كتب في الخارج توضح ممارسات حكام بغداد الفاشية ومنهم على سبيل المثال (ميخائيل رمضان) الذي ألف كتاباً بعنوان: (شبيهه صدام: قصة الرجل الذي بقي 19 عاماً شبيهاً لصدام). المؤلف يسرد ما واجهه وشاهده خلال هذه الفترة من أحداث ويشير إلى الانطباعات التي خلفتها لديه. يقول المؤلف في مقدمة كتابه: < صدام استحوذ على النظام الجديد وأصبح الزعيم الأوحده... والقائد الضرورة... وبطل التحرير القومي... والمفكر العبقري... ويستطيع القارئ أن يسمي النظام بصدام أو يسمي صدام بالنظام، فهو كل شيء في النظام والنظام كله هو. فالحكومة من الوزير وحتى أصغر موظف خارجة من جيب صدام. حتى الجيش بكل جنرالاته فرع من ملك صدام، كل شيء ملكه حتى أرض العراق وناسه. >

ويقول بصدد أحد أجهزة النظام المخابراتية، التي يعتمد عليها في البقاء على الحكم ما يلي: < جهاز المخابرات العامة: تكون هذا الجهاز في الأيام الأولى من انقلاب 17/تموز/1968... يعتمد النظام على هذا الجهاز اعتماداً كبيراً وضباط هذا الجهاز، أغلبهم من تكريت والمناطق السنية وكذلك بعضهم من المناطق الشيعية ويتم اختيار ضباط هذا الجهاز بطريقة خاصة جداً... جمع صدام كل الساقطين في المجتمع، كل القتلة، الذين مارسوا القتل أكثر من مرة... كل الذين سجلت عليهم جرائم اغتصاب وسرقة... >

وتحت عنوان: (ثورة الشعب) يقول بصدد انتفاضة الشعب ضد النظام بعد حرب الكويت: < استنفر النظام البقية الباقية من رجاله لمواجهة خطر الثورة التي عمت كل العراق وشارك فيها كل الشعب العراقي برجاله ونسائه، بشيوخه وشبابه على حد سواء. جمع صدام رجاله المقربين، أولاده عدي و قصي، أصهاره حسين كامل و صدام كامل وكذلك علي حسن المجيد الكيمياوي ومدير الأمن الخاص. صدام وهؤلاء الرجال هم القيادة العليا في مواجهة الثوار... كانت أول خطوة قام بها عدي، هي زيادة رواتب الصحفيين بنسبة 25 بالمائة ووزع عليهم أراضي وسهل لهم قروض البنك... >

مارس هؤلاء الثلاثة بعد سيطرتهم على مناطق الثورة أبشع الجرائم ... حرقوا من وقع بأيديهم من الثوار بالنار وبشكل جماعي بالإضافة إلى الاعدامات الجماعية التي طالت كل مناطق الثورة ... بقرت بطون النساء... ذبحوا الأطفال أمام أعين أمهاتهم... اغتصبوا النساء علانية وبدون أي حياء ... >

وتحت عنوان (طاحونة النظام) يقول: < إن هذا النظام لا يرحم أحد، فالكل عنده سواء، قريب أم بعيد، سني أم شيعي، بعثي أم غير بعثي، لا يشفع عندهم شيء سوى احتياجهم للشخص. يعاملون الناس مثل الآلات، يأخذون التي تعينهم ويرمون الباقي في المزبلة. الكل يجب عليه التفاني من أجل النظام وإلا فهو خائن... عليه أن يبيع ضميره... ويبيع إنسانيته وإلا فهو مجرم، هذا هو قانون النظام وعلى الكل أن يطيع الرئيس وأبناءه وإلا فهو لا يستحق الحياة ... >

وحول أهداف انقلاب البعثيين يقول: < ... إن انقلاب صدام والبعثيين كان انقلابا على عقيدة الشعب العراقي. كان هدف هذا الانقلاب هو تغيير طبيعة هذا الشعب إلى أخرى ... >

تجدر الإشارة هنا إلى أن اعتماد الحكام على العناصر ذات السمعة الرديئة داخل المجتمع، بهدف الحفاظ على السلطة هو تقليد موروث. فقد تناقل الناس أنباء فترة الحكم العثماني الأخيرة في بغداد مثلا والتي ساد فيها الفساد الإداري والتي تشير إلى أن أحد الأشخاص ذاع صيت سلوكه الأهووج والسيء. لذا حاول والده أن ينصحه بهدف إعادته إلى جادة الصواب ولكن بدون جدوى فقال له: < ما يصير براسك خير > والمقصود بالهجة العامة أن عاقبته غير حسنة. غير أن هذا الابن العاق تحول بالتدريج إلى هراوة بيد أجهزة الشرطة القمعية العثمانية لاضطهاد أهالي بغداد. واستنادا لما ارتكبه ضد أهالي بغداد في خدمة الاحتلال التركي، فقد تم ترفيعه بالتدريج إلى رتبة مدير شرطة بغداد. وما كاد يحصل هذا الرجل على هذا المنصب وإذا به يرسل مجموعة من أعوانه ليجلبوا والده إلى مقر عمله مخفورا ليفاخر أمامه بالمنصب الذي أنيط إليه. غير أن والده خيب آماله بهذا الصدد حين قال له: أنا لم أقل أنك لن تصبح مديرا للشرطة، بل قلت لك < آدمي ما تصير > أي أنك لن تتحول إلى إنسان حقيقي.

غير أننا نحبذ في هذا الموضوع أن نقتبس بشيء من التفصيل بعض ما أورده الكاتب (حسن العلوي)، أحد المنتمين إلى حزب البعث والمشاركين في أجهزة إعلامه، ليسرد لنا شيئا عن طبيعة الحياة الحزبية داخل تنظيم حزب البعث وسلوكه وأهدافه وما آل إليه نشاط الحزب، فيقول في كتابه: (العراق: دولة المنظمة السرية) بصدده مصير المبشرين الحزبيين:

< أما أنا فمع أنني لم أدخل صميم الحياة الحزبية فقد اتصلت بحزب البعث بطريقة وبأخرى منذ أواسط الخمسينات، ولم يغادر عمودي الصحفي منذ عام/1980م دائرة التبشير الحزبي رغم أن شريطا من أسماء البعثيين الأوائل، كان ينتصب أمامي. قتلى في طور التنفيذ وقتلى في طور الانتظار.

وإذا كان مناضلوا الأحزاب الوطنية هدفا لسلطة تطاردهم، فلم تكن السلطة الملكية معنية بمطاردة البعثيين الأوائل إلا اشتباها بأنهم من أتباع حزب يساري آخر، ولكن البعثيين صاروا أهدافا سهلة لسلطتهم الحزبية التي اعتادت أن تدعوهم لاجتماع حزبي استثنائي، فتتحول قاعة الاجتماع إلى مصيدة فئران، تنتهي بمجزرة حزبية!

فإذا كان ذلك أمراً شاذاً في سياقات المنطق، وغريباً على طبيعة العلاقات الإنسانية، فالأغرب أن يصير العراق قاعدة أساسية لأفكار وتنظيمات ميشيل عفلق.

فما هي الوسائل التي استخدمت معنا والتي استخدمناها مع العراقيين في الوصول إلى النتائج الأخيرة؟ ...

>

وتحت عنوان (بيئة التبشير) وغموض شخصية أحد مؤسسي حزب البعث وأهدافه الأكثر غموضاً (ميشيل عفلق) يقول: < نعود إلى السؤال ذاته عن الوسائل التي استخدمت في بناء قواعد أساسية للحزب في العراق وسنجد أن الظروف الموضوعية لم تكن لصالح قيام تنظيم بعثي هناك.

إن البيئة العراقية غير صالحة، ونكرر هذا مرة أخرى، لنمو أفكار كالتالي يدعو إليها ميشيل عفلق.

فالعراق دار الحضارة العباسية الأولى وموطن الأنمة وفيه مدافن قريش... الإمام علي.. ابنه الحسين.. ابنه العباس واثنان من أحفاده في الكاظمية. واثنان من أحفاده في سامراء، والعراق موطن الزبير والمسيب القزراي والإمام أبي حنيفة بن النعمان والإمام أحمد بن حنبل والإمام الغزالي وفيه مراكز ومدافن شيوخ الإسلام كعبدالقادر الكيلاني والشيخ معروف الكرخي والشيخ جنيد.

والعراق لأنه يشرف على الصحراء وتدخل الصحراء إلى بطونه الغربية والجنوبية ظلت أعراف القبيلة سيده الأعراف فيه حتى وقت قريب ولا أظن أن أعراف القبيلة هذه ستقبل بميشيل عفلق عضواً فيها فكيف حدث العكس؟ وانتفى أبناء القبائل العربية المتعصبة إلى حزب البعث ليكونوا أتباع ميشيل عفلق لا أتباع شيوخهم.

وفي العراق جيش محترف نشأ في أحضان العسكرية التركية الصارمة وتربى في أحضان العسكرية البريطانية المنضبطة. قبل أن يستقل، ومعه بضعة آلاف ضابط يرددون اليوم أنهم أتباع المنظمة السرية متجاهلين أن تقاليدهم غير تقاليدها وان اشتركوا في هدف واحد.

لقد أكلت المنظمة الجيش العراقي والتهمت ضباطه وأعرافه، كما تلتهم قطع السندويش، فأين هم ضباط العراق الذين انشغلت وتنشغل بأمداحهم قصائد الشعراء وبيانات الأحزاب السياسية؟

والعراق بعد هذا ليس ساحة شاغرة تنتظر وصول منظمة ميشيل عفلق لتمتلئ بالقواعد الحزبية.

إن حالة واحدة في التاريخ تدعم نجاح تجربة المنظمة السرية وتتمثل بتجربة المماليك ... >

وتحت عنوان (لغات التبشير السري) يقول: < استخدم البعثيون الأوائل عدداً من لغات التبشير في خطابهم

اليومي ونجحوا في تكليم الناس على قدر عقولهم ووفقاً لأوضاع كل شريحة توجه إليها خطابات التبشير ومنها:

1- الخطاب الديني:

يستند الحزب بالخطاب الديني ويستخدمه بمهارة يفتقر إليها خطابه الديني الحالي.

ففي أيام التأسيس الأولى من الخمسينات كان الحزب يواجه عقدة انتشار حزب سري كبير هو الحزب الشيوعي العراقي وكان عليه أن يطرح خدماته أمام الوسط الديني من خلال التعرض بالإلحاد الماركسي وموقف الشيوعيين

من الدين فجرى التركيز في تلك المرحلة على تبني الطقوس الدينية والظهور أمام الشعب العراقي بمظهر متدين وقد أكدت تعليمات حزبية مشددة على ضرورة احتفاظ الجهاز الحزبي بمظهر ديني وان لم يكن الاتباع البعثيون متدينين لا سيما في أعقاب ثورة 14/تموز/1958 فوجد رجال الدين أملا في الاعتماد على البعثيين أتباعا ينشرون الفتاوى الشرعية الصادرة ضد الشيوعيين.

وقد لجأ الحزب في تلك الفترة إلى طريقة تخلو من المثل المطلوبة فقد جرى أكثر من مرة تمزيق المصاحف واتهام الشيوعيين بذلك وكان يكفي لإدانة المتهم اثنان من الشهود يبعث بهم الحزب إلى المحكمة العرفية العسكرية فيقسم كلاهما في القرآن كذبا ويصدر الحكم على متهم برئ وينشر في الصحافة المحلية وقد حمل كل بعثي نسخته للتشهير بخصومهم السياسيين.

وكان الحزب وقد وضع جدولا للفروق بين العلماني والملحد بينما عكفت منظمات حزبية على إعداد حفلات المولد النبوي والتي كان كاتب السطور مسؤولا عن إعداد خطب وكلمات المتحدثين في معظم تلك الحفلات. فهل كان الحزب صادقا في خطابه الديني؟ أم أنه جعل من الشعار الديني حاجزا يخنفي خلفه من الساعات الحرجة؟

إن الجذر التأسيسي للحزب يقوم على فرضية الفصل بين الدين والحياة إن لم أقل على طرد الدين من الحياة تبني الفكر العلماني ومقاومة المشاريع السياسية والفكرية التي تستهدف إعادة الاعتبار إلى الدين كمصدر للتشريع وكعقيدة سياسية (راجع تقرير المؤتمر التاسع للحزب) أما أن يصبح الحزب دينيا ويركز على الخطاب الديني كما يفعل الآن وهو يمثل فكريا وروحيا إلى المرشد الأيديولوجي والروحي ميشيل عفلق فهو أمر يستغفل بل ويستهزئ بالعقل العربي.

إن الذهن الإسلامي ومسامع المسلمين تنصرف إلى الله أو إلى الإسلام أو إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم كلما وردت كلمة هدى ويهدي وهادي وقد ورد ذكرها في القرآن في أكثر من ثلاثمائة آية ولا يعرف لا في التراث الإسلامي ولا في حياة المجتمع الإسلامي أن كلمة الدليل الأمين يمكن أن تربط بغير شخصية النبي محمد (ص) وهكذا وردت في القرآن.. ((إني لكم رسول أمين)) مكررة في خمس آيات من سورة الشعراء بينما تنصرف أذهان الاتباع الحزبيين إلى ميشيل عفلق لا إلى الله ورسوله حيثما وردت كلمتا الهادي والأمين.

لقد تم في الخطاب العراقي إجراء تحويل أساسي في الدعاء الإسلامي ووضع المرشد الروحي للحزب وهو ميشيل عفلق موضع الله الذي وحده بضياء ظلمات الشك وبمنح الفيض للبشر.

لنقرأ الدعاء في العدد 6968 من جريدة الثورة الناطقة بلسان الحزب والصادرة في 26/حزيران/1989م وبتوقيع رئيس التحرير. (يا مهندس روحي وسيد فكري ودليلي في دروب حياتي).

في ذروة الحيرة وقلّة زاد الوعي وحيث يصعب على المرء أن يتبين الخيط الأبيض من الأسود كنت أُلجأ إليك فأختار المكان الذي اخترت والموقف الذي وقفت فتخرجني من حيرتي وتضيّ ظلمات شكي وتمنحني من الفيض ما يضعني على الطريق الصواب. ويقودني إلى أرض اليقين. أيها الدليل الأمين.

منذ نصف قرن وفكرك يسبق الدنيا إلى الحقيقة فم مطمئنا أيها المعلم الهادي. يامن كلماتك المنار الذي نهتدي به والظل الذي نستظل بأفيائه والضمانة التي تعصمنا من الزلل والانحراف).

لا أخفي عليك إنني كنت أتوقع موجة من الاحتجاجات الصادرة من المراكز الدينية في الأقطار العربية والإسلامية ضد هذا التجاوز المباشر الذي يمس صميم العقيدة الإسلامية لكن ذلك لم يحدث ولك أن تضع جدية وحرارة هذا الدعاء إلى جانب كوميديا الآيات الشيطانية لترى أن الفرق هو فقط في حماس الدعاء العراقي. على مستوى الممارسة اليومية لسلطة الحزب في العراق، وضع الحزب برنامجا واسعا لمصادرة الفكر الإسلامي ومطاردة أتباعه المخلصين حتى أولئك الذين في صفوف الحزب ممن يحملون نفسا دينيا أو رغبة في كسر الحدة العلمانية في الحزب وتلطيفه بشيء من النفس الإسلامي ...

2- الخطاب الطبقي:

ويستخدم في الحالتين: مع الفلاحين والعمال والفقراء الذين يؤسلم الحزب بالاشتراكية حلا لمشاكلهم فيستعير المبشرون مصطلحات ماركسية خالصة في مهاجمة الإقطاع والاستغلال والرأسمالية. أما في الحالة الثانية فقد كان البعثيون يحاورون شرائح برجوازية بأن حزبهم لم يظهر إلا لحماية المجتمع من المصادرات الاشتراكية التي يخطط لها الشيوعيون ويجري التركيز هنا على أهمية الملكية الخاصة وحق التمتع بالإرث وامتلاك الأرض والعقار وحرية التجارة مستعيرين لغة رأسمالية صرفه مما ساعد على انتماء تجار وكسبة وأصحاب رؤوس أموال إلى الحزب أو تمويل نشاطات الحزب.

3- الخطاب القومي:

استحوذ المبشرون البعثيون على الإقطاعية القومية في العراق التي كان يتصرف بها حزب الاستقلال ردحا من الزمن والذي كان يفقد أجزاء من تلك الإقطاعية بظهور كل منظمة جديدة لحزب البعث في المدن والمحلات الشعبية وكان السلاح البعثي في الهجوم على مواقع حزب الاستقلال يتمثل في الدعوة إلى الاشتراكية ووصف حزب الاستقلال بالبرجوازية وبالأسلوب الثوري الذي دعى إليه البعثيون مقابل الطريقة الدستورية لحزب الاستقلال لكن اتهامها آخر وجهه البعثيون للاستقلال هو اقتصار نشاطه على القطر العراقي أي أن نظريته التنظيمية ذات طابع إقليمي بينما طابع التنظيم البعثي قومي.

واختفى البعثيون خلف عبدالناصر ما بين عامي 55-1961 وحصلوا بشعبية عبدالناصر على مواقع شعبية قبل أن ينقلبوا عليه. ولأن الشارع العراقي يستطيب الحديث القومي فلم يجد البعثيون صعوبة في التغلغل فيه. إلا أن الخطاب القومي لحزب البعث كان يخلو تماما من أية صلة بالميراث القومي العربي ولعل ذلك ناجم عن خوف ميشيل عفلق من أن تؤدي عودة البعثيين إلى التاريخ العربي للقاء الحضارة الإسلامية والتراث الإسلامي.

من هنا تشكو أدبيات الحزب من فقر مدقع في وعي التراث فلم يرد في كل ما أصدره البعثيون من كتب ودراسات وأبحاث وصحف بيت من الشعر العربي أو آية من القرآن أو حديثا شريفا أو كلمة أو خطبة لعلي.

4- الخطاب العلماني:

وفي محادثة الشباب يجري التأكيد على أهمية الحداثة والعصرية والانفتاح على الحياة الغربية ونبذ القيم السائدة والدعوة إلى حرية المرأة واختلاطها وهو حديث يجد صده في نفوس الشباب لكن الحزب في تعامله مع مكونات المجتمع العراقي لم يكن علمانيا قط فقد كان السلوك البعثي مشحونا أوضار تركية تصنف الناس حسب مذاهبهم وعناصرهم فيما يركز الخطاب العلمي على ديمقراطية التعامل مع أطراف المجتمع.

لكن عاملا آخر ساهم في انتشار الحزب يتصل بطبيعة العمل السري ونشر الاتباع في الوسط الاجتماعي وهي صيغة لم تكن مألوفة في العمل السياسي ... >
وحول نوعية القيادة يقول تحت عنوان: (سداسية القيادة):
< وفي حزب البعث سداسية تنظيمية تقدم لك القيادة مع صحن الشاي وحيثما كنت طالبا أم عاملا أم فلاحا أم سائق سيارة.

في الشهور الأولى ستكون نصيرا ... ثم عضوا عندها تكون قائدا للأنصار. وستكون عضوا على مستوى الفرقة عندها تكون قائدا على الأعضاء وعندما تكون عضوا في الشعبة ستكون قائدا على أعضاء الفرقة وإذا سعدت عضوا في الفرع صرت قائدا على أعضاء الشعبة. حتى إذا بلغت القيادة القطرية صرت قائد الفروع والشعب والفرق والأنصار لكن أمامك موقعا أعلى عضوا في القيادة القومية أي قائد القادة في المنظمة القطرية. انك في منظمة ميشيل عفلق ستشبع قيادة، ستكون قائدا دائما.

وأنت في واقع الحال قد لا تملك حرية قدميك ولا حركة لسانك فهذه القيادات حكومات الواحدة تحكم الأخرى وأنت في كل مرحلة منها محكوم بالأخرى غير أنها تمنحك السطوة النسبية فحيث أنت حاكم على الفرقة أو الشعبة أو الفرع ستطلب من شعبك المحكوم أن يتصرف معك في الوقت المناسب قائدا ولا بأس بعدئذ أن تكون في اليوم التالي - وحيث تلتحق بمنظمتك الحزبية العليا - محكوما.

إن الوقوف أمام رجل المنظمة السرية الأول والذي قاد حركة المنظمة بجواره أصبح ضروريا قبل مواصلة البحث في دولة المنظمة العراقية. إذ كان ميشيل عفلق هو الأب الروحي والتنظيمي للدولة العراقية القائمة حاليا. فان صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية الحالي الابن البار الأجدد من تلامذة ميشيل عفلق لحمل رسالته ... >

وحول التجربة الأولى لنيل السلطة في العراق يقول تحت عنوان: (سلطة المنظمة الأولى):
(حركة 8/شباط/1963م)

أبطالها صامتون. فإذا تحدثوا فحديثهم لا يشبع حاجة ألسنتهم عن أسرارها. وخصومها لا يعرفون من سرها أكثر مما يعرف الجندي من أسرار، وهو يطلق النار على مبنى وزارة الدفاع حيث تحصن الزعيم عبدالكريم قاسم وعدد من مساعديه.

ولا أحد يعرف سر القائد العسكري الذي حاصر نفسه في المبنى. فكان هدفا سهلا للانقلابيين في الوقت الذي كان الشعب العراقي يقاتل المتمردين بلا قائد!
لم يتحدث أبطال انقلاب 8/شباط، وأغلبهم حي يرزق.
فهل يخنفي وراء صمتهم سر كبير؟

أم أن هؤلاء الذين نعرفهم أبطالاً للانقلاب وهم – أعضاء بارزون في قيادة المنظمة السرية لحزب البعث - لم يكونوا سوى عناوين على جدار يجلس وراءه المتآمرون الكبار الذين وحدهم يحتفظون بأسرار الانقلاب! ذلك أن ظاهرة ملفنة للانتباه أن تظل خلفيات الانقلاب الدموي على الحكومة الوطنية في 8/شباط/1963م والمسمى (بثورة 14 رمضان) مجهولة في طيات الملفات الضائعة بينما لم يعد شيء من خلفيات ثورة 14 تموز مجهولا على الرأي العام العربي.

لقد لمست خلال استجوابات صحفية ومناقشات – اخوانية – مع قادة حزب البعث انهم لا يعرفون إلا القليل عن القرارات الحزبية التي اتخذت قبيل الانقلاب. وكان واضحا أن مشاعر الندم التي تختلط بالشعور بالذنب مازالت تلاحق جناحا عريضا من هؤلاء القادة إزاء ما حدث في 8 شباط

لكن أعداد البعثيين في جميع أنحاء العراق كانت من القلة بحيث يستحيل عليها تلبية حاجات القتل والتعذيب المطلوبة لمواجهة حزب واسع كالحزب الشيوعي، وشعب كان عبد الكريم قاسم وثورة 14 تموز يعيش في وجدانه.

فهل كان حديث المجازر مجرد بلاغات معادية تخلو من القيمة التاريخية أم أن مؤسسة أخرى نهضت بمهمة التفتيل هذه والتي أسندت إلى حزب البعث؟ لاشك أن مؤسسات لا مؤسسة واحدة ساهمت في أعمال إبادة المدافعين عن ثورة 14 تموز ومنها:

أولا: شرطة الأمن العام وهي الشرطة السرية المدربة على ضرب الوطنيين وقد أبقاها عبد الكريم قاسم كما هي! ثانيا: مؤسسة الحرس القومي، وهي مفتوحة للراغبين بحمل السلاح والقيام بأدوار رجال الشرطة السرية في التحقيق مع الموقوفين في الملاعب والنوادي الرياضية. وكانت أعداد تتدفق على مقرات الحرس القومي وتتمتع بوجاهة حمل السلاح وامتيازات العمل في أقبية التحقيق، لم تكن لها صلة مع حزب البعث. ثالثا: الثقة الذين اعتمدهم الحزب في وقت سابق وقد امتلكوا بعد الانقلاب أعناق السلطة. رابعا: جماعات متضررة بثورة 14 تموز، وقد حان يوم الثأر وتصفية الحساب.

إن تلك المجموعات كانت تخضع لإشراف مركزي من خلال مندوب حزبي. وبالتالي، فإن الكلام عن مسؤولية الحزب في تلك الأعمال كان صحيحا. هذا الكلام استغرق صفحات الكتب وشهادات الشهود ولم يقف المتحدثون إلا لماما أمام العامل الدولي في حركة 8 / شباط / 1963م.

وقد كان عبد الكريم قاسم يلوح في خطابه إلى (تربص الاستعمار بالثورة). إن خروج العراق من منطقة النفوذ الغربي بعد ثورة 14 تموز وإلغاء حلف بغداد أوجد خلافا في التوازن السياسي القائم آنذاك.

وكان تحرش عبد الكريم قاسم زعيم الثورة بالمصالح النفطية وإصدار قانون رقم/80 الذي أعاد أكثر من 90 بالمائة من مناطق الاستثمار النفطية إلى الحكومة العراقية، قد ترك هزة كبيرة وخسائر كبرى في أسواق العالم المالية والنفطية ولم يكن إجراء بهذا الحجم من التحدي سيمر بسهولة.

حدثني العلامة السيد مرتضى العسكري (87 عاما) أثناء زيارتي له في لندن يوم 30/حزيران/1990م أن وزيرا من وزراء عبد الكريم قاسم أخبره بعد صدور قانون رقم / 80 بأن رئيس الوزراء (عبد الكريم قاسم) بدأ

جلسة مجلس الوزراء المخصصة لمناقشة وإصدار قانون النفط رقم / 80 بقوله: تعالوا نوقع على الحكم بإعدامنا ثم وقع ووقعنا بعده.

لعل عبد الكريم قاسم في هذه المرة كان يستشرف صورة المستقبل وصورته على شاشة التلفزيون ينزف بآخر القطرات ورأسه منحني على كتفه الأيسر، وعيونه تحديق إلى قاتليه وكأنه يقرأ بيان النفط. وحول العامل الدولي في انقلاب 8 شباط، يستشهد المتحدثون والكتاب بمقولة وردت على لسان علي صالح السعدي زعيم الحزب والمساهم في حركة شباط ونائب رئيس الوزراء آنذاك: (أننا جننا إلى السلطة بقطار أمريكي) ...

عن الجانب الدولي أيضا نشير إلى الاجتماع الذي دعا إلى عقده ميشيل عفلق في ألمانيا الغربية صيف عام 1962م وفيه اتخذ قرار الثورة المضادة على حكومة 14 تموز وسمي الاجتماع بالمؤتمر القومي الثالث للحزب، مع أنه لم يكن بمستوى مؤتمر ولم يدع إليه مندوبون من القيادة القطرية واقتصر على مجموعة صغيرة. من هنا قد نجد معلومات عن أي مؤتمر قومي إلى المؤتمر الثالث.

إن ذلك كله يعطي لقرار القيادة القومية في سوريا والصادر في عام 1966 بطرد ميشيل عفلق وجناحه من الحزب مضمونا وطنيا وقوميا صائبا ... >

وتحت عنوان: (ظهور سلطة القرية) يقول:

< لكن متغيرات جديدة لم تكن معروفة في السياسة العراقية بدأت بالظهور في أعقاب الحكم الأول للحزب. فإذا كانت أحلام مشروعة، بقيام حكم قومي لا يخضع لاعتبارات غير قومية ويضع العراق في موقعه من حركة التحرر، كانت مؤسسة جديدة تنشأ مع نشوء حركة 8 شباط، قائمة على أوامر الولاء الجغرافي الصغير للقرية بديلا للولاء القومي الكبير.

فقد كان رئيس الوزراء أحمد حسن البكر من أهالي تكريت، والحاكم العسكري العام رشيد مصلح كذلك، ومعهما رئيس أركان الجيش طاهر يحيى التكريتي، فضلا عن حردان التكريتي قائد القوة الجوية! وشهدت مؤسسات الدولة وعلى رأسها مجلس الوزراء والوزارات الأخرى نزوحا قرويا هائلا. فبات واضحا أن نعمة تكريتي تتوافق مع نعمة محلية أخرى لم يعد معها الانتماء القومي ولا الولاء الحزبي معيار تقييم المواطن في العراق ...

وهكذا نشأت سلطة القرية تحت شعار الدولة القومية الكبرى!!

ومنذ ذلك الحين حتى يومنا هذا، صار الحزب يستمد ((شرعيته)) من تحالف القرى لا من تحالف القوى القومية والاجتماعية!

وتحت عنوان (صدام حسين و 8 شباط) يقول:

< أرسى انقلاب 8 شباط سابقة جديدة في تاريخ العراق السياسي، فهي المرة الأولى التي تنجح المعارضة بانقلاب ضد السلطة، بينما كانت الانقلابات التسع الأخرى في تاريخ العراق تصدر من داخل المؤسسة الحاكمة، ضمن دائرة الصراع على السلطة.

وهي المرة الأولى التي يخضع العراق فيها إلى حكم الحزب الواحد.
وهي المرة الأولى التي تظهر سلطة القرية بديلا للسلطة القومية والسلطة الوطنية.
وهي المرة الأولى التي تخترق فيها الأعراف العسكرية التي شهدت ظواهر الترقية بالطفرة. ومنح رتب عسكرية لمدنيين وإسناد رئاسة أركان الجيش لضابط غير مؤهل وغير حامل لشهادة الأركان.
لم يكن صدام في ذلك الوقت سوى عضو تنظيم شعبة الفلاحين. لكن ورود اسمه في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في تشرين الأول 1959م وقرابته المحلية برئيس الوزراء أحمد حسن البكر وبالحاكم العسكري العام رشيد مصلح التكريتي وبرئيس أركان الجيش طاهر يحيى التكريتي قد تساعد صدام التكريتي وهذا اسمه آنذاك على بناء نفوذ ما. لكنه لم يكن مؤهلا في أية مواصفات حزبية أو شخصية أو اجتماعية لدور أكثر من حمل بندقية ومطاردة خصوم السلطة، لكن عدم وجود دور له لا يعني أنه لم يستفد من الرابطة التكريتية، وقد أتاحت له فرصة لتأكيد ولائه لهذه الرابطة ... >

وتحت عنوان (الكادر المسؤول) يقول:

< طبيعي ألا تصبح المنظمة السرية مجالا حيويا ناجحا لنمط خاص من الناس يشكلون عمودها الفقري ويسمونهم الكادر المتفرغ ومعنى التفرغ ألا يكون المسؤولون الحزبيون مرتبطين بأعمال ومهام غير العمل الحزبي. هذه هي الملاحظة الأولى.. المسؤولون الحزبيون هم عادة أشخاص غير مسؤولين عن شيء يساعدهم آخرون غير متفرغين وهؤلاء قد يكونون موظفين أو طلابا أو عمالا أو كسبة لكن انشغالهم السرية لا تمنحهم الفرصة الكافية لتطوير كفاءاتهم واختصاصاتهم والنجاح في حقول أعمالهم. انهم غير فعالين في مؤسساتهم! هذه هي ثاني الملاحظات.

إن الخاملين في المجتمع وغير الفعالين هم الفعالون النشطون في وسط المنظمة!
ولهذا لا يكون الكادر الحزبي عالما اجتماعيا أو مؤرخا أو طبيبا مرموقا ولعل التقاطع الحاد بين الكادر الحزبي وذوي الاختصاص ستظهر آثاره لاحقا على مستوى الإدارة الحكومية، فمن تقاليد العمل في المنظمة السرية أن ينظر بعدم اكرات للمثقفين وللنخبة العلمية باعتبارهم غير مؤهلين لاداء مهامهم الحزبية بطريقة مرضية. بينما يجري التركيز على الخاملين والفاشلين لتشكيل الكادر القيادي في المنظمة والذي أصبح فيما بعد الكادر القيادي للدولة.

هنا أقدم شهادتي.

((كان صديقي البروفسور خالد محمد سعيد أستاذ جراحة الدماغ في كلية الطب ببغداد عضوا معي في منظمة واحدة وكان مسؤولنا الحزبي ويدعى عبدالقادر حمادي العاني بائع تذاكر في شركة الباصات الحكومية. بضايق الدكتور خالد ويعتمد تكليفه بحمل لافتات القماش وتثبيتها في أماكن خاصة من الساحات العامة احتفالا بذكرى الثورة فإذا اعتذر عن ذلك أعتبر متمردا على أوامر الحزب أو غير منضبط في أحسن الأحوال! وكان صاحبي يتمنى لو حضر شقيقه الأصغر هذا الذي أخفق في الحصول على مرتبة علمية ليستعين به على هذه المهمة! لقد اختفى الدكتور خالد فجأة وأظنه هاجر إلى خارج العراق، وظهر في الشهور الماضية اسم أخيه الأصغر (إياه) سلام محمد سعيد وزيرا للصحة ليكون أول وزير صحة عراقي لا يحمل شهادة طبية.

إن الحزب يرفض جراح الدماغ عضواً ويقبل شقيقه الفاشل وزيراً للصحة.
هذه ليست حالة خاصة ولا هي مفارقة تصلح للتندر، بقدر ماهي مادة رئيسية في قانون العمل الحكومي على ضوء
تقاليد المنظمة السرية)).
من هنا يبدو واضحاً أن القيادة المركزية للحزب ستكون حكراً على غير المؤهلين علمياً وثقافياً ومن فاقد
الاختصاص وذوي الإمكانيات المحدودة ... >

وتحت عنوان (المنظمة السرية والدولة) يقول:

< المخبأ الملفوف بالغموض والرعب والخوف من الوسط والمعياً بمشاعر العداة ضد أطر الدولة وهيكلها العام
يتحول فجأة إلى دولة! الكادر المقطوع عن المجتمع غير المروض يصبح بدون فواصل لاعداد كادر الإدارة
الحكومية! ... >

إن الدهشة ستكون كبيرة من قدرة المنظمة السرية على ابتلاع الدولة.
لكن قدرتها على ابتلاع الجيش أمر يدعو للإعجاب! لقد أكلت الفأرة القط السمين.
وفي عملية الاستحواذ على الدولة ينشأ صراع هو الآخر غير مسجل... الفريق حردان التكريتي نائب رئيس
الجمهورية / اغتيال. الفريق عبدالرزاق النايف – رئيس وزراء انقلاب 1968 / اغتيال.
هنا اكتشف رفاق صدام خطاهم التاريخي، فقد أعدوه لدور شرطي الحزب بينما كان يعد نفسه لدور جنرال
المنظمة ... >

وتحت عنوان (مصيبة الفران) يقول حول المنافسة الفاتلة بين أطراف انقلاب 1968 ما يلي:
< لم تكن المحاصصة ترضي الفريقين لا في تشكيلة مجلس قيادة الثورة ولا في مجلس الوزراء. وأصبح واضحاً
أن الفريقين يستعدان لإنهاء التحالف في أقرب فرصة ... >
هذه العملية التي تمت في 30 حزيران 1968، صارت مثلاً جاهزاً لعمليات قادمة يستطيع بها الحزب أن يضرب
خصومه في الوقت الذي يحدده دون أن تتناطح الدبابات وتزخ القاصفات.
كانت فقط إعادة الحياة للطريقة التي اعتاد أن يتخلص المماليك حكام بغداد السابقون من خصومهم وحاشياتهم..
الدعوة إلى اجتماع.. وتقوم قاعة الاجتماع بدور مصيدة الفران. إن عملية مصيدة الفران أول عملية ناجحة
لمنظمة الحزب بتفكير وتدبير صدام حسين. سألت صدام حسين عن شيء يعتز به أكثر من سواه فقال.. عملية 30
تموز.

ولعله محق وصادق، فقد ظهر مساء ذلك اليوم الرئيس أحمد حسن البكر يلقي البيان الأول على شاشة
التلفزيون وخلفه ثلاثة مسلحين، كان صدام من بينهم ولم يكن إلا القليل من العراقيين من يعرف اسم صدام والأقل
ممن يعرفون صورته ... >

وتحت عنوان (جنرالات المنظمة) يقول:

<... إن صدام حسين كان وحده الذي عرف أن الخطوة الراهنة لا تقصد لذاتها ويعمل وفق برنامج منظم ورجاله في منظمة التعرض والاقترام التي سميت مكتب العلاقات لا يحبون عدسات التلفزيون ولا يستميلهم موقع على سطح السلطة رجاله دائما من الصف الثاني في الحزب وأحيانا من الصف غير المرقم!

ناظم كزار طالب المعهد الصناعي الذي جيء به إلى معتقل عسكري على الحدود العراقية الإيرانية عام 1961 وخرجنا سوية فتوجهت بعد انقلاب 8 شباط 1963 باحثا عن جريدة الحزب حيث أقيم مع عمودي اليومي وذهب ناظم كزار إلى هيئة التحقيق التي اتخذت مكانها في مبنى على نهر دجلة كان في الأصل دار لاحد ولاية بغداد لقد أثار مشهده الدهشة وهو يحمل تابوتا استله من حانوتي في شارع الرشيد ومشى به نصف ساعة قبل أن يدلف إلى غرفته الخاصة في هيئة التحقيق، ثم لتخرج بعد أقل من ساعة مجاميع المعتقلين إلى باحة المبنى، عارضين تفريغ اعترافاتهم على أجهزة التسجيل بعد أن قاوموا رجال التعذيب لأكثر من ثلاثة أسابيع! أما ناظم كزار فقد أمر مساعديه بحمل التابوت وقد انشطر إلى نصفين في كل نصف منه نصف جثة.

لقد استدعى ناظم كزار من يعتقد أنه أصلب معتقل سياسي بين رفاقه ولف الحبل حول رجليه ويديه وجسده وأدخله في التابوت ثم أغلق الغطاء بالمسامير وقطعه من وسطه بالمنشار على مرأى من الموقوفين جميعا.

تجربة ناظم كزار هذه في معايير المنظمة السرية تمنحه اختصاصا نادرا دفع صدام حسين لان يختاره مديرا للأمن العام ويمنحه رتبة لواء عسكري تتحني له قامات العمداء والعقداء في الجيش والشرطة.

هذا هو أول جنرال من جنرالات المنظمة يمنح الرتبة قبل أن يحملها صدام بأربع سنوات ... >

وتحت عنوان (المنظمة والجيش) يقول:

< نجح برنامج تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع صغير من مجتمعات المنظمة السرية نجاحا ملفتا للانتباه. وقد امتدت أصابع المنظمة إلى مفاصل الدولة والمجتمع مغروسة في المدرسة والمكتب والمتجر وفي حقول الزرع المهجورة وحقق برنامج ((تنظيم)) الشعب العراقي خطوات جعلت من المنظمة الحالية مثلا ستحذو حذوه منظمات تسعى لإخضاع المجتمع بالطريقة ذاتها.

ولعل آمالا أو شكت أن تتسرب إلى الحركات السرية العراقية المعارضة حاليا، لتنفيذ برامجها المستقبلية استنادا إلى تجربة منظمة الحزب الحاكم. اعتمد برنامج الحزب في عملية ترويض المجتمع العراقي على نشر منظمات حزبية، ونقابات عمالية ومهنية تجعل كل عراقي محشورا في زاوية من زوايا التنظيم.

فلطلاب اتحاد في كل مدرسة ومعهد وللمعلمين نقابة وللفلاحين جمعيات فلاحية وهكذا الأطباء والمهندسون والمحامون. أما التجار فقد تحولت غرفة التجارة إلى غرفة حزبية وانفرد اتحاد النساء بنساء العراق.

وكان ذلك كافيا، لان يستريح رجل المنظمة الأول رئيس الجمهورية الحالي لو أدرك معنى الراحة، فالشعب العراقي ليس أكثر من ((طلاب صف مستجد)) في مدرسة عسكرية ... >

وتحت عنوان (الانقلابات العشرة) يقول:

وفي أعقاب مؤتمر المستعمرات بدأ المندوب السامي البريطاني في العراق بتشكيل قوة محلية تغني القوات البريطانية عن مواجهة نشاط الوطنيين العراقيين. معنى هذا أن الجيش العراقي تم تشكيله في آذار 1921 وليس

في كانون 1921 وهو التاريخ الذي وضعت السلطة في محاولة تزوير ذكية لابعاد تاريخ تأسيس الجيش العراقي عن مؤتمر المستعمرات البريطانية في القاهرة.

لكن هذه المحاولة لم تغير من واقع الحال. فلم تكن الدولة العراقية قد تأسست، ولم تصدر إرادة ملكية بتأسيس الجيش لأن الملك فيصل الأول لم يكن قد اختير بعد على عرش العراق وإنما تأسس الجيش بقرار صادر عن السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني آنذاك، تنفيذاً لقرار مؤتمر القاهرة، أما الملك فقد توج في 23 آب 1921 وجرب الجيش أول معاركه ضد الأكراد المسلمين.

وما بين عامي (1933 – 1936) استباح العسكريون مدناً عربية في الجنوب وكرديّة في الشمال قبل أن يقود الجيش أول انقلاب عسكري في المنطقة العربية أواخر عام 1936. وقد أرغم الملك على تشكيل وزارة كان قد رشحها قائد الانقلاب الفريق بكر صدقي وعاد في 1941 إلى الساحة السياسية قادة عسكريون كانوا يفرضون على البلاط مرشحهم، حتى انتهى الأمر بهم إلى قيادة حركة عسكرية ضد الوصي على العرش الأمير عبدالاله الذي لجأ إلى قاعدة عسكرية بريطانية.

إن الجيش العراقي، لا الشعب العراقي، هو الذي تحرك أولاً في صبيحة 14 تموز 1958 لإسقاط النظام الملكي وإبادة العائلة المالكة وهي ترفع الراية البيضاء.

وعاد الجيش أو بعض الجيش إلى انقلاب فاشل في الموصل في آذار 1959. وشهد عام 1963 انقلابين عسكريين في الثامن من شباط والثامن عشر من تشرين الثاني. وأخفق انقلابان عسكريان قادهما رئيس الوزراء على رئيس الجمهورية في عام 1965. وشهد شهر تموز 1968 انقلابين عسكريين الأول في 17 تموز والثاني في 30 منه وهو الانقلاب الذي جاء بحزب البعث جناح ميشيل عفلق إلى السلطة. لماذا يثنون على الجيش؟

ولم تؤثر عشرة انقلابات خلال ثلاثين عاماً على موقف التبجيل والتكريم والثناء الذي يغدقه المثقفون العراقيون وقادة الأحزاب والحركات السياسية على الجيش العراقي. ويملاً العجب أفواهنا، فليس أدعى للاستغراب، من مثقفين يتناقسون في الثناء على مؤسسة حالت وتحول بينهم وبين حق امتلاك الثقافة وحق التعبير عنها ومن أحزاب سياسية تتبارى بتكريم المؤسسة العسكرية التي سعت وتسعى إلى تجميد الأحزاب ومطاردة أتباعها. ويتساوى اليمين واليسار في الثناء على الجيش الذي يطارد اليمين واليسار.

إن موقفا كهذا غير معروف في الأقطار العربية الأخرى؟ ... >

وتحت عنوان (تجربة صدام مع الجيش) يقول:

< بقليل من الإنصاف وكثير من الشجاعة، نعترف بأن صدام حسين المدني الذي لم يؤدي الخدمة العسكرية استطاع أن يكشف عن هشاشة المؤسسة العسكرية وكأنها لم تترعرع في أحضان العسكرية التركية ولم تتطور في أحضان العسكرية البريطانية.

وكانت برامج ترويض الجيش – إن لم أقل إذلاله – قد نجحت بجهود العسكريين أنفسهم وقد تحولوا إلى رعايا وأتباع مأمورين تحت إشارة المسؤول في المنظمة السرية.

كان الجيش مشكلة صدام الكبرى التي اعتقد أن حلها سيكون أصعب من حل جميع ما يعترضه من مشاكل. لكنه اكتشف أنها المشكلة التي لم تكلفه جهدا خاصا للخروج منها بنتائج باهرة! يمكن تلخيص برنامج صدام حسين بالنقاط التالية:

1- تلغيم الجيش بإرسال ألوف الطلبة الفاشلين في الدراسة الثانوية لقبولهم في المدارس العسكرية فتخرج هؤلاء برتبة نائب ضابط لكنهم سرعان ما تحولوا إلى ضباط ويشكل هؤلاء حاليا معظم قادة الجيش وضباطه الكبار إذ مضى على بعضهم أكثر من عشرين عاما في الخدمة وهي مدة تؤهلهم لحمل رتبة جنرال. إن ولاء هؤلاء سيكون للحزب وليس للمؤسسة العسكرية.

2- شراء العسكريين الكبار بمنحهم القدم العسكري والمكافآت المالية وامتيازات أخرى كالسيارات والسكن!

3- الإعدام العلني للضباط حيث يكلف جنودهم بتنفيذ الحكم في ساحة المعسكر.

4- استخدام العسكريين الحقيقيين الذين كانوا قد انتموا للحزب في سنوات سابقة لتفتيت القيم العسكرية.

5- إن جميع من أشير إليهم في الفقرات السابقة سيقومون بمهام استخبارية ضد زملائهم.

6- اعتبار الالتزام بالأمر الحزبي أولا ثم الأمر العسكري إذا كانت المنظمة قد وافقت عليه.

7- تشكيل ميليشيا عسكرية في مواجهة الجيش والتي تسمى بالجيش الشعبي.

8- تسريح الضباط القدماء باستمرار واحلال آخرين ممن نشأوا في المنظمة السرية.

9- إخضاع الأعراف العسكرية إلى أعراف المنظمة السرية على ما بينها من تناقض، فقد يكون العسكري برتبة جنرال لكن درجته الحزبية هي أقل من مرتبة ضابط صغير في وحدته العسكرية ومعنى هذا أن الجنرال سيتلقى أوامره من ضابط صغير.

10- كان صدام يعتمد انتداب شخصية مدنية مهزوزة أو غير مهمة ليكون مسؤولا عن المكتب العسكري. كمحمد فاضل أبو الكبة وعزت الدوري العامل القديم في مصنع الثلج أو أحد أقرباء الرئيس من نواب الضباط السابقين.

إن أي إجراء في برنامج صدام حسين كان يمكن أن يثير حفيظة المؤسسة العسكرية لكن أحدا لم يعترض بطريقة يمكن أن نحتج بها على رفض العسكرية العراقية سيطرة المنظمة الحزبية وزعيمها صدام حسين الذي بادر في وقت مبكر إلى حمل رتبة فريق أول ركن، قبل أن يحمل رتبة الفيلد مارشال الحالية.

وقد يكون ذلك كله أمرا ثانويا بالقياس إلى تجربة صدام حسين مع الجيش وهو يقود العسكريين إلى الحرب فإذا قتلوا فإن قانونا لتزويج أرامل القتلى يبيح انتقال الحقوق التقاعدية إلى الأرملة المتزوجة. أي أن يموت الضابط والجندي بأمر صدام وتتزوج أرملته من أحد الوافدين الذين سيتمتعون بسيارة الشهيد ومكيفة الهواء التي قد لا يحصل عليها العراقي قبل أن يموت!

إن الجيش العراقي سيبقى مطلوبا للثأر من نفسه، قبل أن يكون مطلوبا للشعب العراقي بتبرئة ذمته وإعادة اعتباره في المجتمع. وإلا فإن العراقيين سوف لن يتساهلوا مع تعاطف في غير مكانه وتسام بلا سمو قد يصدر عن ضابط وأكثر في المستقبل القريب إزاء جنوده وإزاء شعبنا هناك. >

وتحت عنوان (دولة غير دستورية) يقول:

< في أعقاب ثورة الرابع عشر من تموز الغي الدستور الملكي الدائم وشرع دستور مؤقت على أمل إعداد دستور دائم للدولة، إلا أن اضطراب الأوضاع الداخلية وتعاضم التآمر على الثورة ونظامها الجمهوري خاصة بعد الخروج من حلف بغداد وتحرير النقد العراقي من منطقة الاسترليني وتحجيم الاحتكارات النفطية بعد صدور قانون رقم 80 ، فضلا عن أخطاء مشتركة لا يبرأ من مسؤوليتها كل من سلطة الثورة والأحزاب المؤيدة والمعارضة على السواء فقد ساعدت على استمرار الدستور المؤقت أكثر من أربع سنوات طالبت فيها القوى الوطنية حكومة الثورة بتسريع إصدار دستور دائم وقد أجرى الزعيم عبد الكريم قاسم في حينها عددا من اللقاءات والمشاورات مع رجالات القانون وزعماء الحركة الوطنية في العراق حول الشكل الدستوري للجمهورية الجديدة، ولم تسفر تلك المحاولات عن فعل جدي باتجاه إصدار دستور دائم حتى يوم 8 شباط 1963 حين ألغت الحكومة الجديدة الدستور المؤقت بدستور مؤقت آخر.

وفي عام 1964 وبعد انقلاب عبد السلام عارف حاول رئيس الوزراء الليبرالي عبد الرحمن البزاز إقناع رئيس الجمهورية بإصدار دستور دائم فباءت محاولته بالفشل، واعتقد البزاز أن الفرصة أصبحت مواتية بعد مقتل عبد السلام عارف وتعيين شقيقه عبد الرحمن عارف رئيسا للجمهورية من خلال الضغط على الرئيس الجديد والذي أطلق اليد لرئيس وزرائه بالعمل دونما تدخل لكن البزاز فوجئ باحتجاج العسكريين المحيطين برئيس الجمهورية والذين نجحوا بإبعاده عن رئاسة الوزارة وبتنحية البزاز تحت آخر محاولة جادة لإصدار دستور دائم للدولة العراقية.

دستور 17 تموز!!؟

وفي 17 تموز وعلى أثر انقلاب عبد الرزاق النايف وعدد من ضباط القصر ضد عبد الرحمن محمد عارف واستسلام المنظمة السرية للسلطة صدر دستور مؤقت جديد بقرار من مجلس قيادة الثورة ومازال هذا الدستور ساري المفعول منذ ((22)) عاما وقد أجريت تعديلات عليه بقرار من مجلس قيادة الثورة يحمل رقم تسلسل اعتيادي كأن يكون رقم التعديل 250 بينما يكون القرار رقم ((249)) هو إعفاء سيارة مرسيدس من الرسوم الجمركية أو تعيين موظف.

بهذا الازدراء أخذت تتعامل سلطة الانقلاب مع دستور البلاد الذي تستمد منه القوانين والتعليمات شرعيتها، لقد حدث مثلا أن قانونا صدر في عام 1970 دون سند له في الدستور وحتى أكتشف هذا بعد مرور عدة شهور سار عوا لإصدار قرار عاجل بتعديل الدستور واعطائه تاريخا لاحقا ((هذه الحادثة يعرفها السيد سالم نعمان)) المستشار القانوني السابق لأنها جرت في عهده.

دولة مؤقتة: طبيعي أن الدستور المؤقت يعني فترة انتقال تمر بها الدولة وهو لا يصلح لمدد تقاس بالسنين فلا توجد في الأعراف الدولية دولة انتقالية تعيش حالة الاستثناء لأكثر من سنة أو سنتين أو ثلاثة في أقصى الظروف لكون الدولة لا تأخذ شكلها النهائي المستقر دون دستور دائم يحدد الأسس القانونية والشرعية لهذه الدولة أو تلك وبدون دستور دائم تظل الدولة عائمة غير مستقرة تفتقر إلى الركائز الأساسية لاستمرارها، ومن هنا يبدو التعارض المنطقي واضحا عند من يدعي قوة دولته ومثانتها وهو يعيش بظلال دستور مؤقت، غير أن النظام في

العراق قد استناب للاستثناء واستراح عند المرحلة الانتقالية فلم يعد يتذكر أن في العالم دساتير دائمة وأشكالا شرعية مستقرة لأنظمة الدول.

الدستور المؤقت عبث دائم:

إن استمرار النظام العراقي للحياة وانزال دستور مؤقت منذ ربع قرن يعكس الحالة الشاذة لطبيعة الحكم وإصراره على العبث بمقررات المجتمع من خلال التعديلات التي يجريها على الدستور المؤقت بقرار يعده عادة مكتب أمانة السر دون اجتماع الأعضاء ويعكس التصور الذهني لصدام حسين ومجموعته ويؤكد عدم صلاحيتهم لمسؤولية الدولة من خلال عدم تقديرهم ووعيهم لشروط بناء الدولة ومهامها الأساسية والتي يشكل الدستور الدائم الدعامة الأساسية فيها ...

قوانين فريدة:

كيف تصدر القوانين في العراق؟ وما هو الفرق بين المرسوم والقانون، وما الفرق بين الأمر الذي تصدره السلطة التنفيذية والقانون!! في دولة صدام حسين تتساوى المراسيم والقرارات والأوامر والقوانين.

ولا تتعجبوا فقد اصدر صدام ((قرارات)) أعلن فيه أن ((قرارات)) مجلس قيادة الثورة هي قوانين وكل قرار يصدره المجلس قانون وكل قول لصدام يصدر بقرار من المجلس قانون!!

وكل كتاب يصدره قانون. وكل أمر يصدره قانون.

وهذه ((حالة قانونية)) لا يعرف لها مثل في ((دولة)) أخرى فالمعروف أن المرسوم يختلف عن القرار والقرار يختلف عن القانون إلا قرارات صدام فهي قوانين وعليكم أن تتصوروا كم قرارا يصدره صدام شخصيا أو من خلال مكتب أمانة سر مجلس قيادة الثورة لتعرفوا كم قانونا يتحكم بمصائر العراقيين حاليا وكيف تصدر القوانين والسهولة التي يصنع فيها القانون.

ولكي تكونوا في الصورة نذكر بأن أمين مجلس قيادة الثورة الفعلي هو علي الحسين ابن عم صدام حسين،

وهو جندي هارب يحمل شهادة الدراسة الابتدائية!!

إن القوانين التي تسمى عراقية، للأسف تصاغ بلغة غير قانونية، وتشبع فيها الأخطاء اللغوية وتفقر إلى مقومات الصيغة القانونية المعروفة.

صباح.. سويلهم قانون!! >...

وتحت عنوان (برلمان المنظمة السرية) يقول:

< ابتداءً ينبغي التنبيه إلى أن الصيغة البرلمانية التي تقابل الصيغة الثورية فيما نسميه بالديمقراطيات الشعبية قد تعرضت إلى هجوم كاسح منذ سنوات وقد وجد صدام الحل في استعمال مصطلح ((المجلس الوطني)) للتوفيق بين الصيغتين وهو توفيق لفظي مع الإشارة إلى أن صدام لم يبتكر من عندياته هذا المصطلح وإنما استخدمه الزعيم عبد الكريم قاسم في أعقاب ثورة ((14)) تموز وما زال الاسم الذي وضعه مكتوبا على مبنى البرلمان الذي شيد في العهد الملكي وافتتحه عبد الكريم قاسم في العهد الجمهوري.

المهم أن الشعب العراقي ظل يستمع إلى وعود بقيام مجلس وطني في البلاد منذ انقلاب عبد الرزاق في 17 تموز 1968 والذي جاء بصدام التكريتي وعائلته إلى السلطة ... ومن خلال ضجة إعلامية استدعى فيها طارق عزيز ((150)) صحفياً من أنحاء العالم ليشهدوا مولد التجربة الجديدة لانتخابات المجلس الوطني في العراق نشرت أسماء الذين وافق مجلس قيادة الثورة على ترشيحهم بعد اجتيازهم للشروط المطلوبة بينما أبعد أكثر من نصف المتقدمين عن الترشيح وحرّموا من هذه ((الفرصة)). وكان يوم الانتخابات مشهداً من مشاهد السخرية لا ينسأه شعبنا وكانت النتائج صورة كاريكاتورية تعكس عقلية صدام وشلته، الأمر الذي أكد للصحفيين أن هذه تجربة فريدة حقاً ولا نظير لها في العالم كما يقول صدام بحق، فعلى سبيل المثال أعلن عن فشل جميع حملة شهادة الدكتوراه وذوي السمعة الحميدة أمام جميع المرشحين الذين يمقتهم الجهاز الحزبي قبل المجتمع ويزدري بهم الحزبيون قبل أن يحتقرهم الوسط الانتخابي، وكان الناس يتساءلون في مناطقهم من يكون مرشحهم وما اسمه.. >

وتحت عنوان (التبشير بالديكتاتورية) يقول:

< يدعو ميشيل عفلق اتباعه إلى التنديد بالنظام البرلماني ويستعير مصطلحات كارل ماركس ولينين في تشديد نقدية صارمة ضد الديمقراطيات الغربية واعتبارها أسلوباً يتحكم فيه الرأسماليون بشعوبهم المستضعفة!! إن ميشيل عفلق لم يبدأ حياته السياسية من هذا المنطق. فقد شارك في الدعوة إلى الانتخابات البرلمانية بحماس. ورشح نفسه للنيابة عام 1943 في دمشق إلى جانب كتلة يمينية، وقد أخفق في الحصول على القليل من الأصوات. وعاد في عام 1941 مرشحاً إلى جانب كتلة يسارية فلم يكن حظها أفضل من حظها في الأولى. وكررها ثالثة في عام 1949 مرشحاً في الانتخابات النيابية عن حزبه وأخفق مرة ثالثة في الحصول على الأصوات المطلوبة. عندها جعل ميشيل عفلق محاربة الديمقراطية هدفاً في عقيدته السياسية ولجأ إلى تشجيع الانقلابات العسكرية أملاً في الوصول إلى السلطة وشرع يدعو إلى إقامة نظام فكري للتبشير بالديكتاتورية وقد طرح حلولاً وأهدافاً ومشاريع تكتسي فيها الديكتاتورية بالحري الوحدوي أصبحت الدعوة الوحيدة صنواً للدعوة الديكتاتورية. لقد نجح عفلق في الدعوة للديكتاتورية حيث أخفق في امتحان الديمقراطية. >

وتحت عنوان (عفلق يتبرأ) فيقول:

< وفي حياته السياسية لم يقدم ميشيل عفلق مثلاً لاتباعه في الدفاع عن عقيدته، فقد انهزم في أول مواجهة صغيرة بين الحزب وسلطة حسني الزعيم 1949 وأعلن ما نسميه في العراق ((بالبراءة)) من العمل الحزبي وهي تساوي في الأدبيات الإسلامية التوبة من عمل سيئ. إن رسالة ميشيل عفلق إلى حسني الزعيم الذي يسترحمه فيها طالباً العفو والمغفرة وواعداً بانسحابه من الميدان السياسي، كانت فضيحة أخلاقية قبل أن تكون سياسية ظهر فيها ميشيل عفلق رجلاً يفتقر إلى الشجاعة المطلوبة في الدفاع عن معتقداته السياسية.

لكن الغريب إن ميشيل عفلق عاد إلى الميدان الحزبي دون أن تترك رسالة التوبة أو البراءة أثراً في نفسه، كالأثر الذي تركته في أحمد حسن البكر، رسالة توبة مماثلة قدمها إلى عبد السلام محمد عارف عام 1964م. >

وتحت عنوان (انطباعي الشخصي) يقول:

< التقيت بميشيل عفلق أول مرة في فندق ببغداد عام 1963، فشعرت كأنني أزور مريضا في مستشفى التدرن ... وفي دعوة حزبية، استمعت إلى ميشيل عفلق آخر مرة في نيسان 1979، ولم يتغير لا انطباعي عنه ولا طبيعة حديثه المخنوق والمكرر والدائر بمنحنى مغلق. لكن هذا التلميذ الاستشراقي رغم افتقار شخصيته للجاذبية استطاع أن يقيم له مركزا خاصا في مركز الخلافة العباسية وأن تتحرك المنطقة بأصابع مريديه، أظافر أتباعه. وكان اسمه يتصدر لائحة التشريفات في بروتوكول الخارجية العراقية وقبل اسم رئيس الجمهورية، فإذا مات حمله الرئيس على كتفه وذرف عليه دمعة حارة فلما تجود بها عينه. وصلّى عليه شيوخ الدين الإسلامي، وصار ضريحه بأمر من السلطة مقاما من مقامات الأئمة إلى جانب موسى الكاظم وأبي حنيفة والشيخ عبد القادر الكيلاني. >

وتحت عنوان (ارث عفلق الدموي) يقول:

< ولميشيل عفلق ارث دموي، اتباع دمويون. لكن صدام حسين الرئيس العراقي الحالي قد تجاوز الدور الذي توقف عنده رفاقه السابقون ولهذا فان المرور في سايكولوجية صدام حسين قد يعطي صورة عن أحلام ميشيل عفلق التي تحققت قبل وفاته لكن شخصية صدام حسين ضاعت بين ركاب النشاء والشتيمة. صدام شيء أم لاشيء؟ بغض النظر عن سذاجة إعلامه النرجسي وبغض النظر عما تطرحه المعارضة والمعارضون وقد امتدت جبهتهم في الطريق العربي من تطوان حتى الدوحة؟ هذا الخارج من قرية العوجة كيف تشكلت إطاراته النفسية والفكرية والعملية؟ وكيف استطاع الانتقال من زرائب القرية الفقيرة إلى المواقع الأولى في الدولة؟ ... وتبقى رغبة التدمير ليست جنوحا طارئا في وعي صدام حسين وقد تحولت إلى نظام متكامل يتعامل به وعلى ضوئه مع الأحداث والقوانين والسياسات. وقد تكون الحرب غير المبررة ضد إيران كبرى المحصلات التي أفرزتها رغبة التدمير بأشلائها وأنقاضها والتهاب النخيل والتهام القدرة الإنسانية للبلدين حتى إذا هدأت جبهة الحرب فان رغبة التدمير ستبحث عن فريسة أخرى ينتفس الرجل فيها عن مكبوتاته. ولعل الصورة الكويتية المحطمة مثال على حيوية روح التدمير وتأججها في وعي ولا وعي صدام حسين. وستبحث رغبة التدمير وروح العداة عن إيران أخرى وكويت ثانية. >

وتحت عنوان (ذبح المؤسسين) يقول:

< لم يسع عفلق لتأسيس قيم رفاقية، فهو إذ يدعو إلى سلخ القيم السائدة، فانه لم يقدم لأتباعه قيما إنسانية جديدة. ولم تنشأ بين الحزبين أو اصر صلات اجتماعية حميمة، من تلك العلاقات التي تفرضها روحية العمل المشترك واعتناق الأفكار المشتركة.

ربما لان هذه الأفكار تخلص من أهداف إنسانية حقيقية فنشأ البعثيون في العراق على قاعدة الاخوة الأعداء. ومازلت أكرر، أن البعثي لا يحب البعثي. وأن أحدا لا يثق بأحد في الجهاز الحزبي. فإذا اتفق اثنان على ود مشترك، فلأنهما في عداة مشترك لاخر.

ولقد أبقى اسم الحزب حيا عامل واحد، هو السرية التي توفر للصراعات الشخصية حجابا يسترها عن الظهور فوق سطح المجتمع، ولو خرج الحزب إلى النور لانتهى منذ الأيام الأولى لظهوره وهذا ما جعل الحزب يحجم عن العمل العلني.

ففي عام 1961 وكان الصراع شديدا بين أجنحة الحزب الداخلية وكانت حكومة عبد الكريم قاسم تنظر في إجازة الأحزاب السياسية، اقترح كادر بعثي تقديم طلب إلى وزارة الداخلية لهذا الغرض. لكن رد فعل قيادة الحزب، كان غاضبا على هذا الاقتراح. فقد ابلغ ((صالح عبد الحق)) نقيب المعلمين في الرمادي وصاحب الاقتراح بأن من شأن ذلك الاقتراح أن ينهي الحزب بسرعة وبطريقة لا تستطيع السلطة تحقيقها. وفي أعقاب استلام الحزب للسلطة عام 1963 أضيف عامل آخر لاستمرار الحزب وبقائه، فقد كان التعلق بالسلطة يغذي الحزب بالمتحمسين المتحفزين للإحلال مكان رفاقهم الذين يتعرضون لعمليات الفصل والعزل والتجميد ...

قلت لصادق حسين لولا وجودك في قيادة الحزب، لقاد كل رقيق انقلابا على الآخر وعلى الحزب! فاستأنس لهذا الكلام وانشرحت أساريه ثم قال (لا تستثني أحدا) ...

إن كلامي هذا لا يبتعد عن واقع الحال كثيرا فما ينهض به صدام حسين، كان سينهض به الآخرون، الفرق بينهم في الدرجة، وليس في الاتجاه، ودرجة صدام الدموية حادة للغاية وتعاونت على تشكيلها طفولة معذبة وبيئة قاسية فإذا تلفتت هذه الظروف بأفكار ميشيل عفلق ظهرت إلى الوجود شخصية كشخصية صدام حسين الحالية ...

فإذا كان صدام حسين دمويا فلم يكن رفاقه في الحزب حمامات سلام. لقد أمضيت في الحزب ربع قرن ولم أمر على عضو حزبي لا يحمل استعدادا لدور صدام حسين. إن شعارا مكتوبا على باب كلية القانون والسياسة في بغداد وعلى أبواب كليات أخرى يشير إلى بيت هزيل لشاعر هزيل يقول: حزب تشيده الجماجم والدم تتحطم الدنيا ولا يتحطم.

إن رفاق صدام حسين المختلفين معه، الذين شدهم على خشبات الإعدام، أو الذين يعارضونه في السر، يتمسكون كثيرا بهذا الشعار ويتمنون أن يفعلوا ما يفعله صدام حسين.. أن تتحطم الدنيا وأن يقيموا أمجادهم على الجماجم والدماء ... >

وتحت عنوان (مجموعة الظهور الأول) يقول:

< سمع باسم صدام التكريتي (هكذا كان اسمه) لأول مرة في أعقاب محاولة خطط لها ونفذها حزب البعث لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم الذي كان يتجول في شوارع بغداد دون حماية شخصية. وقد ورد اسمه في التسلسل الثانوي، وكان أحد الفارين في الوقت الذي اصطف المشتركون في المحاولة أمام المحكمة ودافعوا عن مواقفهم بصرف النظر عن عدالتهم، ومنذ ذلك اليوم والجهاز الحزبي يتساءل عن كيفية تسلل نصير مبتدئ في الحزب إلى مجموعة قيادية مكلفة بعملية خاصة دون علم مسؤول التنظيم عبد الخالق السامرائي والذي كان صدام حسين نصير أخيه، خلافا للتقاليد الحزبية.

والجهاز يتساءل أيضا عن كيفية هروب صدام قبل ربع ساعة من وصول أفراد الشرطة إلى المخبأ؟ وكيف تم هذا التوقيت ومع من؟

إن بعض المراقبين المعنيين بدراسة تلك الفترة يعتبرون الحصول على جواب صحيح على هذه الأسئلة كفيلا بأن يفتح أمامهم سرا مغلقا قد يساعد على معرفة الجذور الأولى لارتباطات صدام حسين.

ويتساءل الجهاز الحزبي عن المدى الواسع في قبول الكذب وتدوينه وإملائه على الصحفيين والكتاب الذين تناولوا دور صدام حسين في محاولة الاغتيال كأمر أسكندر وفؤاد مطر إذ تحول صدام حسين إلى بطل المحاولة وقائدها الذي يوعز لأفرادها بالحركة والتصرف وهو أمر يضحك الجهاز الحزبي ويجعل هذه الكتابات مجالا للتندر إذ كيف يستطيع نصير أن يقود أعضاء قيادة قطرية وبينه وبينهم ست مراحل وست درجات يحتاج إلى قطعها في الظروف العادية لبضع سنوات.

إن هذا يشبه منطق من يقول أن الجندي يقود في المعركة ضابط هيئة الأركان لكن هذا المنطق سيكون مقبولا عند المكلفين بكتابة التأريخ الشخصي لرجل كصدام حسين يستلم المكلف شقة مفروشة في باريس ومجلة مطبوعة في لندن.

إن الحقيقة التاريخية أكبر من الرشوة عادة وأبقى من التزييف، فكيف إذا كان شهود الحقيقة أحياء ولهم ذاكرة على تدوين الحدث الصحيح ...

كان المفروض أن يتعامل هذا النصير مع تلك المجموعة القيادية بما يقتضيه منطق الأحزاب والجماعات وحتى منطق العصابات وأن يعاملهم على الأقل لا بالحسنى والتقدير بل بالتسامح الذي عاملهم المعتدى عليه في محاولة الاغتيال (الزعيم عبد الكريم قاسم) الذي لم يستطع الذهاب إلى فراشه في الليلة التي تقرر فيها تنفيذ الإعدام بالمشتركين في المحاولة فتوجه قبل ساعتين من التنفيذ إلى محطة الإذاعة والتلفزيون ليعلن تنازله عن حقه والعفو عنهم وإطلاق سراحهم والاعتذار إلى عائلة سائقه الذي اغتيل في المحاولة! لكن صدام حسين قاد رجال المحاولة إلى الموت واحدا بعد واحد ... >

وتحت عنوان (صدام حسين والتحالف) يقول:

< شخصيته غير المستقرة وسايكولوجيته الميالة إلى الانتقام وعدم التزامه بأهداف وطنية وقومية وإنسانية ثابتة انعكس على تحالفاته المحلية والعربية والدولية والشخصية وقد فرض عليه مجتمعه القديم ومكونه في المنظمة السرية، سوء الظن وعدم الثقة بالغير، فبات ذلك سمة رئيسية من سمات السياسة العراقية.

ويقدر إحساسه الصغير بالمصالح الصغرى التي يبرجوها من تحالفاته فان تلك التحالفات تطرح عادة بأشكال عربية ومضامين وطنية وعقائدية وقومية كبرى، كضرورة الجبهة المعادية للاستعمار والعلاقات الكفاحية مع رفاقه والوحدة العربية والتعاون المشترك، ولهذا تنجر الأحزاب والشخصيات والحركات السياسية والدول المعنية لمشروعاته السياسية حتى إذا اكتشفت دوافعه الحقيقية تكون قد دفعت أبهظ الأثمان.

ومن خلال استقرار طويل ومتابعة استغرقت عشر سنوات لعلاقات صدام الشخصية والحزبية والوطنية والقومية، اكتشفنا أن تحالفات صدام على تلك المستويات كانت تنتهي نهايات دموية وانه كان دائما المبادر لعقد تلك التحالفات وهو المبادر أيضا لتقويضها وأن التنازل الجغرافي والعقائدي يلزم كل أزمة تتعرض لها سلطة صدام حسين الشخصية.

إن قانوننا من قوانين السياسة العراقية الراهنة هو أن أخطارا يعالجها صدام بتنازل أساسي عن جوانب من عقيدته السياسية لارضاء الطرف الآخر وتمييع مبررات ضغوطه عليه ويتنازله عن جزء من الأرض العراقية ... >

وتحت عنوان (دبلوماسية المنظمة السرية) يقول:

< إن كلا من الدبلوماسية الغربية والشرقية والدبلوماسية في العالم الثالث تسعى للوصول إلى نقطة هدف تسمى معلومات العدو ومحاصرة نشاطه. إلا أن الفرق بين هذه الدبلوماسيات يتعلق بتحديد معنى العدو، فالعدو في الدبلوماسية السوفيتية معروف (النشاط الذي تقوم به أجهزة الحلف الأطلسي وحلف شرق آسيا والنظام الرأسمالي بشكل عام) والعدو في الدبلوماسية الأمريكية والغربية معروف هو الآخر (حلف وارشو والأنظمة الاشتراكية والمعادية للمصالح الغربية). والعدو في الدبلوماسية الإسرائيلية هو مجموع الشعب العربي والشعوب الإسلامية. لكن العدو عند الأنظمة الدكتاتورية وأنظمة الانقلابات العسكرية هو المواطن ليس الخارج على إرادة السلطة فحسب بل هو أيضا المختلف معها في الرأي وفي نظام صدام أصبح المستقل والمحايد عدوا لانه خارج تعريف الولاء الذي حدده هذا النظام فهو خاضع بالتالي إلى رقابة الأجهزة البوليسية واستجواباتها. فماذا يعني وجود معارضة في الخارج ... >

وتحت عنوان (السفارة في مخفر) يقول:

< ومن الطبيعي أن تتشكل تنظيمات سياسية في الخارج أو أن تنقل الأحزاب والحركات مراكز نشاطاتها من الداخل إلى الخارج فتتكون قوة وطنية خارج البلد. ولكي تواجه حكومة المنظمة هذه الحالة تتحول المهمة الدبلوماسية فيها لتؤدي دور مخفر الشرطة هذا الذي يحدث هنا في لندن وهناك في باريس وبيروت وعواصم أخرى ... >

وتحت عنوان (المنظمة والسياسة النفطية) يقول:

< كان انسحاب بريطانيا من شرقي القناة ومنطقة الخليج أو آخر الستينات وأوائل السبعينات مشروعا متكاملا لترتيب العلاقات مع الدول المنتجة للنفط بموجب مبادئ جديدة تتلائم مع التطورات اللاحقة والتفكير بإيجاد صيغ بديلة لأسلوب الامتياز. فقبلت شركات النفط بمبدأ المشاركة واستجابت فيما بعد لمبدأ التأميم وانسحبت الشركات النفطية بموجب اتفاقات محددة من إنتاج النفط وتسويقه وسلمت حقوله وأباراه إلى حكومات الدول المنتجة في المنطقة كالعراق والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وليبيا والجزائر إلا أن التأميم العراقي لكي يحقق بتقدمية منفردة قد تكون مقدمة لتأهيل صدام حسين، انفرد في تلك الضجة الإعلامية الواسعة التي ظهر فيها صدام بطل التأميم والرجل الذي انتزع الثروة القومية من مخالب الشركات وساهم في (معركة التأميم) خبراء النفط العربي وخبراء الشعر العربي وتدخل مهرجان المرشد واتحاد الصحفيين العرب أبدلت أسماء مدن تاريخية باسم التأميم وملحقاته وأفردت للتأميم فصول في برامج التعليم وكان متوقعا أن يربط الإيديولوجيون جدليا بين تحرير النفط وتحرير فلسطين وان تزدهر سوق الكتابة النفطية.

لكن أجنحة وشخصيات عراقية أبدت مخاوفها المبكرة من نتائج سيطرة صدام حسين على قوة النفط وقارن مثقفون عراقيون بين حكومة غير مسؤولة وغير ذات أهداف اجتماعية تتصرف بمليارات النفط وبين شركات أجنبية، فانتهوا بنتائج لصالح تلك الشركات وكانت مخاوفهم تجد لها على أرض الواقع صدى حقيقيا فهذه العوائد الضخمة لن تذهب لبرامج الرفاه الاجتماعي بقدر ما ستعزز من إمكانيات القمع وسيصير سهلا على شخص كصدام حسين أن يبعث رجل مخابرات على طائرة خاصة لاغتيال أحد معارضيه والعودة إلى بغداد. ولم تكن شركة نفطية أجنبية قبل تأميم النفط تستطيع أن تخصص مثلا ثلاثة ملايين دولار لعميل عراقي يصدر مجلة في باريس أو جريدة في لندن ... >

وتحت عنوان (النفط والفقير) يقول:

< يمكن أن يكون العراق الحالة الفريدة التي يجتمع فيها الفقر والنفط. إن العراقيين يعيشون ومنذ عشرين عاما بقوانين الرسوم والضرائب في بلد غير نفطي. إن الشارع العراقي الذي بلغت عائداته النفطية عام 1978 أكثر من أربعين مليار دولار. مازال شارعا فقيرا ومازال سبعون في المائة من أفراد الشعب العراقي محرومين من الغذاء الكافي ولا أقول الجيد، ومازالت معظم مدارس العراق خارج المدن تقام من الصرائف أو من البيوت الطينية. إن السائح لا يحتاج إلى جهد لكي يكتشف ألوف الأكواخ التي يعيش فيها الفقراء على بعد ربع ساعة من مركز بغداد في مناطق الشعلة وابو غريب والفضيلة ومدينة الثورة، فكيف حال الحياة في المناطق النائية في كردستان أو في الاهوار الجنوبية؟ ... >

وتحت عنوان (منظمة النفط السرية) يقول:

< عندما تتناصف أحمد حسن البكر وصدام حسين قطاعات الدولة كانت رغبة الأخير شديدة في احتواء القطاع النفطي ومعنى المناصفة أن يكون القطاع بوزاراته ووزرائه وموظفيه وموازناته المالية شأنها خاصا بمن سيكون مسؤولا عنه وبهذه الطريقة لم يحدث بين البكر وصدام حسين خلافات على تسيير السلطة. ولأن صدام حسين ابن المنظمة السرية الراضخ لطقوسها ولم يطلع على نظم الإدارة وليس له رغبة في مغادرة الإدارة الحزبية إلى غيرها فقد استحدث منظمة سرية للنفط تتحكم بوزارة النفط ومؤسساتها بالطريقة التي تدير فيها المنظمة السرية شؤون الدولة. ترتبط منظمة النفط السرية واسمها اللجنة العليا لاتفاقيات النفط بصدام حسين شخصيا، ويديرها عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط عدنان الحمداني السكرتير العام للمنظمة بالإضافة إلى وظائفه وتتمتع باستقلال كامل عن مجلس الوزراء واعتبر العمل فيها من أسرار الدولة الممتازة واخضع كادرها الوظيفي إلى أصول الكادر الحزبي، فليس لاحد منهم أن يكشف لعائلته طبيعة عمله ومكانه ومهامه ولا أن يدعوا أعضائها إلى جلسات خاصة ولا تقام بينهم علاقات خارج مكاتب اللجنة أو في داخلها أيضا ... أحبطت أعمال اللجنة بطوقس من السرية تبدو وكأنها إحدى الجمعيات الباطنية أو الماسونية فقد استنفر عضو من مجلس قيادة الثورة عن مسألة نفطية فرد عليه صدام حسين ((انك تقترب من تيار صاعق)) ...

إن خطورة النفط تتمثل في طبيعته الاحتمالية أي في قدرته على أن يكون طاقة تدميرية كما يمكن أن يكون طاقة تعميرية.

وحيث أصبح معروفاً أن صدام حسين يمتلك قدرة تدميرية ذات حجم واسع فإن النفط سيكون أحد عوامل التدمير الاجتماعي والأخلاقي والسياسي فضلاً عن الجانب الاقتصادي وما حصل في العراق منذ تأمين النفط حتى الآن يؤكد ما نذهب إليه. >

وتحت عنوان (المنظمة السرية والمعارضة) يقول:

< تعاليم المنظمة السرية الواجبة التلقين توصي التابع الإعلامي والتابع الدبلوماسي في فترتها الأولى، بإنكار كامل لأي وجود لأية قوى أو عناصر معارضة. بينما تؤكد الفقرة الثانية من التعاليم الحزبية على نشر واسع للاحتياط الأمني، والدعوة إلى تطوير كفاءة الأجهزة الأمنية، وتوسيع مؤسساتها واعتبار المسألة الأمنية في المكان الأول من اهتمامات اتباع الحزبيين، ولها الأولوية في مختلف الظروف وجعلها في موقع السيد المتبوع الذي تسعى مؤسسات الدولة إلى خدمته، وتوفير فرص النجاح التي تجعله قادراً على مطاردة ((الأعداء)) في الداخل والخارج، هؤلاء المتربصين بالحزب والثورة.

إن الجهاز الحزبي المثالي بمن فيه من سفراء وشعراء وأدباء وإعلاميين، هكذا في كل الأوقات.. حاملاً شعارين لا وجود للمعارضة ولا أفضلية لشيء على الاحتياط الأمني.

ولا يسأل أحد منهم إذا كان حكم الحزب لا يعاني من مشكلة وجود معارضة فلماذا هذه الأولوية لرجل الأمن؟ الجهاز الحزبي ((المثالي)) في كل الأوقات.. يوظف للمهمة وضدها ويبشر بالفكرة ونقيضها وليس له أن يستنصر قبل أن ينفذ ولا أن يعترض على قرار نازل من الأعلى!

وعليه أن يكون باسلاً ومؤمناً في الموقفين معاً، أن ينفي وهو سفير وجود المعارضة. وأن يقاتل وهو سفير وجود المعارضة. وأن يجند الكوادر المطلوبة للحالتين، وينفق على جنود الحملتين من خزائنة السفارة ومن بابين مختلفين، باب الإنفاق الإعلامي للداعية المبشر.. حامل القلم، وباب الإنفاق الأمني لحامل الثاليم وكاتم الصوت وعدسة بحجم زر القميص ومسجلاً بحجم القلم الجاف. وكلاهما موكول بهدف واحد..

أن لا يرتفع صوت المعارضة لا فوق صوت السلطة ولا تحتها ومادام كل منهما الداعية الإعلامي والوكيل الأمني يحمل قلمه الخاص فلماذا لا يتواجدان بقلم واحد لهدف واحد؟! >

وتحت عنوان (هواجس الرئيس) يقول:

< إن الشكل النهائي لنظام الحكم في العراق، مصاغ صياغة أمنية أخذاً بالحسبان أصغر وأبعد وأبسط الاحتمالات المعادية له، وهو يعيش هاجسه الأمني، فتبدو المعارضة بين برديه وداخل دفتيه، وحول أطرافه العليا والسفلى.

ولعل الهاجس الأمني والخوف من الضد يلاحق أتباع دولة المنظمة، إلى داخل غرف نومهم وإلى زجاج السيارة المضاد للرصاص ويتساوى في هذه الهاجس بواب السفارة والسفير ورئيس الدولة.

خلق الخوف من الضد وهو تعبير أدق من المعارضة وأوسع من صدام حسين نظام حياة خاص وأسلوب عمل خاص، تحول فيه رئيس الدولة إلى متهم مطلوب لا ينام ليلتين في مكان واحد ولا يعطي لضيوفه موعداً ولا

يعرف الوزراء والمرافقون جهة حركته اليومية وبجهل أعضاء القيادة مكان وجوده هذا اليوم أو ذلك، وقد يضلل حاشيته ووزراءه بمواعيد مكذوبة. >

وتحت عنوان (استخدام الضد النوعي) يقول:

< مبدأ قديم استخدمه الإنكليز في مستعمراتهم لا سيما في الهند ويقضي بعدم استخدام رجال الحكومة في مواجهة المعارضة الشعبية أو للسيطرة على شعب من الشعوب والاستعاضة عن ذلك باستخدام الضد الحزبي والمذهبي والقومي في مواجهة نوعه المعارض قدر الإمكان.

فالأكراد لمواجهة الثورة الكردية. والنجفي لقتل النجفي. وأبناء الموصل لمواجهة أبناء الموصل. والشيوعيين لتفتيت الحزب الشيوعي. والبعثيون لمواجهة البعثيين.

ومعارك الضد النوعي في التاريخ من أشرس المعارك وهكذا في كل مرة يستخدم النوع لضرب نوعه. وعلى المستوى العملي يكلف الجيش الشعبي من أبناء البصرة بإطلاق الرصاص على أية مظاهرة قد يقدم على تنظيمها أبناء البصرة. وقد شهد يوم الثامن من آب 1979 تجربة مخيفة في استخدام الضد النوعي، فقد دعي إلى ساحة الإعدام أقرباء المحكومين في الجيش الشعبي لتنفيذ الحكم بأقربائهم.

فالسامرائي ينفذ حكم الإعدام بالسامرائي.

والحمداني ينفذ حكم الإعدام بالحمداني.

وإذا لم يكن للمحكوم بالإعدام قريب في الجيش الشعبي يكلف أحد أعضاء منظمته السرية بتنفيذ حكم الموت بمسؤوله الحزبي. >

وبالطبع وفي نظام من هذا الصنف لا يحتاج المرء الى خيال خارق للعادة أن يتصور أوضاع أقلية قومية ملحقة قسرا بدولة مصطنعة كالعراق لها أيديولوجية مشابهة الى حد بعيد لأيديولوجية النازيين في ألمانيا، يسود فيها التعصب القومي المغالي فيه. ولقد أثبتت التجربة أن القرابة العقائدية بين منطلقات حزب البعث والبيئة الخصبة التي انطلقت منها ولدت نتائج متشابهة من كل الأوجه في الداخل والخارج. فنظام الدولة البوليسي بأجهزته القمعية الرهيبة كان وما يزال سيفاً مسلولاً على رقاب سكان العراق بكل قومياتهم، كما أن نزعة الاستعلاء وأطماع التوسع الجغرافي على حساب الغير من الدول المجاورة كان دافعاً كمن خلف الحرب الهجومية ضد إيران والعراق وخلف ممارسة سياسة التعريب الاستيطانية في كردستان الملحقة بالعراق وما رافق وما زال يرافق ذلك من جرائم ارتكبت وترتكب بحق الشعب الكردي.

ونحن نرى بأن بعض المصادر التي ذهبت الى الاستنتاج لربط أعمال الاضطهاد الحكومي في العراق ضد الشعب الكردي تنسب الى الحرب العدوانية للنظام العراقي ضد إيران وما رافق ذلك من ملابسات، دفعت العديد من القيادات الكردية الى ارتكاب أخطاء كبيرة ملحقة بذلك أضرار جسيمة بحركة التحرر الكردستاني اجمالاً وبحركة التحرر الكردي في كردستان الملحقة بالعراق على وجه الخصوص ليس صحيحاً، لأن ممارسة سياسة التعريب الكولونيالية في كردستان الملحقة بالعراق والملحقة بسوريا، هي أقدم من الحرب العراقية / الإيرانية

بكثير وتعود بالدرجة الاولى الى عام / 1963، علما أن سوريا هي التي بدأت بتطبيقها من خلال ما أطلق عليه (بالحزام العربي) ولم يكن لها حتى حدود مشتركة مع إيران ناهيك عن نشوب الحرب بين البلدين! وكشاهد على صحة ما نذهب ادناه بعض الاقتباسات من تقرير أعدته منظمة مراقبة حقوق الانسان / الشرق الاوسط، تحت عنوان: (جريمة العراق في الابدان الجماعية / حملة الانفال ضد الكرد). التقرير تم اعداده من خبراء مختصين لهم اطلاع واسع حول كيفية تقصي الحقائق ليس على صعيد الشرق الاوسط فقط، بل وعلى الصعيد العالمي. جاء في التقرير تحت عنوان: (مقدمة اولى): < وفيما يخص منظمة مراقبة حقوق الانسان / الشرق الاوسط، فقد كان التفكير المرحلي خلال السنتين الاخيرتين يتركز حول ما اذا كان هنالك الوقت الكافي لجمع المعلومات الموثوقة لاقتناع الرأي العام العالمي فيما يخص العمل على انشاء محكمة قانونية. فبالرغم من التقارير الداخلية التي نشرت حول حملة الابدان المعروفة بالانفال (انظر الى الببلوغرافيا) ولكن ويصدر هذا الكتاب يكون الهدف الاول قد أنجز. هنالك أدلة دامغة، بأن عشرات الألوف من المدنيين الكرد الذين اختفوا على أيدي قوات الحكومة العراقية في 1988، قد قتلوا فعلا، ومع ذلك فان امكانية حسم مصيرهم بشكل قاطع في وقت قريب سيبقى في المنظور. ان الكثير من ذلك يعتمد على طور مستقبل السياسات الداخلية العراقية.

لسنوات خلت قبل أحداث عام / 1991، كانت هنالك ادعاءات تدور في الغرب حول الانتهاكات والاساءات البالغة لقوات الأمن الحكومية ضد الكرد. لقد تحدث الكرد عن تدمير (4000) قرية واختفاء حوالي (182) ألف شخصا في عام / 1988 فقط. لقد كانت ظاهرة الانفال – الرمز العسكري الرسمي المستعمل من قبل الحكومة في قراراتها المعلنة ومذكراتها الداخلية – معروفة جيدا داخل العراق وخصوصا في المنطقة الكردية. حينما تنجلي جميع التفاصيل المرعبة، نجد هذا الاسم يفعل داخل الوعي الشعبي العام، بمقدار ما يفعله الهولوكوست الألماني النازي في الوعي العالمي. ان التطابق مناسب وغالبا ما يكون قريبا الى حد التشعيرية.

... ما تريد أن تؤكد منظمة حقوق الانسان / الشرق الاوسط لعمل ذلك هو أن الحكومة المركزية ذهبت الى أبعد مما كانت تتطلبه استعادة سلطتها من خلال العمليات العسكرية الكلاسيكية. لقد ارتكب نظام صدام حسين في عمله ذلك جرائم حرب واسعة بالاضافة الى الجرائم ضد البشرية والابادة الجماعية (الجينوسايد).

بالرغم من الكثير من القراء مطلعون على الهجوم على مدينة حلبجة في آذار/ 1988 والتي قتل فيها أكثر من خمسة آلاف من المدنيين الكرد...

في تقدير منظمة حقوق الانسان / الشرق الاوسط، فان خمسين ألف شخص على الأقل، بل ويحتمل أن يكون العدد مائة ألف شخص، أكثرهم من النساء والأطفال قد قتلوا بين شباط وأيلول / 1988.

لم يأت موتهم في حمى المعركة ...

في غياب محكمة دولية لمجرمين مع سلطة قضاء لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المتعددة الخطيرة هنا، هنالك ثلاث خيارات تفرض نفسها، أولها قيام محكمة وطنية عراقية، في هذه الظروف، مع صدام حسين وحزب البعث وهم لا يزالون في الحكم، لذا فان من الصعب تحقيق هذه الفرضية ...

وأخيرا هنالك محكمة العدل الدولية. ان قسما من نظام الامم المتحدة يرى بان الهدف من وجود محكمة العدل الدولية هو لحل النزاعات بين الدول وقت خرق الاتفاقات والمعاهدات الدولية. في حالة كرد العراق، فان المعاهدة

ذات الشأن هي معاهدة سنة/1951 حول منع وعقاب جريمة الابادة الجماعية والتي يعتبر العراق وسبعين دولة أخرى شريكة فيها. والذي يهم هو أن العراق قد قبل أيضا السلطة القضائية لمحكمة العدل الدولية، لسماع حالات الابادة الجماعية التي توضع أمامها من قبل الدول الاخرى المشاركة. في رأي منظمة حقوق الانسان / الشرق الاوسط، يعتبر هذا القبول أكثر القوات المثمرة امكانية والتي يمكن من خلالها تنفيذ العدالة للانفال.

تعود السجلات بشكل أساسي الى مديرية الأمن العامة ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة، وبعدها بنسبة أقل الى حزب البعث. تقدم الوثائق مفتاحا أساسيا لفهم منطق وحقبة الانفال ...

من خلال المواد التي تم فحصها حتى الآن، يتضح بأن سجلات كثيرة قد خصصت للكرد الذين جمعوا وأفرزوا ومن ثم أرسلوا اما ليلقوا حتفهم أو الى السجون، أو الى المجمعات القسرية. عندما اجتمع الحاكم المطلق للانفال، علي حسن المجيد، الذي رقي لاحقا الى وزير للدفاع، بالقيادة الاكراد في شهر مايس من عام / 1991 لمفاوضات السلام المخففة، عرف ما كان يتحدث عنه. وعندما وجه بطلبات الكرد لتفسير ما حدث للذين فقدوا - العدد الذي وضعوه كان 182 ألف - اشتط المجيد غضبا وقال بأن العدد الاجمالي للذين قتلوا في الانفال (لا يمكن أن يكونوا أكثر من مائة ألف) وكان ذلك حديثا عن حجم العدد وليس اعتراف بالذنب ... >

أما تحت عنوان (مقدمة ثانية) فقد ورد من بين أمور أخرى ما يلي:

... الانفال (الغنائم) هو اسم السورة الثامنة من القرآن، وهو أيضا الاسم الذي يطلقه العراقيون على سلسلة من الحركات العسكرية، التي امتدت من 23/ شباط لغاية 6/ أيلول من عام 1988. وبالرغم من أن من المستحيل فهم حملة الانفال بدون الرجوع الى المرحلة الاخيرة من الحرب الايرانية - العراقية في الاعوام 1980-1988، غير أن الانفال لم تكن عملا يؤدي في تلك الحرب وحسب ...

مثملا عملت ألمانيا النازية، كان النظام العراقي يخفي أعماله الشريرة تحت عبارات لفظية منمقة، فبينما كان المسؤولون النازيون يتحدثون عن (الاجراءات التنفيذية) و (الحركات الخاصة)، بالاضافة الى (الاسكان في الشرق)، فان البيروقراطيين البعثيين تحدثوا عن (الاجراءات الجماعية) و (العودة الى الصف الوطني) و (الاسكان في الجنوب)....

بتحويل المجيد لجميع السلطات الاستثنائية في آذار /1987، باتت الحركات العسكرية المضادة المتقطعة ضد الكرد، حملة تدمير. وكما يلاحظ راوول هيلبيرك في قصته الخالدة عن الهولوكوست:

لعملية التدمير نموذج متأصل. هنالك طريقة واحدة فقط يمكن بواسطتها افناء مجموعة مبعثرة بشكل فعال. وتعتبر النقاط الثلاثة التالية أساسية في العملية: تحديد - تجميع (أو اعتقال) - افناء.

هذه هي البنية الثابتة لاساس العملية، حيث لا يمكن قتل مجموعة بدون تجميع أو اعتقال الضحايا، كما وليس بالامكان فصل الضحايا قبل أن يعرف المرتكب الى أي مجموعة ينتمي.

ان عملية ابادة الاكراد في 1987-1988، مع حملة الانفال كواسطة لها، تطابق نموذج راوول هيلبيرك الى حد الكمال. ...

بالرغم من ان نظام المعسكر مثير للذكريات بحجم الجينوسايد التي قام بها النازيون، الا أن طرق الاعدام التي وصفها الكرد الناجون حافلة بالذكريات بصورة غريبة ما تؤدي الى ذكريات أخرى حول أنشطة (آيزناتس

كوماندو) أي وحدات القتل المتحركة في الاراضي المحتلة من قبل النازيين في أوروبا الشرقية. لقد تم توثيق كل واحد من أساليب العمل القياسية التي استعملت من قبل (آينزاتس كوماندو) في الحالة الكردية. كان بعض المجموعات من المسجونين يوقفون في صف واحد، يطلق عليهم الرصاص من الامام، ومن ثم يسحبون الى داخل قبور جماعية حفرت سلفا، آخرون كانوا يدفعون بقوة وخشونة الى داخل حفرة كبيرة ويرشقون بالاسلحة الرشاشة حيث يقفون. كما كان يحبر آخرون على التمدد زوجين، زوجين على شكل سمك السردين المقلب، بالقرب من أكوام الجثث المخضبة ومن ثم يقتلون. وأيضا كان آخرون يربطون معا ويجبرون على الوقوف على حافة حفرة، وبعدها يطلق عليهم الرصاص من الخلف كي يسقطوا داخلها - كانت هذه الطريقة أكثر فاعلية من وجهة نظر القتلة. بعدها كانت الجرافات تهيل التراب أو الرمل على نحو رخو فوق أكوام الجثث ... هنالك دلائل مادية توحى بأن منفذي الاعدامات: كانوا أعضاء حزب البعث في ثياب رسمية، ربما من مديرية الامن العامة العراقية. ... > وتحت عنوان: (أشرطة علي حسن المجيد) جاء بين أمور أخرى أيضا ما يلي: <... طلب مني جلال الطالباني فتح قناة اتصال خاص معه. في ذلك المساء، ذهبت الى السليمانية وضربتهم بالعتاد الخاص. (ربما يشير الى الهجوم الكيميائي في نيسان / 1987 على مقرات الأوك في وادي جافتي). كانت تلك اجابتي. نحن واصلنا عمليات الترحيل. أبلغت المستشارين، أنه ربما يقولون بأنهم يحبون قراهم ولا يريدون مغادرتها. قلت لا أستطيع أن أدع قرينك تبقى، لأنني سأهاجمها بالأسلحة الكيميائية. وقتذاك ستموت عائلتك. يجب عليك مغادرتها الآن فوراً. لأنني سأهاجمها بالأسلحة الكيميائية! من سيعترض على ذلك؟

المجتمع الدولي؟ فليذهب المجتمع الدولي وكل من يهتم بما يقوله هذا المجتمع الى الجحيم. ... >

أذكر بهذا الصدد أنني أثناء مطالعتي لصحيفة معارضة اطلعت على واحدة من تصريحات السيد صدام حسين الغربية جدا، حيث قال (هنا أقتبس من الذاكرة): < أنا لم أفعل شيئا آخر سوى تقليد أسلافي! > السؤال الذي طرأ على مخيلتي في تلك اللحظة كان يقول: أي أسلاف يعينهم السيد صدام؟! ياترى هل يعني بهم الحجاج بن يوسف الثقفي ومن سار على نهجه؟! وعلى أية حال فهذا الموضوع ذو أهمية بالغة ويستحق دراسة علمية دقيقة ومفصلة لاستجلاء خلفية الحقائق التاريخية بدقة وموضوعية.

هذا واستنادا إلى ما أورده (حسن العلوي) حول نظام بغداد، نرى بلا ريب أن من المفيد التطرق في هذا الموضوع بشيء من التفصيل إلى قرينه أو بالأحرى قذوته التركية، النظام الدكتاتوري في أنقرة، التوأم الأصيل في الواقع من عدة أوجه جوهرية وأساسية في المنطلقات والأيدولوجية. فالأسس الفاشية (العربية في بغداد) و (التركية في أنقرة) هي في جوهرها واحدة، رغم اختلاف الهوية والانتماء القومي.

بهذا الصدد نترك الحديث إلى أحد الأوربيين (هانس سفوبودان) ليحدثنا عن انطباعاته بهذا الصدد في رسالة مفتوحة موجهة إلى الرئيس التركي السابق مصطفى كمال باشا، مع إيراد بعض الملاحظات القليلة. وأول هذه الملاحظات من جانبنا تشير إلى أن السيد أتاتورك فشل تماما وبالفعل كما فشل صدام حسين على كل الأصعدة وعلى طول الخط في إيجاد الحلول الصحيحة للمشاكل الحقيقية في هذه القطعة الجغرافية والسياسية، التي تجمع

الکرد والأترك في وحدة قسرية ودموية تنتكر لوجود الأمة الكردية وحققها في الوجود الكريم المستقل أو على الأقل المساوي للوجود التركي، هذا إلى جانب أن عنصر الدكتاتورية، الذي كان وما يزال يمنع تواجد المرونة الفكرية الضرورية للتكيف مع تطور التاريخ على كل الأصعدة: ثقافيا، سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا. فتقديس أتاتورك يبلغ لدى بعض الدوائر التركية - وبدوافع مصلحيه شخصية بعيدة كل البعد عن مصلحة عامة الشعب التركي بالذات - حد التآليه وهو ما لاحظناه لدى بعض العرب بالنسبة إلى السيد ميشيل عفلق في العراق! فالكيل بمكيالين واستخدام النفاق وسيلة لحل المشاكل لن تكون عاقبته إلا الفشل وان طال به الأمد.

يقول (هانس سفوبودان) تحت عنوان: (تجديد بدون تعصب قومي - إلى أتاتورك):

< كمال أتاتورك المحترم!

.....

لقد رأيت صورتك مرارا عديدة قبل هذا المساء ومرات عديدة أخرى بعدها - في المطاعم، في الدوائر الحكومية، على الشارع وفي اجتماع الحزب ...

قبل كل شيء بدأت في تلك الفترة أن أسأل نفسي، عما إذا كنتم وأرائكم والى أي حد مسؤولين عما يجري اليوم في تركيا، والى أي حد تبلغ مسؤوليتكم بالأخص من هذا الصراع " القاتل " والرهيب بين السكان الأتراك والأكراد

...

تركيا ليست لديها فقط مشاكل داخلية كبيرة، إنها تسبب لنا نحن الأوربيين أيضا الكثير من الصداق. ربما تسأل نفسك - كيف يفعل ذلك الكثير من الناس في قارتنا -، لماذا يهتم الأوربيون على الإطلاق بالتطور في تركيا. في هذا الترابط أستذكر أحد أقوالك المتنبئة بما سيجلبه المستقبل:

" اليوم أصبحت كل الأمم في العالم أقارب أو أنها تسعى لتتحول إلى أقارب. وتبعاً لذلك فإن على الإنسان أن لا يفكر فقط بكيان وسعادة تلك الأمة التي ينتمي إليها، بل كذلك بتواجد وسعادة كل أمم العالم ... نحن لا نعلم، عما إذا كان حدث ما نعتبره الآن بعيداً قد يصلنا في يوم من الأيام. لهذا السبب يجب على المرء أن ينظر إلى الإنسانية كجسد واحد والأمة الواحدة كعضو منها. "

.....

ابتداء من الحرب العالمية الأولى وما تلاها بدأت في الواقع فرصتكم كجندي. معاهدة السلام في سيفر لسنة 1920، التي قضت على الإمبراطورية العثمانية وقسمت تركيا - الأمر الذي لم تأسفوا له - ولكن رفضتم قبوله:

" اتفاقية سيفر، التي تستهدف، تحطيم استقلالنا السياسي، القانوني، الاقتصادي والمالي وبذلك إنكار حقنا في الحياة. ولذا فهي بالنسبة لنا لا وجود لها. "

هذا ما قلته في تلك الفترة.

.....

اعتقادكم المطلق بالأمة التركية لم يكن له تأثير في الخارج فقط، بل كان له تأثير في الداخل أيضا. فالصراع ضد الإسلام وضد ربط الدين بالدولة والصراع ضد حق تقرير المصير بالنسبة للأقليات - بالدرجة الأولى ضد الكرد - كانت تأثيرات حاسمة للتعصب القومي، التي تركت طابعها على الصراع الحالي في تركيا أيضا.

بالنسبة إلى تقييم الإسلام، استخدمتم عبارات حادة، نستبعد أن يلجأ إلى استعمالها مسؤول أوروبي:

" منذ أكثر من 500 عام فرضت القواعد والنظريات العائدة إلى شيخ عربي مسن نفسها وكذلك التفسيرات المبهمة لأجيال من رجال الدين الجاهلين والفقيرين، في تركيا على كل القوانين المدنية وقوانين العقوبات. لقد حددت شكل الدستور وكل صغيرة في النهج والسلوك للمواطن، أكله، ساعات يقظته ونومه، تفصيل الملابس، مواد التدريس في المدارس، الأعراف والعادات، بل وحتى أكثر الأفكار ذاتيتا. الإسلام، هذه التعاليم الإلهية المستحيلة والمنافية للمنطق، لرجل بدوي غير أخلاقي، هي جثة عفنة تسمم حياتنا. "

.....

قد يكون أكثر إيلاما بالنسبة لكم، بأن يتواجد علماء في الغرب - قيمتهم ليست متدنية - ممن (يوصون) تركيا، بأن تحول نفسها إلى قائدة للعالم الإسلامي - بالدرجة الأولى نظرا لدورها في أوربا. وهذا ما يعنيه صاموئيل ب هانتكتن في كتابه (صراع الحضارات)، الذي اقتبس منه الكثير:

" في موضوع محدد قد يكون من المؤسف لتركيا، أن تلعب دور المسترحم والخائب، الذي يتسول من أجل الانتماء إلى الغرب، بدل الاعتماد على دورها الهام والبارز كطرف للحوار الإسلامي، بدل تبني دور غربي لا يقبل أي مساومة.

الحركة الدينية في تركيا تسير قدما، ففي عهد أوزال بذلت تركيا مساح كثيرة للتقارب من العالم العربي ".

وبعني هنتكتن بالإضافة إلى ذلك، بأنه يجب على تركيا، ولكي تستطيع أن تلعب هذا الدور، أن تتبذ ميراثها بشكل أكثر جذرية مما فعلته روسيا بالنسبة لميراث لينين.

بالنسبة لكم كانت تركيا مؤلفة فقط من الأتراك. الأكراد كشعب مستقل لم يكن لهم وجود بالنسبة لكم.

هنالك شك فيما إذا كنتم بالذات، الشخص الذي أطلق اسم (أتراك الجبال) على الكرد، لكنكم بكل تأكيد كنتم سعداء جدا بصدد معاهدة لوزان، التي - وعلى خلاف معاهدة سيفر - لم تعترف لا بدولة كردية أو حكم ذاتي كردي.

وحتى في سيفر، فان ذلك لم يحصل بدوافع إنسانية، بل لأن بعض القوى - بالدرجة الأولى الإنكليز - أساءوا الاستفادة من المسألة الكردية خدمة لمصالحهم. فقد أجازوا على أية حال، القضاء على الثورة الكردية، التي اندلعت في شباط / 1925، بكل قسوة

بدون حل سياسي للمسألة الكردية، لن تكون هنالك ديمقراطية ولن تتواجد دولة قانون في تركيا. لأن الإبقاء على الوحدة هو سبب رئيسي ثاني، الدافع الرئيسي لسيطرة الجيش - إلى جانب حراسة الفصل بين الدولة والإسلام.

الصراع ضد الكرد، لا يمارس بالدرجة الأولى من قبل الدولة، الحكومة والإدارة بل من قبل الجيش.

..... >

هنا لا بد من الإشارة إلى أن السيد أتاتورك كان سابقا في تثبيت الأفكار والنزعات الفاشية، حتى قبل السيد موسوليني والسيد هتلر. فاسم كردستان والأكراد كان دارجا في العهد العثماني في الوثائق اعترافا للدور الكبير

الذي مارسه في حماية الحدود الشرقية للإمبراطورية، والتي بدونها كان يتعذر التوسع في اتجاه الغرب، الأمر الذي رافقه احتفاظ الإمارات الكردية باستقلالها وما استتبع ذلك من تقدم حضاري وازدهار ثقافي كان في بعض الحالات موضع حسد الحكام الأتراك في استنبول، الأمر الذي يمكن التثبت من حقيقته في الوقائع التي ذكرها الرحالة التركي أوليا جلبي مثلا حول إمارة بدليس الكردية ومدارسها وحماماتها وأبعاد تطور الطب فيها إلى جانب مكتبة الأمير عبدال خان الشهيرة والزخرفة بالكتب والمؤلفات النادرة. وفي مثل هذا الجو المفعم بالحريية لا نستغرب تطور الآداب الكردية وبروز العديد من الشعراء البارعين من أمثال فقي طيرا، شيخ أحمد جزيري وكذلك أمير الشعراء الأكراد أحمد خاني و ملحمته الشعرية (مم و زين) التي ترجمت إلى العديد من اللغات العالمية، لأنها بحق واحدة من روائع الأدب العالمي. هذا الدور الذي تكرر بعد الحرب العالمية الأولى في تأسيس الدولة الجديدة بعد أن خيب الإنكليز آمال الأمة الكردية من خلال النكث المتعاقب بالوعود المقطوعة. ولكن بدل حصول الأمة الكردية على حق المساواة والكيان المستقل الذاتي، باتت السلطة الجديدة وبعد الاتفاق مع بريطانيا تسعى للقضاء على كل شيء له ارتباط بالفكر والآداب واللغة الكردية، إلى درجة بلغ معها خطل السلطة الحاكمة إلى إنكار وجود الشعب الكردي بالذات!

ومن هنا فمن المفيد أن نقتبس بعض ما أورده الدكتور عصمت شريف وانلي بصدد الأفكار التي طرحت من قبل الجانب البريطاني والتركي في مؤتمر لوزان. والحقيقة فان التطرق إلى قضايا الشرق الأوسط يتبعه بالضرورة التطرق إلى الأمة الكردية المجزئة ووطنها المجزأ كذلك، بالطبع في غياب الأكراد وهذا هو شأن اللصوص وشيمة الغادرين في كل مؤتمر يريد تقرير مصير أمة بغياب ممثلها الشرعيين. ففي لوزان اجتمع الطرف البريطاني والتركي بهدف تقرير مصير الملايين من أبناء الأمة الكردية وتقسيم بلادهم بهدف نهب الثروات الطبيعية لكرديستان والتقت مصالح الإمبريالية والكولونيالية العالمية ممثلة ببريطانيا العظمى بالكولونيالية المحلية ممثلة بتركيا وقررت التقسيم على هذا الأساس كما كانت عليه الحال في حالات مشابهة أخرى أيضا كفيتنام، كوريا وألمانيا وبولونيا (قبل الحرب العالمية الأولى). ويلاحظ بأن اتفاقية لوزان كانت فاتحة لاتفاقيات أخرى كرسن نفسها لفرض هذا التقسيم والإبقاء عليه أطول فترة ممكنة، بعضها كان ثنائيا والآخر متعدد الجوانب، كحلف بغداد وحلف سعد آباد مثلا. كل ذلك في فترة كانت فيه شعوب العالم قد وجهت بصرها إلى الدول الكبرى آملة بعض الإنصاف في مواقفها بعد التأكيد الذي صدر من موسكو ومن واشنطن حول أهمية الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير بهدف استتباب الأمن والسلام في العالم.

قال رئيس الوزراء التركي في حينه (عصمت باشا اينونو) في مؤتمر لوزان، في الجلسة 23 في كانون الثاني / 1923 ما يلي بشأن الشعب الكردي، بصفته رئيسا للوفد التركي: < إن الحكومة المنبثقة من الجمعية الوطنية التركية الكبيرة (البرلمان) هي حكومة الكرد مثلما هي حكومة الترك، إذ يقوم الممثلون الشرعيون الحقيقيون للأكراد بدورهم في الجمعية العامة ويؤدون واجباتهم في الحكومة وإدارة البلاد بنفس الدرجة كالممثلين الأتراك.>

أما الممثل البريطاني، اللورد كرزون، رئيس الوفد البريطاني في مؤتمر لوزان، الذي لم يكن في الواقع شيئا آخر بالنسبة لبريطانيا العظمى غير تعديل طفيف على ما كانت تبنيه مع فرنسا بموجب اتفاقية سايكس بيكو الهادفة إلى

توسيع رقعة النفوذ الاستعماري للطرفين في العالم، فقد أشار بأنه في حالة إلحاق جنوبي كردستان بالعراق فسوف يتمتع أكراً دها بالحكم الذاتي. فرد عصمت اينونو قائلاً: < يعرف الأكراد بأنه في تلك الحالة، لن يكون لديهم دور مؤثر في أقدار بلادهم ... >. وأضاف قائلاً:

< إن الحقوق المدنية المزعومة والامتيازات، التي ضمنت لسكان المناطق ذات الحكم الذاتي، لن ترضي أبداً عرقاً مهيناً مثل العرق الكردي. >!

وحين تقرر إحالة القضية إلى عصابة الأمم لاتخاذ قرار بشأن كردستان الجنوبية (ولاية الموصل) في جنيف قال الوزير التركي للشؤون الخارجية توفيق رشدي آراس، أثناء الجلسة التي عقدت في أيلول / 1925: < ما عدى بعض الاقليات التي تم ضمان حقوقها في المواد الخاصة ضمن معاهدة لوزان وعددها قليل جداً بالمقارنة إلى سكان تركيا الكلي، فإن سكان تركيا يتألفون من عنصرين، الأتراك والأكراد وهم سوية يحكمون تركيا >!. فأين هذه المساواة المزعومة – بين الأكراد والأتراك – في حينه نفاقاً بهدف تضليل الرأي العام العالمي؟

لقد أصاب المستنشر الألماني السابق (هلموت شميدت) كبد الحقيقة حين قال في مقابلة مع صحيفة برلينر تاكيس شبيكيل بتاريخ 31 / كانون الأول / 2000: < تتقاتل الجاليات الكردية والتركية فيما بينها في شوارع هامبورك. كان خطأ كبيراً عدم إنشاء دولة كردية مستقلة في كردستان. هل نحن الآن ماضين في إدخال نزاع خطير إلى الاتحاد الأوروبي؟ إن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد كان خطأ كبيراً، فستجلب تركيا معها إلى أوروبا مشاكل عويصة سيكون علاجها باهض الثمن >.

أما بصدد اقتراحات الحل الأوروبية للمسألة الكردية في إطار الدولة التركية فيوردها هانس سفوبودان بالشكل التالي:

< الحل الدائم والعادل للمسألة الكردية لا يمكن إيجاده أبداً بوسائل عسكرية وعن طريق العنف، بل فقط عبر الحوار السياسي بين ممثلي الكرد والسلطات الحكومية وكذلك بين المنظمات الكردية. نحن نؤكد، وبالنظر إلى حقيقة كون تركيا قد قدمت طلباً للانتماء إلى الاتحاد الأوروبي، فإن لها مصلحة خاصة في إيجاد حل للمسألة الكردية في تركيا.

نحن مقتنعون، بأن حل المسألة الكردية سيكون له تأثير كبير على الديمقراطية، حقوق الإنسان وحقوق الاقليات في تركيا والعكس بالعكس. هذا الأمر يقرب تركيا بدرجة هامة من الوفاء بالشرائط السياسية لنيل عضوية الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي، التي تفرض على كل الدول التي تقدم طلب الانتماء.

بالإضافة إلى ذلك فنحن نعني بأن الاعتراف بالكيان، بل، أكثر من ذلك حل المسألة الكردية، لا يعني بأي حال تهديداً للسيادة الإقليمية، بل على الأكثر أنها ستعزز المؤسسات السياسية، المجتمع وهوية الدولة التركية.

نحن ننطلق من اعتبار النقاط التالية كأساس لإيجاد الحل:

□ ضمان دستوري للحقوق الثقافية، بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي والنشر باللغة الكردية وكذلك التربية بلغة الأم في كل أنحاء تركيا (مع ملاحظة، بأن حقوق اللغات معترف بها في معاهدة لوزان).

- إصلاحات ديمقراطية تضمن مشاركة الأكراد بحصة عادلة للممثلين الكرد في البرلمان، بما في ذلك إصلاح قانون الأحزاب، قانون الانتخاب وبالأخص تخفيض نسبة حق الانتماء إلى التمثيل البرلماني من 10 إلى 5 بالمائة.
 - تقوية قيادة وسيطرة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا على الإدارات المدنية والعسكرية، بما في ذلك انسحاب الجيش من مواقعه الحالية المضمونة دستوريا في النظام السياسي كخطوة للقضاء على المجتمع العسكري التركي.
 - إنهاء حالة الأحوال الاستثنائية في محافظات الشرق والجنوب الشرقي والقضاء على نظام حراس القرى في هذه المناطق.
 - التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح السكان المحليين في المناطق التي تعرضت إلى التدمير بالعنف بسبب هذا الصراع، والتي تعاني منذ أمد بعيد من الافتقار إلى الاستثمار وهدم البنية التحتية.
- ورغم إدراكنا للصعوبات، لكننا نعتبر الحوار المباشر بين ممثلي السلطات التركية وبين ممثلي الأكراد في تركيا كطريق وحيد، يمكن من خلاله التوصل إلى مثل هذا الحل. لذا نطلب من الطرفين في هذا الصراع العنيف، الموافقة كخطوة أولية لتهيئة جو مناسب للحوار للتوصل إلى وقف إطلاق النار ووقف العمليات العسكرية وممارسة العنف في جنوب شرقي تركيا وفي شمال العراق. ونطلب بالإضافة إلى ذلك من الاتحاد الأوروبي، أخذ المبادرة على الصعيد السياسي دوليا، لغرض خلق جو يمكن في ظله بدء حوار بناء ودعم هذا الاتجاه. وفي نفس الوقت وكمساهمة خاصة منا في هذا التطور، نعلن استعدادنا، لدعم الحوار المباشر بين الهيئات المدنية، التركية والكردية وممثلي الأحزاب السياسية للتوصل إلى موقف مشترك اتجاه هذه المسألة. >

ويضيف هانس سفوبودان:

< خلال هذه الفترة زاد تدهور وضع الأكراد. بتاريخ 15 / شباط / 1999 اعتقل الرأس السياسي للكرد وقائد حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان أثناء مغادرته للسفارة اليونانية في نابروبي ونقل بسرعة إلى تركيا. وهذا ما هز كياني شخصيا وكذلك البرلمان الأوروبي. ليس بسبب العطف الكثير الذي نكنه إلى (أبو / عم) حزب العمال الكردستاني، بل لأننا خجلنا من أنفسنا، لأن هروب أوجلان من سوريا انتهى بهذا الشكل. لكننا كنا متأثرين بالدرجة الأولى، لأن هروب أوجلان أو فترة إقامته في أوروبا لم تتم الاستفادة منها، من أجل إيجاد حل لمسألته بما في ذلك ضمان الإجراءات العادلة، وكذلك – بالتأكيد صعبا فقط على مراحل – حلا للمسألة الكردية. وكون المسألة الكردية هي مسألة أوروبية أيضا، فقد تجلى ذلك بوضوح ليس فقط عبر المظاهرات، احتلال الأبنية وأخذ الأسرى من قبل الكرد بعد اعتقال عبد الله أوجلان. نحن نرفض عمليات العنف، ومن جهة أخرى ينتبه الرأي العام في الغالب فقط من خلال هذه التظاهرات العنيفة إلى وجود المشاكل وغالبا وعن هذا الطريق فقط ينشأ الضغط اللازم لحل هذه المشاكل.

هنا يتجلى الضعف الأوروبي – بسبب الخمول، خلو البال، نحن (ننام) في اللحظة المناسبة للعمل لإيجاد الحلول، لنندش بعدها حول حصول الخلافات وحوادث أعمال العنف، التي كان بالإمكان حلها أو على الأقل التخفيف من حدتها عبر التدخل في الوقت المناسب. أنا شخصيا مقتنع، بأن الحوار مع الممثلين الأكراد – بشرط التخلي عن

العنف – يجب أن يتواصل. يجب أن لا يتولد لدى الأكراد شعور بالعزلة وفقدان الأمل، لأن ذلك سيؤدي من جهة إلى تزايد أعمال العنف ومن جهة أخرى إلى ضعف التعاطف مع المسألة الكردية. يبدو أن الشخصيات القيادية الحالية في تركيا، مع الأسف، لم تدرك كيفية الاستفادة من الفرصة المتاحة بعد اعتقال أوجلان لحل المسألة الكردية. وهكذا قال مؤخرا (بولند أجيبيت) في مقابلة مع جريدة (دي تساييت): " بالمناسبة ليست هنالك مشكلة كردية. هنالك فقط مشكلة إرهاب حزب العمال الكردستاني، الذي يدعم من قبل بعض الدول المجاورة وبعض الحلفاء. حركة حزب العمال الكردستاني تدعم بالدرجة الأولى من الخارج – لغرض تجزئة تركيا. "

وتحت عنوان: (لا مستقبل بدون حقوق الإنسان) يقول هانس سفوبودان:

<.....>

في استنبول التقيت بممثلي الأكراد أيضا من المناضلين في سبيل حقوق الإنسان. كلهم يسعون جاهدين، وبدعم مادي من قبل الاتحاد الأوروبي وبطريقتهم المرهقة للنضال من أجل نفس المبادئ. وليست لديهم أوهم حول ما أنجزوه لحد الآن من عمل، فهنالك نوع من الاستسلام الملحوظ. فالتوفيق والإحباط المستمرين، الذي يرافق مساعيهم ونجاحهم يرهقهم حتما. وهكذا سمح لجمعية ثقافية كردية من تدريس اللغة الكردية في قاعة صغيرة لتغلق فيما بعد من جديد وتختم بالشمع الأحمر. علما أن الأغلبية من ممثلي الأكراد ومن يساعدهم من منظمات حقوق الإنسان طالبوا فقط بحق تطوير الإمكانات الثقافية.

كل الذين تكلمت معهم في استنبول وأنقرة، لا فرق في ذلك في انتمائهم إلى منظمات غير حزبية كانوا أو أعضاء في حزب (هاديب) – أحد الأحزاب الكردية – الذي لم يمنع لحد الآن – ولكن قيادته العليا وبدون أي استثناء، وبدون حكم قانوني، بل في الغالب أيضا بدون إجراء محاكمة، يقبعون في السجن، أو سواء كانوا من النواب الأكراد المنتمين إلى حزب (الفضيلة)، خليفة حزب أركان (الرفاه) كلهم لم يطالبوا بشيء ضد تركيا..... هنالك القليل فقط من الجهات (الرسمية)، التي تفكر بأسلوب آخر. أحدهم هو رئيس النقابات، الذي التقيت به في أنقرة وتطرق بكل وضوح وجرأة إلى المشكلة الكردية أيضا. ولكن شأنه شأن شريكه في الطرف الاقتصادي لم يستطع هو الآخر أيضا أن يقنع الحكام الفعليين باختيار خط منطقي لحد الآن.

واحدة من لقاءاتي الهامة كانت مع (أكين بيردال) وهو من أشهر المكافحين في سبيل حقوق الإنسان في تركيا. قبل أيام من زيارتي لدائرته، كانت هنالك محاولة اغتيال قد جرت ضده وتسببت في تعرضه لجروح خطيرة..... >

وبصدد خطوات المستقبل يقترح هانس سفوبودان ما يلي:

<..... أنا أعتقد بأننا يجب أن نقدم على مبادرة جديدة لتحسين علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا... وهذه بدورها تدور حول قانون جديد للأحزاب والانتخاب، وتغيير واضح لقانون العقوبات، حقوق الاقليات للأكراد وغيرها من الأمور الكثيرة. فإذا تم الاتفاق على هذه الخطوات وتم تحديد التطبيق الزمني لها، فإن الأمر بعدها يبقى في عهدة تركيا، لتفتح طريقها باتجاه أوروبا... >

وفي الختام يقول هانس سفوبودان تحت عنوان وصية أتاتورك:

< أنا مقتنع بأن تركيا ستتقدم بخطوات كبيرة إلى الأمام، إذا لم تنظر إلى أتاتورك (كقديس)، بل كرجل دولة كبير ... > .

وفي الواقع فإن السيد (أتاتورك) ومن خلفه على السلطة تنكروا للجميل الذي أسداه اليهم الاكراد بعد انهيار الدولة العثمانية بالتدريج، رغم الاعتراف الصريح بفضلهم الكبير في البداية. يصف جوناثان راندل حديثا أجراه مع الساسة في انقرة جاء فيه: < اعتاد ايمان أن ينتقد بشدة غياب الموظفين الحكوميين في أنقرة. فقد سأل ذات مرة، مجموعة منهم تعمل على مشروع تنموي حكومي، عما اذا كانوا قد زاروا أوروبا الغربية. فرجع الجميع أيديهم، باستثناء شخص أو شخصين. فقال بازدراء ظاهر، ((لكن عندما سألتهم من منكم زار مناطق جنوب وجنوب شرق البلاد، لم يرفع أحد منهم يده. باستثناء شخص واحد)). ومضى قائلا: ((لا عجب في أن تفشل جميع مشاريع التنمية التي يعدونها في انقرة، طالما أن القيمين عليها لا يعرفون بلادهم ...)).

رأى ايمان أنه ارتكبت بحق الاكراد أثم عديدة تفوق ما ارتكبه بحق الآخرين (وهذا موقف جديد من جانبه). وبدأ أنه فخور بهم فعلا، على الرغم من أنه اعتاد أن يحملهم مسؤولية العديد من مشكلات تركيا لأنهم ((يتحالفون دوما مع أعداء البلاد)) وتباهى بالدور الاساسي الذي لعبه الاكراد في مساعدة أتاتورك على اقامة الجمهورية (والذي تتجنب الدولة الإشارة اليه رسميا)، قائلا: ((الاكراد هم الذين أقاموا الجمهورية وقاتلوا بقيادة أتاتورك ضد الفرنسيين، البريطانيين، اليونانيين، والارمن ... واذا عدت الى الخطاب الذي القاه أتاتورك في العام 1933 لمناسبة حلول الذكرى العاشرة لتأسيس الجمهورية، فستجد أن معظم القادة الذين أتى على ذكرهم، كانوا من الاكراد)). بدأ كمن يتكلم تحت تأثير مصل الحقيقة ومضى يتحدث على هواه مؤكدا أن ما بين ((مئتين وخمسين الى الثلاثمائة)) عضو من أعضاء البرلمان المؤلف من 575 نائبا ((هم من أصول كردية، ولو كان واحدهم قد انتخب ممثلا عن مدينة استنبول))، ...

فاستغلت هذه الفرصة لأسأله عما اذا كان يؤيد أولئك الذي يتوقعون أن يصبح عدد الاكراد في تركيا، أكبر من عدد الاتراك في أواسط القرن المقبل؟ فرد قائلا: ((هذا الامر ليس مستحيلا في ظل ارتفاع معدل الولادات لدى الاكراد)). لكن اجابته هذه، شكلت خرقا كبيرا لأحد أهم المحرمات الكمالية لجهة عدم كشف الاحصاءات الخاصة بالاثنيات المختلفة الموجودة في تركيا. >

هنا لا بد من القول بأن من النادر أن يدلي أحد المسؤولين بتصريحات حول حقيقة الاوضاع في تركيا دون أن يتعرض الى التعقيب والمحاسبة. لقد استسلم الساسة المدنيين كليا لسلطة الجيش وبات البرلمان وما الى ذلك من المؤسسات الاخرى، بما في ذلك أجهزة الحكومة كدمية يسخرها الجيش لبلوغ مآربه الخاصة كحاكم فعلي ولو من خلف الستار. يقول جوناثان راندل بهذا الصدد حول رئيسة الوزراء السابقة: < يجسد مسار حياة تشيلر مدى افلاس السياسيين الاتراك. فاقناعها بالتخلي عما يمكن اعتباره مبادئها السياسية، لم يتطلب جهدا كبيرا. بل أن سعيها الحثيث الى ارضاء العسكريين، دفعها الى الاساءة الى شرعية الحكومة المدنية، وبالتالي الى توفير المبررات اللازمة (من دون قصد)، لأي انقلاب عسكري جديد، في حالة سعت المؤسسة العسكرية الى تحميل

المدينين مسؤولية القمع الدموي الذي تمارسه في كردستان. فقد لعبت تشيللر دور ((الغبي المفيد)) بالنسبة الى العسكر، ولم تبتد أي انزعاج من أي شكل من أشكال القمع، على الرغم من أن عمليات تهجير القرى وافراغها من سكانها، والخطف، والاعتقالات الغامضة، تصاعدت بشكل حاد خلال أول سنتين من توليها السلطة. واختفت أعداد كبيرة من الصحفيين الذين تولوا تغطية أخبار كردستان، في ظروف غامضة، أو تولت ((محاكم أمن الدولة)) الكمالية المتشددة محاكمة المئات منهم بتهم متنوعة مثل ((ترويح الدعاية الانفصالية)). كذلك لاقى ناشرو الصحف والمثقفون الذين تجرأوا على انتقاد السياسة التركية اتجاه الاكراد، مصيرا مماثلا. فقد قضت احدي المحاكم بسجن عالم الاجتماع التركي الشهير اسماعيل بيشكجي (الذي سجن لأول مرة في العام 1971 بسبب دفاعه عن حقوق الاكراد) لأكثر من مئتي سنة لأنه أصر على قناعاته ومواقفه المؤيدة للأكراد. كذلك جرت محاكمة أشهر الادباء الاثراك والمرشح الدائم للفوز بجائزة نوبل، يشار كمال (وهو من أصل كردي ويكتب باللغة التركية)، والبالغ من العمر واحدا وسبعين عاما، أمام محكمة أمن الدولة. فقد اصطدم بالكماليين المتشددين لأنه نشر مقالة في مجلة ((ديرشبيغل)) الالمانية، احتج فيها على سوء معاملة الاكراد قائلا ان القمع المنهجي الذي تعرضوا له باستمرار ((منذ تأسيس الجمهورية التركية، هدف الى قتل اللغة والثقافة الكرديتين)). فحكم عليه في شهر آذار من العام 1996 بالسجن لمدة اثنين وعشرين شهرا مع وقف التنفيذ، بعدما أدانته المحكمة بتهمة ((تحريض الشعب على الحقد والكراهية، والقيام بدعاية انفصالية)). فرد قائلا ((ليس في هذا البلد أي ديمقراطية ولا قانون)).

...وفي أواسط العام 1994، عمدت تشيللر الى حل حزب الشعب الديمقراطي الكردي ((هاديب)). فتمكن ستة من نوابه من الفرار الى أوروبا حيث طلبوا اللجوء السياسي، في حين اعتقل ستة آخرون صمدوا أو لم يتمكنوا من الفرار، وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة. وانتهت بذلك التجربة الصاخبة لأول نواب أكراد يتم انتخابهم بحرية في تركيا منذ سبعين سنة. وبدا أن الحكومة والبرلمان التركيين، لم يتعافيا بعد الصدمة الأولى التي تسبب بها قيام ((الباسيوناريا)) الكردية الشبابة ليلي زانا بأداء اليمين الدستوري باللغتين التركية والكردية. >

4- المقاومة الكردية للاحتلال (1914-1958):

قبل الإقدام على نقل بعض المقتبسات من هذا الكتاب بهدف الإشارة إلى نوعية الممارسات السياسية لدى بعض الدوائر السياسية الأخرى، وهو الهدف من هذه الاقتباسات، لابد من الإشارة ولو باقتضاب إلى هوية المؤلف بعض الشيء.

أيوب بارزاني هو أحد المعنيين بالتأريخ الكردي والقضية الكردية وله دون ريب اطلاع واسع بهذا الخصوص. غير أنه يعتبر في نظرنا كمتخصص محايد في تأريخ الحركة البارزانية بلا منازع. وهذه الحركة (البارزانية) التي تمثل في الواقع رافدا رئيسيا من روافد مجمل حركة التحرر الكردستاني. وعناصر التشويق والإثارة في هذا الكتاب تكمن في نظرنا، في جرأة المؤلف للتطرق إلى جوانب أثر آخرون التستر عليها من خلال إيراد الكثير من التفاصيل الجديدة الهامة حول الحركة الكردية وبالأخص الحركة البارزانية، إلى جانب ترجمة وثائق بريطانية ذات علاقة أسهمت بدورها لإلقاء مزيد من الضوء على بعض الجوانب التي ظل الغموض يلفها لفترة طويلة من

الزمن. وحيث أفلح أيوب بارزاني فقد فشل آخرون سعوا قبله للكتابة حول نفس الموضوعات، غير أن من وجهت إليهم الأسئلة فضلوا السكوت لأسباب مختلفة كان من جملتها الخوف بكل تأكيد. من هنا لا بد من الإقرار بأن ما أورده أيوب بارزاني يعتبر دون ريب إثراء للموضوعية التاريخية في بحث المسألة الكردية ويسهم في تفهم جوانب استعصى استجلاء خلفيتها في الماضي لدى الرأي العام. إن ما أورده أيوب بارزاني في كتابه هذا ينم عن شجاعة أدبية عالية، إلى جانب التزامه الأخلاقي بالموضوعية التاريخية في سرد الوقائع، وهذا بالضبط ما تفتقر إليه كتابات أغلبية المتقنين الأكراد ممن حاولوا عرض القضية الكردية على بساط البحث. علما أن لهذا الحديث بقية، فأيوب بارزاني يشير إلى الأحداث التاريخية لغاية عام 1958 فقط.

نحن سنتجنب الإشارة إلى التفاصيل التي أوردها أيوب بارزاني حول الثورة الكردية في السليمانية، بارزان ومهاباد وعلى الراغب في الاطلاع على المزيد أن يراجع الكتاب المعني للحصول على مزيد من المعلومات.

تحت عنوان: (بارزان – الفراغ) يقول أيوب بارزاني:

<... أما في المجال الديني فقد كان الحوار جاريا بين الحريصين من أتباع الطريقة النقشبندية من أجل العودة إلى الصفاء الروحي وتنقيف الاتباع، وكان لانحسار النفوذ التركي عن المنطقة وهزيمتها واستسلامها بادرة مشجعة لبارزان. فخفت الضغوط على رأس العائلة البارزانية ... ارتأى العديد من الأنصار، الاقتداء والعودة بالأمر إلى ما كانت عليه أثناء عهد الشيخ الراحل (عبد السلام). كان ملاي ملا محمود مسؤولا عن تولي مهام الإرشاد وتنقيف المريدين. وكان الأخير قد حاز على ثقة الشيخ عبد السلام التامة واعترف أعداؤه قبل أصدقائه بشخصيته الفذة وتعدد قابلياته وقد وطد قوة شخصيته ليس فقط في المجال الروحي وإنما في ساحات القتال أيضا، فكان بطل المعارك أينما خاضها، حيث قاتل ببطولة مرات عديدة جيوش الإمبراطورية العثمانية وتصدى للقبائل المعادية، واشتهر بتذليله للصعاب ولم يكن اليأس ليجد إلى قلبه سييلا. ونظرا لماضيه اللامع فقد كان ملاي ملا محمود محط أنظار البارزانيين. وكان الناس قد سئموا الفراغ الديني وضعف الرابطة الروحية بين أتباع الطريقة كما خافوا من عودة نفوذ الاغوات وظلمهم، وكان هذا في الحقيقة العامل الضاعط لمعالجة هذا الوضع المتأزم.

بدأت اللقاءات السرية بين عدد من المخلصين بهدف العودة إلى الطريقة وإحياء النشاط والتربية الروحية. ويظهر أن المبادرة جاءت من ملاي ملا محمود نفسه، فقد شعر بمسؤوليته إزاء الأخطار التي قد تستفحل إن لم يأخذ المبادرة. وهكذا توالى اللقاءات الثنائية بين أحمد و ملاي ملا محمود في متاهات جبل شيرين وفي المنتجعات الصيفية البعيدة عن العاصمة بارزان، مثل هوري و دولابركرا. في هذه اللقاءات كان التركيز على كيفية النهوض من جديد وصيانة وتعزيز الوحدة العقائدية والفكرية للشعب. كما تم الاتصال بشخصيات من البارزانيين الأمناء في القرى البعيدة ... كان هنالك نوع من الحنين للعودة إلى الماضي الزاخر بالنضال ... لقد أصبحت فكرة المبدأ وليس الشخص أساس العقيدة البارزانية، فالشخص زائل والمبادئ تبقى. والإنسان الذي لا يجسد القيم والمبادئ الروحية والإنسانية مهما بلغت منزلته وأصله، لا يصلح ولا ينبغي بذل الطاعة له. كان الحكم في عرف البارزانيين هو للمبادئ وليس للأشخاص.

تكررت اللقاءات وتأثر أحمد بآراء ملاي ملا محمود وبمرور الزمن تطورت العلاقات وبلغت درجة التفاهم بينهما إلى حد أن اقترح (أحمد) على ملاي ملا محمود مرارا أن يتولى زعامة المشيخة بتأييد منه، لكن الأخير رفض هذا الاقتراح المخلص وأبى رغم إلحاح (أحمد) إلا أن يكون نائبا له لا غير. وقال في رده: (إن شيخ بارزان الراحل أشاد بمؤهلاتكم للخلافة). وتشير معظم الدلائل إلى أن ملاي ملا محمود كان يريد القيام بنفس الدور الذي كان يقوم به في عهد شيخ بارزان الراحل عبد السلام. وذكر فيما بعد أحمد بعد أن أصبح شيخ بارزان الخامس، أن الدور الذي أراد ملاي ملا محمود أن يتولاه هو النيابة عنه في تنقيف وإرشاد الشعب لا غير. كان ذلك أقصى ما يريده وفضلا عن ذلك لم يكن هنالك مرشح آخر تتوفر فيه الصفات المؤهلة لهذا الدور الخطير ... >

وتحت عنوان: (قتل المرشد) يقول أيوب بارزاني:

< استغلت بارزان الحالة شبه الهادئة للبناء الداخلي والتي امتدت من 1920-1926 ولم تتمكن بارزان خلالها القيام بأي دور خارج منطقتها. وما أن هدأت ضغوط سلطات الاحتلال البريطانية وحكومة بغداد حتى ركز البارزانيون جهودا هائلة لنهضة روحية شاملة وبتخطيط مدروس بدقة. وكان ملاي ملا محمود محور النشاط الروحي. وأصبح شيخ بارزان خلال هذه السنوات أكثر نضجا في عالم الطريقة وقد برز عدد آخر من الكوادر المؤهلة في أوساط القبائل البارزانية، فكان هنالك فريق كامل ومتجانس من الكوادر لترسيخ تعاليم الطريقة وتنظيم المجتمع. وتركز التنقيف على النواحي التالية:

- 1- تنقيف الفرد لكي يستوعب أسس الطريقة النقشبندية وتحويله إلى فرد يخدم المجتمع خلال محاضرات مكثفة وإنماء الوعي فيه.
- 2- تنظيم العائلة والتركيز على الزواج الاختياري الخالي من أية ضغوط والمبني كلية على التفاهم والرضى المتبادل بين الزوجين، بعيدا عن تأثير المال.
- 3- تنظيم المجتمع كوحدة كاملة متعاونة ومنسجمة، وفق الحديث الشريف: (مثل المؤمنين كمثل جسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).
- 4- تنظيم الإنتاج الزراعي والحيواني في المنطقة وجمع واردات التكية لسد حاجات المعوزين والفقراء. وطبق المبدأ الإسلامي القائل: (من بات شبعان وجاره جائع فليس منا).
- 5- مشروع محو الأمية، وهو أهم المشاريع الجريئة، التي تبنتها القيادة الروحية. فقد فرض التعليم على الرجال والنساء وأصبح إجباريا ودون تمييز في جميع قرى بارزان. ولهذا الغرض تم شراء كل ما يحتاجه المجتمع من لوازم القراءة والكتابة مبتدئين بالقرآن الكريم والالتزام بالصلاة والصوم والتقوى. ومثلت هذه ظاهرة امتازت بها بارزان على سائر المشيخات الكردية المجاورة.
- 6- كانت بارزان متخوفة من استئناف المعارك مع سلطات الاحتلال ودروس التاريخ كافية لأخذ العبر. فكان الاعتقاد أن الهدوء السائد وقتي وما أن تشعر السلطات البريطانية وحكومة بغداد بالقوة حتى تهاجم بارزان. ولذا كان هنالك تخطيط لشراء السلاح وإعداد جيش قوي قادر على الدفاع عند التعرض للعدوان. معظم هذا

السلاح كان يؤتى به من كردستان الشمال – تركيا، خاصة بعد القضاء على انتفاضة شيخ سعيد بيران عام 1925.

7- اهتمام شعبي واسع بأشعار أحمد خاني وهي مزيج من الروحانية والوطنية، بالأخص نداء أحمد خاني إلى الوحدة الكردية إلى جانب أشعار التصوف لملاي جزيري وكثير منها كان يحفظ عن ظهر قلب. تحول مسجد بارزان إلى قبلة للمريدين واستطاع ملاي ملا محمود أن يلهم حماس الشعب. وكانت العادة أن يدخل أتباع الطريقة بالتناوب الحجره الخاصة حيث يلتقي المريدون بالمرشد الروحي ملاي ملا محمود لتلقي المحاضرات ولتحويلهم إلى صوفيين ناضجين والوصول إلى مرتبة روحية أعلى. وفعلا تم تحويل القبائل البارزانية إلى كتلة روحية موحدة أخلاقيا وثقافيا وملتزمة بالتأريخ والأرض وقوية الإرادة بحيث يصعب اختراقها من الخارج. وازداد رصيد ملاي ملا محمود الشعبي ليصبح محورا للحركة الصوفية، والتي دفعت القبائل البارزانية نحو مرحلة تجانس عقائدي وفكري قادر ذاتيا على بلوغ أقصى درجات التنظيم وشق طريقه حسب المفهوم الصوفي نحو الهدف الأسمى ألا وهو التحرك نحو الله. طيلة هذه الفترة لم تتعرض بارزان لأي من جيرانها وانصب العمل على أمور داخلية وتفادت التدخل في أمور الآخرين ولم تقم بأي دور خارج تخوم بارزان. شعر الأعداء المجاورون بالخوف مما يحدث في بارزان، فاتجهوا بالشكاوي إلى السلطات في الموصل وهم يقرعون ناقوس الخطر من تنامي نفوذ بارزان في أوساط القبائل حتى البعيدة عنها. ومن جانبها لم تكن سلطات الاحتلال البريطانية بغافلة عما يجري بخصوص الحركة الدينية في بارزان.

ساد الأوساط الحاكمة الإنكليزية والعراقية شعور عام بالارتياح بعد تسوية نزاع الحدود مع تركيا، واعتبر أن الخطر الخارجي، الذي يهدد تشكيل دولة العراق وفق المشيئة البريطانية قد زال. وتحسنت العلاقات التركية العراقية بشكل ملحوظ إلى حد التعاون لمواجهة الاضطرابات الكردية على جانبي الحدود الحديثة. كان الهدف الرسمي هو فرض سلطة الحكومة المركزية إلى أقاصي زوايا كردستان بالقوة. وكان العائق أمام سلطات الاحتلال هو الشيخ محمود، الذي ظل متمسكا بمطالبه القومية، والعائق الثاني تمثل في بقاء شيخ بارزان مستقلا غير خاضع لحكومة بغداد ولا لسلطات الاحتلال البريطانية. كان البريطانيون وحكومة بغداد يترقبان الفرص للقضاء على الاثنين ولكن بدون مواجهة الشيخين في آن واحد.

في فترة الترقب هذه قامت سلطات الاحتلال البريطانية باستعداد رؤساء العشائر المجاورين لبارزان. ونشر دعاية مغرضة وكاذبة ... كانت هذه خطة بريطانية هدفها تأليب القبائل المجاورة ضد بارزان، أي ضرب الشعب الواحد بعضه ببعض لأجل فرض حكمها. يقول تقرير بريطاني: (لشيخ بارزان سجل من العداء الصارم والمتواصل تجاه الحكومة وتوجه في شهر حزيران رتلان من القوات إلى بارزان لإظهار سلطة الحكومة وبعدها انسحبت تاركة حامية في بلي، قرب الزاب الكبير وتقع جنوب بارزان بعدة أميال. وتم تشييد مخفر في بارزان. اعترض الشيخ على وجود الحامية لكنه لم يبد مقاومة فعلية).

وفي الواقع كانت سلطات الاحتلال البريطانية ممتعضة من الروح الاستقلالية التي يتمتع بها البارزانيون وعدم طلبهم الحظوة لا من البريطانيين ولا من حكومة بغداد. ويمضي التقرير البريطاني: (بدأ شيخ بارزان يتجاوب مع

الروح العشائرية المشاعبة، فابتاع البنادق والذخيرة. وكان تأثيره وتأثير دعاياته الهدامة قد أوجد القلاقل في برادوست).

كانت ظروف بارزان الداخلية على وشك انعطاف خطير جراء الصراع على السلطة في عام 1927. وكما ذكرنا كان لشيخ بارزان ثلاثة أخوة يسكنون في بارزان. محمد صديق 32 عاما، بابو (محمد) 27 عاما، و ملا مصطفى 26 عاما. الثلاثة كانوا متزوجون. وكان شيخ بارزان حريصا على تثقيفهم خاصة أنهم لم يتمتعوا بنعمة العيش مع الأبوين وسماع نصائحهم، إذ توفي الوالدان وهم في سن مبكرة. لذا كان شيخ بارزان يود أن يوكل أمر تربيتهم إلى ملاي ملا محمود، مرشد الطريقة والذي يحظى بكل ثقة الشيخ وجيش الطريقة.

كان ملاي ملا محمود حفيد أول شيخ يظهر في بارزان (الشيخ عبدالرحمن)، لكن حكم المشيخة انتقل بعد وفاته إلى شقيقه (عبد السلام) وهو عالم معروف في زمانه. واستمر أولاد وأحفاد الشيخ عبد السلام في تولي مهام المشيخة وكان شيخ بارزان الرابع (عبد السلام) واعيا لقابليته ومعجبا بمواقفه البطولية أثناء هجمات جيوش الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن على أراضي بارزان ودفاعه المستميت لردع المعتدين، فقد برز نجمه في أكثر من مناسبة. والحق الهزيمة بالمعتدين في معركة (قوره بك) عندما وقع شيخ بارزان (عبد السلام) في كمين للمرتزقة وهو في طريقه إلى (بيراكبرا) للتفاوض مع السلطات التركية. ويعود له فضل كبير في النصر الذي تحقق في تلك المعركة. وأثناء الحصار على بارزان في عام 1914 خلال آخر المعارك مع الأتراك والشيخ عبد السلام في الأسر، شهد له الجميع بكفائه القتالية والقيادية. وكان قد درس العلوم الدينية واعيا لمقتضيات الطريقة ومربيا لا تشوب سمعته شائبة. وكان ذا قدرة عالية في تنظيم القبائل وذا مقدرة في كسب قلوب الناس. فمنح الشيخ عبد السلام ثقته لملاي ملا محمود. ولما كان الشيخ عبد السلام مدركا للمخاطر التي يواجهها في حياته، فقد أوصى ملاي ملا محمود خيرا بأخوته وأولاده إن وافته المنية وبالأخص الاهتمام (بأحمد).

كان ملاي ملا محمود يرافق الشيخ عبد السلام في معظم جولاته، وعرف عنه كونه من أفضل رماة البندقية. ففي إحدى الجولات التي كان يقوم بها شيخ بارزان لحل خصام داخلي بين قبيلة المزوري، حدث وان صادفوا أثناء الطريق وغزا على قمة صخرة بعيدة، فأمر الشيخ بالسعي إلى إصابتها، فصوب ملاي ملا محمود بندقيته على عجل وأطلق رصاصة فتطاير الوغز في الهواء. هنا بادر الشيخ معبرا عن إعجابه به: قل إنني ابن قبيلة المزوري.

لكن ملاي ملا محمود أجابه على الفور: كلا إنني ابنك.

فكان هذا ينوب عنه في مهام الإرشاد وتثقيف الاتباع والأنصار واستمر في ذلك حتى إعدام شيخ بارزان في الموصل من قبل الترك. وفيما بعد استمر شيخ بارزان الخامس (أحمد) على نهج سلفه فكان ملاي ملا محمود يمثل شيخ بارزان في أوساط المريدين. ويبدو أنه بسبب عوامل عديدة منها الشعبية الطاغية لملاي ملا محمود أن نشأ ضده الحسد والغيرة وظهر تيار مناهض له يمثل محمد صديق و ملا مصطفى. وفي الواقع كانت هنالك رؤيا متناقضة بين تيارين: فبالنسبة لملاي ملا محمود، انه وفق مبادئ الطريقة النقشبندية والتراث البارزاني الأصيل، لا توجد امتيازات للعائلة الحاكمة، ويجب تفادي التصرف الفردي في أموال التكية، ولا يجوز التمتع بمنزلة اجتماعية متفوقة على عامة الناس، فالمساواة والعدل هما الهدف. فالتمتع بحقوق إضافية والحصول على

الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى بروز اللامبالاة بالفقراء وينشأ الغرور والغطرسة والمنافسة على الامتلاك والجاه، وتنفصل العائلة عن الشعب وأخيرا ستصبح بارزان مشيخة عادية كسائر المشيخات الأخرى، والتي ليس لها من النقشبندية غير القشر. فالتعاليم الصوفية لا تقسم المجتمع إلى قسمين: الأول للأغنياء والآخر للفقراء. فقرة بارزان تتبع من عامل المساواة بين الجميع. الإنسان يجب أن يكون أداة من أدوات التعاليم الصوفية، والانحراف يبدأ عندما يريد الإنسان تحويل المشيخة إلى أداة يستخدمها لبلوغ أهداف شخصية.

كان شيخ بارزان واعيا للنزعة المادية وعدم رسوخ تعاليم الطريقة لدى اخوته، فطلب من ملاي ملا محمود القيام بدور المربي الروحي. وكجزء من دورات في الممارسة الروحية عزل اخوة الشيخ الثلاث: محمد صديق، بابو وملا مصطفى، في مسجد بارزان، لتعلم الزهد في العيش والقضاء على النزعة الأنانية والمادية الضارة وعلى النزعات الشريرة في الإنسان وإزالة روح الغطرسة والأحقاد لديهم، وتغذية الطيبة والتسامح والتواضع وإنماء روح الخدمة لبني الإنسان والاهتمام بالفقراء ونصرة المظلوم ومقارعة الظلم. وبعد إكمال هذه الدورات سمح لهم بالعودة إلى أهلهم.

وفي صيف عام 1926 عقد اجتماع شعبي هائل في أعالي جبل (سه ري موسكا) ويقع إلى الشمال من جبل شيرين عند الحدود التركية، حضره معظم رجال ونساء قبائل بارزان. في هذا الاجتماع بلغ ملاي ملا محمود ذروة نجاحه، فكان الشخصية الثانية بعد شيخ بارزان (أحمد). وانهار الناس على مكان الاجتماع الروحي معبرين بحماس عن تعلقهم بهما. في الواقع كانت الطريقة تنتشر بسرعة كبيرة في أوساط الجماهير ولو بقيت على حالها لكان شمولها لمنطقة بادينان برمتها وانضواء قبائل أخرى من سوران واردا تماما.

أما الطرف الآخر فكان يرى الأمور بمنظار مختلف، معتبرا ملاي ملا محمود عديم الإخلاص لشيخ بارزان وانه منحرف وله طموح في أن يصبح زعيما روحيا لبارزان بلا منازع وذلك بعد أن يقضي على نفوذ شيخ بارزان بالترديد. وحاولوا في البداية بث دعاية مناهضة لملاي ملا محمود، لكن هذه الدعاية لم تلق أذانا صاغية من أحد، خاصة أن شيخ بارزان (المرجع الروحي الأعلى) وقف دوما إلى جانب ملاي ملا محمود ولم يصغ لهذه الدعايات، التي اعتبرها مغرزة، لها دافع شخصي ولا تعي شيئا من الشأن الروحي.

الظاهر من سير الأحداث أن الأخوين ملا مصطفى و محمد صديق وبعد أن باءت محاولاتهم بالفشل في إبعاد شيخ بارزان عن تأييد ملاي ملا محمود، ثم فشلهم في مقارعة الأخير وجها لوجه بالحجة المفحمة وإخفاقهم في تجريده من الأنصار وأخيرا شعورهم بالتهميش والكبت في ظل الأوضاع التي أوجدتها نشاطات ملاي ملا محمود اتفقا في النهاية على خطة لتصفية (ملاي ملا محمود) جسديا وكان هذا الحدث هو الأول من نوعه في تاريخ العائلة.

في شهر أيلول عام 1927 قصد ملا مصطفى و محمد صديق منتج (تاتوك) الواقع في أعالي سفح جبل شيرين، حيث يقضي هنالك ملاي ملا محمود أشهر الصيف القانظة، واحترام ظاهر قدموا له طلبا بالتفضل بمصاحبتهم للنزول نحو عاصمة الطريقة (بارزان) للبت في أمر شرعي لا يمكن حله بدون تدخل شخصي منه. الظاهر أن ملاي ملا محمود كان صافي النية ولم يشك فيما بيت له، فلبى طلبهم بلطف وأدب وبعد الظهر نزل الجميع نحو بارزان. وما أن وصلوا بارزان واقترشوا موقعا يعرف بحقل (زفيا كنيشتي)، استرخص ملاي ملا

محمود قائلا أنه سيتوضأ لكي يؤدي صلاة المغرب. فقام ملاي ملا محمود من مكانه وابتعد عدة خطوات نحو نبع الماء وهو لا يشعر بما بيت له، حتى صوب إليه ملا مصطفى ومحمد صديق بنادقهم المحشوة سلفا وأطلقوا عليه النار. في هذه اللحظات التفت إليهم ملاي ملا محمود بنظراته، لكن كان الرصاص يخترق جسده بطلقات متتالية فخر صريعا وسط الحقل. بعدها ألح ملا مصطفى على محمد صديق الذي لم يكن راغبا في قتل آخرين، طالبا منه بإصرار مدهمة منزلين في القرية وقتل اثنين آخرين هما مقداد إسماعيل و عبد الله إبراهيم حاج، فداهما المنزلين وسط القرية (بارزان) فقتلتهما تحت أنظار زوجتيهما وأطفالهما، الذين بوغتوا ولم يفهموا ما يجري، ثم ولوا هاربين واختفوا في أوساط الشيروانيين، مخلفين ثلاث قتلى. وبهذا تم إجهاض حركة طبيعية للتغير ذات أبعاد اجتماعية وسياسية ووطنية أصيلة. وقضي على الشرعية التي استمرت أكثر من مائة عام، ابتداء من عهد مولانا خالد.

هذا الاغتيال الذي وقع في 1927/9/1 كان الثاني لمرشد الطريقة في بارزان بعد إعدام الترك لشيخ بارزان (عبد السلام) عام 1914 في الموصل. وفي المناسبتين قضي على الشرعية التي أوجدها مولانا خالد من خلال الإعدام والقتل. وجسد هذا منعظا خطيرا على مجمل المسيرة البارزانية، إذ ما أن يحصل التغير عن طريق الانقلاب، حتى تزداد الحاجة إلى تبني الوسائل اللاشرعية من تضليل وتمويه وإرهاب بشكل متصاعد.

بتصفية ملاي ملا محمود وكما هو الحال عندما يقضى على نظام ويستبدل بآخر، تدفن إيجابيات الأول، منجزاته وتشوه ويقتل تراثه. وبشكل أدق يصار إلى (دفن الذاكرة) وهكذا أصبح (تراث ملاي ملا محمود) يعاني من التعقيم، بحيث اختفت الحقائق في الأجيال اللاحقة من البارزانيين. وصعب العثور على ما قدمه خلال ما يقارب ثلاث عقود من خدمات لبارزان ويعترف البارزانيون، الذي عاشوا تلك الفترة بكونه ذلك الرجل، الذي انتشل بارزان من حالة الضعف إلى مركز القوة. كل ذلك اختفى، كما منع ما قيل في حقه من شعر وملاحم تشهد بقبلياته. كانت الصدمة الشعبية كبيرة. وحول لحظات اغتياله يقول أحد المنتخبين البارزانيين:

هنالك وسط الحقل

وتحت شجرة التوت

صوبوا بنادقهم

نحو جبينه

سببت الحادثة صدمة عظيمة لشيخ بارزان أفقدته الثقة بأخوته طوال حياته وسببت له جروحا لم تندمل قط. كان شيخ بارزان يقضي صيفه في منتجع في جبل (هوري) البعيد عن بارزان وما أن علم بالخبر حتى استدعى ابن ملاي ملا محمود، الذي كان موجودا هنالك وأمره أن يحمل بندقيته ويذهبها معا إلى الجبل. هم بعض الحراس بمتابعتهم، لكن شيخ بارزان أمرهم بالعودة والكف عن متابعتهم، فما كان منهم إلا العودة مكرهين. استمر الاثنان يتابعان سيرهما إلى أن غابا عن الأنظار في متهاتات الجبل بين الصخور بعيدا عن (هوري). وهنا، حسب ما رواه ابن ملاي ملا محمود فيما بعد، توقف شيخ بارزان بالقرب من صخرة ثم دفع بالرصاص إلى فوهة البندقية وأعطاهما إلى ابن ملاي ملا محمود وأدار له ظهره قائلا: (اعتبرني قاتل والدك وأمرك بقتلي، إنني أحل لك إراقة دمي). امتنع ابن ملاي ملا محمود عن أخذ البندقية منه. لكن شيخ بارزان أخذ يلح عليه إلحاحا شديدا. لم يتمكن

الابن من الصمود فأجهش بالبكاء قائلاً: (إنني أعرف كيف حصل الحادث، وأشعر بمدى آلامكم، لست فاقدًا لعقلي إلى حد القيام بما تأمروني به). بقي الاثنان في الجبل حتى ساعة متأخرة من الليل وبعدها عاد الاثنان إلى هوري. لم يعد شيخ بارزان من شدة التأثر إلى العاصمة بارزان، بل أمضى شتائه في قرية شيروانية اسمها (راوشا). ولم يجروء لا ملا مصطفى ولا محمد صديق على العودة إلى بارزان، بقيا مختفيين في الجبال. وعندما تدهورت العلاقات مع الحكومة العراقية وسلطات الاحتلال إلى حد المجابهة المسلحة، توسط عدد من الوجهاء لدى شيخ بارزان للسماح لهما بالعودة إلى بارزان.

توقف شيخ بارزان من شدة تأثره عن النشاط الروحي وانتقل إلى شيخان كمرکز سكن له مفضلاً العزلة، وخشي تعيين شخص آخر مكان ملاي ملا محمود، خشية أن يلقي نفس مصير سلفه.

روى شيخ بارزان في مناسبات كثيرة للعديد من الموثوقين، البعض منهم لا يزال على قيد الحياة، فقال: (جاءني يوسف صفتي طالباً مني السماح له في بذل الإرشاد للبارزانيين على شاكلة ملاي ملا محمود. فقلت له إنني اعتزلت كل شيء وهذه أمور روحية ذات مسؤولية كبيرة اتجاه الله وعباده. وبعد فترة عاد يوسف صفتي وهو في حالة خوف على حياته قائلاً: إن ملا مصطفى يهددني بالقتل ويطلب مني أن أعلن لجميع البارزانيين، بأنني (يوسف صفتي) يجب أن أروج أهلية ملا مصطفى الروحية في الوسط البارزاني وأطلب من الجميع بضرورة الاعتراف بملا مصطفى كمرشد روحي وأنه يجب أن يتولى مهمة الإرشاد. وعندما امتنعت عن ذلك أخذ يهددني بالقتل فأرجو حمايتي منه). فسادت مرحلة من الفوضى والضياع.

وجد البارزانيون أنفسهم بلا حول أو قوة ولم يعرفوا كيف يجابهوا هذه الأزمة العميقة. مثل ذلك بالنسبة لهم منعطفًا خطيرًا، قد تكون له آثار مدمرة فيما بعد. وما حدث هو مثال واضح على استمرارية تراث ونمط وثقافة الأغا، حيث الأولوية للمصالح المادية. ومن الصعب القضاء على هذا الجشع المادي بين عدد من أفراد العائلة البارزانية، الذين يتلبسون بلباس الدين والتقوى.

بعد الانقلاب الذي أطاح بالنظام الملكي في العراق في 14/تموز/1958، أطلق سراح شيخ بارزان وعاد إلى مسقط رأسه وزاول عاداته القديمة في رحلته الصيفية صعوداً على جبل شيرين وثم نزولاً في المنحدرات الشمالية مجتازاً في سيره العديد من المنتجعات المعروفة: (ساركي) و (دولا به ره كرا) وحتى الوصول إلى (هوري) مكان إقامته الصيفي. وكان يتابع نفس الطريق في العودة عند اقتراب الخريف. وفي كل الرحلات كان يتوقف عند مقبرة (هه سني) حيث وري جثمان ملاي ملا محمود، الثرى وقد تكدست فوقه الأعشاب الجافة لسنين. وعلى حافة الجدار، الذي يشكل حلقة صخرية محكمة تحيط بالمقبرة، يتوقف شيخ بارزان للحظات من التأمل العميق ثم يقول بحسرة ظاهرة: (لقد كان بطلاً عظيماً). ثم يعاود السير نحو بارزان.

ومن جانبه ظل ملا مصطفى يركز دائماً على إخلاصه لمبادئ بارزان وأنه هو الخادم الصادق لشيخ بارزان وقيد أوامره وأنه لا يوجد شخص آخر يساويه في الولاء له. وقد آمنت قطاعات واسعة من البارزانيين بذلك و إذ كان مجتمع بارزان قد تربي على الصدق والنزاهة ولا يملك القدرة على التمييز بين الأهداف الخفية للدعاية وبين الواقع. وكان من الممكن كسب ولائهم من خلال تبني المنطق الديني فالتقوا فيما بعد حول ملا مصطفى مقتنعين بإخلاصه لشيخ ومبادئ بارزان.

ومن عجائب الأقدار وبعد مضي أكثر من أربعين عاما على اغتيال ملاي ملا محمود وقد أصبح موضوعه محظورا في الأحاديث، أن عاد سعيد أحمد نادر عام 1970 من الاتحاد السوفيتي وهو أول بارزاني يحمل شهادة الدكتوراه هنالك. وجلب معه صورتين أهداهما إلى ملا مصطفى، كان هو يعرف هوية الذي وسط الصورة الأولى، انه الشيخ عبد السلام محاطا بعدد من الأنصار، أما الصورة الثانية فقد كان نفس الرجال يحيطون بشخص آخر جالس مكان شيخ بارزان ولم يكن الدكتور سعيد يعرف من هو هذا الرجل. انه ملاي ملا محمود، الذي اغتيل. تعرف عليه فوراً ملا مصطفى وأخوه بابو، بحضور وحيد إبراهيم حفيد الشيخ عبد السلام. لكن ملا مصطفى أخفى الصورة ومنعها من التداول والاستنساخ. >.

ويتطرق أيوب بارزاني إلى أساليب الاستعمار البريطاني وصنيعته (حكومة بغداد) اتجاه بارزان في عام 1932 فيقول:

< ولإعطاء صورة أوضح عن عملية الاحتلال هذه نورد هنا ما ورد في مقال تحليلي متفهم للواقع الكردي وبحق فان ما تنبأت به الصحيفة حول المستقبل تحقق كاملا فيما بعد، لكن بعد مضي عقود من الزمن. ظهرت المقالة في صحيفة (لو أورينت) بتاريخ 1932/7/20 تحت عنوان: (وقائع يومية).

1. خيانة أوروبا

أخيرا قد تسمح النتائج المائلة أمامنا بتكوين فكرة تقريبية عن الطريقة التي اتبعتها بريطانيا لتأمين حماية الأقليات، التي أوتمنت على ضمانها. بريطانيا هذه، التي كانت ولعدة قرون حامية ونصيرة الحضارة الغربية. كان في منطقة بارزان الكردية قبل تحليق أسراب السلاح الجوي الملكي 2382 منزلا. وكانت هذه المنازل موزعة في المقاطعات الثلاث التالية: ما كان قائما قبل الطيران

به روز 485

مزوري 705

شيروان 1192

المجموع الكلي ... 2382

وبعد أن حلق الطيارون الكرماء لحكومة صاحب الجلالة فوق هذه المناطق، لم يبق اليوم من هذه المنازل غير العدد التالي:

ما بقي بعد الطيران

به روز 220

مزوري 320

شيروان 477

المجموع الكلي ... 1017

بلغ عدد المنازل التي هدمتها التشكيلات الجوية المقاتلة للدولة الحامية: 1017-2382 = 1365

إن هذه العملية تسمى (عملية بوليسية) كما يبدو وذلك لمعاينة الحمقى الذين يطالبون بالحكم الذاتي. هذا الحكم الذاتي، الذي اعترفت به عصبة الأمم رسمياً للکرد. تعرض الأكراد الشجعان حديثاً لعمليات انتقامية. فمن ضمن مجموع المنازل الكلي تعتبر 60 بالمائة منها مهدامة. كما تم تدمير الحقول والتهمة النيران محاصيل الحبوب والفواكه والتبغ. واضطرت الغالبية العظمى من السكان إلى الهجرة من منازلهم المهدامة وحقولهم المدمرة وأخيراً وصلنا البارحة مساء نبأ من أنقرة بأن شيخ أحمد، البطل الذي جسد روح هذه المقاومة العنيدة الرائعة قد عبر الحدود وبدل الاستسلام للبريطانيين اختار الاستسلام للأتراك.

والحقيقة وبعيدا عن التهكم، فإنه إزاء النتيجة الماثلة، لم يبق للبريطانيين موضع لشعور خاص بالاعتزاز. فلأول مرة في تاريخ العلاقات البريطانية الكردية نرى الأكراد يرفضون المقترحات البريطانية ولكن بأية نبرة! وبأية عبارات!

(أفضل مائة مرة الاستسلام للترك) قال شيخ أحمد للكابتن هولت، (على الاستسلام لعبيد الإنكليز أو أستسلم لكم أنتم المنافقون). هذا ما أنتجته الخيانة الأوروبية.

ثم أن تباهي البريطانيين بأنهم قضوا قضاء مبرما على حركة التمرد، نعتقد انهم يغنون وبشكل خطير آمالا زائفة. إن هذا التمرد الكردي هو من ذلك النوع من التمرد الروحي العنيد والذي يستمر كامنا لا ينتهي حتى اليوم الذي تتحقق فيه الالتزامات التي وعدت بها بريطانيا الاقليات باسم عصبة الأمم.

علاوة على ذلك، إن استمرت الأمور على هذا المنوال فهناك احتمال قوي أن يعاد طرح مسألة الموصل من جديد على بساط البحث، ففيها الكثير من المصالح العالمية المتداخلة كما يرتبط بها موضوع تأمين أنابيب النفط. وبخصوص هذا الموضوع، لم يتخل الترك عن آمالهم: لقد ألحقت ولاية الموصل بالعراق عام 1925 بشكل تعسفي. وكان هذا الإلحاق مشروطا بضمان الحكم الذاتي للأكراد وللأثوريين والكلدان.

لم تنتكر بريطانيا لوعده الشرف هذا فحسب، إنما تقوم بذبح أولئك الذين يذكرونها بوعودها، باسم النظام، والأمن، وباسم ((الضمير العالمي)). >.

هذا وقد تعرض الدكتور عبد المصور بارزاني إلى هذه الجوانب أيضا في أطروحته حيث كتب يقول مثلا: < وفي مقال نشرته جريدة (اتحاد الشعب) العراقية بتاريخ 20 / شباط / 1959م، حول مأساة البارزانيين وبارزان تحت عنوان: (فلتحيا الصداقة الكردية العربية). تعرض كاتب المقال فيها إلى الظروف التي عاشها البارزانيون وعاشتها منطقة بارزان في الفترات السابقة وأجرى مقارنة بين الظروف التي عاشتها أوروبا في ظل السيطرة النازية وبين الظروف التي عاشتها برزان لغاية 1945م تحت السيطرة والنفوذ الاستعماري البريطاني المعروف. لقد توصلت الجريدة إلى نتيجة مفادها، بأن لا فرق بين الحالتين والمنطقتين، باستثناء اختلاف الأسماء المطلقة على الأقاليم المختلفة. >.

فأي ثمن ستدفع بريطانيا العظمى فيما لو أمكن للشعوب التي عانت من بربريتها الاستعمارية، أن تقدم هذه الدولة إلى المحكمة الدولية وتجبر المسؤولين فيها إلى تقديم الحساب الكامل عن كل الجرائم التي ارتكبتها ضد الإنسانية وجرائم الحرب في شتى بقاع العالم وذلك على غرار ما واجهته ألمانيا النازية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

أم ترى أنه لا أمل في محاسبة المنتصر على الجرائم التي يرتكبها وأن المحاسبة ستظل مستقبلا أيضا حصرا بالأطراف التي تواجه الهزيمة الماحقة وتجبر على الاستسلام بدون قيد أو شروط؟!!

وينقل أيوب بارزاني رسالة سرية عن السير ف. همفري إلى السير جون سيمون والمؤرخة في 1933/2/20 وتبين الدور الذي لعبته بريطانيا في ممارسة العنف ضد كردستان لإلحاق قسم منها قسرا بالعراق مع التنكر في ذات الوقت للوعود التي قطعها دوليا، ونقتطف من هذه الرسالة بعض الأجزاء كإشارة إلى الأبعاد اللاديمقراطية في سياسة الدول الأوروبية المتبجحة بديمقراطيتها:

< بشرني أن أبعث لكم طبا نسخة من تقرير مارشال الجو ايدكار لودلاو هويت حول عمليات بارزان في عام 1932 ... في الفقرة الرابعة من برقيتي السرية ... أوضحت أن أملي كان راسخا من أننا وبإسناد القوة الجوية البريطانية سنتمكن من بسط السيطرة على الأراضي التي يحكمها شيخ بارزان ... ويعود الفضل بشكل خاص إلى الميجر جنرال روان روبنسن والى ضباط البعثة العسكرية البريطانية، الذين كانوا مسؤولين في الوقت ذاته عن الاستعدادات وعن تنفيذ خطة العمليات وعن الأسلوب الفذ الذي حقق الهدف.

وفي كل الأحوال ليس لدي شك في استحالة تحقيق هذه النتيجة الناجحة في فسحة زمنية مؤلفة من عدة أشهر لولا المساعدة الفذة للقوة الجوية الملكية في تنفيذ الخطة العامة. ففي إحدى العمليات بوجه خاص أنقذت المساهمة اليقظة والجريئة للسرب رقم 30 من القوة الجوية الملكية دون شك القوات العراقية من كارثة محققة ... >

وكنموذج على تعاون حكومة بغداد وحكومة أنقرة على الإثم والعدوان وبتنسيق ومشاركة بريطانية ضد حركة التحرر الكردستاني ينقل أيوب بارزاني رسالة وجهها وزير خارجية العراق إلى زميله في تركيا نقتطف منها الأجزاء التالية:

< من وزير الخارجية العراقي إلى وزير الخارجية التركي

لاشك أنكم تتذكرون أنني ناقشت مع فخامتكم في اجتماعنا يوم الثلاثاء الموافق 22/آذار موضوع البارزانيين، الذين التجأوا العام الماضي إلى داخل أراضي الجمهورية التركية. وكانت الحكومة العراقية قد طلبت تسليم الهاربين، لكن الحكومة التركية رفضت تسليم هؤلاء بحجة كونهم لاجئين سياسيين ... وعندما عبر بعض وزراء الجمهورية التركية عن شكوكهم فيما يتعلق ببعض النشاطات المعنية والتي من شأنها تنشيط الحركة الكردية على طول حدود الدولتين، أوضحت للوزراء المعنيين بهذه المناسبة بأن موقف الحكومة العراقية لا عودة عنه ويتطابق تماما مع موقف الجمهورية التركية. وهذا الموقف يمنع نشوء أية بادرة لأية حركة كردية ...

إنني متأكد يا سيادة الوزير من أن استمرار هذه العصابات المتمردة في تعكير صفو السلام والأمن سيؤدي إلى أحداث المزيد من الضرر بمصالح الجانبين. وبما أن الحكومة العراقية ليست مستعدة لتحمل مسؤولية التطورات في المستقبل وما سينجم عن هذه الأعمال اللاقانونية واحتمال تحولها إلى حركة تحمل صبغة قومية (حركة ذات بعد قومي كردي) لذا التمس من فخامتكم التلطف في جلب اهتمام الحكومة المركزية إلى هذه النقطة الهامة. أمل أن أتلقى من فخامتكم جوابا سريعا ومرضيا وأنكم ستتخذون إجراءات مشددة لمعالجة هذه المشكلة. >

وتحت عنوان (عمليات مطاردة مشتركة: بغداد – أنقرة) يشير أيوب بارزاني إلى نتائج العدوان الثلاثي على بارزان فيقول:

< ويضيف صالح علي كانيالنجي: (سرنا الليل بطوله حتى الوصول إلى أراضي بارزان. ولم ينج من مجموع 112 مقاتل منا سوى ثمانية عشر. وإذ لم يبق لنا مفر، اتصل عبد الله كلكه موي بولي بك، الذي كان شخصية ذات نفوذ لدى الحكومة، ومن خلاله تمت عملية استسلام من تبقى على قيد الحياة من الأنصار.

وبعد وقت قصير من مصرع خليل خوشفي، أمرت الحكومة أهالي شيروان وقرية كلكه مو بالخروج من منازلهم بما في ذلك الأطفال والشيوخ والنساء واقتيد الجميع إلى الميدان. لقد تحشدوا هنالك ليروا بأعينهم نهاية التمرد. وكانت الحكومة قد نصبت ثلاثة أعمدة خشبية علفت عليها ثلاثة رؤوس وكان رأس خليل خوشفي في الوسط. وأرغموا الجميع على النظر إلى هذا المشهد قائلين للشعب، كل من يفكر في التمرد على الحكومة العراقية سيقى هذا المصير وهم يشيرون إلى الرؤوس الثلاثة المصلوبة).

بعد القضاء على الفصائل الكردية اعتبر حكام العراق والبريطانيون أنفسهم أسياد كردستان.

وفي تلك الليلة حزن الشعب وبكى بصمت على موت أبطاله. >

في الواقع تعاني الأمة الكردية منذ عقود في وطنها المجزأ كردستان من وطأة الإرهاب المدروس، المنظم، المنسق والمنفذ من قبل عدة أطراف وبصورة مشتركة من قبل الدول المحتلة والمتعاونة فيما بينها على هذا الصعيد الإرهابي والمدعومة باستمرار من قبل دولة أو عدة دول كبرى، كبريطانيا العظمى، ألمانيا، الاتحاد السوفيتي (روسيا) والولايات المتحدة الأمريكية. وهدف هذه العمليات الإرهابية المنسقة واحد، ألا وهو تشريد الأمة الكردية ومصادرة ثروات وطنها الطبيعية وفي مقدمتها النفط والماء، على انفراد أو بصورة مشتركة، إلى جانب الاستحواذ على المواقع الاستراتيجية الأخرى العسكرية منها أو السياسية على حد سواء.

الأمة الكردية لا نصير لها في مواجهة هذا الإرهاب الدولي إلا الله ونور الحق الذي يسطع في يدها. جاء في الحديث الشريف قوله (ص): < اشتد غضب الله على من ظلم من لا ناصر له إلا الله. >. اللهم إنا نسألك أن تجعل بأس أعداء الأمة الكردية بينهم وأن تنتصر لحق هذه الأمة المظلومة.

وبصدد حكم المخافر في كردستان يذكر أيوب بارزاني ما يلي:

< ... أما في منطقة بارزان فبعد مقتل خليل خوشفي في شتاء عام 1936 انسحبت القطعات العسكرية العراقية وأوكل حكم المنطقة للشرطة. وقد ازداد عدد المخافر حتى وصل إلى 24 مخفراً ولم تكن هنالك مدرسة واحدة أو مستوى واحد. كما كانت الحكومة العراقية تقوم بين حين وآخر بنفي كل بارزاني لديه نفوذ وسط القبيلة لكي يبقى البارزانيون دون قيادة. فقامت السلطات بنفي نخبة أخرى من القادة البارزانيين البارزين من أمثال ولي بك سعيد وأخوه صالح سعيد وملا علي زازوكي وملا حبيب وحسين محمد أمين وشفان آغا وحكيم بيندروبي. وقد اعتقل هؤلاء في بلي حيث كانت مركزاً للقائمقامية آنذاك ... >

وبصدد ازدواجية الخطاب السياسي يمكن أن نأخذ النماذج التالية والمستقاة ضمننا أو صراحة مما أورده أيوب بارزاني في كتابه، حيث يشير إلى عودة ملا مصطفى إلى منطقة بارزان في صيف 1943م وكيفية مخاطبته لجماهير البارزانيين فيقول:

<... كما كان على علم تام بمدى نفوذ شيخ بارزان في أوساط الشعب، فكان يردد أنه رجع منفذا لأوامر شيخ بارزان... >

ولكن من خلال اتصالاته بالسلطات البريطانية، وهي التي كانت بالفعل تمارس السلطة في أغلب الأحوال لغاية 1958م، فقد تضمنت جوانبا عديدة متواضعة ولكنها شملت استنادا إلى الوثائق البريطانية ما يلي أيضا:

<... وفي الحقيقة كان يطلب أن يسمح له بحكم منطقة بارزان... >

علما أن الضابط الإيراني (أبو الحسن تفرشيان)، الذي التحق بالبارزانيين أثناء تواجدهم في إيران بعد الحرب العالمية الثانية ودفاعهم عن جمهورية مهباد يقول هو الآخر حول علاقة ملا مصطفى بالشيخ أحمد بارزاني ما يلي:

< كانت رابطة ملا مصطفى جيدة بعدد منا نحن الضباط. وكان يشعر بأننا نفهم كلامه أحسن من الآخرين، فهو رغم تظاهره بالمطيع والمنفذ لأوامر شيخ أحمد، كان لا يتوانى في أن يقول عنه انه إقطاعي ويريد أن يحكم العشيرة حكما إقطاعيا وروحيا. وأن كل ما يريده شيخ أحمد هو العودة إلى بارزان ليجلس على كرسيه وقد أحاط به الاتباع وهم يقولون له (أزبني، أزبني). >

ويعلق أيوب بارزاني على هذا الموقف ويقتبس مجددا من الضابط الإيراني (تفرشيان) من باب التوضيح فيقول:

< ونظرا لأن المؤلف عاش بين البارزانيين وتعامل مع شيخ بارزان مباشرة، فانه ينفي هذا الوصف، الذي وصف به ملا مصطفى أخيه خفية فيقول بلطف وأدب: (إن رئاسة شيخ أحمد وسائر شيوخ بارزان لم تكن رئاسة إقطاعية قاسية، إذ أن عشيرة بارزان كانت تحمل اعتقادا مذهبيا فيما يخص شيخ أحمد، وكانوا يعتبرونه حاكما روحيا وخليفة يجسد المعتقدات المذهبية لعشيرة بارزان)

كان ملا مصطفى واعيا تمام الوعي من أن أوامره لن تطاع من قبل البارزانيين، الذين هم في الواقع عماد قوته إذا اكتشفوا أفكاره السلبية عن شيخ بارزان. ولذا كان في الظاهر يعبر بإفراط عن كونه من أخلص خدمه أمام جميع البارزانيين. إن هذا السلوك المزدوج أثار استغراب الضابط الأذري فأشار في كتابه مرتين إلى موقف ملا مصطفى هذا! >

وبصد الدور الذي مارسه حزب (هيو = الأمل) في دعم حركة بارزان يقول أيوب بارزاني:

< الواقع أن انتفاضة بارزان شهدت انعطافا سياسيا هاما عندما قام حزب هيو في 6 / 12 / 1943م بتوزيع منشورات في العاصمة بغداد، تندد بالسياسة المتبعة في كردستان من قبل الحكومة الدكتاتورية في ظل الحلف الأطلسي.

حذر السير كورنواليس، رئيس الوزراء العراقي نوري باشا من أن جميع المصاعب الناشئة تعود إلى غياب الحكومة العراقية، التي أبقت على الشيخ أحمد وملا مصطفى على حافة الجوع ودون أمل في المستقبل ...

وفي برقية من بغداد إلى الخارجية البريطانية يقول كورنواليس: (خلال محادثاتي الأخيرة مع الملك ورئيس الوزراء أشرت إلى أن الدعاة الكرد بدعوا باستغلال تمرد ملا مصطفى وهناك خطر جدي في أن تأخذ الحركة طابعا استقلاليا وأن تشمل جميع أنحاء كردستان، إن لم تتخذ الحكومة العراقية إجراءات مناسبة ...). >

وبصدد تأثير الضباط الأكراد الذين التحقوا بحركة بارزان في الأربعينات يقول أيوب بارزاني: < وتقول برقية أرسلها السفير البريطاني من بغداد إلى لندن مؤرخة في 3 / 5 / 1945: (...ستلاحظون أن المادة الأولى تستثني أعضاء القوات المسلحة في الدولة من العفو، فهم سيعاقبون وفق قوانين خاصة تتعلق بهم. هذه المادة أدخلتها اللجنة. وفي نظري أنها هامة جدا، ذلك لأن شمول العفو العام للهاربين من الجيش والشرطة سوف يضعف الانضباط داخل القوات المسلحة. لقد بذلت كافة الجهود لفصل الضباط المتمردين، الذين التحقوا بملا مصطفى عنه، حيث انهم، هم الذين يوحون إليه ما يجب عمله وهم عباقرة الشر...).

في حين يشير الزعيم الركن حسن مصطفى، الذي حارب البارزانيين إلى النقلة النوعية، التي حصلت في موقف ملا مصطفى جراء تأثير هؤلاء الضباط عليه فيقول: (وبتحريض من هؤلاء - يعني الضباط الكرد - أرسل ملا مصطفى في 17 / 10 / 1944 كتابا إلى وزير الداخلية، باسما فيه مطالبه، التي كانت في الحقيقة مطالب دعاة القضية الكردية. وكان واضحا من صيغة الكتاب أن كاتبه لم يكن ملا مصطفى، بل أحد الضباط الملتحقين به وهو الرئيس الأول المتقاعد عزت عزيز...). >

ويشير أيوب بارزاني إلى تقرير أعده عميل بريطاني مؤرخ في 27 / 1 / 1947 يوضح أسباب ازدياد التعاطف الكردي مع الاتحاد السوفيتي ويقتبس ما يلي:

< يمكن أن تصبح المسألة الكردية أمرا محرجا لنا لو حاولت روسيا الاستفادة من الوضع الذي خلقته أذربيجان واستغلال كرد العراق (...). إن الحركة القومية الكردية تزداد قوة ... ما هو السبب؟ أعتقد أن السبب هو الاعتزاز بالانتماء القومي. الكردي معتر بكونه كرديا. انه معتر بنسبه القديم ومصمم على عدم الذوبان في البوتقة التركية والعربية والفارسية.

إن سياسة الصهر التي تبناها مصطفى كمال كانت السبب في اندلاع الثورات الكردية في تركيا بين الحربين. (...). ويأخذ الاعتزاز بالانتماء القومي منحى مختلفا في العراق وفارس. إذ يرفض الأكراد أن يكونوا رعايا للحكومة العربية والفارسية، لكنهم سيتغيرون لو عوملوا بإنصاف. في فارس لا يعتقد الأكراد أنهم يعاملون بإنصاف. وفي العراق يوافق الأكراد على أنهم يعاملون معاملة ليست سيئة كثيرا، لكنهم يعززون ذلك إلى التدخل البريطاني لصالحهم ولا يتقون بالحكومة العربية. (...).

تكمن مصالح الشعب والحكومة البريطانية في استتباب السلام والعلاقات الجيدة مع الشعوب في الشرق الأوسط. لذا فان أي وضع يؤدي إلى زعزعة السلم سيستغل من قبل جهة أجنبية أخرى وسيكون عاملا في انتشار العقائد الهدامة وعلينا بذل الاهتمام الكامل بذلك.

في القرن السابع عشر شاهدنا كيف ساعد الأتراك ضد الفرس. ألا يحتمل أن يساعد الأكراد الروس ضد الفرس والأتراك في المستقبل القريب؟

ليس من الصعب فهم سعي الروس لكسب الحركة الوطنية الكردية لصالحهم. الدلائل موجودة ولو وضعنا هذه المؤشرات معا ستصبح الصورة واضحة ومقنعة.

فبعد حرب 1914-1918 وإعادة تعيين الحدود بقي 20,000 من الرعايا الكرد داخل حدود أرمينيا السوفيتية. في هذه المستوطنة الصغيرة طور الروس الطموحات القومية الكردية من خلال الوسائل، التي يملكونها وعملوا على إنشاء مركز يطفح بالمشاعر القومية الكردية. إن لهذا العمل تأثير على جميع الأكراد أينما كانوا.

ليس من شك بأن الأكراد يتأثرون باطراد بالنفوذ الروسي وبالداغاية الشيوعية المعادية لبريطانيا.

وهناك دلائل على حدوث نفس الشيء في سوريا، فزعيم الحزب الشيوعي هو شاب كردي لامع يدعى (خالد بكداش).

ما العمل في مواجهة كل هذا؟

الفلاح الكردي رغم جهله وفقره هو مادة فقيرة للمحرضين الشيوعيين. إذ ينقصه الوعي السياسي. وفي الواقع يتركز اهتمامه على الحبوب والقطعان. أما الاغوات ورؤساء العشائر، الذين سمعوا عن البلشفية، فهم يخافونها ويرون فيها معارضة لأسلوبهم في الحياة. (...)

لو ترك الكرد لشأنهم فانهم لن يتوخوا تغيرا راديكاليا. ولكن السؤال هو هل سينتكون لشأنهم؟

الخطر مائل. إذ يزداد عدد الأكراد الذين يميلون نحو روسيا، سواء بإرادتهم أو رغم أرائهم. إن امتعاضهم الحالي من أوضاعهم هو السبب، الذي يدفعهم نحو روسيا. ويتطلع البعض دون شك إلى بريطانيا، لكن سياستنا لا تشجعهم على ذلك. ولو تمكنا من إقناع الحكومات، التي تحكم الكرد، بان تعاملهم وفق سياسة بناءة وتعترف بأن سياسة التذويب غير ممكنة، ولو عاملوهم بإنصاف، فان الأكراد سيصبحون مواطنين صالحين في البلدان، التي يعيشون فيها، وبهذا ستقل مخاطر تعرضهم لتأثير الدعاية الشيوعية. >

وبصدد حالة البارزانيين بعد انهيار جمهورية مهاباد واضطرارهم للعودة إلى داخل الحدود العراقية يقول أيوب بارزاني تحت عنوان: (السنوات العجاف) ما يلي:

< كانت الحكومة العراقية قد اختارت قطعة كبيرة من الأرض العراق في ديانا وطوقتها بالأسلاك الشائكة مع الحراسة المشددة. فكان كل بارزاني يعبر نقطة الحدود ويسلم نفسه إلى الحكومة العراقية، يؤخذ إلى داخل المعسكر في ديانا ويمنع من الخروج إلا بإجازة من المسؤولين. في حين كان الرعاة مع قطعانهم يمنعون من الابتعاد عن المعسكر... وحسب إحصاءات الحكومة العراقية، فان عدد الذين سلموا أنفسهم في 17-18 من شهر نيسان في عام 1947 كان: 1550 رجل، 1686 امرأة، 1329 طفل المجموع الكلي = 4565.

وإذا ما أضفنا (560) شخصا اختارهم ملا مصطفى في البداية المجموع الكلي، يكون قد بقي على قيد الحياة من البارزانيين: (5125) فقط من مجموع (10,000) شخص التجأوا إلى كردستان / إيران حسب المصادر الغربية. أي أن 49 بالمائة منهم لاقوا حتفهم أما في المعارك أو بسبب الأمراض، التي فتكت بهم في قرى كردستان، في الفترة الواقعة بين نهاية عام 1945 والى حين عودتهم... في عام 1947... وهذا ما دفع بشيخ بارزان إلى المجازفة بحياته في سبيل إنقاذ ما تبقى من البارزانيين... >

وبصدد التنافس السائد بين الدول الكبرى على الحصول على المزيد من مناطق النفوذ والتغلغل الأمريكي في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية تدريجيا وبالفعل وما أثار ذلك من المخاوف من قبل بريطانيا والاتحاد السوفيتي على حد سواء يشير أيوب بارزاني إلى تقرير بهذا الخصوص، الذي يقول:

< هنالك انطباع بأن أمريكا تسعى إلى المزايدة على الروس في نيل تعاطف القومية الكردية. ولم تؤثر زيارة الشيخ بابا علي إلى أمريكا في الخريف الماضي للحيلولة دون انتشار هذا الانطباع. لقد لوحظ الاهتمام الأمريكي بكرديستان من قبل الحكومة العراقية ومن قبل راديو موسكو على السواء. فموسكو من جهتها استنتجت أن أمريكا تنوي استخدام كردستان كقاعدة ضد روسيا وأن أمريكا مصرة على أخذ دور بريطانيا في الشرق الأوسط. >

وبصدد العلاقات بين قائد ثورة الرابع عشر من تموز/1958 عبد الكريم قاسم وبين ملا مصطفى بعد عودة الأخير من الاتحاد السوفيتي يشير أيوب بارزاني إلى ما يلي من الوقائع فيقول:

< وفي اليوم الثاني بعد عودته استقبله عبد الكريم قاسم. ويبدو أن السنوات الطوال التي قضاها في الاتحاد السوفيتي لم تغير أسلوب تعامله الدبلوماسي، فقد أبدى أمام عبد الكريم قاسم الكثير من (المجاملة التي تخرج أحيانا عن حدود القواعد السياسية المألوفة. ومما يذكر أن – ملا مصطفى – تعرض لنقد شديد من قبل قيادة الحزب في بغداد بسبب تماديه في مظاهر التبجيل التي حفلت بها مقابلته الأولى – لعبد الكريم قاسم – اثر عودته من المنفى.

لاشك أن ملا مصطفى كان منبهرا بهذا الاستقبال الذي شارك فيه الشعب العراقي بأحزابه وقومياته المختلفة. وقد لعب الحزب الشيوعي العراقي دورا بارزا في حشد جماهير المستقبلين، إذ كان أكبر حزب سياسي عراقي من حيث عدد المؤيدين والتنظيم الجيد. وربما ظن الشيوعيون العراقيون أن وجوده اثني عشر عاما تقريبا في الاتحاد السوفيتي قد قرببه إلى الفكر الشيوعي وبالأحرى سيكون قريبا من الخط الشيوعي وسياساته.

كانت الهتافات والتصفيق بحياته وبيطولاته تملو مع كل وفد يأتي للترحيب به. وأصبح الرجل الثاني بالنسبة للأكراد بعد عبد الكريم قاسم. في هذه الفترة من الحماس كانت نشوة النصر طاغية على العواطف الشعبية، فأغاني تمجيد الزعيم لاقت رواجاً لدى الشعب وتغننت معظم المغنيات والمغنين العراقيين بعبد الكريم قاسم وأحاطوه بالحب والتقدير والإعجاب المبالغ فيه. وقد حذا الأكراد حذو العرب بالنسبة لملا مصطفى غناء وشعرا ونثرا ورقصا. فليس من شك أن الإفراط في المديح لعبد الكريم قاسم مثل: (الزعيم الأوحده، قاهر الاستعمار والإقطاع، القائد المنفذ، محبوب الجماهير، القائد العبقري، هادم قلاع الإمبريالية وأحلافها العسكرية، لا زعيم إلا كريم) إذ مهما يكن الإنسان متواضعا ويعرف قدراته، لكنه عندما يسمع يوميا كلمات وأغاني التعظيم لشخصه، يصعب عليه تقادي شعوره بأهميته القصوى بالنسبة لهذه الملايين الهادرة في الشوارع إعجابا وانبهارا بشخصه. وان هذه الجماهير لا تساوي شيئا من دونه. فيصاب المرء بجنون العظمة، مما عزز المناخ السياسي المساعد لظهور الدكتاتوريات في المجتمع العربي والكردي. ومن إحدى السمات الملازمة للدكتاتور، خاصة عندما يمسك بالخرينة، فانه يهتم بتكوين (فريق مساعد) يتميز بالرداءة والمذلة والتبعية والنفاق. وتراجع صفات الإبداع والصراحة والصدق. ويصبح التغيير مستحيلا إلا باستخدام القوة.

أدرك ملا مصطفى أهمية الدعاية التي قام بها قادة الحزب في غيابها وتأثيرها الطاغية في المجتمع الكردي الحديث العهد بالدعاية وأثرها في تمتعه بشعبية طاغية تفوق كل ما كان يتوقعه. أدرك أن الدعاية تحول اللامعقول

إلى معقول. ولا شك انه وجد سذاجة مفرطة في الوعي الشعبي وان المواطنين مستعدون حتى لتصديق المستحيلات، وكان يتمتع بذاكرة قوية وخيال خصب وكان متحدًا بارعا يثير حماس المجتمعين حوله من خلال أحاديث تتعلق بدوره في هذه المعركة وتلك. وكانت له قدرة هائلة في سرد تفاصيل الأحداث وتسلسلها بحيث يشعر المستمع أنه فعلا أمام مشهد مثير.

قال سكرتير الحزب حمزة عبد الله بشيء من الامتعاض أن الملا مصطفى حدثه قائلا: (كانت قواتنا قد وصلت سواحل نهر آراز وكانت الدبابات الإيرانية تطاردنا، وكانت دبابة واحدة قد انفصلت عن البقية لتتولى أمر مطاردتي شخصيا. هذه الدبابة أزعجتني وأنهكتني ولم تترك لي فرصة الاختفاء لساعات، فاضطرت على التوجه نحو صخرة كبيرة، لكن مع ذلك لم تتوقف الدبابة عن متابعتي، فكنت أدور والدبابة تدور ورائي إلى أن أصيب قائدها باليأس والتعب واضطر في النهاية إلى الاقتران بأن فرص القبض علي أو قتلي هي من قبيل المستحيل، فعادت الدبابة أدراجها تجر أذيال الخيبة).

وعندما عاد ملا مصطفى إلى بارزان وشاهد هذا الإعجاب الطاغي بعبد الكريم قاسم وبالانقلاب الذي قاده وما يوعز إليه من فضل، لم يعجبه ذلك. لكنه استطاع التغلب على عبد الكريم قاسم ببساطة وسحب من تحت قدميه البساط دون أية مجازفة أو بذل جهد كبير. ففي مجالس ضمت عددا من أبناء العائلة البارزانية، تحدث حديثا شيقا ملينا بالإنارة والجميع كانوا يستمعون إليه بحيث لا تفوتهم كلمة واحدة من حديثه، فقال: (كل الناس يعتقدون أن عبد الكريم قاسم هو قائد الانقلاب الحقيقي ... لكن هذا ليس صحيحا ... ومن الأفضل أن لا نفشي السر إلا للموثقين ... فعندما كنت في موسكو استدعيتي القيادة السوفيتية وكلفتني بالتخطيط للانقلاب في بغداد، تريت في تلبية طلبهم. لكن في النهاية قدمت لهم شروط معينة وعندما وافقوا عليها لبيت طلبهم. بعدها أقلتني طائرة خاصة هبطت بي بالقرب من بغداد سرا، وفي الليل حيث التقيت بالضباط الأحرار وشرحت لهم تفاصيل الخطة وكيفية تنفيذها ... وقد أعجبني من ضمن الضباط الأحرار شخص عبد الكريم قاسم، فاستمعوا إلى ما قلته ونفذوا الخطة ... لكن طه بامرني أبي أن يستسلم فكان يطلق النار بضرارة والمهاجمون لا يستطيعون اقتحام القصر الملكي ووجدوا أنفسهم في وضع سيئ للغاية ... ولم يكن بالإمكان التخلي عن الانقلابيين في وضع كهذا، فاضطرت إلى التدخل شخصيا ... إذ كان فشل الانقلاب واردا ... فتوجهت صباحا إلى القصر الملكي ... وناديت طه البامرني بعصبية: (طهاووك). يقال ذلك عند التوبيخ – أن يكف. وناديت بصوت عال، هل تعرف من أنا؟ ... وما أن تعرف طه البامرني على صوتي وتيقن من وجودي بين الضباط الأحرار ... حتى بادر إلى وقف إطلاق النار معتبرا لما بدر منه، وبذلك تم ضمان نجاح الانقلاب وتم تسليم كل شيء إلى عبد الكريم قاسم ومن جانبي عدت إلى موسكو على متن نفس الطائرة). وهكذا انتشرت شائعات من أن مديبر الانقلاب الحقيقي هو ملا مصطفى وليس عبد الكريم قاسم. >

وبالنسبة إلى طبيعة العلاقات الداخلية السائدة بين صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد ثورة الرابع عشر من تموز يسرد أيوب بارزاني النموذج التالي فيقول:

< كان المد القومي والمد الشيوعي في عنفوانه بعد 14 تموز، وكان قادة الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان يكدحون لكي لا يكتسحه هذان التياران. وكان هنالك ثلاث شخصيات بارزة تقف على رأس الحزب وهم: ملا

مصطفى، حمزة عبد الله وإبراهيم أحمد. ومن سوء الحظ لم تكن هنالك أوجه شبه بين هؤلاء الثلاثة. فلم يتمكنوا من الانسجام لخدمة مصلحة الشعب الكردي ومن أجل ترسيخ الديمقراطية في العراق. وكانت العوامل الثقافية والأيدولوجية والطموح الشخصي تجعل أحدهم لا يستسيغ الآخر، بل سادت بينهم علاقة نفور متبادلة. وفي مثل هذا الجو المشحون بالتوتر والشك لم يعد لدستور الحزب أهمية، فالقوة في مثل هذه الظروف هي التي تقرر. وانفجر الصراع في عام / 1959 بين ملا مصطفى وحمزة عبد الله، سكرتير الحزب وواحد من أهم بناء التنظيم وذلك في أصعب السنوات من عمر الحزب. وقد أرسل ملا مصطفى مجموعة مسلحة من البارزانيين إلى مقرات الحزب في بغداد وكويسنجق فسيطروا عليها وتم طرد عدد من أكفأ الكوادر ... وحسب ما أعلن، فإن حمزة عبد الله قد تبنى (نهجا تابعا لسياسة الحزب الشيوعي وجعل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وكأنه فرع من فروع الحزب الشيوعي ...).

لقد انتقد البعض هذا العمل اللاديمقراطي اتجاه سكرتير الحزب ... >.

5 – الديمقراطية:

من الاقتباسات الأربعة السابقة تم بيان طبيعة وواقع ممارسات بعض الأنظمة والقيادات، التي انتحلت هي الأخرى أسم الديمقراطية بنحو أو آخر. ورغبة في استجلاء الواقع وبيان الخلفيات للقراء، وجدنا من الضروري أن يتم تقريب مفهوم الديمقراطية إلى الأذهان عبر توضيح هذا المصطلح كما جاء ذكره في دائرة المعارف الألمانية. ونبدأ أولا بدائرة معارف (بروكهاوس) لعام/1968، ثم نقتبس من (كارلو شميد) الأستاذ السابق للعلوم السياسية في جامعة فرانكفورت والنائب السابق لرئيس مجلس النواب الألماني بعض الفقرات تبين نظرتة إلى هذا المفهوم.

الديمقراطية: تعني باللغة اليونانية (سلطة الشعب)، شكل من أشكال الحياة السياسية، الذي يستقي بلورة قرار المجتمع أو قرار الدولة من إرادة الشعب. وهذه قد تأخذ صورا متعددة. وبشكل عام يمكن تحقيقها عبر التصويت وعلى أساس قرار الأكثرية، الذي يعتبر كقرار إجماعي. وفي الوقت المعاصر ربطت الفكرة الديمقراطية في أوروبا نفسها مع أفكار تنوير العقول والثورة الفرنسية في عام/1789 م (الحرية – المساواة – الإخاء). أما تفسيرها فقد جعل من الديمقراطية ذاتها بلا شك مفهوما واسعا ومتعدد المضامين والذي باتت تدعيه أيديولوجيات متناقضة.

جوهر الديمقراطية: في العالم الغربي المعاصر، يمكن اعتبارها، الاعتراف العام لمفهوم الأخلاق السياسية. الديمقراطي: هو المجتمع، الذي يعتبر فيه جميع الأعضاء متساوين وأحرار، الذي لا يحرم أي عضو في المشاركة لتوجيه المصير المشترك والذي يعترف فيه كل عضو بقرارات الأغلبية، التي يجب أن تصدر من خلال تصويت عادل ضمن حدود محددة. ومن أجل توفير الأغلبية بطرق ديمقراطية، يجب توفير بعض الشروط المسبقة: الانتخابات والاستفتاءات يجب أن يعلن عنها بطريقة تتيح فرصة توضيح الموضوع، مناقشته وأن يستطيع كل مشارك، أن يبيلور أفكاره حول الموضوع. المقترعون يجب أن يعلموا، بأن التصويت هو تصويت

سري حقاً. ويجب أن لا يكونوا خاضعين للخوف بحكم التهديدات. الأسباب المؤيدة والمعارضة للإجراءات، التي هي موضوع للتصويت، يجب أن تكون واضحة وكاملة في العرض والحقائق حججها قوية ومصاغة بعبارات مفهومة. الآراء المؤيدة والمعارضة تكون كاملة وواضحة فقط، إذا استطاعت كل الأطراف طرح موضوعاتها بدون أية عوائق. وكلما تحسنت تربية المواطنين لصياغة تقييم الموضوع بشكل مستقل وكلما زادت جدية المناقشة وتم توضيح المشاكل وتحولت إلى عادة اجتماعية، كلما زاد الضمان والاطمئنان إلى أن الأغلبية الحاكمة لم تتحقق بحكم الصدفة، بل من خلال الطريق الديمقراطي.

الانتخابات الديمقراطية: هدفها كسب الأغلبية، والتي على عاتقها تقع مسؤولية التصرف باسم الكل، في المجال السياسي لممارسة السلطة. هذا لا يتطلب تأييداً عاماً لكل قرار، بل أكبر قدر ممكن من الاتفاق، بحيث أن الأغلبية تتخذ القرار بخصوص المسائل المتنازع عليها، حتى ولو لم يكن هنالك إجماع حولها. ولكن حتى هذا المقياس المتواضع من الاتفاق لا يمكن التوصل إليه في كل ديمقراطية وفي كل قرار.

قوة بلد ما من الناحية الديمقراطية تكون أكبر، كلما قلت الفوارق الاجتماعية التي توجد الحوائل لبلوغ قيادة الدولة. وهذا يتضمن، وجوب اتخاذ إجراءات وقائية، لغرض اكتشاف المواهب في وقت مبكر ومنحها أفضل فرص تربوية، على أساس واحد فقط وهو كفاءاتهم.

كون الديمقراطية تتضمن الحرية، يعتبر أمراً بديهياً. ولكن ماذا تعني الحرية، فهذا مالا تتضمنه. ومن هنا يطالب مذهب الأحرار المتطرف بأنه وفي الدولة التي تريد أن تعتبر ديمقراطية، يجب أن لا يعرقل الفرد من خلال أية قوانين للحصول على الملكية الفردية، التي تتيحها له الموهبة أو الحظ. الاشتراكية الديمقراطية بالمقابل تعتبر الملكية الفردية غير المحددة أمراً لا ديمقراطياً، على اعتبار أن ذلك يمكن أن يهدد المساواة وواجب الأفراد اتجاه المجتمع. (الديمقراطية الاقتصادية).

في الفكر الانكلوسكسوني، يطالب لبناء الديمقراطية، بتوسيع النطاق ليشمل الشخصيات المعنوية: العائلة، الجمعيات، المدارس، الكنائس يجب أن تكون مستقلة. (حكم ذاتي). وكون المجالات الشخصية، وفي مقدمتها علاقات العمل التي يجب أن تكون ديمقراطية، أي حرة وتعتبر بالنسبة للأفراد، أكثر أهمية من الدولة الديمقراطية.

الديمقراطية كنظام للحكم: الحد الفاصل، الكامل والواضح الذي يزيل كل التساؤلات والشك بين الديمقراطية، الأرستقراطية (طبقة الأشراف) والملكية غير موجود. وقبل كل شيء فالديمقراطية ليست بالضرورة جمهورية. هنالك أنظمة حكم مختلطة والتي فيها تترابط مؤسسات ديمقراطية مع الملكية أو الأرستقراطية. فبريطانيا العظمى مثلاً هي دولة ديمقراطية يرأسها ملك (ملكة) ومجلس أول يختص بالطبقة الأرستقراطية. وفي بلجيكا، هولندا والأنظمة الاسكندنافية هنالك ما يشبه ذلك.

الديمقراطية المباشرة: الديمقراطية المباشرة تقوم على أساس ممارسة السيادة من قبل جموع الشعب المجتمعة بشكل مباشر حول المسائل السياسية المعنية. تتخذ القرارات عبر النداءات أو التصويت. صحيح أن الشعب، يمكن أن يختار هيئات لغرض تحقيق واجبات محددة (ملوك من خلال الانتخاب، قادة الجيوش، مدراء البلديات)، لكن

ليس هنالك تمثيل شعبي منتخب. بقايا هذا النوع القديم من الديمقراطية ما زالت موجودة في بعض المناطق السويسرية (مجتمعات يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة).

التمثيل الديمقراطي الموهل: في الدول المعاصرة يقوم على أساس الدستور، الذي يتضمن مبادئ فصل السلطات، الحقوق الأساسية، دولة القانون، وليس للشعب التزام اتجاه عقود أخرى باستثناء التزامه في إيجاد الدستور لذاته. وإذا تهيأ خلقه، يكون الشعب ملزماً به أيضاً. ويتكون عبر البرلمان، الذي يختاره الشعب، والذي يصدر نيابة عن الشعب القرارات السياسية المختصة (بالأخص حول القوانين). وأخذاً بنظر الاعتبار، لاحتمالات تغير القناعة السياسية لشعب الدولة ومتطلبات السيطرة على ما يمثله الممثلون، تتم المطالبة استجابة لذلك، بأن تكون الفترات الانتخابية للدورات التشريعية محددة زمنياً مع سحب إمكانية إطالة أمد التمثيل البرلماني حسب الرغبة. إشراك الشعب في الرغبة لتأسيس الدولة، يجب أن يكون من خلال انتخابات دورية منظمة.

النواب انتخبوا بالأصل وما زالوا ينتخبون حتى اليوم في حالات كثيرة في مناطق انتخابية محددة وفق مبدأ الأغلبية، لغرض إيجاد تمثيل عادل للأقليات. ولكن في أحيان كثيرة يتم استخدام انتخاب التمثيل النسبي. والتساؤل عن أفضلية أي من النظامين الانتخابيين هو الأفضل للديمقراطية، له أهمية مبدئية وعملية جسيمة. فطبقاً لقانون الانتخاب الإيطالي لعام 1952، للحزب (أو مجموعة الأحزاب)، التي تحصل على 51 بالمائة من الأصوات، حق الحصول على 65 بالمائة من المقاعد البرلمانية. بينما كان قانون الانتخاب في البداية والى حد بعيد محددًا بامتيازات التملك ودرجة التعليم (سيينسوس) وكذلك من خلال انضمام النساء (في انكتره عام 1832م كان من حق حوالي 5 بالمائة من السكان حق المشاركة في الانتخابات) لكنه تغير بمرور الزمن بصورة عامة ليشمل المساواة في حق الانتخابات للرجال والنساء. (في سويسرا هنالك فقط في كانتونات مدينة - بازل، جنيف، تونيبورك وفادت حق الانتخاب للنساء) ويعتبر الآن تقريباً في كل مكان كقاعدة ديمقراطية أساسية. وعموماً يعتبر إلغاء كل الامتيازات القانونية كأساس للديمقراطية المعاصرة. ولما كانت الديمقراطية تطالب بالمساواة في الواجبات، لذا فهي تسري أيضاً على المساواة العامة بخصوص واجب التعليم، واجب دفع الضرائب وواجب أداء الخدمة العسكرية كمؤسسات ديمقراطية.

الولايات المتحدة الأمريكية، هي جمهورية رئاسية منذ عام 1787م. والى جانب المجلسين التابعين للكونغرس، الذين ينتخبان من قبل الشعب وتنحصر مهمتهما بالدرجة الأولى في إصدار القوانين، هنالك مركز ثقل مقابل، الرئيس (فقط ظاهراً بشكل غير مباشر)، الذي ينتخب هو الآخر من قبل الشعب والذي يمارس سلطة الحكومة بشكل مستقل عن البرلمان وهكذا نجد بأنه ليس هنالك نظام حكومي برلماني. الديمقراطية الرئاسية أخذت بها العديد من الدول، بالأخص في أمريكا الجنوبية وهنالك ملامح مشابهة في دستور الجمهورية الفرنسية.

في ألمانيا كان دستور جمهورية فايمار يحوي على ملامح رئاسية قوية... وفي تحول مفهوم الديمقراطية الرئاسية يوصف نظام جمهورية ألمانيا الاتحادية أحياناً بديمقراطية المستشار، وبذلك يؤكد على المركز القوي للمستشار الاتحادي، الذي يعتمد حقا على ثقة البرلمان وليس مستقلاً عنه...

في الديمقراطية البرلمانية، التمثيل الشعبي هو الذي يصدر القوانين وهو في ذات الوقت الهيئة التي تؤلف الحكومة، سواء كان، رئيس الدولة هو الذي يعين الحكومة وبحاجة إلى ثقة البرلمان (بريطانيا العظمى، فرنسا

جمهورية فايمار الألمانية)، أو سواء كانت الحكومة تنتخب من قبل البرلمان (كما هي الحال في جمهورية ألمانيا الفدرالية – المستشار الاتحادي). واستنادا إلى القاعدة، فالحكومة يمكن أن تسقط عن طريق قرار حجب الثقة من قبل التمثيل الشعبي، لكن في ألمانيا الاتحادية فقط عن طريق تصويت حجب الثقة القائم على قاعدة بنائه.

في الديمقراطيات الحديثة تكونت أحزاب سياسية كمؤسسات للتعبير عن رغبات الشعب والتي تبلور ديمقراطيا هذه الرغبات وتؤثر إلى درجة كبيرة في الانتخابات و بالإضافة إلى ذلك فهي تمارس باستمرار التأثير في وعي مواطني الدولة وصقل الرأي العام فيها (دولة الأحزاب). وانطلاقا من حقيقة تعدد الأحزاب، يتجلى، بأنه مقابل الحزب الحاكم (أو الحكومة الائتلافية) تتواجد المعارضة إلى جانب ضرورة تواجد حماية موثوق بها للأقليات مقابل الأكثرية.

وتحرم الأكثرية من استخدام السلطة، التي تحوز عليها كحزب حاكم لعلق الفرص أمام الأقلية في الانتخابات المقبلة، لتحوز هي بدورها على الأكثرية (المساواة في تكافؤ الفرص لكل الاتجاهات الحزبية). التفريق بين الأحزاب الموالية للدستور والمعادية له رفض أصلا بصورة عامة ويرفض ألان أيضا في الكثير من الدول. لكن التهديد الذي تتعرض له الديمقراطية من خلال مؤسسات حزبية كلية أدى إلى التراجع عن المبدأ الشكلي لتكافؤ الفرص. تحت شعار (لا حرية لأعداء الحرية) لذا تمنح إمكانية الحصول على الأكثرية فقط إلى الأحزاب، التي يكون شكلها الظاهري وأهدافها السياسية ضامننا، بأنها ستلتزم بالمبادئ الأساسية للديمقراطية بدورها أيضا، حتى بعد حصولها على الأكثرية. النموذج المثالي لهذا الإدراك (الملتزمون بالقيم)، (المستعدون للدفاع) عن الديمقراطية.

جمهورية ألمانيا الاتحادية هي ديمقراطية. المادة 18 تتحدث عن (تضييع الحقوق الأساسية) والمادة 9 تتحدث عن (منع الجمعيات) والمادة 21 تتحدث عن (منع الأحزاب) من القانون الأساسي حول كيفية تهيئة السلوك لحرمان الأفراد والجماعات، التي تستهدف القضاء على النظام الأساسي للديمقراطية من المشاركة في الحياة الدستورية. بالإضافة إلى ذلك يستحيل القضاء على البنية الديمقراطية للدولة ذاتها من خلال تغيير الدستور (المادة 79) تدور حول الحد الأدنى الدستوري.

المنشآت الاستفتائية: في أغلب الدول، يخصص مجال لحالات محددة لمخاطبة الشعب بشكل مباشر. مثلا يجري انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر من قبل الشعب وكذلك التشريع يكون بشكل مباشر من خلال استفتاء الشعب وقراره (سويسرا و جمهورية فايمار). هذه القيود على السلطة المطلقة للبرلمان، تعطي المجال للاقليات السياسية وأحيانا للحكومة إمكانية إتاحة الفرصة للشعب ليقرر بشكل مباشر. ولغرض ضمان سلطة المنتخبين من قبل الشعب خلال الفترة الانتخابية، ترفض بعض الدول الديمقراطية الأخرى توجيه هذا النداء إلى الشعب (مثلا جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي تعترف فقط بقرار الشعب، بخصوص المسائل المتعلقة بفصل المناطق، في حين يجاز بشكل واسع وفق دساتير الولايات الفدرالية).

في الدول الاتحادية يتم تقسيم السلطة بين ممثلي الشعب في الدول العضوة وبين ممثلي الشعب في الدولة الاتحادية ككل. وعلاوة على ذلك تتواجد في الدولة الاتحادية العامة إلى جانب التمثيل الشعبي المنتخب، تمثيل للدول التابعة

للاتحاد ويستدعى أعضاؤها إما من الحكومات الإقليمية (مجلس الاتحاد)، برلمان الإقليم (مجلس الدولة) أو بشكل مباشر من قبل ناخبي الاقاليم (مجلس الشيوخ).

الماركسية و الديمقراطية: الماركسية تفرق بين ديمقراطية المواطنين وديمقراطية العمال. وهي تنطلق من كون التطور التاريخي يؤدي باستمرار إلى اكتمال صورة الديمقراطية وفي ذات الوقت التقليل من الدكتاتورية. هذا يعني بأن جهاز السلطة وسلطة القهر لدولة (الطبقات) وكحصيلة نهائية تؤدي إلى (موت الدولة). تقدمية الديمقراطية البروليتارية / العمالية قائمة على أساس، أنها كسلطة الأكثرية لها الضمانات المادية لاضهار ديمقراطية حقيقة وهي بذلك كمرحلة انتقالية إلى أن يتم القضاء على السلطة (مجتمع بدون طبقات)، ويتم تحقيقها فقط إذا شملت العالم بأسره (الشيوعية). الشكل المخصوص لدكتاتورية (البروليتاريات) كانت قاعدة بالنسبة لماركس و انجلس (الجمهورية الديمقراطية) التي كان الاشتراكيون الديمقراطيون في البداية أيضا يدعون لها.

اللينينية قلصت (دكتاتورية البروليتاريات) وحصرتها في سلطة أقلية تجلت في شكل حزب دكتاتوري واحد شيوعي، الذي يستطيع أن يأخذ شكل (الديمقراطية السوفيتية) أو شكل (الديمقراطية الشعبية) / (المرحلة الثانية). الخطوات الأولى تتكون من (الدكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين) عند (الديمقراطية الشعبية) / (في المرحلة الأولى) و (دولة الديمقراطية الوطنية) لدى الدول النامية والتي تعود إلى تصورات ماو تسي تونك حول (الديمقراطية الجديدة) / 1940.

الديمقراطية السوفيتية تفرق بين الاشتراكية الديمقراطية (منذ تولي خروشوف للسلطة) كدولة (كل الشعب) وبين (الديمقراطية البروليتارية). وتحت مفهوم (شعب) الذي وجد سبيله للانعكاس منذ التطبيق الاشتراكي الكامل في الدستور الستاليني لعام 1936، ويقصد بها الوحدة السياسية المؤلفة من (الطبقات غير المتضادة) للعمال وفلاحى الكولخوزات والمتقنين الجدد. وكعلامة مميزة لنموذج الديمقراطية السوفيتية و تتجلى إلى جانب دكتاتورية الحزب المستمرة، التي تستبعد قرار الشعب الحر من خلال الانتخابات، هنالك أيضا نظام المجالس الشيوعية على أساس (الديمقراطية المركزية) بتضييق الحقوق وجمع السلطات، مشاركة الشعب مباشرة في إدارة الدولة الموحدة وممارسة وظائف الدولة من خلال الحزب وما إلى ذلك من المنظمات الاجتماعية المتعلقة بها (نقابات وغيرها).

البدليات الشكلية لتطبيق الديمقراطية، التي عبر عنها في القسم الخاص بالحقوق الأساسية للدستور الاتحادي لعام / 1936، عادت إليها الحياة بعض الشيء في ظل (إزالة النظام الستاليني) في المجال السياسي وحل محل الستالينية القائمة على مبدأ القائد، مبدأ القيادة الجماعية.

وبخصوص التينوية وغيرها من التيارات الشيوعية الإصلاحية داخل الديمقراطيات الشعبية في أوروبا، فإنها أظهرت جزئيا نظاما تعدديا في الظاهر. وأرادت تحقيق الديمقراطية الاشتراكية عبر التضييق على دكتاتورية الحزب الواحد/الشيوعي، وتطبيق اللامركزية الإدارية (الإدارة الذاتية للعمال وما إلى ذلك) واستهدفت ضمان الحقوق الأساسية قانونا.

من العلامات المميزة للديمقراطيات الشعبية، ذات الطابع الاشتراكي – الشيوعي، هي نبذها بالأخص لمبدأ فصل السلطات: إذ أن السلطة التشريعية والتنفيذية ليست وحدها مجتمعة في يد هيئة واحدة، بل أن القضاة أيضا يخضعون لارادة البرلمان ويمكن عزلهم في أي وقت. حق الأقلية لا يعترف به، فهناك إما حزب واحد فقط أو حزب له دور قيادي وسلطة مطلقة. وبذلك لا تمنح للأقلية فرصة الحصول على الأكثرية مستقبلا، وهو ما تعتبره الديمقراطية الغربية سجية حاسمة للمفهوم الديمقراطي. ومن الخصائص الأخرى، فرضية، أن المبدأ الديمقراطي لتكوين الإرادة السياسية مرتبط بشكل لا انفصام له مع الدستور الاشتراكي، في حين أن الديمقراطية (التقليدية) لا تقوم على أساس الإقرار المسبق بنظام اقتصادي وقانون دستوري، بل أنها تترك هذا القرار أيضا إلى التشريع الديمقراطي (ديمقراطية الشعب).

تأريخ: العصر القديم وفق التقسيم الثلاثي التقليدي لأنظمة الحكم (ارستوتليس) يفرق بين الديمقراطيات، كسلطة الجميع المشتقة من سلطة الفرد (ملكه استبدادية) وكذلك بين سلطة مجموعة (أرستقراطي – حكم القلة). الشكل التقليدي القديم للديمقراطية (أثينا – كورنيث وغيرها) تنحرف عن الديمقراطية المعاصرة إلى حد كبير. إنها قائمة على مساواة مواطني الدولة، لكن لم يكن جميع السكان مواطنين بالنسبة للدولة، بل أن طبقات واسعة (عبيد، أسرى، أقتان مرتبطون بالأرض، أتباع مسلوبو الحرية) كانت محرومة من الحقوق السياسية وعلى الدوام كان أصحاب الحقوق من السكان أقلية. وفي الجمهورية الرومانية تغلغت بعض المؤسسات الديمقراطية فقط. وعلى نفس النهج تعبر كلمة مونتسيكيو عن كون مصدر الحرية يأتي من الغابات الألمانية، ليس تصورا عن المساواة العامة والديمقراطية عند الألمان. بغض النظر عن الجماهير، التي لم تكن حرة، لذا حضى الأحرار بالترجيح في قيادة الفلاحين أو قيادة الاتباع من الناحية الدينية – وأعمال العبادة، القانونية والسياسية.

التطور الجديد: الكنيسة في القرون الوسطى والأصلاحيون رفضوا الديمقراطية، باعتبارها إنكارا للفوارق التي خلقها الله بين البشر، بالأخص لان الديانة المسيحية ومنذ البداية حصرت واجبها على التغير الداخلي عند البشر (دولة الطبقات في القرون الوسطى). لكن بطول الكاثوليكية وتوجهها نحو التحقيق العملي للمساواة بين المختارين والمذنبين في مؤسسة مسيحية واحدة، أظهر أثناء الحرب الأهلية في انكلتره في القرن السابع عشر من خلال ليفيرس و ديكيرس، الدعاة الأوائل للفكرة الديمقراطية. ثروتهم الفكرية وجدت طريقها إلى التطبيق جزئيا عند الكويكر والكونكريكانسيوناليستن في أمريكا الشمالية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من إصدار لائحة حقوق الإنسان والحقوق المدنية في عام/1776. غير انه فقط اعتبارا من عام / 1830 وبالتدرج خرجت من نظام أرستقراطي حقيقي وتحولت إلى الديمقراطية، ابتداء من الولايات الشمالية.

في أوروبا مهدت تصورات المساواة لمجيء الديمقراطية: الأفكار البيئية (أولوية الانتخابات قبل النسب)، الاستبداد (المساواة في الواجبات)، فلسفة تنوير العقول (النهضة)، (المساواة في الحقوق) ونظرية روسو ومحاولة تطبيقها منذ عام /1789 (فولينته كينيراله)، أرجع فكرة الديمقراطية إلى الوراء. لكنها وجدت شكلها فقط بعد انتشار المذهب الحر ونشوء الجماهير الواسعة من عمال المصانع في القرن التاسع عشر. (بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا العظمى).

في القرن العشرين ومع انتشار الديمقراطية بشكل واسع وبالأخص بين الشعوب غير الأوروبية أيضا، فإنها مهددة في مقدمة مؤهلاتها الفكرية وتطبيقها. الديمقراطية المتوارثة، قائمة على أساس أن الفرد يملك الاستقلال الفكري، الاقتصادي والاجتماعي، الذي يؤهله في اتخاذ القرارات، مستندا في صياغة قراره على قناعاته الخاصة القائمة على العقل وإدراكه للموضوع. وهي تقوم إضافة لذلك وعلى الرغم من اختلاف المصالح والأفكار، فهناك رؤية أساسية مشتركة، والتي يتوحد فيها الجميع وتستهدف في آخر المطاف، الإقرار بأن الصراع على المصالح وعلى الأفكار يحسم من خلال الانتخابات، التي يتوصل من خلالها إلى قيادة الدولة أشخاص مستقلون وخبراء. غير أن هذا الأمر يتعرض إلى التهديد من خلال صعود الحركات الجماهيرية، من خلال غلبة مصالح الجماهير وأيديولوجيات الجماهير، من خلال التطور التكنولوجي، من خلال التأثير على الجماهير وكذلك بشكل عام من خلال مكنته ومجانسة الوجود والأفكار. مبدأ الانتقاء القديم يزاح من قبل مبدأ جديد والذي يجلب إلى السلطة قادة ومسؤولي المنظمات الجماهيرية (أحزاب - رابطة مهنية - نقابات - مجموعات اقتصادية وما إلى ذلك).

إلى جانب ذلك تثبت البيروقراطية سلطتها من خلال أجهزة الدولة الإدارية وعبر تخصص الخبراء الممتازين، والتي تنتشعب باستمرار. ويلحق بها كون القرار السياسي المتخصص بوجه تعقيدات المشاكل الخارجية، الداخلية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المالية والتي يتعذر معها على الفرد سبر أغوارها، إلى درجة يستعصي معها عليه أن يتخذ القرار بشكل مستقل عن الخبراء حول المسائل السياسية. فهو يتعرض بحكم الضرورة إلى تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية. ويلحق بذلك أيضا، بأنه وفي الكثير من الدول الحديثة بلغ تناقض المصالح والمعتقدات درجة من الشدة، بحيث أنه في الحياة السياسية ليس المجال الحر للآراء هو الذي يقرر في النهاية، بل تنشأ من الترابط المتين بين كتل المصالح والجبهات الأيديولوجية، وبين هؤلاء جميعا فمن غير الممكن حقا إجراء النقاش. وهكذا فالمذهب الفردي، الذي كان أساس الديمقراطية الموروثة، أقصى إلى حد بعيد من قبل مذهب جماعي والذي يحصل فيه يحصل قادة الجماهير، بوسائل ديمقراطية (ولكن أيضا بوسائل الدجل) على فرصة للاستحواذ على السلطة.

ومن الجانب الآخر فإن تجارب الأنظمة الدكتاتورية، عززت الإرادة في صور الحياة بشكل حر. النجاة من (أزمات الديمقراطية) (م.ج.بون) هذه المعروفة منذ أمد طويل، تستدعي من جهة، العمل لخلق شكل يتناسب مع الوقت المعاصر تتوفر له أسباب الحياة على أسس صلبة وصامدة ضد الدكتاتورية ومنها على سبيل المثال تركيز الفكر على الأسس العقلية والأخلاقية للأفكار الديمقراطية. >

ورغبة لإضافة المزيد من التوضيحات نقتبس فيما يلي بعض الفقرات التي أوردها (كارلو شميد) حول مفهوم الديمقراطية وذلك تحت عنوان: (الديمقراطية: فرصة لإضفاء طبيعة إنسانية على الدولة).

يقول بصدد التعريف ما يلي: < من بين التعريفات الكثيرة، التي تريد توضيح ماهية الديمقراطية، يبدو لي أن التعريف الأكثر نفعاً، هو الذي صاغه (أبراهام لينكلن) في 15/نوفمبر/1863 في كيتسبورك، على ساحة

المعركة الأخيرة للحرب الأهلية وذلك في خطاب له صاغه بأسلوب تقليدي قديم، حيث قال: (الديمقراطية: هي حكم الشعب من خلال الشعب في خدمة الشعب). >

وحول طبيعة النظام الديمقراطي يقول: < الديمقراطية: ليست ساحة عبث خاضعة لتصورات لا رادع لها أو لتعسف الجمهور، بل هي نظام قائم على القانون. وطالما نفذ الدستور، لا يمكن للشعب ممارسة نشاطات خارج قواعدها القانونية الفعالة، حتى في حالة إجماع كل المواطنين. نشاط خارج، بل وضد القاعدة الدستورية، يعتبر كإفلاس أو ثورة. يمكن تغيير أو تكملة الدستور بطريقة مشروعة فقط، ضمن حدود وعلى أساس الإجراءات، التي حددها الدستور. لكن ليس هنالك قانون دستوري يستطيع أن يستهلك الحق الأساسي للشعب، ليأخذ مصيره بين يديه من جديد. كل الدساتير نافذة تحت تحفظ الثورة: فالتصورات الجديدة المنتصرة وانعناؤها على علاقة الشعب بذاته وبدوره في التاريخ. لكنها بذلك تخرج من نطاق الشرعية، إلى نطاق الأسس. لتستطيع إيجاد شرعية جديدة لحالة جديدة. >

وحول أهمية التعددية يقول: < نظام الأحزاب الديمقراطي لا يتحقق إلا في مجتمع تعددي. الديمقراطية تعتبر الحرية مقدمة أساسية، للخيار بين المعروض من التصورات السياسية. هذه العروض تقدمها أحزاب لها سمات وتصورات مختلفة. وإذا تواجد عرض واحد فقط، لا يمكن أن يكون هنالك حديث عن الحرية. مؤهلات بقاء النظام التعددي، هو أن الدولة، يجب أن تطالب وتدعي بتملكها للحقيقة المطلقة بشكل قطعي وقدرتها المنفردة على التحقيق. من كان يملك الحقيقة المطلقة ويبيده السلطة لتطبيقها، لا يستطيع أن يسمح للأكاذيب أن تمارس دورها. وكل ما يناقض هذه الحقيقة ويخالفها يجب وبحكم الطبيعة أن يكون زورا وبهتاناً. >

وحول أهمية حقوق الإنسان ومدى ارتباطها بقضية الديمقراطية يقول: < بإقبال حقوق الإنسان، أخذت الديمقراطية، إلى جانب طابعها السياسي، طابعا أخلاقيا أيضا. الديمقراطيون الأوائل، الاتحاد السويسري المقرر في روتلي، أرادوا أن يكونوا أحرارا وليس عبيدا، المتأخر ون، الذين تخلصوا قطعاً من العبودية، أرادوا أن يكونوا راشدين وليس ملكا يخضع لوصاية السلطة وأرادوا من أجل تحقيق الكرامة الذاتية، أن يقرروا بأنفسهم، ليس فقط أشكال ومحتويات وجودهم على أساس الكيان الباطني العميق والعاطفي، بل وأن يقرروا ويحملون المسؤولية اتجاه العالم الخارجي. لم يرغبوا في الحرية على اعتبار كونها امتيازاً معارفاً (كحريات) بل كحق أصيل يعود إليهم بشكل عام. وهكذا جاءت الثورات المتعددة والمختلفة ومنها ما استعمل العنف ومنها ما جرى بصمت: وكانت نتيجتها باستمرار، المزيد من التقدم لتحقيق شعار الحرية.

البداية المجيدة والرائعة في العصر الحديث أقدمت عليها الشعوب الخاضعة للسلطة البريطانية الكولونيالية في شمال أمريكا. وأعقبهم الفرنسيون في عام/1789. في الحالتين أخضعت الديمقراطية المنالة نفسها عن طريق النضال لقانون حقوق الإنسان، التي انعكست بالطبع في إعلانات وكانت في الحالتين أجمل نتائج لتتویر العقول في ذلك القرن. هذه الحقوق يجب أن تكون نافذة بالنسبة لجميع البشر ولا حاجة إلى استعارتها من الدولة، لكي تكون نافذة المفعول. والهدف الرئيسي للدولة يجب أن يكون، تهيئة المجال للبشر الذين يسكنون على أرضها ليعيشوا وفق قواعدها ... >

وحول سلوك الدولة الديمقراطية يقول: < بالأخص في دولة مؤلفة ديمقراطيا، يجب أن تكون الحكومة قوية. قوية لا تعني هنا العنف، لا تعني القسوة، لا تعني الجمود والعناد. القوة يمكن أن تتعرض إلى سوء الاستفادة، أما الضعف فعلى الدوام. ومقابل سوء الاستفادة من النوعين يجب حماية الفرد والشعب. في الديمقراطية البرلمانية تكون الحماية السياسية ضد العسف والعجز وصور الدولة ومسئوليتها أمام البرلمان. هنالك أنظمة ديمقراطية مجربة، لا تعترف بالمسؤولية البرلمانية للحكومة، ألا وهي الدول، التي طبقت مبدأ تقسيم السلطات الثلاثي بنقاء (سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها) ولذا لا تمنح إلى السلطة التشريعية حق السيطرة على السلطة التنفيذية. هنا تتم السيطرة السياسية عبر حق البرلمان في قطع الوسائل أمام الحكومة، لتنفيذ مخططاتها عبر ميزانية الدولة. في البرلمانية الديمقراطية ذات الطابع التقليدي، يكفي أن يرفض البرلمان مشروعا حكوميا أو أن يحجب الثقة عنها بهدف إجبارها على الاستقالة ...

الحماية الأقوى ضد سوء الاستفادة من سلطة الحكومة حقا، هي الحماية التي توفرها السلطة الثالثة، من خلال المحاكم. الديمقراطية (الدستورية)، التي انطلقت قواها بالكامل لتدفع إلى المطالبة – حتى لو لم تكن هذه المطالبة في بعض الديمقراطيات القديمة لم تنفذ بالكامل -، بأن مشروعية أو قانونية كل النشاطات التي تمارسها الدولة، وكذلك دستورية القوانين، يمكن اختبارها من قبل محاكم مستقلة، بهدف تقصي دستورتها: من خلال المحاكم الإدارية، التي يمكن لكل فرد أن يتوجه إليها، ممن يرون، بأنهم يتعرضون إلى الاعتداء من قبل السلطتين الأخريين، من خلال محكمة دستورية، تقوم باختبار دستورية كل نشاط تقوم به الدولة – بما في ذلك قرارات المحاكم.

كون أن الدولة يجب أن تكون قوية لا يعني بأن على المرء أن يخفف عنها الأعباء إلى درجة خاصة لتستخدم هذه السلطة. لذا فإن الديمقراطية الدستورية، ستفعل خيرا إذا تحوطت ووضعت فرامل وأنقال مقابلة بوجه سلطة الحكومة. تقسيم السلطات هو أحد الأنظمة، التي تلعب دور الثقل المقابل. تقوية سلطة وصلاحيات القضاة هو نظام آخر أيضا. الحرية المطلقة للصحافة هو نظام ثالث. الرأي العام القوي والموجه من الصحافة ووسائل الإعلام، المزود بإرشادات ويثير لدى الشعب الوعي الانتقادي والتوجيه، هي في الغالب أكثر فاعلية من المؤسسات السياسية. الدولة التي تحتكر الصحافة أو تجيز فقط وسائل الإعلام الموجهة، تنقصها الديمقراطية كما تكون الديمقراطية ناقصة في دولة تعلق النشاط السياسي للأحزاب على موافقة الدولة ...

الوعي الديمقراطي يفترض ثقة الإنسان بنفسه وبأخيه الإنسان (بغيره)، ممن يعيش معهم في مجتمع الدولة. الديمقراطية ليست آلة ذاتية و تحتاج فقط إلى التشغيل، لكي تنتج ما يتوقعه المرء منها. الديمقراطية هي عرض موجه إلينا جميعا، لكي نتصرف مع آليتها بشكل يجعل من الإنسان محورا مركزيا بالنسبة للدولة أيضا. وهي لم تتحول بعد إلى ذلك الوعاء النقي المطلوب للإنسانية، لكنها تمنحنا الوسائل، التي عن طريقها يمكننا أن نضفي وجهها إنسانيا على الدولة ... >

الإسلام والديمقراطية

مما تقدم لاحظنا بأن مرحلة الديمقراطية كنظام سياسي وبشكلها الحالي المألوف في العالم الغربي مرت بمراحل عديدة وكانت وليدة تجارب قاسية حتمت هذا المسار في آخر المطاف على اعتبار كونها حكمة مستقاة من تجارب وعبر التاريخ وتطور المجتمعات الإنسانية على شتى الأصعدة: سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا واقتصاديا. لقد كان بعض هذه التجارب دمويا، الأمر الذي يعزى إلى إصرار تمسك بعض الملوك المطلق بنظرية (التفويض الإلهي)، القريبة جدا من معتقدات بعض الدوائر الإسلامية التي صاغت عبارة مشابهة بل ومطابقة لهذا المصطلح الغربي وهي عبارة (ظل الله في أرضه)، لتبرير سلطة الحكام المسلمين المطلقة ورفض الأخيرين وعدم استعدادهم للاعتراف بسيادة شعوبهم.

لقد دفعت شعوب أوروبا ثمنا باهظا وبالأخص خلال الحربين العالميتين ليتم تثبيت دعائم النظام الديمقراطي في أغلب أرجائها وليتحول الاعتراف المتبادل فيها بحق الشعوب في تقرير المصير إلى أمر بديهي. أما العالم الإسلامي فمزال في طور دفع أثمان باهظة أخرى بعيدا عن أخذ العبر من الماضي والحاضر وتجارب الأمم والشعوب!

وعلى كل حال، فالديمقراطية في مرحلتها الراهنة تعكس والى حد بعيد نوعا واقعيا لنظرية (العقد الاجتماعي)، التي صاغها (جان جاك روسو). فالقيادة السياسية يتم اختيارها من قبل الشعب وتكلف بخدمة قضاياها وذلك لفترة محددة فقط، يتم بعدها استفتاء الشعب من جديد، الذي يقر مرة أخرى: إما بمواصلة منح الثقة بنفس القيادة لمرحلة أخرى أو يحجب عن هذه القيادة ثقته ليختار قيادة جديدة للفترة المقبلة.

إن الصراع على السلطة في المجتمعات الديمقراطية هو صراع متحضر وفكري فقط ويستهدف إقناع الأغلبية، بأن تيارا سياسيا محددًا هو الأقدر والأجدر على تحقيق طموحات المجتمع وتطويره سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا.

أما استخدام العنف لبلوغ السلطة والمحافظة عليها كما نشهده في العالم الإسلامي مثلا والذي يتجسد في حالات كثيرة في انقلابات عسكرية أو الاستعانة بالجيش وأجهزة الأمن والشرطة لمواصلة البقاء في السلطة فهو أمر مستهجن ومرفوض.

ومن مميزات هذه الديمقراطيات، الفصل الواضح بين السلطات الثلاث الرئيسية، بهدف منع تجمع سلطات كثيرة في يد واحدة والتي تعرف في العالم الإسلامي باسم (الخصم والحكم) مثلا. وهذه السلطات هي: السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية – السلطة القضائية. ويرتبط بذلك بشكل لا انفصام عنه فكرة (قانونية الدولة) وهذا يعني أن القانون فوق الجميع وهو ما يعني به العالم الإسلامي من الناحية النظرية على الأقل حين يقال (الحق يعلو ولا يعلى عليه).

وانطلاقا من هذه الأسس القانونية، فلا غرابة أبدا في أن تطالب مواطنة أمريكية بتقديم رئيس الجمهورية الأمريكي إلى المحكمة لتحصل على حقوقها أمام المحكمة وحسم القضية بتقديم تعويض عما لحق بها من أضرار. وقصة الأنسة (مونيكا ليفينسكي) مع الرئيس الأمريكي (بل كلينتون)، والتي دامت أشهرًا عديدة معروفة لدى الرأي العام العالمي. ولهذه الحادثة ما يشبهها سياسيا في ألمانيا، حيث استوجب على المستشار الألماني السابق (هلموت كول) والملقب بمستشار الوحدة الألمانية، المثول أمام لجان التحقيق مرات عديدة بسبب قضية (الأرصدة السوداء). وفي فرنسا أمثلة مشابهة أيضا ... الخ.

ولاربيب أن موقفا مشابها لهذه المواقف في بغداد أو أنقره هو أمر لا يخطر على بال أحد، لان الأحوال ستتحول بعدها من سيئ إلى أسوء، بدل أن يعود الحق إلى نصابه.

فالمساواة أمام القانون قاعدة أساسية إلى جانب قواعد حرية الفكر والتعبير وما إلى ذلك من حقوق المواطنة.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال وبالبحاح هو: ما هو موقف الإسلام من هذه القواعد والأسس الديمقراطية؟

هل أن الإسلام والديمقراطية نقائض، أم أن هنالك تطابق أو على الأقل تشابه في القليل أو الكثير من المجالات والنقاط؟

للإجابة على هذه الأسئلة وما شابهها لابد من العودة إلى الجذور التاريخية للإسلام. ونعني بها: النصوص القرآنية - الحديث الشريف - السنة - وأخيرا نهج وسلوك الحكام المسلمين العملي أثناء الممارسة الواقعية للسلطة، ابتداء من الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم من الخلفاء والحكام. وبالطبع لا يسعنا في هذا المجال التطرق وبتفصيل إلى الجزئيات ولا بد لنا الاكتفاء بموجز عن الأحداث والوقائع التاريخية، التي كان لها في نظرنا دور حاسم في تثبيت دعائم الأنظمة التي ألفتها المجتمعات الإسلامية لحد الآن.

ولا يخلو من الفائدة أن نستهل الموضوع بإيراد توضيح من البداية تجنبنا لأي التباس قد يطرأ وذلك من خلال الإشارة إلى أن الديمقراطية بشكلها المألوف والمعهود في العالم الغربي لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي في العالم الإسلامي عمليا منذ البداية ولحد الآن بصورة عامة. غير أن المقومات التي تكون النظام الديمقراطي تواجدت في نظام الحكم الإسلامي في المراحل الأولى على الأقل وإلى نهاية عهد (الخلفاء الراشدين) بشكل ملحوظ ومنها: قانونية الدولة - حرية التعبير وإبداء الرأي بما في ذلك بحضور الخلفاء - بعض القواعد الأساسية لحقوق الإنسان ومنها منع التمييز بصورة عامة في المجتمع الإسلامي بما في ذلك التمييز العنصري والقومي - العدالة الاجتماعية التي تم إيجادها عبر تكوين مؤسسة (بيت مال المسلمين)، الذي دعم العناصر الاقتصادية الضعيفة - البيعة كأسلوب انتخابي كانت شبيهة إلى حد ما بنظام انتخاب الرؤساء أو الحكومات في الغرب رغم أن المنتخب كان يمارس السلطة مدى الحياة في الأحوال الاعتيادية.

علما أن الحركة الإسلامية كانت منذ بداياتها الأولى ذات طابع أممي ونقصد بذلك مشاركة عناصر أخرى فيها إلى جانب العرب ومنهم الفرس، الرومان، الكرد وهنالك من كانوا ينتمون إلى أصل حبشي على سبيل المثال. غير أن التغيرات اللاحقة التي أدخلت أفكارا لا تتسجم في الواقع مع جوهر الإسلام المتسامح والمركز على تطبيق مبدأ المساواة والتي تجلت في محاولة أغلبية الدوائر العربية إلى منح العرب مركزا ممتازا وتفضيلهم على غيرهم من المسلمين، الأمر الذي تجلى بكل وضوح في العهد الأموي من كل الجوانب كاحتكارهم للسلطة وفرض اللغة العربية وما إلى ذلك. وبالطبع ما كاد الأتراك يتوصلون إلى السلطة وإذا بهم يبذلون قصارى جهودهم لقلب الآية واعتبار العنصر التركي هو المفضل من كل الوجوه بالأخص لممارسة السلطة واحتكارها إلى جانب فرض اللغة التركية وإهمال غيرها من اللغات. علما أن الفرس كانت لهم ميول مشابهة!

هذا وعلى الرغم من تواجدها آيات قرآنية تعبير مسألة (الشورى) أهمية خاصة، فإن هنالك حديث شريف واحد على الأقل يدعو بكل صراحة لإقامة نظام ديمقراطي حسب اعتقادنا وهو ما تجسد في قوله (ص): < كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته >

إذ كيف يمكن تطبيق هذا الحديث الشريف عمليا بدون الأخذ بنظام ديمقراطي؟

غير أن الافتقار إلى مؤسسات وقوانين وأعراف لتطبيق النظام الديمقراطي حال دون تطوير وتثبيت هذه القواعد والمنطلقات الديمقراطية من حيث جوهرها. وهكذا انفتح الباب واسعا على مصراعيه لاستتباب أنظمة استبدادية في العالم الإسلامي بعد فترة قصيرة نسبيا من انتشاره وهي الغالبة في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا. فماذا حدث؟

أدناه بعض المقتبسات من النصوص القرآنية التي توضح ما نقول. قال تعالى:

<< وأمرهم شورى بينهم >>. << وشاورهم في الأمر >>.

هذه الآيات توضح بأن الانفراد بالرأي وفرضه قسرا لم يكن أمرا مرغوبا فيه من الأساس.

أما الأمثلة على حقيقة قانونية الدولة الإسلامية فيصعب حصرها لكثرة الأدلة والبراهين على هذه الحقيقة. لذا نكتفي بالإشارة إلى الأمثلة التالية: كقوله تعالى:

<< كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر >>.

<< وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان >>.

وجاء في خطبة حجة الوداع التي تمثل في الواقع وصية سياسية للرسول (ص) ما يلي: < من جلدت له ظهرا فهذا ظهري فليقتد منه >. وكذلك قوله (ص): < لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى >. ومنها قوله (ص) في حديث آخر:

< إنما هلك الذين من قبلكم، انه إذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإذا سرق فيهم القوي تركوه. والله لو سرقت فاطمة لقطعت يدها >.

وعندما تولى الخليفة الثاني (عمر بن الخطاب) السلطة خطب يقول: < إن رأيتم مني اعوجاجا قوموني ... >.

فأجاب أحد الحاضرين قائلا: < لو رأينا منك اعوجاجا لقومناك بحد السيف! > ومنها قوله أيضا بصدد إصدار قرار قضائي حول شكوى قدمها أحد المصريين بسبب سوء المعاملة التي لقيها على يد الوالي في مصر: < متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا >

ومنح المعتدى عليه حق معاملة المعتدي بالمثل قائلا: < اضرب ابن الأكرمين >.

أما قصة الخليفة الرابع (علي بن أبي طالب) مع قاتله ابن ملجم، فهي في الواقع تبين بعدا لقانونية الدولة الإسلامية ينذر إن لم نقل يستحيل أن يكون لها مثيل في تاريخ البشرية. فالمعروف أن الخليفة الرابع أبي أن يتخذ أي إجراءات ضد الشخص، الذي كان يعرف أنه سيكون قاتله. كما أنه لم ينظر في يوم من الأيام إلى السلطة كغاية لذاتها بل مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى ومن هنا قوله عليه السلام: < ... لولا أن أحق حقا >. وكذلك نظرته إلى الأموال العامة في بيت المال وكونها ملكا للجميع وتقسيم بينهم بالتساوي وليس وسيلة لاثراء الحكام وبطانتهم على حساب الشعوب كما نألفه حاليا من قبل أغلب الحكام المستبدين في العالم الإسلامي.

أما بالنسبة إلى حرية الفكر والعقيدة فنشير في هذا الموضوع إلى قوله تعالى: << لا إكراه في الدين >>.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى المركز المتميز والعالي الذي منحه الإسلام إلى العلم وتكريم العلماء، الأمر الذي يدل على سعة انفتاحه وهو ما ينسجم مع المنطلقات الديمقراطية تماما. الأمر الذي انعكس في آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة عديدة ومنها قوله تعالى: << اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم >>. وقوله تعالى أيضا: << يا معشر الإنس والجن إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض أنفذوا لا تنفذوا إلا بسطان >>.

ومن الحديث الشريف الداعي إلى كسب العلوم قوله (ص): < أطلب العلم من المهد إلى اللحد >. وكذلك < أو كقوله (ص): < أطلب العلم ولو في الصين >. وقوله (ص) تكريما لجهد العلماء: < مداد العلماء كدم الشهداء >.

إن موقف الإسلام من السلطة والقيادة واضح فقد جاء في كتابه العزيز قوله تعالى: << وما محمد إلا رسول الله قد خلت من قبله الرسل أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الشاكرين >>.

وعلى الرغم من إدراك أهمية دور القادة لكن هذا الدور لا يعتبر أهم من دور الشريعة والقانون. ولقد انعكست هذه النظرة السليمة والواقعية إلى القيادة في موقف الخليفة الأول (أبو بكر الصديق) الذي خطب يقول بعد توليه الخلافة: < من كان يعبد محمدا فقد مات محمد ... >.

ويلاحظ بأن الخلفاء الراشدين الأربعة لم يحاولوا أن ينيطوا أو يحولوا السلطة إلى أبنائهم وهذا يبين بأن مبدأ الوراثة في السلطة دخيل على الإسلام وليس متأصلا فيه. علما أن الخليفة الرابع (علي بن أبي طالب) تساءل مستغربا فقال: < واعجبا أتكون الخلافة بالصحابة والقرابة >. وللأسف فليس هنالك من يحاول الاقتداء بهذه القدوة الإيجابية بين الحكام المسلمين، الذين يسعون بكل السبل في الغالب إلى توريث سلطتهم قدر المستطاع. علما أن مشيخة بارزان كانت تهتدي بهذه القدوة وقد تجلى ذلك من موقف الشيخ أحمد بارزاني، الذي سلم أمور المشيخة إلى خورشيد بارزاني وعينه خلفا له وأثر بذلك قرابة الفكر والعقيدة على قرابة الدم.

من هذه الملاحظات والمقتبسات السابقة يظهر بجلاء بان الإسلام والديمقراطية لا يتناقضان، بل هنالك نقاط احتكاك وتشابه كثيرة بينهما. فكلاهما كنظام حكم يدعو إلى تحرير الإنسان وتطبيق مبدأ المساواة ويعكس نزعة واضحة لرفض الركود والجمود الاجتماعي والعلمي ويشجع التطور.

فإذا عرفنا هذه المقدمات فلنا أن نتساءل عن سبب وزمان ومكان التغيير وكيفية تعطيل العمل بهذه القواعد السليمة وماذا حال دون تطورها الطبيعي حتى باتت الأنظمة الاستبدادية هي الصورة الوحيدة التي ألفتها المجتمعات الإسلامية وباتت تعتبرها من صميم الفكر والعقيدة الإسلامية ولايبدل عنها لهذه المجتمعات؟!!

لماذا تسود الفوضى في العالم الإسلامي وتترسخ دعائم أنظمة الاستبداد والحكم الفردي في العالم الإسلامي ويتحول هدف الحكام إلى استعباد الإنسان وليس تحريره وتراد السلطة لذاتها ولم تعد تعتبر مجرد وسيلة لغاية أعلى وهدف أسمى ألا وهو خدمة المجتمعات الإسلامية وتطوير أوضاع شعوبها جميعا على شتى الأصعدة: سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا وتكنولوجيا علميا بشكل يليق بتطور المجتمعات البشرية التي باتت تبدأ حياة جديدة في هذا القرن الجديد؟!!

أدناه بإيجاز أهم الأحداث والوقائع في المراحل الأولى لنشوء الدولة الإسلامية وتطورها:

أثناء تواجد الرسول (ص) بين صفوف المسلمين كانت مسألة السلطة واضحة لأنه كان المرجع الأساسي لحسم القضايا على اختلاف مصادرها ومحتوياتها. وبعد وفاته بويح (أبو بكر الصديق) وكان بذلك أول خليفة لرسول الله. وقد كانت أهم واجباته القضاء على محاولات الردة بنجاح وهي المعروفة في التاريخ (بحروب الردة). واستخلف من بعده (عمر بن الخطاب) الذي انتشرت الرقعة الإسلامية في عهده لتشمل مناطق واسعة كانت تخضع في السابق إلى الفرس والروم. وأقدم هو على اختيار مجموعة تتولى اختيار الخليفة الثالث فوق الاختيار على (عثمان بن عفان) الذي جمع القرآن. لكن في عهده تواجدت لأول مرة بوادر الامتعاض من نهج ممارسة السلطة. وهنالك دلائل تشير إلى أنه ترك شؤون إدارة الدولة إلى حد بعيد لآخرين. ولعلنا لا نبالي إذا قلنا بأن

التمهيد لنشوء الدولة الأموية كان في هذه الفترة. لقد انتهى الأمر بمقتل الخليفة وبذلك تجلت بوادر الفتنة في المجتمع الإسلامي. ثم تمت البيعة إلى الخليفة الرابع (علي بن أبي طالب) والاضطراب يسود العالم الإسلامي بسبب مقتل سلفه.

وفي خطب وكلمات الخليفة الرابع تلميحات وإشارات إلى كيفية تقلد أسلافه للسلطة وموقفه من ذلك، والذي تجسد بالصبر والإيثار. ويعود الفضل إلى الشريف الرضي الذي جمع هذه الخطب والكلمات تحت عنوان (نهج البلاغة) وأتاح لنا عن هذا الطريق فرصة الاطلاع على العديد من الجوانب المتعلقة بكيفية الوصول إلى السلطة وممارستها. أدناه بعض المقتبسات:

يقول أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) بصدد موضوع الخلافة بعد وفاة الرسول (ص) وعدم توليه لهذا الدور على الرغم من كفاءته ومؤهلاته العالية في خطبة له تسمى (بالششقية):

< أما والله لقد تقمصها فلان وأنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحي. ينحدر عني السيل ولا يرقى إلي الطير. فسدلت دونها ثوبا وطويت عنها كشحا. وطفقت أرتني بين أن أصول بيد جذاة أو أصبر على طخية عمياء يهرم فيها الكبير. ويشيب فيها الصغير. ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه. فرأيت أن الصبر على هاتنا أحجى فصبرت وفي العين قذى. وفي الحلق شجا أرى تراثي نهبا حتى مضى الأول لسبيله فأدلى بها إلى فلان بعده ...
فيا عجا بينا هو يستلقيها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته لشد ما تشطر ضرعها فصيرها في حوزة خشناء يغلط كلامها ويخشن مسها. ويكثر العثار فيها والاعتذار منها. فصاحبها كراكب الصعبة إن أشنق لها خرم. وإن اسلس لها تقحم فمني الناس لعمر الله بخبط وشماس وتلون واعتراض. فصبرت على طول المدة وشدة المحنة. حتى إذا مضى لسبيله. جعلها في جماعة زعم إني أحدهم فيا لله وللشورى متى أعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر. لكنني أسففت إذ أسفوا وطررت إذ طاروا. فصغى رجل منهم لضغنه ومال آخر لصره مع هن وهن إلى أن قام ثالث القوم نافجا حزنه بين نثليه ومعتله. وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربع إلى أن انتكث قتله. وأجهز عليه عمله وكبت به بطنته. فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي ينتالون علي من كل جانب. حتى وطئ الحسان. وشق عطايا مجتمعين حولي كريبضة الغنم. فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة ومرقت أخرى وقسط آخرون وكأنتهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول: << تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين >>. بلى والله لقد سمعوا ووعوها. ولكنهم حليت الدنيا في أعينهم وراقهم زبرجها. أما والذي فلق الحبة. وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر. وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا مظلوم. لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أولها. ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عظة عنز. >

وفي كلمة له عليه السلام لما فيض رسول الله (ص) وخاطبه العباس وأبو سفيان بن حرب في أن يبايعا له بالخلافة حيث قال:

< أيها الناس شقوا أمواج الفتن بسفن النجاة. وارجوا عن طريق المنافرة. وضعوا عن تيجان المفاخرة. أفلح من نهض بجناح أو استسلم فأراح. هذا ماء آجن. ولقمة يغص بها أكلها. ومجتبي الثمرة لغير وقت إيناعها كالزراع بغير أرضه. فان أقل يقولوا حرص على الملك. وان أسكت يقولوا جزع من الموت. هيهات بعد اللتيا والتي. والله

لاين أبي طالب أنس بالموت من الطفل بثدي أمه. بل اندمجت على مكنون علم لو بحت به لاضطربتم اضطراب الارشية في الطوي البعيدة >.

ومن خطبة له عليه السلام لبعض أصحابه وقد سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وانتم أحق به؟ فقال: < يا أبا بني أسد انك لقلق الوضين ترسل من غير سدد، ولك بعد ذمام الصهر وحق المسألة، وقد استعلمت فاعلم. أما الاستبداد علينا بهذا المقام ونحن ألا علون نسباً، والاشدون برسول الله صلى الله عليه وآله نوطاً، فإنها كانت أثره شحت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين. والحكم، الله والمعود إليه يوم القيامة. >.

لدى مطالعة هذه الكلمات والخطب لأمير المؤمنين تلفت بلاعتها الحواس البشرية لأول وهلة وتعيد إلى الخاطر الحديث النبوي الشريف، حيث قال (ص): < إن بعض البيان لسحراً >. لكن دورها لاينتهي عند هذا الحد، لأنها في ذات الوقت مرآة تعكس الأحداث داخل القيادة الإسلامية العليا في المراحل الأولى وتظهر أساليب الوصول إلى السلطة عن طريق (البيعة)، التي اختلفت سبل تحقيقها من خليفة إلى آخر للحصول على المساندة والدعم المطلوب.

ويتفق المؤرخون على أن الخلفاء الأربعة الأوائل سعوا للسير على النهج الإسلامي حسب قدراتهم ومؤهلاتهم ضمن نطاق الشريعة واتسمت ممارستهم للسلطة بالتواضع. إذ ينقل عن الخليفة الأول (أبو بكر الصديق) قوله بعد توليه الخلافة: < ولينكم ولست بخيركم >. واجتهدوا كل حسب مؤهلاته لخدمة المجتمع الإسلامي، والمجتهد قد يخطئ أو يصيب وكان للشورى دورها في صياغة القرارات المطلوبة أيضاً. غير أن قاعدتهم في السلوك كانت تقول على ما يبدو بأن (سيد القوم خادمهم). ويقول الخليفة الرابع (علي بن أبي طالب) مثلاً بصدد فترة خلافة (عمر بن الخطاب): < لله بلاء فلان، فقد قوم الأود ودأوى العمدة. خلف الفتنة وأقام السنة. ذهب نقي الثوب، قليل العيب. أصاب خيرها وسبق شرها. أدى إلى الله طاعته واتقاه بحقه. رحل وتركهم في طرق متشعبة لا يهتدي فيها الضال ولا يستيقن المهتدي. >. هذا وعلى الرغم من حجب الدعم عن البعض من ذوي المؤهلات الجلية والواضحة، فانهم استعانوا بالصبر واستأنسوا كما يبدو بالحديث الشريف: < اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه الزبيبة ما أقام حدود الله >. ومن هؤلاء أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب)، الذي يصف موقفه بهذا الخصوص بالشكل التالي: < اللهم إني أستعينك على قريش ومن أعانهم، فانهم قطعوا رحمي، وصغروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمرها هو لي. ثم قالوا: ألا أن في الحق أن تأخذ في الحق أن تتركه. >.

لكن بمجيء الدولة الأموية انقلبت الموازين والمقاييس رأساً على عقب بحيث بات شعارهم يقول عملياً: (القوم خدم لأسيادهم)! إذ يرى المؤرخون بأن الخليفة الوحيد الذي سار على نهج الخلفاء الراشدين كان (عمر بن عبد العزيز)، أما البقية من الحكام الأمويين فقد اقتدوا بأباطرة الرومان وملوك الفرس ومارسوا سلطة مطلقة وفردية قائمة على الإرهاب إلى جانب إدخالهم لبدعة توريث السلطة إلى أبنائهم كبقية الملوك وطوروا فكرة العصبية من العصبية القبلية في الجاهلية إلى عصبية قومية (عربية) في الإسلام ومن دلالتها احتكار العرب للسلطة وفرض اللغة العربية على بقية الشعوب الإسلامية عن طريق تهيمش لغات هذه الشعوب وإهمالها. فكيف حصل ذلك؟

للإجابة على هذا السؤال نستعين بالدرجة الأولى باقتباس بعض الآيات القرآنية وكذلك من كتاب نهج البلاغة، في محاولة لالقاء الضوء على خلفية هذا التطور ودوافعه. سيما وأن هذا السلوك بات هو المقياس والمعيار الذي يقتدي به الحكام المسلمون عمليا في كل أنحاء العالم. أما الاقتداء بأسلوب الحكم الذي عهد عن أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) فقد طواه النسيان بالنسبة للغالبية منهم على اختلاف هويتهم القومية.

كان العرب في الجاهلية قد ألفوا حياة الغزو والثارات وما يلحق بها من كسب الغنائم والسبي. وجاء الإسلام ليروض هذه الطباع الشرسة والسلبية. فإلى جانب التعاليم الداعية إلى المساواة بين الشعوب والأفراد على اختلاف نحلهم والو انهم وأكد على أن إمكانية المفاضلة بينهم أساسها التقوى فقط وليس لسبب آخر كالانتماء القومي وما إلى ذلك.

غير أنه كانت هنالك عناصر لم يجدي معها النصح القويم على ما يبدو، فحتى في عهد الرسول (ص) كانت هنالك اتجاهات وميول تسعى إلى تغير المضامين والسلوك واستهدفت بذلك خدمة مصالحها الضيقة على حساب المبادئ الإسلامية القومية. غير أن يقظة المجتمع الإسلامي وبدعم من الوحي الإلهي كانت قادرة على ردع هذا النزوات وعزلها. جاء في كتابه العزيز قوله تعالى:

<< سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم، يريدون أن يبدلوا كلام الله، قل لن تتبعونا كذلك قال الله من قبل، فسيقولون بل تحسدوننا، بل كانوا لا يفقهون إلا قليلا. >>

هذا ولم تكن مساعي التحريف حصرا في مسألة الغنائم، بل أنها شملت الجوانب العقائدية أيضا، فقد جاء في كتابه العزيز قوله تعالى: << والذين اتخذوا مسجدا ضرابا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين وإرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد أنهم لكاذبون. لا تقم فيه أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه، فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين. >>

ويصف أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) في خطبة له حالة العرب قبل الإسلام فيقول (رض): < إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم وآله نذيرا للعالمين. وأمينا على التنزيل وانتم معشر العرب على شر دين وبشر دار. متنخون بين حجارة خشن وحيات صم. تشربون الكدر وتأكلون الجشب. تسفكون دماءكم وتقطعون أرحامكم. الأصنام فيكم منصوبة والآثام بكم معصوبة. >

وإذا كانت الفتنة هي التي أظهرت هذا التحول الخطير فلا بد من وقفة إزائها، ساعين بذلك ببيان الدوافع وخلفيتها. سأل رجل أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) عن الفتنة فقال: < لما أنزل الله سبحانه وتعالى قوله << ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون >> علمت أن الفتنة لا تنزل بنا ورسول الله صلى الله عليه وآله بين أظهرنا فقلت يا رسول الله ما هذه الفتنة التي أخبرك الله تعالى بها فقال: ((يا علي إن أمتي سيفتتون من بعدي)). فقلت يا رسول الله: أو ليس قد قلت لي يوم أحد حيث أستشهد من المسلمين وحيزت عني الشهادة فشق ذلك علي فقلت لي: ((أبشر فان الشهادة من ورائك)). فقال لي: ((إن ذلك لكذلك فكيف صبرك إذا)). فقلت: يا رسول الله ليس هذا من مواطن الصبر، لكن من مواطن البشوى والشكر. فقال: ((يا علي إن القوم سيفتتون بأموالهم، ويمنون بدينهم على ربهم، ويتمنون رحمته، ويأمنون سطوته. ويستحلون حرامه بالشبهات الكاذبة

والأهواء الساهية فيستحلون الخمر بالنبيذ والسمت بالهدية والربا بالبيع)). قلت يا رسول الله: بأي المنازل أنزلهم عند ذلك؟ أم منزلة رده أم بمنزلة فتنه؟ فقال: ((بمنزلة فتنه)). >

هنا تستوجب الإشارة إلى أن المسلمين وفي معركة أحد تعرضوا إلى خسائر كبيرة، لأن البعض غادر مواقعهم بخلاف الأوامر الصادرة إليهم بالبقاء في مواقعهم رغبة في الحصول على الغنائم.

وباتساع الرقعة الإسلامية تغيرت حالة العرب المعيشية أيضا نحو الأفضل. وليس أدل على مدى هذا التحول ما ذكره مولانا جلال الدين الرومي في حكمياته المعروفة تحت عنوان (مثنوي معنوي)، حيث يذكر في موضع منها خبر الأعرابي، الذي أراد أن يزور الخليفة العباسي، فجمع ماء المطر وأراد تقديمه كهدية إلى الخليفة والتقى لهذا الغرض بحرس الخليفة في موضع لا يبعد كثيرا عن نهر الفرات. فأمر الخليفة حراسه بمنع الأعرابي من التقدم شمالا حتى لا يرى نهر الفرات، بعد أن أجزل له العطاء!

من هنا نستطيع القول بأن دوافع الفتوحات الإسلامية لم تكن لدى الجميع متشابهة ومنها ما كان لغايات الاستحواذ على ملك الآخرين على نفس الطريقة التي عهد عليها العرب في الجاهلية. ونستعين لبيان هذا الجانب باقتباسات مما أورده أحد الكتاب العرب بهذا الصدد (عبد العزيز الدوري)، الذي يقول:

< ولن نبحت دوافع تلك الفتوحات. فللعامل الديني أثره، وللخيرات المنتظرة في البلاد الجديدة دورها ... وللفتوحات أثر سياسي في تحديد الرقعة العربية، إذ أنها مكنت العرب في الانتشار في الأرض. لكنها لم تفر بمفردها الأرض العربية، بل أن تحديد هذه يتصل بموجة أخرى غير موجة الفتوحات، تلك هي موجة التعريب ... لقد حصل التعريب في اتجاهين، اتجاه بشري واتجاه ثقافي. >

وفي عهد الخليفة الثالث (عثمان) كان العرب قد ألفوا التغيير الذي جلبته الفتوحات الإسلامية، لتحسين حالتهم المعيشية، غير أن عنصر ومبدأ المساواة بدأ يضطرب بعد أن تجلت علامات الأثرة، سيما بعد أن زاد دور بعض المحيطين بالخليفة، الذين استغلوا مراكزهم لبلوغ غايات خاصة مادية ومعنوية، في حين أبعد آخرون على الرغم من استقامتهم. فمن كلام لأمير المؤمنين (علي بن أبي طالب)، لما اجتمع الناس حوله وشكوا ما نقموه من (عثمان) وسألوه مخاطبته عنهم واستعبابه لهم. فدخل عليه وقال:

< إن الناس ورائي وقد استسفروني بينك وبينهم. والله ما أدري ما أقول لك؟ ما أعرف شيئا تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه. انك تعلم ما تعلم ... فاعلم أن افضل عباد الله عند الله إمام عادل هدي فهدى ... وأن شر الناس عند الله إمام جائر ضل وضل به ... واني أنشدك الله أن لا تكون إمام هذه الأمة المقتول ... فلا تكونن لمروان سيقه يسوفك حيث يشاء بعد جلال السن وتقضي العمر ... >

وكان (أبو ذر الغفاري) من بين الصحابة الذين شملتهم إجراءات الإقصاء والتتحية في عهد (عثمان)، الذي خاطبه أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) لما خرج إلى الربذة، فقال: < يا أبا ذر، انك غضبت لله فأرج من غضبت له. إن القوم خافوك على دنياهم وخفتهم على دينك. فأترك في أيديهم ما خافوك عليه، واهرب منهم بما خفتهم عليه. فما أحوجهم إلى ما منعتهم وما أغناك عما منعوك وستعلم من الرابع غدا، والأكثر حسدا ... ولا يؤنسك إلا الحق، ولا يوحشك إلا الباطل. فلو قبلت دنياهم لأحبوك ولو قرضت منها لأمنوك. >

ولما وقع المحذور و عرض عليه أن يتولى الخلافة بعد مقتل (عثمان) قال (رض) عنه:
< دعوني والتمسوا غيري فانا مستقبليون أمرا له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول. وأن الآفاق قد أغامت والمحجة قد تنكرت. واعلموا إني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب. وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم. وأنا لكم وزير خير مني أمير. >.

ومن خطبة له في أول خلافته، جاء فيها:

< إن الله تعالى أنزل كتابا هاديا بين فيه الخير والشر. فخذوا نهج الخير تهتدوا، وأصدفوا عن سمت الشر تقصدوا. الفرائض الفرائض، أدوها إلى الله تؤد بكم إلى الجنة. إن الله حرم حراما غير مجهول، وأحل حلالا غير مدخول، وفضل حرمة المسلم على الحرم كلها. وشد بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين في معاهدها. فالمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده إلا بالحق.

ولا يحل أذى المسلم إلا بما يجب. بادروا أمر العامة وخاصة أحدكم وهو الموت، فإن الناس أمامكم، وأن الساعة تحذوكم من خلفكم. تخففوا تلتحقوا، فإنما ينتظر بأولكم آخركم. اتقوا الله في عباده وبلاده فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم. أطيعوا الله ولا تعصوه، وإذا رأيتم الخير فخذوا به وإذا رأيتم الشر فأعرضوا عنه. >.

ولكن رغم النصائح البليغة والعضات الكبيرة فقد تباينت الأهواء وتنافرت الآراء. يقول أمير المؤمنين في كلمة له:
< لم تكن بيعتكم إياي فلتته، وليس أمري وأمركم واحد. إني أريدكم الله وانتم تريدونني لأنفسكم. أيها الناس أعينوني على أنفسكم، وأيما الله لأنصف المظلوم من ظالمه، ولأقودن الظالم بخزائمه حتى أوردته منهل الحق ولو كان كارها. >.

فإلى جانب الطامعين في السلطة وفي المال، يبدو أن السداجة والى حد ما اللامبالاة غلبت على موقف العامة، التي لم تدرك عواقب الفوضى التي عمت في أرجاء مختلفة لتصب في نهاية الأمر في هيكل لنشوء دولة الاستبداد وخلق الحريات، الأمر الذي نراه في عالمنا المعاصر أيضا، حيث يستخدم البعض الفوضى كوسيلة لبلوغ السلطة وتوطيدها على أسس استبدادية ودكتاتورية، لأنهم لا يستطيعون تحقيق أهدافهم بطرق مشروعة. فهناك أصحاب الجمل، الخوارج وبنو أمية والأخيرين هم الأكثر مكررا ودهاء وتضليلا للرأي العام، إلى درجة استعصى معها على أمير المؤمنين حشد الرأي العام لمقارعة مكائدهم حتى النهاية.

وهناك من يبايع بيده وليس بقلبه وهنالك من يشترط فجأة الحصول على منصب خاص ... الخ
يقول أمير المؤمنين بصدد موقفه من السلطة:

< ... اللهم انك تعلم أنه لم يكن الذي كان منا منافسة في سلطان ولا التماس شيء من فضول الحطام. ولكن لترد المعالم من دينك ونظير الإصلاح في بلادك. فيأمن المظلومون من عبادك وتقام المعطلة من حدودك. اللهم إني أول من أناب وسمع وأجاب، لم يسبقني إلا رسول الله ... بالصلاة.

وقد علمت أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين، البخيل فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل فيضلمهم بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه ولا الحائف للدول فيتخذ قوما دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويغض بها دون المقاطع ولا المعطل للسنة فيهلك الأمة. >.

ومن كلام له لما بويع في المدينة: < ذمتي بما أقول رهينة. وأنا به زعيم ... ألا وأن بليتكم قد عادت كهينتها يوم بعث الله نبيكم صلى الله عليه وآله.. والذي بعثه بالحق لتبليبن بلبله. وتغريلن غربله. ولتساطن سوط القدر حتى يعود أسفلكم أعلاكم وأعلاكم أسفلكم ... والله ما كتمت وشمه ولا كذبت كذبة. ولقد نبئت بهذا المقام وهذا اليوم ... >

ويقول أمير المؤمنين حول تلكؤ بعض أصحابه: < ولئن أمهل الظالم فلن يفوت أخذه. وهو بالمرصاد على مجاز طريقه ... أما والذي نفسي بيده ليظهرن هؤلاء القوم عليكم ليس لأنهم أولى بالحق منكم، ولكن لإسراعهم إلى باطل صاحبهم وإبطائكم عن حقي. ولقد أصبحت الأمم تخاف ظلم رعائتها. وأصبحت أخاف ظلم رعيتي ... أشهود كغياب وعبيد كأرباب؟ >

ويقول أمير المؤمنين بخصوص أصحاب الجمل: < ... فحبسا نساءهما في بيوتهما، وأبرزنا حبيس رسول الله (ص) وآله لهما ولغيرهما في جيش ما منهم رجل إلا وقد أعطاني وسمح لي بالبيعة طائعا غير مكره. فقدموا على عاملي بها وخزان بيت مال المسلمين وغيرهم من أهلها. فقتلوا طائفة صبيرا. وطائفة غدرا ... >

ومن كلام له بخصوص الخوارج، يقول أمير المؤمنين بعد انتصاره عليهم مشيرا في نفس الوقت إلى دور بني أمية في الفتنة وعاقبة أمرهم:

< أما بعد أيها الناس، فأنا فقأت عين الفتنة ولم يكن ليجرؤ عليها أحد غيري بعد أن ماج غيبيها واشتد كلبها ... فاسألوني قيل أن تفقدوني ... إن الفتن إذا أقبلت شبهت وإذا أدبرت نهبت. ينكرون مقبلات ويعرفن مدبرات ... ألا أن أخوف الفتن عندي عليكم فتنة بني أمية، فإنها فتنة عمياء مظلمة عمت خطتها وحضت بليتها أصاب البلاء من أبصر فيها، وأخطأ البلاء من عمي عنها. وأيم الله لتجدن بني أمية لكم أرباب سوء من بعدي كالناب الضروس ... لا يزالون بكم حتى لا يتركوا منكم إلا نافعا لهم أو غير ضار بهم. ولا يزال بلاؤهم حتى لا يكون انتصار أحدكم منهم، إلا كانتصار العبد من ربه. والصاحب من مستصحبه. ترد عليكم فتنتهم شوهاء مخشية وقطعا جاهلية ليس فيها منار هدى، ولا علم يرى. نحن أهل البيت منها بمنجاة ولسنا فيها بدعاة. ثم يفرجها الله عنكم كتفريج الأديم ممن يسومهم خسفا ويسوقهم عنفا، ويسقيهم بكأس مصبرة لا يعطيهم إلا السيف ... >

ويقول أمير المؤمنين بصدد معاوية: < والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر. ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس. ولكن كل غدره فجرة. ولكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة. والله ما استغفل بالمكيدة، ولا استعزم بالشديدة. >

لقد أثبتت التطورات اللاحقة التقييم الدقيق والصائب لأبعاد الأحداث اللاحقة كما وصفها أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب). فحين دارة الدائرة على أتباع معاوية في معركة صفين الفاصلة، رفعوا المصاحف على الرماح، فانخدع بها جماعة من جيش أمير المؤمنين، ولم تجدي نصائحه معهم في دعوته إياهم إلى مواصلة القتال وحسم الأمر، حين قال:

< كلمة حق يراد بها باطل ... ولكنها الخديعة والوهن والمكيدة. أعيروني سوادكم وجماجمكم ساعة واحدة فقد بلغ الحق مقطعه ولم يبق إلا أن يقطع دابر الذين ظلموا. >

فخالفوا واختلّفوا. وأعقب ذلك خديعة التحكيم، التي أدت إلى خلع أمير المؤمنين ونصب معاوية وما أعقب ذلك من إضعاف لمركز أمير المؤمنين. وهكذا تأسست الدولة الأموية على بنيان الغدر وقاعدة الخديعة والتضليل. وكانت قصة التحكيم باختصار كما يلي: بعد وقف القتال في صيف سنة 37 هجرية، تكلم الناس في موضوع الصلح والتحكيم بواسطة اختيار حكيمين، يحكمان بما جاء في كتاب الله. فاختار معاوية عمر بن العاص واختار أصحاب أمير المؤمنين أبا موسى الأشعري، فلم يرض أمير المؤمنين واختار عبد الله بن عباس فلم يرضوا ثم اختار ألا شتر النخعي فلم يطيعوا فوافقهم على أبي موسى مكرها بعد أن أعذر في النصيحة لهم ولم يذعنوا له. ثم انتهى أمر التحكيم بانخداع أبي موسى الأشعري لعمر بن العاص، إذ خلع أبو موسى الأشعري أمير المؤمنين ومعاوية حسب الاتفاق بينهما ولكن عمر بن العاص وخلافا للاتفاق خلع أمير المؤمنين وثبت معاوية!

قال أمير المؤمنين في خطبة له بعد التحكيم جاء فيها:

< الحمد لله وان أتى الدهر بالخطب الفادح والحدث الجليل ...

أما بعد فان معصية الناصح الشفيق، العالم المجرب تورث الحسرة وتعقب الندامة. وقد كنت أمرتكم في هذه الحكومة أمري ونخلت لكم مخزون رأبي لو كان يطاع لقصير أمر. فأبيتم علي إباء المخالفين الجفاة والمناذبين العصاة. حتى ارتاب الناصح بنصه ... >

وهكذا نجد بأن ساعة واحدة فقط غيرت مسار أمة بكاملها بانخداع الموالين لأمير المؤمنين ورفضهم تنفيذ أوامره في مواصلة القتال في معركة صفين. ثم انخداعهم المجدد بقبول فكرة التحكيم واخيرا انخداعهم في عملية التحكيم ذاتها عبر من اختاروه نائبا عن أنفسهم دون أن يكون أهلا لهذه المهمة الجليّة. ورغم أننا لم نعقب هذه القضية إلى الحد الكافي لاستجلاء دوافعهم من المصادر التاريخية الموثوقة ولكننا لا نستبعد أن يكون للسذاجة دورها في انطلاقهم من قاعدة ترى بأن كل الخلفاء سيتسمون بنفس الروح المتسامحة التي تحلى بها أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب). لقد أثبت التاريخ مرارا عديدة بأن تغيير الأشخاص يعني تغيير أسس النظام بالكلية وتحويره التام عن مساره الطبيعي والفكري. لقد طرأت هذه الحقيقة في هذه الحالة أيضا بدون أدنى شك.

وفي نظرنا كان مجيء الأمويين إلى السلطة عن طريق الفتنة، أول انقلاب ناجح على الشرعية الدستورية في العالم والتاريخ الإسلامي وتحول فيما بعد إلى مدرسة يقتدي بها كل من فقد الأمل في الوصول إلى السلطة بطرق مشروعة في العالم الإسلامي وان حاول هؤلاء وبدوافع التمويه على العامة كما فعل بنوا أمية، الاحتفاظ بالواجهة الإسلامية والدينية إذا استدعت الظروف السياسية ذلك. وخير مثال نسوقه بهذا الصدد هو نظام الحكم العفقي الحاكم في العراق.

ومن غرائب الصدف أن تكون سوريا والعراق الدولتين اللتين كان لهما قصب السبق في عدد الانقلابات العسكرية في العالم الإسلامي، إلى درجة يصعب ذكر عددها الصحيح (من انقلابات ناجحة وانقلابات فاشلة) في القرن الماضي!

وبالطبع كان النظام الأموي دكتاتوريا من الأساس ومنذ البداية ومنع كل معارضة ورأي مختلف مهما كان ضعيفا وذلك في المهد. ولقد ظل النظام أمينا على مواصلة الأساليب التي جاءت به إلى السلطة حتى النهاية تقريبا (باستثناء خلافة عمر بن عبد العزيز).

كما لم تكن القوات التي دعمت مجيئهم إلى السلطة في الواقع إلا قوات مرتزقة، ولديها الاستعداد المطلق لارتكاب كل الجرائم لقاء الحصول على المناصب والمال وهو ما نألفه في الدكتاتوريات المعاصرة أيضا. يقول أمير المؤمنين حول أهل الشام:

< جفاة طغام، عبيد أقرام. جمعوا من كل أوب وتلقطوا من كل شوب ممن ينبغي أن يفقه ويؤدب، ويعلم ويدرب، ويولى عليه ويؤخذ على يديه. ليسوا من المهاجرين والأنصار ولا من الذين تبوءوا الدار. >

لقد عانت الشعوب الإسلامية من الاضطهاد والجور الأموي الشني الكثير بما في ذلك العرب الذين دفعوا غالبا ثم إن إغفال النصائح القيمة لأمير المؤمنين (علي بن أبي طالب)، لكن بقية شعوب الأمة الإسلامية من غير العرب عانت بدرجة أكبر من هذا الاضطهاد، لأن الأمويين ثبتوا فكرة العصبية العربية في محل فكرة العصبية القبلية التي توارثوها من الجاهلية ومن هنا الحديث عن مركز ممتاز للعرب واستعلانهم على بقية المسلمين خلافا لنصوص الشرع الإسلامي القائلة بان المفاضلة لا تكون إلا من خلال التقوى. وهكذا انقسم المجتمع الإسلامي إلى (العرب والموالي للعرب)، علما أن هذا النهج الخاطئ مازال يتواصل حتى يومنا هذا، الأمر الذي ينعكس على أجهزة الإعلام العربية، التي تقول (العرب والمسلمون). فمن هم العرب يا ترى؟ أهم فوق الإسلام؟

علما أن الأتراك يصرون على التمسك بأسلوب مشابه!

إن محاولة تعريب وتتركب أو تفريس الإسلام هي حقيقة لا يمكن إنكارها. والشعب الكردي من أكبر الشعوب الإسلامية التي تعاني من وطأة هذا النهج الخاطئ منذ قرون. ومن هنا نشأت ضرورات إبداء المقاومة ضد التعسف الأموي. يقول (بوليوس فلهوزن) حول أسباب سقوط الدولة الأموية: < ولم يكن الإسلام وحده كافيا في ضمان المساواة لهم، ذلك لأن الدولة التيقراطية الإسلامية، كانت في الواقع دولة عربية خالصة. دولة العرب التي جعلتهم فوق الأمم المغلوبة، وكان هذا في ذاته مناقضا لفكرة الدولة التيقراطية، فهي لا ينبغي أن تكون ملكا، ولا يجوز أن يكون لها مظاهر الملك.

وأشد ما تكون المناقضة إذا ظلت حقوق السادة من العرب قائمة بالنسبة للمسلمين من غير العرب: ذلك لأن الإيمان بالله والاعتراف له وحده بالملك كان من شأنه أن يدعو إلى نبذ كل تمايز بين الأمم من أساسه. وكان من السهل استخدام مبادئ الإسلام وسيلة لإعطاء الموالي نصيبهم في الدولة التيقراطية وفي انتزاع حقوقهم من يد العرب. وكان أهل الديانة والورع من العرب أنفسهم يقفون إلى جانب الموالي في مطالبتهم بحقوقهم. وحاولت أحزاب المعارضة بنوع خاص أن تجد فيهم حلفاء على بني أمية. وكان بنو أمية في الواقع يمثلون سيادة الأمة العربية لا سيادة الإسلام ...

فالإسلام الأول يجعل المحافظة على وحدة (الجماعة) أعني (وحدة الأمة الإسلامية) فوق كل شيء وهو يدعو أيضا إلى شد أزر حكومته والى طاعتها. ولكن بعد أن حادت الحكومة عن المبادئ، التي يجب أن تقوم عليها

الحكومة التيقراطية، جاء الإسلام الثائر فجعل تلك المبادئ أساسا لمحاربة نظام الحكم، الذي كان قائما آنذاك وجعل يدعو للحرب نصر الله على بني أمية وعلى عمالهم ونصرا للحق على العصيان والعسف ... > .
ومن الجدير بالذكر بأن الأوربيين طبقوا نفس الأساليب بالنسبة للديانة المسيحية أثناء ممارستهم لسياساتهم الكولونيالية اتجاه الشعوب الأخرى في العالم الجديد (أمريكا) مثلا. إذ لم يكن كافيا لشعوب العالم الجديد أن ينتموا إلى الدين المسيحي للحصول على المساواة. بل على العكس أعتبرت المسيحية بالنسبة للغزاة كهدهة روحية لفرض الطاعة على الشعوب المغلوبة واستعبادها في حالات كثيرة!
وما ينطبق على الدولة الأموية ينطبق بكل تأكيد على الدولة العثمانية أيضا من حيث ممارسة السلطة وأسباب السقوط أيضا.

إذن كان معاوية بن أبي سفيان هو مخترع أسلوب الوراثة في الحكم داخل العالم الإسلامي. وهو ومن سار على نهجه هم قذوة للحكام المسلمين في العصور التالية والى وقتنا الحاضر.
إن افتقار العالم الإسلامي إلى المؤسسات الديمقراطية كتواجد البرلمانات الحقيقية التي تعكس إرادة شعوبها عبر الانتخابات الدورية السرية وفق النهج الديمقراطي السليم وكذلك انعدام حرية الضمير والوجدان وإبداء الرأي بصراحة وحرية هي عوامل تسهل على الحكام مواصلة استبدادهم وتوريث هذا الاستبداد.
مما سبق يظهر بان التطبيق السليم لقواعد الإسلام كان في الواقع حصرا على فترات زمنية محددة، إلى درجة يتوجب معها على الباحث أن يقول في عهد فلان وفلان طبق الإسلام على طريقة الخلفاء الراشدين. أما الأغلبية والى يومنا هذا فقد اختارت من معاوية قذوة لها في الوصول إلى السلطة والإبقاء عليها!
وهذا يعني بأن السلطة باتت هدفا يراود لذاته كهدف أول وأخير من أجل التحكم في رقاب الناس ونهب الأموال والتصرف بالأموال العامة (بيت المال) حسب رغبتهم وبشكل اعتباطي ولغايات خاصة.
أما الوقائع والأحداث التالية على تولى الأمويين للسلطة فقد أظهرت بأن تقييمات أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كانت صائبة فيما يخص أسلوب حكمهم الإرهابي. ونشير فيما يلي إلى بعض هذه الوقائع كشواهد على ذلك: استشهاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابنيه (الحسن / مسموما) و (الحسين / مقتولا) في كربلاء. ضرب الكعبة بالمنجنيق للقضاء على ثورة عبد الله بن الزبير في الحجاز وما قالته أسماء بنت أبي بكر لمؤيدي النظام الأموي من أجل استعادة جثة فقيدها المعلق على جدار الكعبة، فمعروف للمؤرخين ، حيث قالت: < أما أن لهذا الفارس أن يترجل >!

وللمستبدين على الدوام أعوان لهم نفس الطباع والأخلاق ممن يستفيدون منهم لتثبيت سلطتهم وهذا ما ينطبق عليه المثل العربي المعروف: < الطيور على أشكالها تقع >.. فلا غرابة إذن في أن يعتمد الأمويون على أشخاص من نوع (الحجاج بن يوسف الثقفي)، القائل عن نفسه: < لجوج حسود حقود >! وخطبته في الكوفة معروفة لكل مطلع على التاريخ الإسلامي حين خطب في الناس مهتدا أهل العراق: < ... إنني أرى رؤوسا قد أينعت ودان قطافها ... >.

السخط الذي ولده الاضطهاد المستمر انفجر في آخر المطاف بشكل ثورة عارمة في إقليم خراسان بقيادة (أبو مسلم الخراساني)، أحد أبرز الشخصيات الكردية في التاريخ إلى جانب السلطان (صلاح الدين الأيوبي)، الذي دك

دولة العسف والجور من الأساس وقضى عليها نهائياً. بذلك تحقق ما جاء في الحديث الشريف كقوله (ص): < ترتفع في خراسان رايات سود لا يقف في طريقها شيء >. أو حسب تعبير أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب): < ... ثم يفرجها الله عنكم كتفريج الأديم بمن يسومهم خسفاً ويسوقهم عنفاً، ويسقيهم بكأس مصبرة لا يعطيهم إلا السيف ... >.

وبفضل هذه الانتفاضة جاء العباسيون إلى السلطة. لكن ما أن تم القضاء على الدولة الأموية واستتب الأمر للعباسيين بعض الشيء وإذا بهم يقيمون وليمة لآبو مسلم الخراساني ليغتالونه هنالك غدراً وغيلة. وحتى لو أخذ المرء هذا الحادث على انفراد فإنه يكفي لأضهار طبيعة النظام الجديد، الذي لم يختلف من حيث الجوهر عن النظام السابق وكيف انهم كانوا يخافون ظهور شخصية ذاع صيتها. علماً انهم واصلوا بدورهم اضطهاد الشيعة إلى درجة بات الاخرون يتمنون عودة النظام الأموي في بعض الحالات!

ومن الحوادث التاريخية الأخرى التي تظهر إلى حد بعيد عنصرية النظام هو ما كان من أمر البرامكة وإبادتهم بسبب قضية العباسية. ولا يخلوا من الفائدة أن نشير هنا إلى أن مؤسس الدولة العباسية لقب بابي العباس (السفاح) وهذه التسمية لم تكن اعتباطاً!

وهذا يظهر مرة أخرى بأن الإسلام بالنسبة للكثيرين من الحكام في العالم الإسلامي كان وما يزال وسيلة وليس غاية ويستهدفون باسمه تثبيت حكمهم واعتباره عاملاً فعالاً لإحكام قبضتهم على الشعوب الإسلامية الأخرى الخاضعة لهم بهدف نهب ثروات بلدانهم الطبيعية على اختلاف أنواعها.

وبدون هذه الدوافع وفي حالة تعذر تحقيقها عن هذا الطريق (باسم الدين)، فإن الدين بحد ذاته لا قيمة له بالنسبة لهم. فقد لفض كمال أتاتورك، الدين الإسلامي لفض النواة بعد أن تعذر عليه استخدامه من جديد في خدمة بسط ونشر السلطة التركبية في العالم الإسلامي. بل أنه أقدم على إلغاء الخلافة بالذات بعد انتفاء الحاجة منها كوسيلة للتغريب ببقية الشعوب الإسلامية.

وهذه الحقيقة تطبق على الحكام البعثيين ومفكريهم في سوريا والعراق، الذين استهجنوا دور الدين ووصفوا من كان يقرأ القرآن من أعضائهم (بثوريين في ثياب رهبان)، وكانوا يدعون لاحتساء الخمر في شهر رمضان أمام عدسات التلفزيون. ولكن في السنوات الأخيرة وبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران انقلبت الآية من جديد وتحولوا إلى متطرفين إسلاميين، سيما إذا كانت عدسات التلفزيون تنقل تصريحاتهم لغرض الترمويه على العامة!

في ظل هذه المنطلقات تنعدم إمكانيات تطبيق مبدأ المساواة بين الشعوب الإسلامية. فأصحاب السلطة والنفوذ يصرون على احتكار الامتيازات الخاصة بهم على حساب غيرهم من الشعوب الإسلامية وأحدهم هو الشعب الكردي الذي يعاني من هذه السياسة على شتى الأصعدة. ولا فرق في ذلك بصدد هوية الحكام، سواء كانوا ينتمون إلى العنصر التركي أو العربي.

يقول كلاوس ديتز حول العثمانيين في كتابه: (ورثة محمد): < ... سليم الأول دخل التاريخ باسم الفاتح (القاسي). في بداية القرن السادس عشر اضطهدت قوات فرسانه الشيعة بالدرجة الأولى في الأناضول وفي كردستان في المناطق الواقعة حالياً بين تركيا، أذربيجان، سوريا، إيران والعراق ... >

خلال الخمسة قرون، التي قاد العثمانيون خلالها إمبراطوريتهم من المركز الإسلامي الجديد اسطنبول، حكم الوزراء والسلطين الخلفاء بشدة ولم يكن استخدامهم للقوة نادرا. ولمدة طويلة أعتبر قتل الاخوة وسيلة ملائمة للاحتفاظ بالسلطة، إذا تواجد لحكام البسفور منافسة داخل العائلة. >.

هذه النماذج والأمثلة تظهر بأن استعمال العنف والإرهاب والاضطهاد كان غالبا وسيلة مستساغة للوصول إلى السلطة والمحافظة عليها في العالم الإسلامي في الماضي ومازال هذا التقليد المتوارث ساري المفعول لدى الحكام المسلمين، إلى درجة باتت معها شعوبهم تعتبر ذلك أمرا طبيعيا، بل وبطوليا في أغلب الحالات أيضا! فالألقاب المجردة القديمة والحديثة، التي أطلقت على قادتهم وحكامهم كداهية العرب، السلطان القاسي والخليفة السفاح القديمة يواجهها الآن ألقاب معاصرة لها نفس المدلول مثل: الذنب، هتلر العرب بل وستالين الأكراد أيضا! أما استفتاء الشعوب والأخذ برأيها فمسألة لا تخطر على بال الحكام المسلمين، لان همهم الأول والأخير هو الوصول إلى السلطة وبكل السبل والمحافظة عليها بكل الأساليب أيضا مهما كلف الثمن!

كما أن تقليد توارث السلطة لم يعد يشمل فقط الأنظمة الملكية وحسب، بل بات يشمل أيضا الأنظمة التي تسمى نفسها بالأنظمة الجمهورية. و (الملوك الرؤساء) أو (الرؤساء الملوك) من العرب خير دليل على ما نقول. فإلى جانب المغرب والأردن كأنظمة ملكية هنالك لبنان، سوريا وبالطبع العراق كأنظمة جمهورية كلها أمثلة واضحة تبين هذا الاتجاه، حيث سيتولى (قصي التكريتي) منصب والده (صدام التكريتي) كدكتاتور على العراق في المستقبل. هذا الوضع بات يولد الملامسات، إلى درجة أن أحد خبراء الشرق الأوسط الألمان التبس عليه الأمر فقال في تقرير له عن أوضاع الشرق الأوسط: (الرئيس عبد الله) و (الملك بشار)، وعاد ليصحح فيما بعد ما التبس عليه في تقريره!

ويلاحظ بأن هذا التقليد بات يتسرب إلى الأحزاب الكردية أيضا!

وفي مثل هذا الجو تقضي الشعوب الإسلامية وجودها وهي في الواقع مجرد رهائن بأيدي حكامها. ولكل دولة نظام حكم خاص ولها تفسيرها الخاص لقواعد الشريعة الإسلامية، فهناك إسلام على الطريقة السعودية وإسلام على الطريقة العراقية وإسلام على الطريقة الإيرانية وإسلام خاص بالدولة التركية والجزائر وأفغانستان ... الخ. والمنتبغ لأبناء العالم الإسلامي يستغرب التناقض الرهيب في المواقف إزاء القضايا ذاتها كموقف مصر من الانفتاح وميلهم المتأصل إلى الرقص والموسيقى، الأمر الذي ينعكس على برامجهم التلفزيونية وكذلك محافظتهم على الآثار الفرعونية لأغراض سياحية مثلا وما يقابل ذلك من مشاهد تتجلى للرأي العام العالمي في أفغانستان، حيث النساء المحجبات كليا وهدم المتطرفين من جماعة الطالبان والقاعدة للآثار التاريخية فيها! وبالطبع تبقى أجهزة الدولة القمعية (الاستخبارات والشرطة) في كل بلد، بل وجيوشها سيفا مسلولا على رقاب الشعوب الإسلامية وفي خدمة الحكام لترويض الشعوب على الطاعة العمياء وعلى نزوات حكامهم ولا تتورع عن استخدام أحدث الأسلحة الفتاكة بالدرجة الأولى ضد شعوبها لتحقيق هذا الهدف، كاستخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل في الداخل!

وإذا كنا هنا بصدد التطرق إلى دور أجهزة الاستخبارات في العالم الإسلامي في اضطهاد شعوبها فيستحسن أن نشير هنا إلى أن الإسلام ينهى أصلاً عن هذا النهج، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: << ولا تجسسوا >>.

يقول (ويلهيلم ديتل) في كتابه (كارلوس) حول المخابرات السورية ودورها كنموذج ما يلي: < وهكذا وطبقا للمعلومات الجديدة، فإن سوريا تخصص مبالغاً طائلة للتسلح. بلد يبلغ عدد سكانه 13 مليون نسمة، يملك قوة عسكرية تبلغ ما يزيد عن (500,000) جندي، إلى جانب قوات مسلحة للمقاومة المدنية تبلغ (400,000) مسلح. سوريا تملك (4,800) دبابة، (5,000) مخابر مدرع، (530) طائرة وصواريخ بعيدة المدى. البلد يملك أسلحة كيميائية ويتوقع بأنه يجري تجارب حول الأسلحة الجرثومية، ولديه الرغبة في امتلاك الأسلحة الذرية لو أمكن ...

في الأزقة الضيقة من دمشق والسرديب المظلمة، كان هنالك على الدوام ممثلوا حركات التحرر والغلاة من المتطرفين من شتى أنحاء المعمورة. هنالك تتحالف سوريا مع النظام الرسمي في أثيوبيا ولكنها تدعم في ذات الوقت عناصر المقاومة في أثيوبيا بالذات. جماعة المقاومة في عمان كانت موجودة في دمشق إلى جانب الممتنعين من السعودية، في الوقت الذي كانت فيه سوريا تحصل على الدعم المالي من السعودية. في دمشق يتواجد المقر الرئيسي لحزب العمال الكردستاني. هنا يعيش مخطط الإرهاب الكردي، عبد الله أوجلان. وعلاوة على ذلك هنالك ممثلون لجميع الأحزاب الكردية من العراق ولهم مقراتهم الخاصة. وبالمقابل يتعرض الأكراد في هذا البلد بالذات إلى الاضطهاد وتنتهك حقوق الإنسان باستمرار وهذا ينسجم مع السياسة السورية. وفي نفس الوقت يجوز للعناصر النشيطة لمنظمة الإرهاب التركية (ديف سول) أن يقيموا في دمشق. هذا تطبيق للسياسة المحلية في المنطقة ...

دولة (الشرطة والجيش) السورية، تدعم من قبل خمسة عشر أجهزة استخباراتية كاملة. كلها تعمل بشكل مستقل عن بعضها لخدمة رئيسها الأسد، ضد بعضها البعض، إذا كان الأمر يتعلق بمورد ربحها الخاص، وضد السلام في الشرق الأوسط. ومن جملة وظائفها الرئيسية هو الاتصال المتعدد بالمجموعات الفلسطينية المتطرفة والإرهابيين، الذين يحتمون بسوريا أن يؤديوا الخدمات لنظام دمشق. المخابرات السورية، حسب تقرير زملائهم الغربيين تحصل على ثلث المبالغ المخصصة للجيش. وهذا يتضمن رواتب ما لا يقل عن (50,000) من المنتمين إلى هذا الجهاز الاستخباراتي. البعض يقدرها بثلاثة أضعاف.

الشرطة السورية تهتم فقط بقضايا المرور والإخلال بالهدوء الليلي. كل القضايا الهامة تقع ضمن اختصاص أجهزة الاستخبارات. كل السوريين – وكذلك العاملين في سوريا – يخافون من وسائل تعذيبهم الرهيبة والغير قابلة للوصف. وهذا يبدأ بجهاز أمن الدولة، الذي كان جهاز استخبارات ألمانيا الشرقية بالقياس إليه وديعا لا يصدر منه أي خطر. >.

ويلاحظ بأنه في السبعينات من القرن الماضي. كانت هنالك إلى جانب ساحة الصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين، ساحة صراع أخرى لها بعد دولي. فبعد الخلافات التي طرأت على العلاقات بين الفلسطينيين والأردن والتي انتهت باستخدام القوة وانتصار الملك حسين، باتت الحركة الفلسطينية تركز على عمليات إرهابية في

الخارج لأسباب دعائية واستراتيجية، هدفها ممارسة الضغوط على من يستطيع ممارسة الضغط على إسرائيل من خلال إشاعة الإرهاب في شتى الأرجاء.

جند الفلسطينيون لهذا الغرض، الجاليات الفلسطينية والعربية في الخارج واستطاعوا كسب الدعم من منظمات يسارية عديدة غير عربية في الخارج مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان.

أما إسرائيل فقد اعتمدت على جهاز استخباراتها المعروف بالموساد إلى جانب دعم الجاليات اليهودية لها في الخارج بالإضافة إلى دعم أجهزة الاستخبارات الغربية لها في العديد من الدول الغربية، التي زاد دورها بازدياد حدوث الإرهاب على أراضيها.

وهكذا نشبت حرب سرية خارج الشرق الأوسط، تميزت بخطط الطائرات وتفجير السيارات وخطف وقتل أشخاص في ميونيخ، باريس، برلين وفيينا. واستخدم المعسكر الشرقي، إلى جانب العديد من المعسكرات الفلسطينية في الدول العربية، من قبل المنظمات الفلسطينية كقواعد للانسحاب أو لإعداد العمليات الإرهابية ومنها ما كان في برلين الشرقية، براغ، بودابست، بلغراد، وصوفيا.

وكان هدف المعسكر الشرقي من دعم عمليات الإرهاب هذه أثناء الحرب الباردة، هو استخدامها كسلاح لزعزعة الأنظمة الغربية في الداخل.

غير أن الدول العربية كسوريا والعراق مثلا استخدمت هذه العمليات ضد بعضها أيضا. وهكذا تحول الإرهاب إلى عامل يقلق بال المجتمعات المتحضرة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعميق مجالات التعاون بين الدول الغربية لمواجهة هذا الخطر وأفلحت في مساعيها بهذا الصدد تدريجيا. وكان لاعتقال أحد الرؤوس المدبرة لهذه العمليات (كارلوس) في السودان تأثير كبير للقضاء على هذا الاتجاه تدريجيا، بل وبات مؤخرا يستخدم كذريعة لمحاربة حركات التحرر!

وبالطبع فإن الشعوب الإسلامية باتت تدرك أبعاد هذا السلوك السلبي والاستغلالي، لكنها لم تستطع أن تنفض عن نفسها هذا الغبار لحد الآن، علما أن الوعي والإدراك هو بداية التحول وان طال به الأمد. إذ يلاحظ بأن موضوع دور هذه الأجهزة السيئة الصيت، بات يتسرب أخيرا إلى المسرحيات أيضا ونذكر بهذا الصدد مسرحية (الزعيم) المصرية الشهيرة، الذي اسند فيها الدور الرئيسي إلى الممثل القدير (عادل إمام). وهذه المسرحية تقتدي بأفلام ومسرحيات غربية مشابهة سبقتها بهذا الصدد بفترة لا تقل عن نصف قرن وربما كان أشهرها فلم (الدكتاتور)، الذي لعب فيه (شارلي شابلن) دور البطولة.

ومن هنا فلا غرابة في أن تشير الأنباء إلى كون ثلاثة أرباع اللاجئين في العالم من المسلمين، الذين يهربون من أساليب الحكم في بلدانهم ومن أنظمة الحكم السائدة في العالم الإسلامي. وهذا بحد ذاته شهادة تعكس الإفلاس السياسي للأنظمة السائدة في هذا الجزء من العالم.

وهكذا الفت الشعوب الإسلامية أنظمة الحكم الإرهابي في حياتها اليومية وبات الأمر شيئا مألوفا لديها ونسيت الجذور الداعية إلى تحرير الإنسان ولا يفكر أغلب حكامهم بجدية بقضية الديمقراطية خوفا منهم على ضياع السلطة. يقول (كلوس ديتر) حول موقف حكام بغداد من الديمقراطية على سبيل المثال: < الإعلانات، بأن

الديمقراطية لم تعد مجرد تمويه وستتحول إلى مسألة جدية، هي مسألة قديمة في العراق. كانت هذه الإعلانات موجودة حين كان الملك المدعوم من قبل بريطانيا، فيصل يحكم في بغداد. كما جرى الحديث عن الديمقراطية عندما اسقط الجيش في عام 1958/ النظام الهاشمي. ثم وعد بمزيد من الديمقراطية عندما أطيح بنظام عبد الكريم قاسم الدكتاتوري وبالأخص عندما استولى البعثيون نهائياً على السلطة في عام 1968/ وأممو النفط. وتحدث المرء حول ضرورة إدخال إصلاحات ديمقراطية عندما بدأ القتال بين العرب والأكراد العراقيين في بداية منتصف السبعينات وكذلك عندما توصل العراقيون في الحرب ضد جيرانهم الإيرانيين في عام 1988/ إلى تسوية لم يربح فيها أي من الطرفين أي شيء غير الخسائر الجسيمة.

من أكثر الداعين بصخب إلى مزيد من الديمقراطية، اعتبر السكرتير العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، صدام حسين، الذي وبعد أن نعى الرئيس التعبان، الجنرال السابق أحمد حسن البكر عن السلطة – أصبح الرجل الأول في الدولة. وحتى لو كانت الأنباء صحيحة جزئياً فقط، والقائلة بأن صدام حسين ولمرات عديدة وبدون تردد أطلق الرصاص على رفاقه في الكفاح وأرداهم قتلى، لأنهم انتقدوه، غير أن الدعاية تثبت وبالاحاح مع ذلك، إلى أية درجة متدنية وضعيفة يفهم صدام حسين الديمقراطية في أعين الشعب >.

يبقى أن نشير بأن رئيس (جمهورية الخوف)، يدعي بأن نسبه يعود إلى خاتم النبيين محمد (ص)، ثم يتخذ من هذا النهج سبيلاً لحكمه! ولكن قيل قديماً: < كن ابن من شئت واكتسب أدبا يغنيك مفهومه عن النسب – إن الفتى من يقول هأنذا ليس الفتى من يقول كان أبي >. فالخليفة الثاني عمر بن الخطاب كان ينام في البستان بدون حراسة، أما السيد صدام حسين كما هو معروف فلا يستطيع أن ينام في منزل واحد ليلتين متتاليتين خوفاً من انتقام العرب والأكراد على حد سواء.

يقول هانس هينله في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) بصدد موقف حزب البعث في الستينات من الإسلام ما يلي: < كان من الجوهرى بالإضافة إلى ذلك، وانطلاقاً من الشعور والاعتزاز الذاتي الكامل لحزب البعث بانتصاراته، فلم يعد يتستر على الاحتقار الذي يكنه للإسلام، وسمح لنفسه بدون أن يخشى أي حساب أو عقاب على سبيل المثال في العراق وأثناء شهر رمضان، حين قام عدد من أعضاء الحزب وعلى شاشة التلفزيون وأثناء البث إلى الدعوة إلى احتساء الخمر. وفي مجالات أخرى أيضاً أستصغر الحزب من شأن الدين والتقاليد الدينية! >.

فماذا حصل؟ انتصار التيار الإسلامي في إيران والحرب التي قرر أن يخوضها ضده صدام حسين استوجبت مراعاة المشاعر الدينية من جديد بهدف التمويه على مشاعر البسطاء من الناس! يقول الحديث الشريف: < أنا لا أخشى على أمتي عدوا يجتاحهم. ولكن أخشى عليهم أئمة مضلين إن أطاعوهم فتنوهم وإن عصوهم قتلوهم >.

يقول آية الله الخميني، قائد الثورة الإسلامية في إيران، بصدد الموقف من الطغاة في العالم الإسلامي ويتخذ من كمال أتاتورك مثالا على ذلك فيقول: < علماء الدين السنيين اعتقدوا بأنه يجب على المرء أن يطيع كل قاطع طريق ممن استولى على السلطة. وهذه النظرة تم تبريرها من قبل قطاع الطرق أنفسهم. هل بالإمكان تصور، بأن الرسول الإسلامي العظيم قد أمر بإطاعة أتاتورك، الذي ألغى أوامره؟ ... >.

وفي الواقع هنالك آيات قرآنية عديدة وأحاديث نبوية تشير إلى وجوب عدم تقديم الطاعة إلى الطغاة. ولا يخفي بأن آية الله الخميني كان واحداً من رجال الدين، الذين كرسوا حياتهم لمقارعة نظام الاستبداد الشاهنشاهي في إيران

وتعرض فيها إلى السجن والهجرة. غير أننا لا نعتقد بان مساندة العديد من دوائر رجال الدين ولأسباب مصلحيه وانتهازية مفضوحة مسألة مربوطة فقط برجال الدين السنة، بل برجال الدين من شتى الأديان والمذاهب. علما أن آية الله (خلخالي) في إيران كان أحد القادة المشاركين في ارتكاب المجازر ضد الأكراد ومنها ما كان في قرية (قارنا).

وبحثا من الأكراد عن حل ديمقراطي عادل لقضيتهم ولإنهاء الجور والعسف الممارس ضدهم، فقد لجأوا إلى مخاطبة دوائر متعددة ومنها المؤتمر الإسلامي والنصوص القرآنية تدفعهم لمواصلة الأمل في العثور على استجابة لمطالبهم المشروعة من قبل بقية أخوتهم في الدين عبر تطبيق مبدأ المساواة حسب الحديث الشريف، الذي يقول: < حب لأخيك ما تحب لنفسك وكره له ما تكره لها >. فقد كتبت جمعية التضامن مع الشعب الكردي في النمسا مثلا مذكرة موجهة إلى المؤتمر الإسلامي المنعقد في حينه في الكويت. غير أن المؤتمر أهمل المذكرة وما ورد فيها تسترا على جرائم حكام بغداد من باب التضامن الباطل بين الحكام المسلمين، فهم لا يتعاونون على البر والتقوى، بل على الإثم والعدوان.

ويذكر الاخوة الذين شاركوا في الحوار العربي الكردي المنعقد في آخن/ألمانيا في ربيع 2001، كيف أن ممثلي الشعب الكردي من رجال الدين عرضوا قضية بلادهم وشعبهم، مستندين بدورهم إلى القرآن والحديث لإقناع نظرائهم من العرب. غير أن الطرف العربي تهرب قائلا بأنهم حضروا الحوار كأشخاص لا غير، تهربا من إيجاد حلول واقعية لحل المسألة الكردية!

يطالب العرب والأترك على حد سواء بتكوين دول مستقلة جديدة من أجل المحافظة على حقوق العناصر المنتمية لها والتي تعيش مع غيرها من الشعوب، كحل مثالي للخلافات القائمة بينها على أساس تقرير المصير، كما هي الحال بالنسبة للمسألة الفلسطينية بخصوص العرب وقضية القبارصة الأترك بالنسبة إلى الأترك، الذين جمعتهم الحكومة التركية من شتى أرجاء الجزيرة القبرصية بعد أن احتلت شمال الجزيرة بالقوة وهي تطالب منذ تلك الفترة بضرورة تأسيس دولة تركية في شمال الجزيرة، كحل أفضل لا تريد أي بديل آخر عنه، لحل الخلافات مع القبارصة اليونانيين. أما المسألة الكردية فعلى العكس يسعى الطرفان إلى حلها بالقوة من خلال تشريد الشعب الكردي وهدم ألوف القرى في كردستان ورفض الاعتراف لأقدم شعوب المنطقة على الإطلاق بحق تقرير المصير، بل وحتى الاعتراف بالحل الفدرالي، بل أن تركيا ترفض حتى الاعتراف بوجود الأمة الكردية واللغة الكردية!

وهكذا سيظل موقف قائد الثورة الليبية (معمر القذافي) الاستثناء الوحيد في العالم الإسلامي والداعي إلى الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير المصير، بما في ذلك تأسيس دولة كردية. جاء في الحديث الشريف: < لا تنفق أمتي على خطأ >.

أما المؤتمرات الإسلامية والتيارات الإسلامية بصورة عامة باستثناء بعض التيارات الإسلامية في كردستان فتتسم مواقفها باللاواقعية ومجانبة الواقع والتستر على جرائم الأنظمة التي تضطهد الشعب الكردي وتنهب ثروات كردستان بأسلوب كولونيالي استغلالي مفضوح. فالمؤتمرات الإسلامية تهتم بكل القضايا الإسلامية ولو إعلاميا كما لاحظنا في الفترة الأخيرة في فلسطين حيث أحجمت اغلبها عن التدخل الفعلي لدعم الفلسطينيين. فهي تتحدث

عن القضايا الإسلامية في الفلبين وفي جيجينيا وما إلى ذلك ولكنها تتفنن في تجاهل أكبر قضية إسلامية في العالم (القضية الكردية). إنها تتحدث عن التهويد ولا تتحدث عن التتريك أو التعريب في كردستان. إنها تتحدث بصخب عن صبرة وشيلا حيث تم قتل المئات من الفلسطينيين من قبل الفصائل المسيحية الموالية لإسرائيل في لبنان، لكنها تلوذ بالصمت المطبق عن استخدام النظام الفاشي في العراق للأسلحة الكيماوية ضد العزل من النساء والأطفال في حلبجة وقتل ما يزيد عن خمسة آلاف منهم في لحظات. إنها تتحدث عن تشريد الفلسطينيين ولا تتحدث عن تشريد الأمة الكردية من قبل النظام الحاكم في بغداد وفي أنقرة، الذي شمل الملايين. إنها تتحدث عن هدم المنازل في فلسطين ولا تتحدث عن هدم الألوف من القرى الكردية من قبل الأنظمة الحاكمة في بغداد وفي أنقرة. إنها تسكت وبإصرار عن المختطفين من قبل النظام الفاشي الحاكم في بغداد من ضحايا العملية الإجرامية (الأطفال) وعددهم لا يقل عن (182,000) شخص ومنهم ألوف البارزانيين من معسكرات الأبعاد العراقية بدون أي مبرر باستثناء نزععة التجني والعدوان اللصيقة بنظام بغداد. إنها تسكت عن خطف النساء والفتيات الكرديات في العراق وبيعهن في دول الخليج الغنية. إن الدول المقتسمة لكردستان تتعاون على الأثم والعدوان ضد الشعب الكردي بدعم وتزكية من الاستعمار العالمي والدول الكبرى على اختلاف هويتها من شرقية وغربية، الأمر الذي انعكس وما زال ينعكس على إقامة تحالفات عدوانية ضد الشعب الكردي مثل حلف بغداد، السننو وسعد آباد وغيرها وتحصل بذلك على إجازة القتل في كردستان من قبل الاستعمار العالمي ... الخ. فهل هذا هو الإسلام؟ وكيف يستغرب الناس إذا أصقت تهمة الإرهاب بالإسلام وأنظمة الإرهاب هي السائدة في أغلب الدول الإسلامية؟!

أدناه نقتبس من أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) بعض الخطب والكلمات حول من يتصدى للحكم بين الأمة الإسلامية وليس أهلا لذلك وحول المنافقين والمتقين من باب التذكير، حسب قوله تعالى: << وذكر فعسى أن تنفع الذكرى >>:

< إن ابغض الخلائق إلى الله رجلان: رجل وكله الله إلى نفسه فهو جائر عن قصد السبيل مشغوف بكلام بدعة. ودعاء ضلالة. فهو فتنة لمن افتتن به. ضال عن هدي من كان قبله. مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته. حمال خطايا غيره. رهن بخطيئته. ورجل قمش جهلا. موضع في جهال الأمة عاد في اغباش الفتنة. عم بما في عقد الهدنة قد سماه أشباه الناس عالما وليس به. بكر فاستكثر من جمع ما قل منه خير مما كثر حتى إذا ارتوى من آجن. واكتنز من غير طائل جلس بين الناس قاضيا. ضامنا لتخليص ما التيس على غيره. فان نزلت به إحدى المبهمات هيا لها حشوا رثا من رأيه ثم قطع به. فهو من ليس الشبهات في مثل نسج العنكبوت. لا يدري أصاب أم خطأ، فان أصاب خاف أن يكون قد أخطأ. وان أخطأ رجا أن يكون قد أصاب. جاهل خباط جهالات. عاش ركاب عشوات لم يعرض على العلم بضرر قاطع يذري الروايات إذراء الريح الهشيم. لا مليء والله بإصدار ما ورد عليه. ولا هو أهل لما فوض إليه. لا يحسب العلم في شيء مما أنكره. ولا يرى أن من وراء ما بلغ مذهبا لغيره. وان أظلم أمر اكتتم به لما يعلم من جهل نفسه. تصرخ من جور قضائه الدماء. وتجع منه المواريث. إلى الله أشكو من معشر يعيشون جهالا ويموتون ضلالا ليس فيهم سلعة أبور من الكتاب إذا تلي حق تلاوته. ولا سلعة انفق بيعة ولا أعلى ثمنا من الكتاب إذا حرف عن مواضعه. ولا عندهم أنكر من المعروف ولا أعرف من المنكر. >

ومن خطبة له، يصف فيها المنافقين جاء فيها ما يلي: < نحمده على ما وفق له من الطاعة، وذاد عنه من المعصية. ونسأل لمنته تماما وبحبله اعتصاما. ونشهد أن محمدا عبده ورسوله خاض إلى رضوان الله كل غمرة، تجرع فيه من كل غصة. وقد تلون له الادنون وتألّب عليه الاقصون وخلعت إليه العرب أعنتها، وضربت لمحاربتة رواحها، حتى أنزلت بساحته عداوتها من أبعد الدار وأسحق المزار. أوصيكم عباد الله بتقوى الله. وأحذركم من أهل النفاق فانهم الضالون المضلون، والزالون المزلون. يتلونون ألوانا، ويفتنون افتنانا، ويعمدونكم بكل عماد، ويرصدونكم بكل مرصاد. قلوبهم دويه وصفاحهم نقيّة. يمشون الخفاء، ويدبرون الضراء وصفهم دواء وقولهم شفاء وفعلهم الداء العياء. حسدة الرخاء، ومؤكدا البلاء، ومقنطوا الرجاء. لهم بكل طريق صريع والى كل قلب شفيع، ولكل شجو دموع. يتقارضون الثناء، ويتراقبون الجزاء. إن سألوا ألقوا، وإن عدلوا كشفوا، وإن حكموا أسرفوا. قد أعدوا لكل حق باطلا، ولكل قائم حائلا، ولكل حي قاتلا، ولكل باب مفتاحا، ولكل ليل مصباحا. يتوصلون إلى الطمع باليأس ليقوموا أسواقهم، وينفقوا به أعلامهم. يقولون فيشبهون، ويصفون فيموهون. قد هونوا الطريق وأضلعوا المضيق. فهم لمة الشيطان وحمة النيران. >> أؤلنك حزب الشيطان ألا أن حزب الشيطان هم الخاسرون >>. >

وبصدد وصف المتقين، يروى أن صاحبا لأمير المؤمنين عليه السلام يقال له همام، كان رجلا عابدا، فقال يا أمير المؤمنين صف لي المتقين حتى كأني أنظر إليهم. فتناقل عليه السلام عن جوابه ثم قال: يا همام، اتق الله وأحسن فان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون. فلم يقنع همام بهذا القول حتى عزم عليه، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وآله، ثم قال:

< أما بعد فان الله سبحانه وتعالى خلق الخلق حين خلقهم غنيا عن طاعتهم آمنا من معصيتهم، لأنه لا تضره معصية من عصاه ولا تنفعه طاعة من أطاعه. فقسم بينهم معيشتهم، ووضعهم من الدنيا مواضعهم. فالتقون فيها هم أهل الفضائل. منطقتهم الصواب، وملبسهم الاقتصاد، ومشيمهم التواضع. غضوا أبصارهم عما حرم الله عليهم، ووقفوا أسمعهم على العلم النافع لهم. نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالتي نزلت في الرخاء. ولولا الأجل الذي كتب لهم لم تسنقر أرواحهم في أجسادهم طرفة عين شوقا إلى الثواب، وخوفا من العقاب. عظم الخالق في أنفسهم فصغر ما دونه في أعينهم. فهم والجنة كمن قد رآها، فهم فيها منعمون، وهم والنار كمن قد رآها فهم فيها معذبون. قلوبهم محزونة، وشروورهم مأمونة، وأجسامهم نحيفة، وحاجاتهم خفيفة، وأنفسهم عفيفة. صبروا أياما قصيرة أعقبتهم راحة طويلة. تجارة مربحة. يسرها لهم ربهم. أرادتهم الدنيا فلم يريدوها. وأسرتهم ففدوا أنفسهم منها. أما الليل فصافون أقدامهم تالين لأجزاء القرآن يرتلونه ترتيلا، ويحزنون به أنفسهم ويستثيرون به دواء دائهم. فإذا مروا بأية فيها تشويق ركنا إليها طمعا وتطلعت نفوسهم إليها شوقا، وظنوا أنها نصب أعينهم. وإذا مروا بأية فيها تخويف أصغوا إليها مسامع قلوبهم وظنوا أنه زفير جهنم وشهيقها في أصول آذانهم، فهم حانون عل أوساطهم، مفترشون بجباههم وأكفهم وركبهم وأطراف أقدامهم، يطلبون إلى الله تعالى فكأك رقابهم. وأما النهار فحلما علماء، أبرار أتقياء. قد برأهم الخوف بري القداح، ينظر إليهم الناظر فيحسبهم مرضى وما بالقوم من مرض ويقول قد خولطوا.

ولقد خالطهم أمر عظيم. لا يرضون من أعمالهم القليل. ولا يستكثرون الكثير. فهم لأنفسهم متهمون. ومن أعمالهم مشفقون، إذا زكي أحدهم خاف مما يقال له فيقول: أنا أعلم بنفسي من غيري، وربي أعلم بي من نفسي. اللهم لا تؤاخذني بما يقولون، واجعلني أفضل مما يظنون، واغفر لي ما لا يعلمون.

فمن علامات أحدهم أنك ترى له قوة في دين، وحزما في لين، وإيمانا في يقين. وحرصا في علم، وعلما في حلم. وقصدا في غنى وخشوعا في عبادة. وتجملا في فاقة، وصبرا في شدة. وطلبا في حلال ونشاطا في هدى. وتحرجا عن طمع. يعمل الأعمال الصالحة وهو على وجل. يمسي وهمه الشكر، ويصبح وهمه الذكر. يبببت حنرا ويصبح فرحا. حنرا لما حذر من الغفلة. وفرحا بما أصاب من الفضل والرحمة. إن استصعبت عليه نفسه فيما تكره لم يعطها سؤلها فيما تحب. قرّة عينه فيما لا يزول. وزهادته فيما لا يبقى. يمزج الحلم بالعلم. والقول بالعمل. تراه قريبا أمله. قليلا زلته. خاشعا قلبه. قانعة نفسه. منزورا أكله. سهلا أمره. حريزا دينه. مبيته شهوته. مكظوما غيظه. الخير منه مأمول، والشر منه مأمون. إن كان في الغافلين كتب في الذاكرين، وإن كان في الذاكرين لم يكتب من الغافلين. يعفوا عن ظلمه، ويعطي من حرمه، ويصل من قطعه. بعيدا فحشه. لينا قوله. غائبا منكره. حاضرا معروفا. مقبلا خيره، مدبرا شره. في الزلازل وقور، وفي المكاره صبور. وفي الرخاء شكور. لا يحيف على من يبغض. ولا يأتّم فيمن يحب. يعترف بالحق قبل أن يشهد عليه. لا يضيع ما استحفظ. ولا ينسى ما ذكر. ولا يبايز بالألقاب. ولا يضار بالجار. ولا يشمت بالمصائب. ولا يدخل في الباطل. ولا يخرج من الحق. إن صمت لم يغمه صمته. وإن ضحك لم يعلو صوته. وإن بغي عليه صبر حتى يكون الله هو الذي ينتقم له. نفسه منه في عناء. والناس منه في راحة. أتعب نفسه لأخرته، وأراح الناس من نفسه. بعده عن تباعد عنه زهد ونزاهة. ودنوه ممن دنا منه لين ورحمة. ليس تباعده بكبر وعظمة، ولا دنوه بمكر وخديعة. >

(قال) فصعق همام صعفة كانت نفسه فيها. فقال أمير المؤمنين عليه السلام: < أما والله لقد كنت أخافها عليه. >. ثم قال: < أهكذا تصنع المواظ بالبالغة بأهلها؟ >. فقال له قائل، فما بالك يا أمير المؤمنين؟ فقال: < ويحك إن لكل أجل وقتا لا يعدوه وسببا لا يتجاوزوه. فمهلا لا تعد لمثلها، فإنما نفت الشيطان على لسانك.>.

سبق التنويه إلى أن الجذور الأصلية للديمقراطية الغربية المعروفة والناجحة في العالم تعود بالأصل إلى الحضارة اليونانية القديمة ودويلات مدنها المعروفة في التاريخ. غير أن هذه القواعد الفكرية أهملت إلى حد بعيد بعد اندثار الحضارة اليونانية القديمة لقرون عديدة، ليبدأ ظهورها المجدد في أوروبا من جديد (غرب أوروبا) وتطورت باستمرار وتدرجياً في بريطانيا، أمريكا وفرنسا، لتشمل جوانب اجتماعية واقتصادية أيضاً إلى جانب الجوانب السياسية.

وجوهر الحركة الديمقراطية يهدف إلى تحجيم سلطة الحكام المطلقة من ملوك وغيرهم وفي حالات عديدة القضاء عليها بشكل مبرم من أجل إعادة حق السيادة إلى الشعوب عن هذا الطريق. وهي بهذا الصورة كانت وسيلة من وسائل حركات تحرير الشعوب، والتي تجلت بأجلى صورة في الثورة الأمريكية ضد السلطة البريطانية فيما يسمى (بحرب الاستقلال).

وكان لهذه الحركات في حالات كثيرة طابع دموي، نظراً لإصرار الحكام والمتنفذين على التمسك بامتيازاتهم الخاصة وعدم تفهمهم واستجابتهم لمطالب الشعوب المشروعة. حتى أن بعضهم دفع حياته ثمناً لهذه المواقف المتعنتة (حياتهم) في بريطانيا، فرنسا وروسيا إلى جانب إراقة الدماء في أمريكا.

ورغم هذه البدايات الدامية، فإنها تحولت إلى قصة ناجحة على طول الطريق وعبر مئات السنين، لأنها كانت وسيلة أساسية لحسم مسألة الصراع على السلطة بطرق سلمية عبر الاحتكام إلى رأي وقرار الشعب. وبذلك أمكن الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي وهكذا زادت فرص التطور الاقتصادي بالنتيجة في البلدان التي اتخذت الديمقراطية نهجاً لحياتها السياسية لفترة طويلة. وصدرت لوائح وبيانات توكيدية تركز على حقوق الإنسان والمواطن. ومنها بيان الاستقلال الأمريكي المعروف (4/تموز/1776) وحقوق الإنسان الفرنسية ولائحة الحقوق البريطانية.

ولكن على الرغم من هذا النهج والسلوك النموذجي (والجدير بالاعتناء) في الداخل وهو بهذه الصورة وجه ناصع البياض، إلا أن لهذه الديمقراطيات وجه آخر أقل نضارة بكثير، إن لم نقل بأنه كاحل وكئيب ويستحق الاستنكار والشجب. وهذا الوجه ينعكس ويتجلى في سياساتها الخارجية والتي تفنقر في أغلب الحالات إلى أبسط القواعد الديمقراطية لانه في الغالب ميل إلى ممارسة سياسة إمبريالية وكولونيالية صارخة ويتجاهل تماماً تطلعات الشعوب المعنية المشروعة في التمتع بالحقوق الديمقراطية ذاتها، التي تدعوا لها الديمقراطيات الغربية والقاضي بتحكيم هذه الشعوب في اختيار أفضل السبل لتطوير كيانها ومستقبلها. ولذا فهي وعبر هذا النهج أقرب إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطية فعلاً، سواء اتخذت مواقف منفردة أو مجتمعة في حالات كثيرة، نظراً لسعيها إلى فرض إرادتها بالقوة على الكثير من الشعوب، بدل إيجاد حلول توفيقية عبر التفاهم مع الشعوب المعنية بالذات وبدون وساطة ومن هذه الشعوب والأوطان (كردستان وشعبها الكردي)، الذي كان ضحية لهذه الممارسات اللاديمقراطية.

ويلاحظ بأن الرأي العام داخل الديمقراطيات الغربية يجهل على ما يبدو آثار سياسة هذه الدول السلبية على مصير وكيان العديد من الشعوب في العالم ومنها الشعب الكردي، الذي فرضت عليه التجزئة بالقوة والإكراه. يقول

الرئيس الأمريكي كارتر على سبيل المثال بصدد فرض سياسات اقتصادية مايلي (مع التأكيد بأن هذا الموقف لا يمكن أن يحصر بأمريكا فقط):

< إن الغطرسة الأمريكية - أنا أريد أن أقولها مرة بهذه الشدة - هي أمر لا يمكن إنكاره مع الأسف. الولايات المتحدة مازالت وباستمرار تعتبر نفسها كقوة كبرى فريدة. ولهذا السبب لا تراعي كثيرا احتياجات الشعوب الأخرى، ثقافتها ومصالحها الاقتصادية. وكون هذا السلوك قد يولد في بلدان أخرى البؤس والضائقة، فهو أمر لا يدركه الأمريكيون بالمرّة. نحن أسياد، بدون أن نعلم ذلك وبدون أن نفكر في ذلك. >

لقد كان لهذه السياسات أثر بالغ السلبية على تطلعات الشعب الكردي في التحرر والاستقلال في الماضي والحاضر على حد سواء. الأمر الذي تجسد في البداية في الموقف البريطاني من المسألة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، حيث فرض التقسيم على كردستان لاهداف استعمارية محضة بدلا من إتاحة الفرصة للشعب الكردي في ممارسة حق تقرير المصير على أسس ديمقراطية، الأمر الذي يفترض أن تراعيه أنظمة تدعي أنها ديمقراطية كحكومة بريطانيا العظمى في حينه. وهكذا تنكرت واحدة من اقدم الديمقراطيات الغربية لحق الشعب الكردي في الحياة الحرة الكريمة، بل وحرمته من أبسط إمكانيات التمتع بحقوقه القومية المشروعة خلافا للمعاهدات والاتفاقات والمبادئ الصادرة والمعلنة من جهات متعددة ذات علاقة وهذا ما سنتطرق إليه تباعا في مواضع مختلفة من الفصول القادمة. ونحن إذ نتطرق بصراحة إلى هذه المواضيع التي قد يكون فيها الكثير من الإحراج لعدة جهات، غير أن هدفنا هنا لا يعني بأي حال التطاول على الآخرين، بل وضع النقاط على الحروف لاستجلاء الحقيقة وبالتالي إيجاد حلول منطقية عادلة على أسس ديمقراطية للمسألة الكردية استنادا كما لمفات من الفرص ومنع تقييد الفرص المستقبلية ورائدنا في ذلك هو وجوب الاعتماد على لغة الصراحة الديمقراطية لبحث الموضوع علميا، على اعتبار أن ديمقراطية الحلول للمسألة الكردية هو هدفنا الأول والأخير. يقول الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) وهو من أكثر الرؤساء الأمريكيين السابقين نشاطا على الساحة السياسية حتى الآن: <.. أنا أرى أن من الأفضل وفي ظل الحياة الديمقراطية، أن يتم الإفشاء عن الآراء المختلفة، حتى تكون معروفة لدى الرأي العام. >. ولا ضير من البدء بالموقف الألماني، الحديث العهد بالديمقراطية نسبيا بالقياس إلى بقية الديمقراطيات الغربية كمثال.

ألمانيا الاتحادية: (بين النهج الداخلي والسلوك في الخارج):

الدور الألماني في أوروبا وبالأخص في القرن العشرين يتميز من خلال حربيين عالميتين هزت أرجاء المعمورة وولدت لدى الشعوب المجاورة لألمانيا انطبعا سلبيا عن الألمان بسبب نزعتهم وميولهم الهادفة إلى التسلط على الآخرين وغزو واحتلال بلدانهم وما يرتبط بذلك من تطاول على حقوق الشعوب المعنية، أفرادا وجماعات.

وعلى الرغم من انقضاء أكثر من نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الشعوب المجاورة لألمانيا مازالت في شك وريبة من مواقف ألمانيا المستقبلية، وان كانت هزيمة ألمانيا في الحربين قد ارتبطت بشروط وتغيرات سلبية بالنسبة للألمان أنفسهم، ومنها ما انعكس على خسارتهم لمناطق تابعة لهم في السابق في ما وراء

البحار أولا وقسما من الأرض الألمانية بالذات، إلى جانب فرض غرامات وتعويضات إلى الدول المتضررة من النهج الألماني والى المنتصرين. وتقدر التعويضات التي قدمتها إلى اليهود فقط بحوالي (80) مليار مارك كتعويض للأضرار التي لحقت بهم من جراء الملاحقات والتصفيات التي تعرضوا لها خلال الحرب العالمية الثانية.

ولكن على أشلاء الحرب الخاسرة التي خلفتها ألمانيا النازية، نشأت ديمقراطية فتية، ترعرت وثبتت أركانها في ألمانيا بالتدريج، لتزدهر إلى درجة لا نبالغ معها إذا قلنا بأنها واحدة من أبرز الديمقراطيات في العالم، وان كانت هذه الديمقراطية في البداية مفروضة فرضا وليست اختيارا ذاتيا. هذه الحقيقة لا تتجلى عبر نظام فصل السلطات فقط، بل وعبر البرلمان الذي تتواجد فيه مختلف التيارات الحزبية، التي تعكس التنوع الفكري الموجود في ألمانيا على اختلاف نحلته واتجاهاته وكذلك في حرية الفكر والوجدان عبر الصحافة الحرة، إلى درجة يتم خلالها إحراج موقف الحكومة الألمانية إلى حد بعيد. وكمثال على هذه الحقيقة نذكر بالتقرير التلفزيوني حول حرب البلقان الأخيرة (كوسوفو) والدور الألماني فيها، وبالأخص دور وزارة الدفاع الألمانية وتشجيعها للحل العسكري من خلال تغطية إعلامية مظلمة ونشر أنباء لا تتسجم مع الوقائع والأحداث ومنها نشر أخبار عن وجود خطة صربية باسم (الحدوة أو السنبك). تمهيدا لتصفية عرقية مزعومة من قبل الصرب ضد الألبان. وفي الحقيقة لم تكن هنالك على ما يبدو أية خطة مشابهة من قبل الصرب. ولعل سبب هذا الموقف الألماني يعود بالأصل إلى العداء المستحكم بينهم وبين الصرب بالأخص منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى بسبب اغتيال ولي عهد النمسا على يد منظمة (الكف الأسود) الصربية. هذا النهج بالطبع يعيد إلى الذاكرة، الأسطورة القائلة بأن ألمانيا لم تكن البادئة بإطلاق النار في الحرب العالمية الثانية ضد بولونيا، بل أنها (ردت على إطلاق النار)!

ولكن على الرغم من احتجاج وزارة الدفاع على استنتاجات محطة التلفزيون الألماني، فإن الأخيرة بقيت متمسكة بمواقفها قائلة: (بان لها مصادر موثوقة والمؤيدة لما تذهب إليه). وبالطبع انعكس هذا الأمر على صفحات الصحف أيضا في تلك الفترة. (راجع مثلا الصحف الصادرة في 23/فبراير/2001)، علما أن الفلم المعروف على شاشة التلفزيون الألماني كان تحت عنوان: (بدأت العملية بكذب) هذا وقد علق مسؤول إعداد البرنامج الخاص بالخارج (ألبريشت راينهاردت) قائلا: (إن تعقيباتنا قادرة على الصمود).

وكمثال آخر نشير إلى الانتقاد الموجه إلى انتهازية مواقف بعض الساسة الألمان، الأمر الذي يتجلى بكل وضوح في تباين المواقف

وتناقضها الرهيب في حالة وجودهم في صف المعارضة تارة ووجودهم في صف السلطة تارة أخرى وكيف انهم يتحولون تارة إلى (باولوس) وتارة إلى (ساولوس) حسب قول المسيحيين. ولقد ساق التلفزيون الألماني مثلا ساطعا عن هذه الحقيقة بخصوص قضية تجارة الأسلحة، التي مازالت تهدد كيان الشعوب وحركاتها التحررية في الصميم ومنها حركة التحرر الكردستاني. ففي برنامج تحت عنوان (كونتراست = تناقض)، تم عرض خطاب وجهه أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني إلى البرلمان الألماني أثناء جلسة برلمانية واسمه (والتر كولبو) يندد فيه بشدة بسياسة بيع الأسلحة فقال: < من الأراضي الألمانية يجب أن لا تتدلع الحرب من

جديد إطلاقاً، وحتى من خلال بيع الأسلحة وتصديرها، بل وحتى من خلال تصدير أسلحة مركبة أو تصدير
تكنولوجية صنع الأسلحة. > ثم يتطرق السيد (والتر كولبو) إلى أوضاع الشرق الأوسط فيقول: > عبر تراكم
الأسلحة المستمر في هذه المنطقة التي يتعالى فيها خطر الانفجار، يتم إجهاد كل المحاولات لاحتلال السلام. لا
يمكننا ضمان الإبقاء على محلات للعمل من خلال بيع الأسلحة وتهديد حياة البشر الآخرين بذلك وبالأخص
اليهود.>

وللعلم فقط نذكر بأن السيد (والتر كولبو) هو أحد مساعدي وزير الدفاع الحالي (رودولف شاربينك)، الذي هو
الأخر يبيع الأسلحة في كل الاتجاهات، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً على حد سواء. أما مصير الشعوب التي تعاني
من وطأة استعمال هذه الأسلحة الرهيبة ضدها فلم يعد موضع حديث لأصحاب السلطة الألمانية ومنهم شعب
كردستان الذي يعاني الأمرين من هذه الأسلحة الدقيقة والفتاكة في كردستان والواقعة تحت الاحتلال العراقي أو
التركي بالدرجة الأولى. ولكن من باب الإنصاف لا بد أن نقول بأن معلق البرنامج قال هو الآخر: (بان هذه
المواقف ليس لها أي ارتباط بالأخلاق والضمير)!

ولكن هنالك استثناءات على حرية الصحافة هذه في حالة تدخل مؤسسات اقتصادية كبرى ومنها الصراع
الذي نشج بين شركة الطيران الألمانية (لوفتهانزا) وبين طياري هذه الشركة حول رفع مستوى الأجور
والرواتب. وهددت الشركة بمقاطعة الصحف التي قد تقدم على نشر أنباء حول مفاوضات الشركة. ولهذا السبب
جاء نشر الخبر بطرق ملتوية عن طريق نشر النبا أولاً في الصحف البريطانية لتقتبس الصحف الألمانية منها في
آخر المطاف!

وهنالك مثال آخر يوضح بأن لحرية الصحافة حدوداً معينة لا يستسغ البعض تجاوزها ومنها محطة التلفزيون
الألماني بالذات في بعض الحالات ومنها ما كان متعلقاً بأحداث انهيار ناطحات السحاب في نيويورك على أثر
عملية إرهابية قام بها مؤيدو منظمة القاعدة العربية. فقد مارس التلفزيون الألماني هو الآخر الضغوط على أحد
مقدمي برامج المعروفين (أولريش فيكرد)، الذي له مؤلفات عديدة ومنها كتاب له تحت عنوان: (النزيه هو
العبي). وخلاصة القصة هي أن (أولريش فيكرد) اقتبس في تقييمه لأحداث (11 / أيلول / 2001) بعض أقوال
الكاتبة الهندية الشهيرة (أروندھاتي روي)، التي تقارن بين المنطلقات العقلية للرئيس الأمريكي وأسامة بن لادن.
ولقد أضاف (أولريش فيكرد) معلقاً: > بوش ليس قاتلاً ولا إرهابياً. لكن التركيبات الفكرية هي ذاتها. > وبناءً
على ذلك هددت محطة تلفزيون ألمانيا السيد أولريش بالطرد إذا بقي متمسكاً بأقواله، فاضطر هذا إلى الاعتذار في
آخر المطاف والتراجع عن رأيه قائلًا، بأن هنالك تفسير خاطئ لما كان يعنيه بالفعل!
ولكن رغم هذه الاستثناءات الفريدة من نوعها في الواقع، فإن حرية إبداء الرأي ضمن أطر النظام الديمقراطي في
ألمانيا ثابتة الأركان وواسع إلى حد كبير للغاية.

ولا يخفى عن كل من يزور ألمانيا حقيقة قبول ألمانيا للألوف من اللاجئين السياسيين من شتى أنحاء العالم
وتجري معاملتهم بالحسن بصورة عامة. أما تعرض بعضهم إلى المضايقات من قبل المتطرفين الألمان، الأمر
الذي أدى في حالات محدودة إلى مقتل بعض اللاجئين، فإن ذلك يعتبر ظاهرة لها ما يشبهها في النمسا وفرنسا

وبريطانيا. وهي في الواقع استثناء على القاعدة. ففي ألمانيا يتواجد الألوف من اللاجئين العرب مثلا من شتى الأقطار العربية وبالأخص من العراق، ممن أحجمت الدول العربية على كثرتها عن قبولهم كلاجئين. وهذا بحد ذاته فقط دليل على التسامح الملموس في الأنظمة الديمقراطية الغربية ومنها الديمقراطية الألمانية.

والى جانب اللاجئين هنالك عدة ملايين من الأجانب (تقدر بعض المصادر عددهم بحوالي 7 ملايين) العاملين في ألمانيا، أي أن تواجدهم في ألمانيا يعود إلى أسباب اقتصادية وينتمون إلى عدة جنسيات من قارات مختلفة ويطلق الألمان عليهم اسم (العمال الضيوف). ويبدو أن الأتراك لهم قصب السبق على هذا الصعيد فعددهم يزيد على مليون عامل. أما الأكراد فيقدر عددهم بحوالي 600,000 شخص. علما أن الدراسات الموضوعية ذات العلاقة أثبتت بأن على ألمانيا أن تستضيف المزيد من الأيدي العاملة لتلأفي النواقص في المستقبل أيضا، إذا أرادت ألمانيا أن تحتفظ بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي الحالي وتطوره في المستقبل. وهذا الأمر يعود إلى انخفاض متزايد في نسبة الولادات بين الألمان أنفسهم.

والظواهر تشير إلى أن الأتراك لهم مركز متميز بل ومدلل، رغم المصاعب التي يواجهها المجتمع الألماني في استيعابهم، نظرا لكونهم يفضلون الانزواء والانعزال بكل جلاء ولا يبذلون رغبة في تعلم اللغة الألمانية لمغالاتهم في التمسك بلغتهم التركية (لغة الشمس)، على الرغم من أن السلطات الألمانية تسعى إلى ترضيتهم بكل الصور إلى درجة يبالغ فيها بشدة في بعض الأحيان لتأخذ طابعا هزليا بالفعل، حيث تبنى معها البعض فكرة استحسان تعلم الألمان للغة التركية في برلين!

والحقيقة أن السر الكامن وراء هذا السلوك هو لغز يستعصي حله، فهل يا ترى كان للتحالف السابق بين الطرفين في الحرب الأولى دافعا لهذا السلوك أم أن مجرد انتماء تركيا إلى حلف الناتو يكفي لغض النظر عن كل المواقف التركية المناهية في حالات كثيرة لكل الأعراف والتقاليد الدولية. فقد اقدم مرة أحد مدراء المدارس على توجيه طلب إلى التلاميذ الأتراك بعدم التكلم باللغة التركية في المدرسة أو الصف الدراسي. فردت الصحافة وأجهزة الإعلام الألمانية الأخرى بانتقادات لاذعة موجهة للتوبيخ إلى مدير المدرسة لعدة أيام والتي أجبرت الأخير في آخر المطاف على الاعتذار!

علما أن أحد التلاميذ الأتراك علق قائلا، بأنهم يتكلمون باللغة التركية داخل الصف الدراسي عمدا! وهناك جهات قليلة باتت غير مستعدة لقبول هذا النهج التركي وبدأت توجه الانتقاد إليه ولكن لحد الآن بدون نتيجة ومنهم رئيس وزراء مقاطعة بافاريا. كما وانتقد أحد وزراء مقاطعة (نورد فيست فالين) هذا النهج أيضا.

وبالطبع إذا استمر هذا الموقف الألماني، فلعل بالإمكان أن نتساءل بدون أن نجانب الواقع عما إذا كان هذا السلوك سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل جمهورية تركية في ألمانيا على غرار ما حصل في قبرص؟

ولا ريب أن موقف السلطات الألمانية من الأتراك العاملين في ألمانيا هو بحد ذاته انعكاس لسياسة ألمانيا الخارجية اتجاه حكومة أنقرة بصورة عامة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر المساعدات التي انهالت على تركيا بعد الهزة الأرضية التي تعرضت لها مدينة استنبول وهي ذاتها تجسيد لعمل إنساني لاريب، نظرا لان أطرافا عديدة أخرى أقدمت هي الأخرى على نفس العمل. لكن لا أثر للمساعدات المطلوبة والضرورية لاعادة بناء واعمار كردستان المحتلة من قبل الجيش التركي والتي هدمتها الحكومة التركية بسلاح ألماني، فلماذا؟ علما أننا لا نريد أن نتطرق

إلى كيفية تصرف الحكومة التركية بالمساعدات التي تلقتها بهذه المناسبة (الهزة الأرضية)، ونكتفي بالإشارة إلى أن الضحايا أبدوا امتعاضهم في مقابلات تلفزيونية عديدة عن سلوك حكومتهم. والغريب أن الحكومة التركية التي تستجدي باستمرار الحصول على مساعدات جديدة تحت واجهات إنسانية لأنها لا تملك المال اللازم لتغطية النفقات المطلوبة ولكنها بعد فترة تبدي استعدادها لشراء المزيد من الأسلحة وبالأخص الألمانية منها للاحاق المزيد من الدمار بكرديستان التي تحتلها جيوشها ولا تتردد ألمانيا للاستجابة إلى هذه المطالب. فمن أين يتم تمويل هذه الصفقات؟ أم أن تصدير الأسلحة الألمانية إلى تركيا سيعتبر في آخر المطاف كمساعدات تنمية لتركيا وهي في الواقع مساعدات هدم في كردستان؟!

فرغم الأزمة الاقتصادية الخائفة التي تعاني منها حكومة أنقرة وبشكل مزمن والتي مازال يطلق عليها وبحق اسم (الرجل المريض) ولكن ومع ذلك تواصل ألمانيا وباستمرار بيع أحدث أسلحتها الدقيقة والفتاكة إليها. لقد بلغت هذه المبيعات في عام (2000) ما يزيد عن (3,5) مليار مارك ألماني. علما أن ألمانيا ادعت في البداية، بأن التوريد مشروط بتحسين الأوضاع في كردستان المحتلة من قبل الجيش التركي، بل وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في تركيا بصورة عامة. علما أن هذه الأسلحة والتي سبقتها أو التي ستلحق بها في المستقبل اقتصر على الاستخدام ضد الشعب الكردي ووطنه كردستان على الدوام وأدت إلى هدم ألوف القرى وتهجير الملايين من أبناء الشعب الكردي. وكان الاستثناء الوحيد لحد الآن هو استخدام هذه الأسلحة في عام 1972 ضد قبرص لتثريد السكان اليونانيين وجمع شتات الأقلية التركية في قبرص من شتى الأنحاء في شمال قبرص المحتل لإعلان تأسيس جمهورية تركية فيها تدار في الواقع من قبل حكومة أنقرة، وينتقد سكانها من الأتراك القبارصة سياسة حكومة أنقرة وتدخلها في شؤونهم الخاصة، بما في ذلك التصييق المشدد على الحريات العامة ومنع حرية الصحافة إلى درجة تجرير المطابع التي لا ترضخ لمشينة حكومة أنقرة، وهي بذلك تمارس نفس سياستها المتبعة داخل تركيا وتأبى تغييرها.

وفي أيار/2001 تظاهر ألوف من السجناء السياسيين لتحسين أوضاع اعتقالهم في السجون التركية الرهيبة. كما أقدم عشرات الألوف على التظاهر في الشوارع بسبب الأزمة الاقتصادية الخائفة وأعلن وزير الاقتصاد التركي بأن تركيا بحاجة إلى مساعدات فورية بقيمة (10-12) بليون دولار لمعالجة الأزمة. لقد وافق البنك الدولي على منح القرض بدون تردد!

وبالطبع زادت مساعي الحكومة التركية للحصول على مزيد من الأسلحة أيضا! إذن في الوقت الذي تمارس فيه ألمانيا الضغوط على إيران لتغيير سياستها الداخلية بهدف التوصل إلى مزيد من الانفتاح والديمقراطية، فإنها في ذات الوقت تواصل دعم أكثر الأنظمة إرهابا في العالم (تركيا) وتزودها باستمرار بأحدث الأسلحة، لتستطيع الأخيرة محاربة ومواصلة تشريد الشعب الكردي وهدم كردستان. وليت الأمر يقف عند هذا الحد، ففي ألمانيا هنالك من يستمرئ سوء حظ الشعب الكردي وابتلائه بتألف قوى عدوانية ضده ويسبلون أجفانهم على القذى. ففي برنامج تلفزيوني هزلي لمحطة ألمانية بتاريخ (2000/10/6) علق أحد مقدمي البرنامج قائلا: < إذا كان للأتراك مشكلة فيكفي أن يتوجهوا إلى الألمان، الذين سيدعمونهم

بالسلاح لتجاوز العقبات. بل ولكي يتم منع نشوء المشاكل مستقبلاً، ستزود ألمانيا الأتراك ليس بالسلاح فقط بل بمعامل لصنع الأسلحة. >.

كل ذلك يجري ليس عن جهل بالحقائق بل على الرغم من درايتهم بها وهذا ما (يزيد الطين بلة) كما يقال، ففي مقابلة تلفزيونية بتاريخ (2000/8/29) مع نائبة من حزب الخضر الألماني. أشارت الأخيرة فيها إلى وجود اتفاق بين الحزبين الحاكمين (الخضر والاشتراكيين) يربط بين تصدير السلاح وقضية حقوق الإنسان في البلد المعني ولم يعد يستثني الدول التابعة إلى الناتو، التي يجب عليها أن تحترم بدورها هذه الحقوق. لأن الانتماء إلى الناتو يجب أن لا يعتبر كصك على بياض. والخوف من استخدام تركيا لهذه الأسلحة له ما يبرره. علماً أن ألمانيا وصلت إلى المرتبة الثالثة في تصدير الأسلحة في العالم بعد روسيا وأمريكا. >. لقد أثبتت التجربة بأن هذه الأقوال كانت لا تعني شيئاً آخر غير ذر الرماد في العيون. فلقد زودت ألمانيا قبلها وبعدها النظام التركي بالأسلحة، بل وبمعامل لصنع الأسلحة كذلك وكانت بذلك قد دخلت الخندق المعادي لحركة التحرر الكردستاني وتحولت إلى شريك وعامل في اضطهاد الشعب الكردي وتشريده من بلاده بالعنف والإكراه.

ولا ننسى بأن ألمانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تلج وبإصرار على إدخال تركيا في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الطبيعة العنصرية الواضحة لحكومة أنقرة واستهتارها بكل المقررات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بل وانتهاكها للمعاهدات التي أبرمتها بخصوص ضمان حقوق ما يسمى (بالأقليات). ولكن يظهر بأن عضوية حكومة أنقرة في حلف الناتو يعتبر من قبلها بساطاً يمكن إخفاء كل جرائم النظام تحته مثل: تدمير كردستان وتشريد أبناء الشعب الكردي لغرض السيطرة على ثروات كردستان الطبيعية. محاولة اغتيال البابا من قبل (علي آقار).

خطف فتاة إيطالية من قبل نفس مجموعة (علي آقار التركية المتطرفة) واختفاء أثرها منذ يوم الاختطاف. تجارة المخدرات المدعومة من أعلى المستويات في الحكومة التركية لتمويل حرب الإبادة في كردستان. احتلال شمال قبرص وجمع شمل الأقلية التركية فيها لإعلان جمهورية تركية مستقلة فيها عن طريق تشريد القبارصة اليونانيين .

إدانة تركيا بسبب ارتكابها لجريمة الإبادة الجماعية بحق الأرمن من قبل البرلمان الفرنسي. ممارسة سياسة انتهاك أعراض النساء في كردستان كجزء من سياسة تشريد الشعب الكردي ومصادرة وطنه بالقوة وبدعم ومساعدة الدول الأوروبية. ويقدر المطلعون عدد الفتيات الكرديات اللاتي تعرضن لهذه الاعتداءات المنظمة بما يزيد عن (10) آلاف. إنها نفس السياسة التي مارسها الصرب لتشريد المنتمين إلى قوميات غير صربية.

سجون تركيا الرهيبة مكتظة بالسجناء السياسيين وفي مقدمتهم أبناء الشعب الكردي الذي يتحمل العبء الأكبر من ممارسات الاضطهاد الحكومي المنظم. وبين هؤلاء أعضاء سابقون في برلمان أنقرة! فمن يدعم الشعب الكردي في كردستان الخاضعة للاحتلال التركي في إعادة بناء قراه؟ ولماذا يحرم الشعب الكردي في بلاده من التعلم بلغته الأم ويجبر على تعلم اللغة التركية، ويجبر أطفالهم على إلقاء الأناشيد يومياً في المدارس لكيال المديح للدولة التركية التي تضطهدهم وتذلمهم وتنهب ثروات بلادهم الطبيعية

وتذيقهم في ذات الوقت الفقر والهوان وتحرمهم من فرص بناء المستقبل أسوة بكل شعوب العالم على أساس حق تقرير المصير والشعب الكردي يعيش على أرض آباءه وأجداده منذ آلاف السنين وليس دخيلا جديدا على المنطقة؟

لماذا يجبر الأطفال الأكراد على التغمي بمصطفى كمال باشا (أتاتورك) وهو الذي خدعهم وأسس نظام الجور والاضطهاد الممارس ضدهم لحد الآن، وهو الذي استنجد بهم لتأسيس الدولة التركية؟
لماذا نصر الحكومة التركية على تغيير أسماء القرى والمناطق الكردية بل وأسماء الأشخاص الكردية إلى أسماء تركية وهي التي استكرت على الدوام تغيير أسماء الأتراك في البلدان الأخرى كالاتحاد السوفيتي سابقا، الذي فرض في المناطق الخاضعة لسلطته أسماء غير تركية أو إسلامية بحجة كونها (رجعية) وهكذا حدث وأن اجبر أحد المنتمين إلى العنصر التركي على قبول تسمية ابن له (بالتراكتور) على اعتبار أن هذا الاسم يعتبر تقدما. يقول الشاعر بصدد هذا السلوك ناقدا: < لا تنهى عن فعل وتؤتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم >. أما أن الألوان لوضع حد لهذا التعسف والاستهتار؟

والى متى ستصر الحكومة التركية التمسك بنظرياتها العنصرية المهترئة، التي عفى عليها الزمان وهي تدرك قبل غيرها خطل هذه الافكار وزيفها والتي تدعي بتفوق العنصر التركي والثقافة التركية، سيما وهي تدرك بأن الداعي لها لم يكن تركيا. يقول السيد أدولف هتلر بهذا الصدد حول هوية أب الأتراك (أتاتورك) الحقيقية: < نحن خسرنا جرمانيين، ممن يسكنون الآن في شمال أفريقيا كبربر وكأكراد في آسيا الصغرى. وكان كمال أتاتورك واحدا منهم، إنسان أزرق العيون، الذي لا تربطه مع الأتراك أية رابطة على الإطلاق.>.

إن النظام الفاشي الحاكم في انقره ومصطفى كمال باشا (أتاتورك) لهما نفس المنزلة في عيون وقلوب أبناء الشعب الكردي، كالمنزلة التي كانت وما تزال لدى شعوب أوروبا بالنسبة للنظام النازي وهتلر. إن الحكومة التركية تمنع حتى شارات المرور الدولية في كردستان التي تحتلها قواتها (أحمر – أصفر – أخضر) لأنها تذكر جماهير الشعب الكردي بالعلم الذي رفعته جمهورية مهاباد الكردية بعد الحرب العالمية الثانية!

إن ألمانيا التي حققت وحدتها المجددة قبل حوالي عشر سنوات بدون إراقة دماء جديدة في أوروبا على الأقل، لأن شعوب أوروبا المجاورة وفي العالم أقرت واعترفت بحق الشعب الألماني في تقرير المصير. وعلى هذا الأساس انهار جدار برلين، الذي ظل ولعشرات السنين رمزا حائلا بين الألمان وحقهم في تقرير المصير، إلى جانب تقسيمه العالم إلى معسكرين متنازعين وشحذه عن هذا الطريق للحرب الباردة بينهما. ألمانيا هذه بالذات تريد عمليا بناء جدار جديد غير منظور في كردستان عبر بيع أحدث الأسلحة من دبابات وغيرها إلى تركيا وأسلحة الدمار الشامل إلى العراق، حائلة بذلك بين الشعب الكردي وحقه في تقرير المصير. إن ألمانيا باتت تبحث بعد وحدتها المجددة عن حلفاء جدد لها في أوروبا وخارجها لتعزيز مركزها في الاتحاد الأوروبي ومن خلال هذا الاتحاد في العالم أيضا ومن هنا المطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن أيضا. ومن هذه الزاوية نعتقد يجب على كل محلل أن يفسر موقف ألمانيا من تركيا ومن المسألة الكردية في آن واحد وهي تساير سياستها في البلقان أيضا. نظرة واحدة على الخريطة والأحداث قديمها وحديثها تظهر بأن حلفاؤها الجدد هم حلفاؤها القدامى.

يبقى أن نذكر هنا بأن معارضي نظام أنقره من الأتراك أيضا يعانون من الإهمال بل والمضايقات ويتعرضون للتهديد بالإعادة والتسليم إلى السلطات التركية وما إلى ذلك من الإجراءات. ومن هؤلاء مجموعة تطالب بإعادة نظام الخلافة، ويبدو انهم حاولوا مرة تفجير ضريح الدكتاتور كمال (أتاتورك). ويلاحظ بأن سكان الدولة التركية بغالبيتهم الساحقة لا تكن للنظام السائد أي عطف ومنهم المجموعات الإسلامية، التي ضاقت ذرعا بطقوس التقديس المبالغ فيها للدكتاتور الراحل (أتاتورك) والى العزلة التي باتت تركيا تعاني منها في العالم الإسلامي ... لذا فهم يحنون على ما يبدو إلى الماضي القريب نسبيا حيث كانت الدولة العثمانية مرهوبة الجانب في الكثير من البقاع ويهاهبها الناس، في حين أن تركيا الحالية باتت في الواقع تهدد شعوبها فقط وتعاني من أزمة الافتقار المزمن إلى الأمن والاستقرار الداخلي.

أتذكر بأنه كان لي لقاء مع أحد المنتمين إلى هذه العناصر على ما بدا لي، أثناء سفرة إلى أحد المواقع التاريخية أعدتها الشركة التي كنا نعمل فيها سوية وكان بذلك أحد العمال الأتراك ممن أجبرتهم الضائقة الاقتصادية في بلده إلى المجيء إلى أوروبا بحثا عن العمل. وكان ضمن برنامج السفرة بالصدفة زيارة قلعة أثرية قديمة لعبت دورها لصد الغزو التركي لأوروبا أثناء الحكم العثماني. فتم التطرق إلى بعض الحقائق التاريخية وكيف أن الغزو التركي كان مصحوبا بسفك الدماء وحروب طاحنة بين الغزاة وبين العديد من الشعوب الأوروبية التي كانت تدافع عن حريتها أو تريد استعادة استقلالها من جديد.

الغريب أن المتحدث كلما كان يتطرق إلى أهوال الحرب، كان تعليق أحد الشبان الأتراك المرافقين لنا في السفرة هو استخدامه لعبارة كررها عدة مرات، وهي (هؤلاء كانوا أجدادي) وذلك بكل فخر واعتزاز وكأنه يمجّد الاضطهاد الذي تعرضت إليه شعوب عديدة على يد الجحافل التركية. لكن المتحدث كان يسعى للسيطرة على أعصابه رغم امتعاضه الظاهر من تعليقات هذا الشاب التركي. ولكن بعد أن ابتعد هذا الشاب التركي بعض الشيء عن مجموعتنا، وإذا بالمتحدث يتوجه إلي قائلا: < يجب علي أن أقول لك بكل صراحة، بأنني أفضل التركي الذي يحمل المكنسة على التركي الذي يحمل الرمح. >!

لمزيد من التوضيح لابد من الإشارة إلى أن هذا الشاب التركي كان يتولى مهمة تنظيف بعض أقسام المعمل بالمكنسة.

بالنسبة لي ككردي كان الأفضل أن أبقى على الحياد، لعلمي بأن الجيش التركي مازال يستخدم الحراب في كردستان وهذا الحراب يستوردها من ألمانيا أيضا!

علما أن هنالك نقش على الخشب للفنان (هانس كولدنيمنوندت) يعود إلى القرن السادس عشر، وهو يجسد جنديا تركيا يمتطي سهوة جواده وهو يجر فلاحا وزوجته المربوطين بالحبل من الأعناق وراءه وفي يده الأخرى يحمل رمحا مطعونا في بطن طفل رضيع بقي معلقا على الحربة!

لقد خيب الخضر أيضا الآمال المعلقة عليهم بعد وصولهم إلى السلطة على أصعدة شتى ومنها ما كان آمالا معلقة على ضرورة الدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير وكذلك قضية منع بيع الأسلحة إلى الأنظمة الإرهابية كالعراق وتركيا. لقد أثبتت التجربة بأن ادعاءاتها بهذا الصدد وفي مجالات أخرى أيضا لم تكن إلا تباهايا

فارغا. ولقد دفع الخضر حتى الآن ثمنا باهظا عن هذه التنزلات المبدئية من خلال خسارتهم لعدة انتخابات وانحسار نفوذهم التدريجي في البرلمانات الألمانية وبتواتر يخشون إخراجهم من السلطة والاستعاضة عنهم بغيرهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لألمانيا حصة الأسد أيضا في بيع أسلحة الدمار الشامل إلى النظام العراقي. سواء فيما يتعلق الأمر في دعم هذا النظام الفاشي في صنع الأسلحة الكيماوية أو الأسلحة النووية (أسلحة الدمار الشامل). أما دورها في دعم هذا النظام لصنع الأسلحة الجرثومية فغير محدد الأبعاد.

والمعروف أن ألمانيا كانت سباقة بالأصل في تطوير واستخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب العالمية الأولى. كان ذلك بواسطة أحد الخبراء من أصل يهودي اعتنق المسيحية تقريبا للنظام الألماني في حينه. ولم يثنه عن عزمه انتحار زوجته، التي كانت تخشى نتائج استخدام هذا السلاح الفتاك. ومن مفارقات الحياة لا بد لنا أن نذكر، بأن هذه الأسلحة استخدمت أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل ألمانيا النازية للقضاء على اليهود في حمامات الغاز المعروفة.

أما الأسلحة الجرثومية التي طورها النظام العراقي الحالي بدعم جهات أجنبية أيضا ولا تعرف هوية هذه الأطراف على وجه التحديد لحد الآن، فهو بالأصل اختراع ياباني على ما يبدو. لقد طورت اليابان هذا السلاح في الفترة الزمنية الواقعة بين الحربين العالميتين واستخدمتها ضد الصين، أثناء فترة الاحتلال الياباني لبعض أقاليم الصين. علما أن الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من الخبراء اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية لتطوير أسلحتها الجرثومية، كما استفادت من الخبراء الألمان لتطوير السلاح الصاروخي. وكان الخبير الألماني (فون براون) من أبرز الخبراء الألمان على هذا الصعيد.

أما السلاح النووي فقد كان إنجازا أمريكيا ساعد على تطويره علماء من شتى البلدان. لكن دور العلماء من أصل ألماني ممن هربوا من النظام النازي وبعضهم من أصل يهودي أيضا، كان رئيسيا في بناء وتطوير هذا السلاح واستخدامه لأول مرة في تاريخ البشرية، حيث تم إلقاء قنبلتين منها في أواخر الحرب العالمية الثانية على مدينتي (هيروشيما و ناكازاكي) اليابانيتين أدت إلى استسلام اليابان.

يقدر الخبراء بان النظام العراقي خصص مبلغا قدره (10) بليون دولار لتطوير الأسلحة النووية. وكانت حصة ألمانيا من الدعم الخارجي المقدم بثمانين في المائة. هذه تقديرات نظرية محظرة ولا يمكن التثبت من صحتها ما لم يقدم حكومة بغداد على كشف الحقائق لأنها هي التي قدمت من هذه الخدمات. أما الدور الألماني في تطوير الأسلحة الكيماوية لنظام بغداد فلا يمكن الاستهانة به أيضا ونتائجه معروفة لدى الرأي العام العالمي، لما حل بمدينة (حلبجة) في كردستان الملحقة بالعراق. ولقد علق وزير خارجية نظام بغداد في حينه طارق عزيز حول الموضوع والانتقادات التي مارسها أجهزة الإعلام الغربية فقال: < إذا لم يرغب هؤلاء في استعمال هذه الأسلحة من قبلنا فلماذا يبيعونها لنا؟ >.

ونقتبس فيما يلي النبأ الذي نشرته صحيفة (بلد) الألمانية، بقلم (كيدو براندينبيرك) تحت عنوان: (الجاسوس الذري الألماني، الذي ساعد صدام يسلم نفسه): < هو يعتبر الجاسوس الذري الأهم بالنسبة لدكتاتور العراق صدام حسين. كانت هنالك أوامر إلقاء قبض قد صدرت بحقه من شتى أرجاء العالم: المهندس الألماني كارل هانتس

شاب... من مدينة كاوفوبيرين. أمس سلم نفسه إلى السلطات الألمانية... وهو يريد أن يدلي باعترافاته. ويقول محاميه: (لقد شارك في المشروع الذري العراقي وهو يدرك اليوم بأنه اقترف ذنبا عظيما. لكنه يقول بأنه لم يكن المشارك الوحيد). >

يبقى أن نوجه السؤال التالي إلى البرلمان الألماني: هل هنالك فرق بين أن يقترب المرء جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بالذات كما فعلت ألمانيا النازية مثلا أثناء الحرب العالمية الثانية وبين دعم أنظمة لا تختلف من حيث الجوهر عن النظام النازي في الخارج كنظام أنقره وبغداد لترتكب هذه بدورها جرائم مشابهة؟

وماذا تعني عبارة (أخذ العبر من تجارب الماضي) بهذا الصدد بالنسبة لألمانيا؟

الصناعات الحربية: (بين الإنتاج والمتاجرة ونشوب الحروب)

أثبت التاريخ الإنساني، بأن النوع البشري استخدم كل الأسلحة التي أنتجها في مراحل تطوره الطويل الأمد في مناسبة ما. ولذا فلاريب أن كل ما سنتوصل إليه عقلية البشر في المستقبل أيضا معرض للاستخدام في فترة أو مرحلة تاريخية معينة. واستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والذرية خلال القرن الماضي على سبيل المثال يؤيد ما نذهب إليه.

علما أن دور إنتاج الأسلحة وسباق التسلح في نشوب الحروب والعلاقة السببية بينهما لم يبق خافيا عن ذوي البصيرة من الساسة ومنهم الساسة في الغرب. نذكر بهذا الصدد على وجه الخصوص موقف الرئيس الأمريكي روزفلت من مسألة التسلح، الذي ذهب إلى الاعتقاد، بأن تضخيم حجم التسلح بالنسبة للكثير من الدول وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واستمرار سباق التسلح كان سببا رئيسيا في فشل (عصبة الأمم) ونشوب الحرب من جديد (الحرب العالمية الثانية). لذا كان يرى، بأن النظام الدولي الجديد (الأمم المتحدة)، يجب أن ينشد نزع السلاح الشامل لجميع الدول باستثناء القوى الكبرى. بل وكان يرى أن نزع السلاح يجب أن ينظر إليه كشرط مسبق للانتماء الدول إلى منظمة الأمم المتحدة كأعضاء. غير أن هذه الفكرة لم تجد طريقها إلى التطبيق.

ونحن نرى بأن هذه الفكرة كانت بداية إيجابية، سيما لو أمكن تطويرها بحيث تتنازل الدول الكبرى بدورها عن تمسكها بإصرار بامتيازات خاصة بها. والأجدر في نظرنا هو تواجدها قوة دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي يجب أن تستهدف التدخل في حالة الإخلال والتطاول على حق الشعوب في تقرير المصير مثلا. نحن نعني الشعوب (الأمم) هنا حرفيا وليس الدول لكي تكون منظمة الأمم المتحدة بالفعل منظمة لجميع الأمم وتعمل على ضمان التعايش السلمي فيما بينها على أساس الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير والتعاون الإيجابي بينها على هذا الأساس لخدمة البشرية جمعاء.

غير أن واقع الحال بعيد كل البعد عن هذا الحل المنطقي. فالدول الكبرى تصر على الإبقاء على مواقع خاصة بها بدوافع أنانية ومصالح ذاتية وبقية الدول تحذو حذوها حسب قدراتها ومؤهلاتها الخاصة وهي مستعدة لممارسة أدوار مشابهة وربما أسوأ منها لو قبيض لها أن تحصل على نفس الإمكانيات والقدرات التي تحوز عليها القوى

الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا. انه لكابوس ثقيل فيما لو تخيل المرء نظاما كنظام بغداد أو انقره في مركز مشابه لمركز الولايات المتحدة.

يقول (ايكون بار) حول الدول الكبرى ونظرتها إلى الأسلحة الذرية تحت عنوان: (لا تنسوا الأسلحة النووية): < ... اليوم هم يتمسكون بنفس المصالح، منع انتشار ونشوء أسلحة نووية جديدة والمحافظة على امتيازاتها الخاصة ... الأسلحة هي خاصية تتعلق بالسلطة، التي لا يريد الحائزون عليها التنازل عنها. أمريكا، روسيا، الصين، بريطانيا العظمى وفرنسا تسير على مذهب ديكول، والقاضي بأن الحيازة على الأسلحة النووية هو التعبير النهائي عن حق السيادة بالنسبة للدولة، الذي لا تريد أن تتقاسمه مع أحد ولو كان من أقرب الأصدقاء. وهكذا ستبقى المواقف طالما كانت هنالك أسلحة نووية. >

فإذا كانت هذه مواقف الدول الكبرى من الأسلحة النووية كوسيلة لاستعراض العضلات، فإن الدول الأخرى تسير على نفس النهج وفق الإمكانيات الهدامة المتوفرة بحوزتها مهما كان نوعها ومن أية جهة حصلت عليها لتثبت تفوقها إزاء من لا يحوزون عليها أو من حرموا من فرصة تملكها بطرق متعددة، الأمر الذي يمكن ملاحظته مثلا من سلوك حكومة بغداد اتجاه العزل من النساء والأطفال في كردستان، حيث تمت إبادتهم بالأسلحة الكيماوية في حلبجة.

ويعلق الصحفي الأمريكي الأسود (كرستوفر جون فارلي) ساخرا في روايته (على كل الجبهات) حول موضوع بيع الأسلحة ودوافعه وعواقبه فيقول: < ... صدام حسين وصف رهائنه الأجانب (بالضيوف). أنا رأيت بشكل مجسم في خيالي عمليا، كيف أنه كان وبالذات يضع وسادة لكل ضيف متمنيا لهم ليلة سعيدة. غير أن هذه الأزمة باتت تظهر عليها وبالتدرج ملامح جدية. وفي التعليقات قيل، بأن صدام يملك جيشا حقيقيا وهو مزود بأسلحة وتكنولوجيا لا نقص فيها. لا غرابة في ذلك، ففي النهاية كان صدام يحصل على الأسلحة من أفضل منتجيتها في العالم - الغرب.

توجب علي أن أطلع على هذا كله عبر الصحافة المعروضة ... بأن الولايات المتحدة الأمريكية باعت خلال العشر سنوات المنصرمة أسلحة بقيمة (40) مليار دولار إلى دول الخليج الفارسي.

كان صدام حائزا على طائرات عمودية أمريكية متطورة، طائرات حربية فرنسية من نوع ميراج، صواريخ برازيلية من نوع سكا، دبابات نمساوية، أجهزة مراقبة واتصالات بريطانية، أنظمة صواريخ ألمانية، سفن حربية إيطالية ومدافع من أفريقيا الجنوبية. الشركات التي زودت العراق بالأسلحة زاد عددها عن (40) شركة وتلت هذه الشركات من ألمانيا. ألمانيا تبيع الأسلحة؟ أنظر إلى هذه الجهة وما تقدم عليه! ألمانيا دحرجت تقريبا قبل مدة حربين عالميتين.

أما الشركات التي لم تزود صدام بالأسلحة فقد زودته بمواد يمكن الاستفادة منها لأغراض متعددة تكنولوجيا. المهم أن التسويق كان موفقا وعملة الروبل تتدحرج. بنت فرنسا مخازن تحت الأرض للديزل لصدام، وبالطبع فان لهذه المؤسسات فوائدها في أوقات السلام أيضا، غير أن نفعها الأكبر يأتي حالة وقوع الحرب، حين تنهال القنابل، أليس ما أقوله صائبا؟ ...

والآن تتولى نفس الشركات، التي صنعت لنفسها من خلال تلك الأرباح أنوفا ذهبية عبر بيع وتزويد صدام بآلة حربية، من خلال تزويد الغرب بوسائل لتدمير هذه الآلة الحربية من خلال صفقات سلاح جديدة تكلف المليارات من جديد.

سواء في الحرب أو السلام – فان هذه الشركات المنتجة للأسلحة المعقدة – تكسب المال بشكل مضاعف في المدخل وفي المخرج على حد سواء. >

ومهما كان الأمر فقد استطاعت الدول الكبرى بحكم تواجد ميزان القوى أو ما أطلق عليه (ميزان الرعب) أن تتجنب هي بالذات خوض غمار حرب ساخنة بعد الحرب العالمية فيما بينها، خوفا من إبادة البشرية جمعاء، لذا اكتفت بخوض حرب أطلقوا عليها (الحرب الباردة) رغم مواصلة أطرافها المتعددة سباق التسلح، الذي كان في النهاية أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية جميعا، التي سلحت نفسها إلى حد الموت، في حين كانت القوى الكبرى بحكم متانة أسسها الاقتصادية قادرة لتحمل تكاليف هذا الصراع بصورة أفضل.

غير أن الدول الكبرى التي سعت إلى تجنب الحرب الساخنة وأفلحت في هذا الاتجاه فإنها لم تبذل جهدا مشابها بالنسبة لمناطق العالم الأخرى، بل وأنها كانت في حالات عديدة وراء نشوب صراعات دموية كبيرة لتوسيع مناطق نفوذها والتضييق على خصومها أو رغبة منها في مواصلة الاحتفاظ بمواقعها السابقة أو إعادة السيطرة عليها في حالة خروج هذه من سيطرتها لاسباب عديدة وهي ما سميت وبحق (حروب بالوكالة) وكان من أشهرها حرب فيتنام، التي ساعد المعسكر الاشتراكي فيها حرب التحرير الفيتنامية بهدف طرد الولايات المتحدة الأمريكية من جنوب شرقي آسيا واستطاع تحقيق هذا الهدف. في حين كانت الأدوار والنتائج معكوسة في أفغانستان. وأخيرا حرب الخليج الأولى والثانية، التي كان للدول الكبرى دور هام فيها أيضا، والتي استغلت بل وشجعت قصر نظر حكام بغداد السياسي للأقدام على خوض حروب هجومية لا ميرر لها إطلاقا.

ضحايا هذه الصراعات المحلية بات يقترب عددها تدريجيا من خسائر الحرب العالمية الأولى. وهذا وما زال الحبل على الجرار، إذ يتوقع الخبراء السياسيون أن يزداد عدد هذه الصراعات في القرن المقبل عما كانت عليه الحال في القرن العشرين!

ولاريب أن لصناعة وتصدير الأسلحة دور هام في هذا التطور، رغم تعدد الدوافع السياسية للدول المصدرة، التي تستطيع توريط الأطراف المناوئة لها في حروب مستديمة بالأخص في حالة تواجد قيادات سياسية متخلفة ودون مستوى المسؤولية لدى الأطراف المعنية، إلى جانب رفض هذه القيادات إيجاد الحلول المناسبة والعادلة للقضايا العالقة، سواء ماكان منها داخليا أو مع الدول الجارة. ويبدو أن الدول الكبرى قد اختارت لحد الآن بالنسبة لكرديستان قرار التقسيم شعبا ووطننا، وولدت بذلك حالة عدم استقرار مستديم في منطقة واسعة وهامة من الشرق الأوسط وأصرت بذلك على تعريض الشعب الكردي إلى اضطهاد مدروس ودائم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الآن إلى جانب عدم بذلها لجهود فعلية لتطبيق الديمقراطية في هذه البقاع وبالتالي لإيجاد حلول ديمقراطية للقضايا العالقة ومنها القضية الكردية. ولعل خير مثال نوره في هذا المجال هو النهج والسلوك الذي بدر من بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة بالنسبة للقضيتين: الكردية والديمقراطية، فالعراق كدولة هو في الواقع صنيع بريطانيا العظمى. ولو شاءت هذه القوة العظمى لاستطاعت بالفعل أن تحل القضية الكردية هنالك

بإسبوط صورة وذلك من خلال عدم فرض الحلول التي تريدها بالقوة على الأكراد، بل عن طريق استفتاء الشعب الكردي لاستجلاء موقفه من نوعية العلاقة التي ينشدها مع الحكومة العراقية مثلاً، سيما وهي تدرك قبل غيرها أن قرار إلحاق المناطق الكردية (ولاية الموصل) وبعض المناطق الأخرى القريبة من بغداد بالذات، إنما جاء تلبية لتحقيق هذا الهدف لا غير. كما كان بإمكانها وهي التي كانت لها الكلمة الفصل داخل العراق عملياً لغاية عام 1958 أن تعود هذا البلد على الأعراف والممارسات الديمقراطية ولكن هذا ما أهملته عمداً ومع سبق الإصرار!

الخلفية التاريخية للعلاقات الألمانية الكردية:

الرأي السائد لدى الغالبية العظمى من الأكراد الذين تطرقوا في حديثهم إلى المواقف الألمانية كان إيجابياً للغاية فعبارة (ألمان تباشن) = (الألمان موقفهم جيد) تكررت مراراً. لكن تكرار ربط معاناة أبناء الشعب الكردي، بالأخص في كردستان المحتلة من قبل الجيش التركي والملحقة قسراً بحكومة أنقره وكذلك كردستان المحتلة من قبل قوات الحكومة الفاشية الحاكمة في بغداد والملحقة هي الأخرى قسراً بالعراق، بالأخص فيما يتعلق بتزويد هذين النظامين الفاشيين بأحدث أسلحة الدمار، التي تكرر استعمالها وباستمرار ضد الشعب الكردي بما في ذلك النساء والأطفال والعزل من السكان وكانت بذلك سبباً رئيسياً في تشريد مئات الألوف من وطنهم إلى الخارج، حملني على تقصي الحقيقة واستجلاء خلفية هذه العلاقات وأثارها على الطرفين، فكانت النتيجة لا تتسم بتلك الإيجابية التي كررها العديد من الناس وغلب على تقديراتهم عنصر السذاجة والجهل بشؤون العلاقات الدولية، رغم وجوب الاعتراف سلفاً بأن ألمانيا تحولت بالنسبة إلى العديد من أبناء كردستان إلى وطن ثاني يتمتعون فيه بالأمن والاستقرار والحرية التي ندر وأن حصلوا عليها في بلادهم بحكم الاضطهاد الممارس ضدهم منذ أجيال من قبل الأنظمة التي كانت وما تزال تحتل بلادهم بالقوة العسكرية وتستهدف نهب خيرات بلادهم وتشريدهم من وطنهم.

ولابد لنا أن نشير في هذا الموضوع إلى الانطباع السلبي الذي ولدته أساليب حزب العمال الكردستاني في حالات كثيرة في السنوات الأخيرة داخل ألمانيا والتي كانت على أقل تقدير صبيانية وفي حالات محددة مبتذلة أيضاً، وأخص بالذكر حادثة نقلها التلفزيون الألماني وأظهر اقتحام عدد من عناصر الحزب المذكور لبعض دوائر الحزب الاشتراكي والعيث الذي مارسوه هنالك.

لقد خصصت بعض الوقت لاستجلاء خلفية العلاقات بين الشعبين ولو بشكل مختصر وتبين بأن الاحتكاك الأول يعود إلى فترة الحروب التي أطلق عليها اسم (الحروب الصليبية). فإلى جانب تدخل العديد من الممالك الأوروبية ومنها فرنسا وبريطانيا وغيرها في هذه الحروب، فإن ألمانيا هي الأخرى سعت للتدخل والمشاركة في هذه الحملات بقيادة القيصر الألماني (بارباروسا).

هنا لابد من وقفة أمام هذه الحروب ونعتمد في تقديرنا بالدرجة الأولى على مصادر غربية لاستجلاء خلفيتها الحقيقية بعيداً عن التبريرات الدينية، التي يمكن أن نقول عنها بكل صراحة، بأنها كانت مجرد واجهات للتصوير على العامة وحشد الطاقات العسكرية، في حين أن الدوافع الواقعية كانت اقتصادية وتوسعية محضة.

في عام (1095)م جاء البابا (أوربان الثاني) إلى السلطة (وكانت سلطة البابا في حينه لا يستهان بها) وناشد المسيحيين إلى البدء بالحروب الصليبية قائلا: < أنا أتحدث هنا إلى الحاضرين وسأعلنها للغائبين أيضا. غير أن الذي يأمر هو المسيح ... >!

وإذا كانت للمشاركين السذج في هذه الحملات دوافع دينية حقيقية، إلا أن القوى المحركة كانت مدفوعة بغايات أخرى لا صلة لها بالدين على الإطلاق، الأمر الذي تجلت حقيقته في سياق الأحداث بشكل لا يرقى إليه شك. وإذا بالغالبية تتحول إلى فرسان لصوص، غايتهم النهب والسلب بالدرجة الأولى. فمثلا: في ربيع (1204)م جاء جيش من الفرسان الصليبيين إلى القسطنطينية من الحكام الموالين إلى الكنيسة الغربية في روما. ولكن بدل تحرير القدس كما زعموا، احتلوا المدينة ونهبوها. يقول المؤرخ (نيكيتاس كونيائيس) حول تلك الأحداث: < هجم الأعداء ... هنا وهناك وسلوا السيوف بوجه كل الناس على اختلاف جنسهم وأعمارهم ... في المساء أضرموا النار في شرق المدينة ... ماذا يجب أن أسرده أولا حول هذه الأحداث وماذا يجب أن أسرده أخيرا عنها، حول ما اقترفه هؤلاء الرجال الملتخبين بالدماء؟ ... لحق الشر بكل الناس ... في كل الأرجاء تم خطف الناس واستعبادهم وانتزعوا من أذرع محبيهم ... لقد أخذوا كل شيء، الأموال والممتلكات والأقمشة ولم يتركوا لأصحابهم الشرعيين أي شيء ... >.

هنا لا بد أن نذكر بأن مدينة القسطنطينية في تلك الفترة، كانت أكثر تقدما من بقية العواصم الأوروبية برمتها مثل باريس ولندن وغيرها. فشوارعها كانت مبلطة ومضاءة ليلا وفيها حدائق عامة، مسارح وقصور فخمة للأثرياء ... إلى جانب كنيسة (حاجيا صوفيا) المعروفة قديما والى يومنا هذا.

والى جانب عمليات النهب والسلب كانت هنالك عمليات تضليل ومتاجرة بسذاجة الناس البسطاء، الذين انخدعوا بشعارات وواجهات دينية. ففي عام (1212) لبي حوالي (30,000) فتى وفتاة من الفرنسيين هذه الدعوة الدينية من الريف الفرنسي وذهبوا إلى ميناء مارسيل الفرنسي ولكن بدل نقلهم إلى فلسطين، فقد تم بيعهم في شمال أفريقيا إلى تجار العبيد. ولاقى نفس المصير (20,000) شاب وشابرة من الألمان في إيطاليا!

وإذا كانت شهرة الملك البريطاني (ريتشارد) الملقب بقلب الأسد قد ذاعت في تلك الفترة بسبب شجاعته، فإن شهرة الفارس النبيل (السلطان صلاح الدين الأيوبي) – أحد أبرز الشخصيات الكردية في التاريخ – قد بزت أقرانه جميعا على الجانبين لشجاعته وسمو أخلاقه في تلك الفترة المظلمة. ولا ريب أن السلطان صلاح الدين الأيوبي، يعتبر واحدا من الاستثناءات الإيجابية في التاريخ الإسلامي ويعتبر ضمن الحكام المسلمين ممن اقتدوا بالخلفاء الراشدين. إذ ينقل التاريخ عنه، بأنه ترك بعد وفاته (47) درهما فقط رغم الانتصارات الحربية التي أحرزها والمناطق الكبيرة التي كان يسيطر عليها!

إذن الاتصال الأول بين الكرد والألمان يعود إلى تلك الفترة، حيث سعى (بارباروسا) في عام/1190م أن يقود هو الآخر حملة عسكرية باتجاه القدس كان فيها مصرعه، لأنه غرق في نهر في آسيا الصغرى بعيدا عن الهدف الذي كان يصبو إلى بلوغه. أما ما كان (بارباروسا) يبيته في حملته هذه والتي كان لا بد لها أن تمر عبر كردستان، فلم يكن بأي حال أمرا إيجابيا، لأن أسلوبه في التعامل مع الشعوب الأخرى تجلى في سلوكه عام/1158م في إيطاليا

مثلاً، ويلاحظ بان الهجوم الالمانى على الاتحاد السوفيتى خلال الحرب العالمية الثانية اطلق عليه اسم (بارباروسا). وفي هذه الحالة ايضا لم تكن هنالك نتائج ايجابية بالنسبة الى المانيا.

الاتصال الثانى كان عبر دعم الإمبراطورية الألمانية للدولة العثمانية في القضاء على استقلال الإمارات الكردية. ولقد أشار الفيلدمارشال (فون مولتكه)، الذي صاحب هذه الحملات العسكرية في بعض رسائله إلى نوعية السلوك الذي مورس في هذه الحرب والتي شارك هو فيها شخصياً فيقول في أحد المواضع: < أنت لست بحاجة إلى أن تحسدنا على هذه الحرب، فهي مليئة بالفشائخ. >.

الاتصال الثالث كان في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين وبعد الانقلاب الذي قاده قائد الفرقة الثانية (بكر صدقي) في العراق ضد الحكومة الموالية لبريطانيا، برئاسة (ياسين الهاشمي). وعلى الرغم من أن بكر صدقي اكتفى بعد الانقلاب بتقلد منصب (رئيس أركان الجيش)، إلا أنه كان بلا ريب، الرجل القوي في العراق وحضي على تأييد واسع من قطاعات المجتمع في العراق من العرب والأكراد على حد سواء ممن كانوا مستاءين من السياسة البريطانية والموالين لها في العراق بعد ممارسة التضييق على النفوذ البريطاني. وكان بكر صدقي ورئيس الحكومة (حكمت سليمان) من مؤيدي التقارب من ألمانيا على الصعيد العسكري والاقتصادي. يقول السفير الألماني لتلك الفترة في العراق (فريتس كروبا)، بأن بكر صدقي كان يزوره في كل يوم تقريباً، بهدف التفاوض حول صفقة أسلحة، وكذلك لاستدعاء أحد ضباط الأركان الألمان إلى بغداد، لغرض تهيئة خطة للدفاع عن كردستان، من باب الاحتياط، في حالة احتلال الإنكليز لبغداد. وقد جاء أحد الضباط الألمان بالفعل (ر. هاينس) إلى بغداد لغرض إعداد الخطة.

إلا أن بكر صدقي اغتيل في 10/آب/ 1937 مع زميله محمد علي جواد في الموصل. ويبدو أن سياسة (الأبواب المفتوحة) التي سار عليها العراق في تلك الفترة، إلى جانب التقارب من ألمانيا، كانت من أهم أسباب اغتياله، إلى جانب رفض المتطرفين العرب، للاعتراف بأية حقوق قومية للشعب الكردي في كردستان الملحقة بالعراق. و تعاون الجهتين ضد بكر صدقي ينسجم مع سياسة النهب المشترك للطرفين لثروات كردستان الاقتصادية طوال عقود وحرمان الشعب الكردي في نفس الوقت من بلوغ أهدافه القومية المشروعة. علماً أن المتطرفين من العرب استخدموا الخضوع للسلطة الاستعمارية على اختلاف هويتها كوسيلة لبلوغ غاياتها الخاصة.

في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، لا يوجد ما يشير إلى موقف رسمي من الحكومة الألمانية اتجاه المسألة الكردية يستحق الذكر. لقد سعت ألمانيا لتعزيز علاقاتها مع الأنظمة التي اقتسمت كردستان وأهملت الحقوق المشروعة للشعب الكردي تماماً، بل أنها باتت من جديد وبشكل غير مباشر تتحول إلى عنصر اضطهادي هام في كردستان، الأمر الذي تجسد عبر تصدير الأسلحة الحديثة الفتاكة لاعداء الشعب الكردي، الذين استخدموها بأبشع صورة للنيل من إرادة الشعب الكردي وفرض الاحتلال والتبعية عليه بالقوة، بما في ذلك استخدامهم للأسلحة الكيماوية.

وعليه فمن مفارقات الدهر حقا أن نلاحظ، بأن ألمانيا النازية أعارت المسألة الكردية أهمية أكبر من ألمانيا الفدرالية الديمقراطية، قبل وحدتها وبعد وحدتها الجديدة على حد سواء!

فإذا كانت ألمانيا الفدرالية دولة ديمقراطية حقًا، فإن عليها أن تعكس هذه الديمقراطية في سياستها الخارجية أيضا وتعترف بالحقوق الديمقراطية للشعب الكردي وأن تكف عن المشاركة في اضطهاده وتشريده بشكل غير مباشر عبر السكوت عن الإجحاف الذي يعاني منه الشعب الكردي على كل الأصعدة والمشاركة الفعالة في اضطهاده بشكل غير مباشر عن طريق تصدير الأسلحة إلى ممارسي القتل الجماعي والتشريد الجماعي في كردستان.

في هذا الموضوع لا يسعنا إلا وان نعيد إلى ذاكرة الشعب الألماني وقادته السياسيين من مختلف المشارب والنحل السياسية، أن يستذكروا موقف الآخرين الإيجابي من قضية الوحدة المجددة لألمانيا وكيف أن الشعوب الأوربية وغيرها في العالم ورغم تجارب بعضها السلبية في الماضي أقرت بحق الشعب الألماني في تقرير المصير. فلماذا لا يكون لألمانيا موقف مشابه اتجاه كردستان؟

يقول وزير خارجية الاتحاد السوفيتي السابق (شيفاردنازه ايدوار) في كتابه: (المستقبل للحرية) – وهو الذي فقد أحد اخوته في الحرب العالمية الثانية -: < من البداية كان من الثابت بالنسبة لنا، بأننا لن نمانع تجدد الوحدة الألمانية. وهذا ليس لمجرد أن ذلك يتناقض مع مبادئنا السياسية وإعلاناتنا وشعورنا الأخلاقي الأساسي، بأن تجزئة شعب ووطن غير جائز، استجابة لمصالح سياسية >. بل أنه واجه معارضي الوحدة الألمانية في الاتحاد السوفيتي متسائلا: < أي نوع من ألمانيا ينسجم مع مصالحنا بشكل أفضل – ألمانيا مقسمة تعاني من الهوان وتجمع الطعنات كقدرة شديدة الانفجار، وتطوي عقدة خطيرة، التي لا تنطبق أبدا مع قدرتها الثقافية، الروحية والاقتصادية، أو ألمانيا موحدة ديمقراطية تأخذ موقعها بين الآخرين من أصحاب السيادة وتأخذ زمام مصيرها بيدها؟ >.

فهل هنالك في وزارة الخارجية الألمانية من يفكر على نفس الأسس اتجاه القضية الكردية؟ بل لنا أن نتساءل، عما إذا كان هنالك على الإطلاق عضو في البرلمان الألماني يفكر بهذه الموضوعية اتجاه المسألة الكردية؟

لقد رفضت ألمانيا قبول معاملتهم بشكل يقوم على أساس التمييز والتفرقة. لذا اقتبس وزير خارجية ألمانيا السابق (كينشر) في حديثه مع زميله السوفيتي (شيفاردنازه) ما أورده الكاتب البريطاني المعروف (جورج أورويل) حين قال: < كل الحيوانات متساوية، لكن بعض الحيوانات هي أكثر تساوبا. >. وأضاف بأن ألمانيا لن ترتضي صياغة الاقتباس المحور، والتي يمكن أن تقول: < كل الحيوانات متساوية، لكن واحدة منها غير متساوية >.

الغريب أن ألمانيا تمارس في سياستها الخارجية تقديم الدعم لبعض حركات التحرر في الواقع، وكانت سبابة في الاعتراف ببعض الدول التي انفصلت عن يوغوسلافيا، كما كان لها دورها أيضا في هيرتسوكوفينا وكوسوفو ومقدونيا، بل ودعمت استقلال تيمور الشرقية وتشجع حركات التحرر في القفقاس وتساهم في إيجاد حل للخلاف العربي الإسرائيلي ... الخ

غير أن ألمانيا هذه تتجاهل القضية الكردية تماما، بل وتدعم مضطهدي الشعب الكردي بفعالية، فلماذا؟

إن التفهم الذي أبدته الشعوب الأوروبية لتطلعات الألمان في حق تقرير المصير هو الذي كلل جهودهم في آخر المطاف بالنجاح واعادة توحيد ألمانيا وهدم جدار برلين، الذي كان شعارا لتقسيم العالم إلى معسكرين. وهذا الأمر مكن المستشار الألماني السابق (هلموت كول)، في أن يقول في اجتماع حكومي عقد بتاريخ 18/تموز/1990م، بأن الاتحاد الألماني: < يقوم بدون عنف وبتأييد الجيران >. حل المسألة الكردية على أسس مشابهة، بحاجة إلى تضامن وتفهم مشابه في العالم وألمانيا جزء منه.

الأمم المتحدة والديمقراطية

الصراع الكولونيالي والإمبريالي، الذي بدأ كحركة أوروبية عامة، شاركت فيه كل شعوبها الكبيرة تباعا، ابتداء من عام (1494) م، حين أقر البابا (الكسندر الرابع) بحكم إسبانيا على العالم الجديد بعد عودة (كريستوف كولومبوس) من رحلته الاستكشافية في العالم الجديد حسب المصطلح المتداول متجاهلا حقوق السكان الأصليين فيها تماما. وبذلك نشأت الدوافع الرئيسية لنشوب العديد من الحروب الاستعمارية والكولونيالية بين الكتل المتصارعة، والتي استهدفت مزيدا من السيطرة والنفوذ للحصول على مجالات جديدة للاستيطان، المواد الخام والأسواق لتصريف المنتجات الصناعية فيما بعد.

هذه السياسة الكولونيالية كانت سبب إبادة شعوب بكاملها في عدة قارات: أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، أفريقيا وأخيرا أستراليا. ففي تقرير (لاس كاساس) مثلا وردت أنباء حول كيفية انتزاع الأسبان ثروات (ذهب وفضة) أحد شعوب أمريكا اللاتينية (اتسكيتن)، حيث يقول التقرير: < خلال ... اثني عشر عاما وعلى رقعة تقدر مساحتها بأربعمائة وخمسين ميلا، قتل الأسبان أكثر من أربعة ملايين إنسان. قتل هؤلاء إما بضربة سيف أو طعن الرماح أو الحرق أحياء. لم يفرق الأسبان بين الرجل والمرأة ولا بين الأطفال والمسنين. هذا ما استعزقته، ما أطلقوا عليه اسم فتوحاتهم كما قلنا، والتي لم تكن في الواقع شيئا آخر غير غزوات رهيبة ودموية. هذا الأمر كان حراما ليس فقط بموجب القوانين الإلهية، بل ويتنافى مع كل القوانين البشرية أيضا. بل إنها فاقت أساليب الأتراك المستخدمة للقضاء على الكنيسة ... >.

سلسلة الحروب الإمبريالية والتوسعية صبت وحشيتها في آخر المطاف في حربين عالميتين، انعكست فيها ذروة هذا الصراع بين القوى الأوروبية في القرن الماضي. وكانت عواقب الحربين غاية في الوحامة وتجاوزت تأثيراتها السلبية كل ما ألفته البشرية في تاريخها الطويل من أهوال ومصائب، بحكم استخدام أسلحة أكثر تطورا بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل: كيميائية وذرية وبيولوجية. وبحكم نفوذ هذه القوى العالمي فإنها ورطت المجتمع البشري بأسره في صراعاتها بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك سواء شاءت بقية شعوب العالم أم أبت أن تشارك في هذا الصراع الدموي المروع!

وسعيا لأخذ العبر من هذه التجارب القاسية، فقد حاول المجتمع البشري في الحالتين أن يتخذ بعض الإجراءات، التي استهدفت منع نشوب الحروب وكان من جملتها نشوء عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن كلتا المنظمين عانت منذ البداية من نواقص مختلفة

وعجزت عن تحقيق الغايات المرجوة منها وخيبت الآمال المعلقة عليها. فنشوب الحرب العالمية الثانية كان أوضح دليل على فشل منظمة عصبة الأمم من تحقيق الغاية المرجوة منها. أما منظمة الأمم المتحدة وان كانت قد حالت دون نشوب حرب عالمية ثالثة، إلا إنها بدورها فشلت على أصعدة مختلفة بشكل واضح للعيان. فمنع نشوب الحرب بين القوى الكبرى، الذي يعود بالدرجة الأولى إلى ما يطلق عليه تأثير (ميزان الرعب) فيما بينها، لا يعني بالضرورة استتباب الأمن والسلام والعدالة في كافة أرجاء العالم. فقد وجد العالم نفسه منقسماً إلى معسكرات وما زال يعاني من عقلية التكتل والتي تحول دون تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد والجماعات. وانعدام المساواة كان وما يزال وسيظل أبداً عائقاً دون تواجده نظام دولي يقوم على أسس العدالة وإحقاق الحق.

فبعد الحرب العالمية الثانية تواجده معسكران (اشتراكي) و (رأسمالي) أو بعبارة أخرى (ديمقراطيات شعبية) و (ديمقراطيات غربية) وسادت المنافسة بين المعسكرين لبسط النفوذ على بقية أرجاء العالم عبر ما عرف باسم (الحرب الباردة) وحال ما أطلق عليه (ميزان الرعب) القائم على التوازن الذري دون حدوث حرب ساخنة. وعزز كل طرف قدراته وإمكانياته عن طريق عقد معاهدات وأحلاف مثل حلف وارشو وحلف الناتو... الخ. وفي سعيها للخلاص من دائرة نفوذ هاتين الكتلتين حاولت أطراف أخرى تبني طريق وسط (الحياد الإيجابي).

لقد انعكست هذه الصراعات على تركيبة وسلوك ونهج الأمم المتحدة منذ البداية. ومن هنا أحد عوامل افتقار المنظمة إلى الكثير من جوانب الفكر والممارسات الديمقراطية وابتعادها عن اختيار الحلول الديمقراطية لمعالجة القضايا العالقة في العالم وفي مقدمتها الإقرار بالحق الديمقراطي لجميع الشعوب في تقرير المصير، على اعتبار أن المنطلقات الإمبريالية والكولونيالية ومخلفاتها مازالت تمثل العائق الأكبر على هذا الطريق.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر القرن العشرين انحسر النفوذ الشيوعي في العالم إلى حد كبير وبات يواجه عملياً الانقراض النهائي. ولكن هذا التطور الذي كان وليد العوامل الاقتصادية بالدرجة الأولى داخل المعسكر الاشتراكي لم يغير الموقف هو الآخر اتجاه القضايا العالقة في العالم لتبني فكرة إيجاد الحلول الديمقراطية لها وان كان الفضل يعود إلى هذا الانهيار لنيل العديد من الشعوب استقلالها والتي كانت تنتمي سابقاً إلى الاتحاد السوفيتي. فالأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها مازالت تفتقر إلى الديمقراطية اللازمة بشكل جلي. فعالمنا اليوم مازال يواجه نظاماً تسود فيه الطبقات. فهناك شعوب ودول تتمتع بحق السيادة الكاملة كالدول الكبرى وهناك شعوب نالت استقلالها السياسي لكنها مازالت تعاني من ارتباطات اقتصادية بالدول الكبرى بحكم العلاقات السابقة من كولونيالية وإمبريالية. وهناك شعوب محرومة كلياً من أية حقوق، لأن النظام العالمي، الذي كان وليد فرض النفوذ الإمبريالي والكولونيالية فرض عليها هذه التبعية والإلحاق القسري بالغير. وأكبر هذه الشعوب في عالمنا المعاصر هو الشعب الكردي ووطنه المجزأ كردستان، الذي فرضت عليه الوصاية العربية، التركية والفارسية بالقوة والإكراه بتخطيط ودعم من الإمبريالية العالمية.

لقد ركزنا هنا على مصطلح الكولونيالية والإمبريالية والحقنا بذلك عمداً عبارة مخلفاتها، على اعتبار كونهما عائقاً حقيقياً على طريق إيجاد الحلول الديمقراطية للمشاكل العالقة في العالم. فمن يلاحظ خريطة أفريقيا مثلاً، يجد الخطوط المقسمة للدول والشعوب بشكل عشوائي ومتعسف، والتي اختارها الإمبرياليون كحدود مقسمة للبلدان

والشعوب، بدون أخذ مصير الشعوب وأوطانها بنظر الاعتبار. والتاريخ يذكرنا كيف أن القوى الإمبريالية سعت وبكل ما أوتيت من قوة وحيلة لإطالة أمد سيطرتها وفرض وصايتها على هذه الشعوب، بهدف نهب خيرات بلادها الطبيعية، متذرة بحق عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومتجاهلة بذلك حق هذه الشعوب الديمقراطي في تقرير المصير.

ولكن حتى بعد الاستقلال السياسي لهذه الدول عبر القضاء على النظام الكولونيالي بعد الحرب العالمية الثانية، التي هزت كيان هذا النظام من الأساس، فإن الدول الحديثة العهد بالاستقلال السياسي ما زالت على الأغلب متخلفة اقتصاديا نتيجة للسياسة الكولونيالية المستديمة. هذه الدول باتت تتبنى نفس الأعراف والتقاليد والممارسات السياسية التي ورثتها من أسبادهما السابقين، بما في ذلك المنطلقات الكولونيالية الخاطئة داخل حدود الدول التي تمثلها. حيث باتت أقلية أو أكثرية معينة تنتمي إلى قومية خاصة تمارس أساليب كولونيالية اتجاه بقية الشعوب التي ألحقها النظام الكولونيالي السابق بسياسته المتعسفة، بالقوة في الماضي بهذه الأطراف المقلدة لها. علما أنها لم تكتفي بمجرد تقليد السياسات الكولونيالية الموروثة، بل وتبنت فكرة التمسك المطلق بفكرة عدم السماح للغير في التدخل في شؤونها الداخلية مهما اقتربت من الجرائم بحق الآخرين! منظمة الدول الإفريقية قررت بعد القضاء على النظام الكولونيالي في إفريقيا على الإبقاء على الحدود التي أقامتها الكولونيالية الأوروبية. ومن هنا مصدر الكثير من المشاكل الدموية والصراعات العنيفة بسبب رفض الاعتراف بحق المصير كوسيلة فعالة لحل المعضلات القائمة. إلى ان تطبيق هذا المبدأ بخصوص اريتريا اثبتت صحته بشكل قاطع. بدليل ان انفصال اريتريا عن اثيوبيا انها الصراع الدموي الذي استمر لسنوات عديدة.

وهذا ما نعني به حين نقول، وجوب القضاء على الكولونيالية و (مخلفاتها) بالذات لأن عدم القضاء على كليهما يعني نشوب وتصاعد الأزمات في كافة أرجاء العالم. يقول المستشار الألماني السابق (هلموت شميدت) بهذا الصدد:

< أنا أعتقد، بأننا سنواجه في القرن الواحد والعشرين ما يسمى بالحروب الصغيرة بشكل يزيد على ما ألفناه في القرن العشرين ...

فهناك صوماليا، زائير، بوروندي و نيجيريا، التي تسود فيها الصراعات المسلحة والتي تؤدي إلى مقتل العشرات من الألوف في مناطق أخرى أيضا. وفي نفس الوقت فإن المنافسة بين القوتين العظيمنتين قد انتهت وسقطت، والتي كانت تضمن عدم تغير الحدود وتمنع نشوب الصراعات التي قد تؤدي إلى هذا التغير. فمن جهة هو أمر حسن بأن لا تسيطر القوتين على العالم. ولكن من جهة أخرى فإن هذه الحالة تؤدي إلى أن يقود الكثيرون من القادة الصغار المقتردين، ممن تنقصهم الخبرة لكنهم متعشون للسلطة ويقلدون خوض حروب إمبريالية في نطاق صغير ... >

وفي الواقع فإن أكبر الأزمات التي تواجهها منظمة الأمم المتحدة هي ما يطلق عليها اسم (الصراعات المحلية) أو ما أطلق عليها في بعض الحالات اسم (حروب بالوكالة). مثل حرب فيتنام، كوريا، العرب وإسرائيل والحرب الهجومية التي شنها العراق على إيران وغيرها. وبالطبع يجب أن لا ننسى حركات وحروب التحرير في شتى أرجاء العالم ومنها حركة التحرر الكردستاني في مختلف أجزائها الخاضعة إلى الاحتلال المتعدد الجنسيات عمليا

وفي الواقع، بحكم التواجد العسكري المستمر والمكثف فيها منذ عدة عقود من الزمان لفرض الإلحاق الإجباري على الشعب الكردي بعدة دول وتجزئة بلاده عن هذا الطريق وتقاسم نهب ثرواته الطبيعية من قبل أطراف متعددة.

علما أن ضحايا هذه الحروب بلغ الملايين وألحقت المآسي والكوارث بالشعوب المعنية من قتل جماعي وتشريد جماعي وهدم لعشرات الألوف من القرى والمدن الكبيرة منها والصغيرة.

وبالطبع أباحت الدول الكبرى من شرقية وغربية لنفسها حق اللجوء إلى استخدام كل أساليب العنف والإرهاب وممارسة الضغوط السياسية تارة والاقتصادية تارة أخرى، لتوجيه أو فرض سياسة معينة على الدول والشعوب المختلفة، بما ينسجم مع مخططاتها ومصالحها الخاصة ولم تتورع عن منح إجازة القتل لحلفائها ومسيري مخططاتها ضد آخرين، سواء كان ذلك بحجة دعم حليف معين أو لترويض طرف محدد!

ولقد عانى الشعب الكردي ووطنه كردستان الأمرين من هذه السياسة منذ عشرات السنين. فعلى سبيل المثال كان هذا الموقف ينسجم مع السياسة البريطانية في العراق ضد الحركة التحررية الكردية في كردستان التي أرادت بريطانيا العظمى إلحاقها بالقوة بالدولة التي استحدثتها بعد الحرب العالمية الأولى (العراق) وذلك لغاية عام 1958/م.

وهذا الموقف لا يختلف عن الموقف الأمريكي اتجاه إيران مثلا وموقف كلا الدولتين من نفس الحركة في عام / 1975 م.

وموقف الناتو وبالأخص الموقف الألماني اتجاه الحكومة التركية بخصوص حركة التحرر الكردية في كردستان الواقعة تحت الاحتلال التركي ينسجم بل ويتطابق مع النموذجين السابقين.

قال سكرتير الأمم المتحدة السابق (بترس غالي) بتاريخ 1/8/1994م حول هذه الصراعات المحلية:
< حين تم انتخابي سكرتيرا للأمم المتحدة في عام /1991، اعتقدنا بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تحل كل مشاكل العالم بواسطة عدة آلاف من الجنود. وفجأة واجهنا بدل واحدة أو اثنتين، سبعة عشر عملية لحفظ السلام في نفس الوقت. بدل عدة آلاف من الجنود، كنا بحاجة إلى (70,000) جندي خلال تلك الفترة. بدل (600) مليون دولار سنحتاج في عام /1994م إلى أربعة مليارات دولار كمصاريف لعمليات حفظ السلام. بدل حوادث قليلة في عام واحد، فإن عددا من الجنود التابعين إلى الأمم المتحدة يقتلون شهريا.

كل هذه العوامل تخلق نوعا من الشك وفقدان الأمل: لماذا يجب علينا أن نتدخل؟

هنالك شعور، بأننا لن نستطيع إتمام الأمر ... التطور السلبي في (رواندا)، كان يمكن تشخيصه مسبقا. لكن لفرض عمليات الوقاية الدبلوماسية المسبقة لسنا في موضع لائق. خلال الحرب الباردة صرفت الولايات المتحدة الاملايكية وحدها يوميا مليار دولار، لغرض إبقاء طائراتها القاصفة في الجو طوال اليوم. لكن الآن لا يبدي أعضاء الأمم المتحدة، الاستعداد لتخصيص مبلغ (50) مليون دولار، لإرسال الجنود من ذوي الخوذة الزرقاء، لتجنب نشوب أزمة ما. >

من هنا نلاحظ بأن العمليات العسكرية لحفظ السلام باتت تتحول إلى وظيفة رئيسية لمنظمة الأمم المتحدة!

إن الاعتراف بالحق الديمقراطي لكل الشعوب في تقرير المصير، هو المخرج الطبيعي والرد السليم للخلاص من هذا المأزق الخطير، علما أن الإقرار بهذا الحق الديمقراطي ينسجم تماما مع تطور الحضارة البشرية، التي باتت تعيش فعلا بداية الألف الثالث من تاريخها المليء بالعبر والعصبات من تجارب دموية مماثلة. هذا الحل سيتيح لجميع الشعوب في العالم مجال التنافس الحر والشريف لخدمة المجتمع البشري، بدل تطفل بعضها على قوت البعض الآخر. وهو ما أيده أبرز مفكري القرن العشرين وان اختلفت المعسكرات التي كانوا ينتمون إليها، ومنهم الرئيس الأمريكي ولسن، ولينين، وغاندي على سبيل المثال. فالرئيس الأمريكي كانت له تصورات صائبة بهذا الصدد، والتي انعكست على ما سمي في حينه بنقاط الرئيس ولسن الأربعة عشر ومن جملتها مثلا: ضمان وضعية الانتماء الإقليمي والاستقلال السياسي والحرية لكل الدول وكذلك حق الشعوب في تقرير المصير استنادا إلى القناعة، بأن العدالة شأنها شأن السلام لا يمكن خدمتها، إذا تم تحريك الشعوب والمناطق كقطع على لوحة شطرنج القوى، من هنا إلى هنا ك.

ديمقراطية المنظمات التابعة إلى الأمم المتحدة:

بتأريخ 26/حزيران/1945م وقع ممثلون من (50) دولة، ميثاق الأمم المتحدة في سانفرانسيسكو. وبحكم تطبيق فكرة القضاء على الكولونيالية زاد عدد الدول التابعة إلى المنظمة. وكان لانتهاء النظام السوفيتي دوره أيضا في زيادة عدد المنتمين من جديد. وبالطبع فالمنظمة هيئات متعددة تختلف وظائفها واختصاصاتها. ولهذه الهيئات بدورها لجان تابعة لها. فالهيئات الرئيسية هي: مجلس الأمن – الجمعية العامة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي – المحكمة الدولية – مجلس الوصاية – السكرتارية. وبالطبع تطورت المنظمة باستمرار وتشعبت نشاطاتها وباتت تمثل نظاما معقدا. فهناك مثلا (180) عضو، (30) منظمة أو هيئة خاصة كما كان هنالك حوالي (52,000) موظف مدني داخل المنظمة وكذلك (72,000) جندي يخدمون في (17) عملية لحفظ السلام.

مجلس الأمن:

وهي الهيئة الأكثر أهمية لاتخاذ القرارات فعلا. ويتألف المجلس من خمسة أعضاء دائمين: الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا العظمى – فرنسا – الاتحاد السوفيتي لغاية عام / 1991 وفيما بعد روسيا – تايبوان لغاية عام / 1971م وفيما بعد الصين الشعبية. وللأعضاء الدائمين امتياز آخر وهو (حق النقض) أو (الفيتو). وهذا الحق يعني أن لكل عضو إمكانية الحيلولة لمنع اتخاذ أي قرار لا يتناسب مع منطلقاتها وتطلعاتها الخاصة، إذا صوت ضد القرار. فمثلا لغاية أوائل عام/1983م استخدم الاتحاد السوفيتي (113) مرة حق الفيتو. في حين استخدمت الولايات المتحدة هذا الحق خلال نفس الفترة (35) مرة. وفي الواقع وبصورة عامة كانت نظرة الدول

الكبرى إلى الأمم المتحدة، هي نظرة استصغار . وكان سلوك السيد (خروشوف) أمام (الجمعية العامة)، دليل استخفاف بالمنظمة، حين خلع حذائه وضرب به على المنضدة!

يقول المستشار النمساوي السابق (برونو كرايسكي) حول هذه الحكاية ما يلي: < ... في الغرب أثار سلوك خروشوف الابتسامات، لكن بين الزعماء الأفريقيين سادت الدهشة الكاملة ... كنت شخصيا حاضرا أثناء هذه الحفلة الموسيقية عن طريق استخدام الحذاء كألة، والتي قدمها خروشوف. وكان (كروميكو) يقدم دعمه بنشاط ولكن فقط عن طريق استخدام قبضة يديه وليس بالأحذية. هذا النوع من الاحتجاج ميز خروشوف كخلف للكوزاك: هكذا تخيلت أنا أحد قادة الكوزاك الكبار مثل تاراس بولبا ... وأثناء دعوة الغذاء، التي أقامتها البعثة السوفيتية لدى الأمم المتحدة، سألتني خروشوف عن رأيي بخصوص العرض الذي قدمه. كان ذلك سؤالاً محرجاً، ولم يبق لي مخرج من هذا المأزق إلا عن طريق توجيه سؤال مقابلي، فسألته ما الذي كان سيفعله لو حصل مثل هذا العمل في مجلس السوفيت الأعلى. (هل تعلم) قال خروشوف، (عمل من هذا القبيل لا يمكن أن يحدث هنالك، لأنه لا يوجد من تتوفر لديه مبررات لتوجيه الانتقاد إلي) – (إذن لا توجد لديكم معارضة على الإطلاق بين ألوف من الأعضاء؟) فعقب خروشوف مجيباً بمكر: (لا، الوحيد الذي يعلم ما هي الانتقادات التي يجب توجيهها إلينا هو أنا، وأنا لن أقولها لأي شخص). >!

ويلحق بهؤلاء الأعضاء الدائمين (10) أعضاء آخرون لكل سنة أو سنتين من أعضاء الدول المنتخبة. ويتم انتخابهم بشكل يراعي تمثيل مناطق العالم المختلفة.

ولكي تكون القرارات نافذة وفق اتفاق (بالطه) لعام/1945، لابد من موافقة (9) أعضاء، على أن لا يعارض أي عضو دائم. غير أن الإجماع عن التصويت لا يعتبر معارضة ضد القرار.

هذه التركيبة والقواعد تبين بأن هذه الهيئة لا تتوفر فيها المقومات الديمقراطية، المتعارف عليها في العالم، لأن الأصوات ليس لها نفس الوزن والقيمة. علماً أن منح العضوية الدائمة إلى (تاوان) في البداية ولغاية عام /1971، بدل الصين الشعبية، هو الآخر لا ينسجم مع المعايير الديمقراطية المتعارف عليها. وهذا الواقع يثير لدى العديد من الجهات مبررات الانتقاد والامتناع.

يقول سفير (زيمباوه) لدى الأمم المتحدة (سيمباراشا مومبينيكني) مثلاً بهذا الخصوص: < مجلس الأمن يتألف من (15) دولة. لكن هنالك (169) عضو في الأمم المتحدة، ممن ليس لهم تمثيل في مجلس الأمن. فإذا تصرف الخمسة عشر عضواً بنحو وكأنهم أقوى من (169) عضو، فإن ذلك خطأ فادح. بذلك ستنتهك ثقة دول الأمم المتحدة في مجلس الأمن، كمؤسسة تحمي مصالحها. وذلك سيقوض الدعائم الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد – المساواة – بين كل الأعضاء. >

ويلاحظ بأن عدداً من الدول يسعى إلى الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن وتبرر مطالبها بكثرة عدد السكان أو القوة الاقتصادية مثل: ألمانيا – اليابان – الهند – البرازيل. النشاطات الألمانية في الفترة الأخيرة على الصعيد الدولي مؤشر واضح في هذا الاتجاه ومنها إرسال وحدات عسكرية إلى الخارج وتصعيد النشاطات الدبلوماسية كخطوات تمهيدية.

الجمعية العامة:

لكل دولة عضوه داخل الجمعية العامة صوت واحد، بغض النظر عن عدد السكان أو القدرة الاقتصادية وما إلى ذلك. وهي تسيطر على المنظمات الخاصة الأربعة عشر، التابعة لها، مثل اللجنة المتعلقة باللاجئين، الأطفال والتنمية على سبيل المثال. وهي تختار كل خمس سنوات سكرتيراً للأمم المتحدة وتعين الأعضاء العشرة ضمن مجلس الأمن إلى جانب مهام أخرى أيضاً. غير أن الجمعية العامة لا تستطيع إثارة القضايا التي تبتاها مجلس الأمن، إلا إذا طلب الأخير أن تبدي الجمعية توصيتها بهذا الصدد في العادة.

بعد الاطلاع على هذا الموجز حول الجمعية العامة، يبدو لأول وهلة وكأنها هيئة قائمة على أسس ديمقراطية وتكون موضع رضا الأعضاء المنتمين إليها، بما في ذلك سفير زيمبابوه المشار إليه سابقاً. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا وبهذا الخصوص هو: هل أن الجمعية العامة فعلاً هيئة ديمقراطية؟

الجواب في نظرنا هو بكل تأكيد وقطعا (لا). فاسم الأمم المتحدة بالذات يشير إلى أن المنظمة هي منظمة (أمم). ولهذه العبارة مدلولها الخاص ويختلف عن مصطلح الدولة (الدول).

يشير (أندرياس تسوماخ) بحق إلى هذه الحقيقة في حديثه حول مسألة توسيع مجالات العضوية، كوسيلة لأجراء إصلاحات داخل الأمم المتحدة، لأطراف أخرى أيضاً، إذ يقول:

< ... هذا المطلب يمكن أن يستند إلى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، التي تبدأ بالعبارات التالية: (نحن، شعوب الأمم المتحدة ...). ولكن فقط في النهاية تتحدث الديباجة لأول مرة عن (حكوماتنا)، التي (قبلت بهذا الميثاق). >

صحيح أن المادة الثالثة والرابعة تعرض الأعضاء كدول. ولكن هذا لا يعني في نظرنا إهمال (الأمم) و (الشعوب) والتفكير لحقوقها، لأن ذلك يعني التجني المطلق والصريح على الحقوق الديمقراطية لهذه الشعوب وحقوقها الطبيعي في أن يكون لها صوت مسموع وخاص بها داخل أروقة المنظمة الدولية. هذا الصوت الذي يعبر عن تطلعاتها ونظرتها الخاصة إلى قضاياها المصيرية بشكل مباشر وبدون وساطة أو وصاية مفروضة عليها بالقوة.

فقد جاء في الديباجة: < نحن شعوب الأمم المتحدة، قد عقدنا العزم على أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي جلبت خلال جيل واحد على الإنسانية مرتين أحرزنا يعجز عنها الوصف. وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الإنسانية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره. وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة ... وأن ندفع بالرفعي الاجتماعي قدما ونرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. ولكي ندرك هذه الأغراض فقد اعترنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلام ... >

فإذا كانت الانتقادات الموجهة إلى امتيازات الدول الكبرى في مجلس الأمن مثلا لها ما يبررها، فإن نفس الانتقادات يمكن أن توجه إلى الجمعية العامة، التي تحرم بدورها شعوبا كثيرة بأكملها من حقوقها الديمقراطي والطبيعي في التعبير عن خلجات نفسها بذاتها. ولنا أن نسأل أعضاء الجمعية العامة: أين الديمقراطية، إذا كنتم تصرون على أن تكون الأصوات متساوية، وانتم تدركون بأن هنالك (22) دولة عربية مثلا من كبيرة كمصر وصغيرة كإريتريا، وسيتصاعد هذا العدد مستقبلا بنشوء دولة فلسطين مثلا، في حين أن كردستان المحتلة وشعبها المجزأ، الذي يقرب عدده من (40) مليون نسمة ليس له صوت واحد!؟

إن القضاء على الكولونيالية أدى إلى زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة وليس هنالك من يدعي بجدية، بأن هذا التطور كانت له سلبيات أكثر من الإيجابيات، كوسيلة لتحقيق المزيد من العدالة والحرية والمزيد من الأمن والسلام بين الشعوب في العالم وأتاح للشعوب المحررة مجال تطوير نفسها بشكل أفضل من كل النواحي: اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا واجتماعيا.

وسيكون للقضاء على مخلفات الكولونيالية عن طريق الاعتراف بحق الشعوب كلها في تقرير المصير نفس الأثر بالنسبة لعدد كبير من الشعوب التي مازالت تعاني من وطأة الوصاية القسرية المفروضة عليها من قبل آخرين، لتتحول إلى أعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء أحرار في المجتمع البشري، لتسهم عن هذا الطريق في بناء الحضارة الإنسانية المشتركة على أسس من المساواة والاحترام المتقابل. أن هذا التطوير سيسهم بشكل فعال لتحقيق تطبيق المزيد من الديمقراطية داخل المنظمة، التي تدعي هي بالذات بأنها منظمة (للأمم)!

فهناك شعوب تعرضت للإبادة وهنالك شعوب تتعرض إلى الإبادة حاليا بالتدرج وستتعرض غيرها إلى الإبادة مستقبلا، ما لم تقدم منظمة الأمم المتحدة والقوى الديمقراطية في العالم على اتخاذ إجراءات لحماية كيانهم وحقوقهم على شتى الأصعدة، سواء في كردستان أو راوندا وغيرها، نظرا لعدم وجود من يدافع عن حقوقهم، رغم أن القوانين الدولية تستوجب التدخل الفوري في حالة حصول جريمة الإبادة الجماعية!

ودوافع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعوب كانت وما تزال واحدة، وهي أطماع القوى الأجنبية في ثروات بلدان الشعوب المعنية كسبب رئيسي. إبادة هذه الشعوب أو تشريدتها يتيح للقوى المعتدية الاستئثار بثروات هذه الشعوب الطبيعية. إن هذا التطرق المختصر إلى الموضوع يظهر بجلاء، بأن أعضاء الجمعية العامة يمارسون (حق النقض) الفيتو بدورهم، إزاء آخرين. وان كانت التسمية تختلف، ففي حالة الدول التابعة إلى الجمعية العامة يطلق عليه اسم (عدم التدخل في الشؤون الداخلية) والموروث هو الآخر بدوره من النظام الكولونيالي!

كردستان بين الكولونيبالية
والحق الديمقراطي في تقرير المصير:

هنالك مصطلحان يتشابكان ويتداخلان في بعضهما البعض إلى حد كبير، لدرجة قد يتم استخدام المصطلحين كمفهومين مترادفين أحياناً: (الإمبريالية والكولونيبالية).
الإمبريالية: وتعني بشكل عام، الرغبة والنزوع إلى السيطرة والتسلط، الأمر الذي من شأنه بسط سيطرة ونفوذ دولة ما على ما جاورها من المناطق، أو على المناطق النائية عن الدولة المعنية. هذا وقد أطلق هذا المفهوم كتعبير عن أحقاب تاريخية مختلفة:

في العصور القديمة كنزعة إلى تشكيل الإمبراطوريات الواسعة الأرجاء.

منذ القرن التاسع يرتبط المفهوم بالتوسع القومي.

في الفترات الأخيرة بالأخص كتعبير عن السيطرة على ما وراء البحار والسياسة الاقتصادية للدول الكبرى.

الكولونيبالية: وتعني التوسع الجغرافي لشعب ما في المناطق الأجنبية الأخرى، بما في ذلك احتلال دولة في الخارج. وكمفهوم تاريخي وسياسي تعني الكولونيبالية: إنشاء المستوطنات خارج الوطن الأصلي من قبل مجموعة تحافظ على مقوماتها القومية.

وابتداءً من العصر الحديث ولغاية الحرب العالمية الأولى تعني الكولونيبالية: انتزاع أو السيطرة على المناطق الواقعة فيما وراء البحار من قبل الدول الأوروبية، لأهداف سياسية وعسكرية واقتصادية خاصة، إبقاء لمصالح الوطن الأم.

ويتم التفريق بين عدة أشكال للسياسة الكولونيبالية:

المستعمرات الاستيطانية: وتعني الأراضي المنزوعة والمسيطر عليها، سواء عن طريق الفتوحات العسكرية أو الحيازة القانونية باكتساب ملكية الأراضي، عن طريق عقود الشراء مثلاً. وكذلك عن طريق عقود الشراء الشكلية، وتستخدم الأراضي كوسيلة لاستيعاب المهاجرين الجدد من الوطن الأم أو كاحتياطي لاستيعاب أجيال جديدة في حالة تنامي السكان في الوطن الأم، بشكل لا يستطيع هذا الوطن استيعابهم. وهنا يتم التفريق بين حالتين:

الأولى: وبموجبها يتم إقصاء السكان الأصليين أو القضاء عليهم كلياً، الأمر الذي حصل في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. في هذه الحالة لم تعد هنالك حاجة ملحة إلى أيدي عاملة، مما أدى إلى نشوء مجتمع أوتوقراطي مستقل ومكتفي ذاتياً من الناحية الاقتصادية.

الثانية: وبموجبها يتعايش المهاجرون مع السكان الأصليين جنباً إلى جنب، لكن المهاجرين هم الحكام الفعليين في البلاد ولهم امتيازات اقتصادية وسياسية خاصة بهم .

□ المستعمرات الاقتصادية: وتتعدد جوانب الأهداف السياسية منها: نقل الثروات المختلفة من المستعمرات إلى الوطن الأم ومنها الثروات وعائدات الضرائب المستحصلة. وتزويد الوطن الأم بالمواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة، كالنفط والقطن والمنتجات الزراعية المختلفة، التي لا يمكن استخراجها أو إنتاجها في الوطن الأم. وإيجاد أسواق تجارية لتصريف المنتجات الصناعية، وضمان إيجاد الاستثمارات المربحة لرؤوس الأموال.

□ المستعمرات العسكرية: والهدف من إيجادها والمحافظة عليها يعود إلى أسباب استراتيجية.

ويلاحظ بأن سياسة الاستعمار الاستيطاني مورست منذ عهود قديمة. فقد لجأ إليها الرومان، اليونان ومازال العرب والأتراك يمارسونها في كردستان. كما أن لإسرائيل سياسة مشابهة لذلك أيضا داخل الأراضي الفلسطينية. هذا على الرغم من أن المفهوم يستخدم بالدرجة الأولى كإشارة إلى السياسة الأوروبية الخارجية اعتبارا من عام 1500م ولغاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

ونحن لا نرى ما يستوجب التمييز والمفارقة بين سياسة الأوربيين وغيرهم بهذا الخصوص، إذا توحدت الأسباب والدوافع والممارسات والنتائج بين السياسة الأوروبية أو العربية أو التركية أو الإسرائيلية. ولعل من المفيد ان نذكر بان رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان 1922-1923 عصمت اينونو علق على فكرة الحكم الذاتي المقترحة من بريطانيا بخصوص كردستان الملحقة بالعراق قائلا، بان كردستان هنالك ستحول الى مجرد (مستعمرة) وان ذلك سيؤدي الى انتفاضة الشعب الكردي. ورغم الاعتراف بان السيد عصمت كان محقا في تقديراته، غير ان كلماته كان كلمة حق اريد بها باطل في الواقع. لانه تستر على مكانة تركيا تريد ان تقوم في كردستان المحتلة من قبلها. فسياسة الحكومتين اتجاه الامة الكردية وكردستان كانت وماتزال لحد الان واحدة وهي كولونية صرفة.

فالساسة الكولونيلية في الواقع لا تعني شيئا آخر، غير تطفل شعب ما على قوت شعب آخر، إما عن طريق استخدام العنف المجرد أو التضليل بواجهات مختلفة، بحيث يحرم الأخير من فرص التطور والتقدم في حين تزداد فرص الطرف الأول على حسابه لتثبيت كيانه في الحاضر والمستقبل.

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد نشبت في ظل شعارات قومية وبدوافع كولونيلية، فان فداحة الخسائر أثناء الحرب وبعدها، أظهرت بجلاء، بأن السياسة الكولونيلية، كانت سببا رئيسيا في نشوب الخلافات والحروب باستمرار وكانت سببا في تطوير فكرة الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير بالنتيجة، كاستخلاص للعبير المستنقاة وكحق ديمقراطي تختار الشعوب بموجبه من كبيرة وصغيرة أسلوبها الخاص في الحياة بشكل مستقل: سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا، لتسهم جميعا عبر نطاق المنافسة الشريفة فيما بينها لخدمة وتطوير الحضارة الإنسانية، بعيدا كل البعد عن الابتزاز المقيت الممارس من قبل بعضها ضد البعض الآخر، ومتخذين من مبدأ التعايش السلمي والاعتراف المتبادل بالمساواة المطلقة بينها قاعدة لها، بدل تطفل بعضها على قوت البعض الآخر. فإذا كان لينين أحد أبرز القادة السياسيين في الاتحاد السوفيتي، الداعين إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، كحق ديمقراطي بالنسبة لجميع الشعوب، فان الرئيس الأمريكي ولسن كان هو الآخر يدعو إلى وجوب الاعتراف بهذا الحق كذلك وهو الذي قال في 11/شباط/1918م: < حق تقرير المصير، ليس مجرد

عبارات جوفاء طنانة، بل هو مبدأ ضروري في التعامل، الذي لا يستطيع رجال الدول أن يتجاهلوه في المستقبل إلا على مسؤوليتهم الخاصة. >

غير أنه هنالك تفاوت عظيم بين الاعتراف النظري بهذا المبدأ وبين التطبيق والممارسات العملية على الساحة الدولية. فمعاهدة (سايكس بيكو) السرية والمعروفة مثلاً تجسد انتهاكا صارخا لهذا المبدأ، والتي بموجبها قسمت روسيا، بريطانيا العظمى وفرنسا، المناطق الخاضعة للدولة العثمانية فيما بينها. ورغم التغيرات التي طرأت عدة مرات على المعاهدة، غير أن الشعوب المعنية عولمت بموجبها كقطع على لوحة الشطرنج. ولقد استمر التنكر للعهود والمواثيق المقطوعة أو تم تفرغها من محتواها وتحول إلى نهج دارج ينسجم مع السلوك المتبع على الساحة الدولية وكان الشعب الكردي أحد أهم ضحايا هذه السياسة.

لقد عانت كردستان وعانى الشعب الكردي باستمرار من هذا النهج الاستعماري الدولي والمحلي على حد سواء، خلال وبعد الحرب العالمية الأولى والى يومنا هذا. فهو يتعرض باستمرار إلى تطبيق سياسات كولونيالية وذلك من عدة جهات، على انفراد أو بصورة مجتمعة!

فموجب معاهدة سايكس بيكو المذكورة مثلاً، الحق جزء من كردستان (الجنوبية) = (ولاية الموصل العثمانية) مع بعض المناطق الأخرى المتاخمة إلى بغداد، أولاً بالدولة السورية الحديثة النشأة كجزء من الحصة الفرنسية. لكن جهل الفرنسيين على ما يبدو بوجود احتياطات هائلة من النفط في هذا الجزء من كردستان سهل عملية التضليل البريطانية للتحايل على فرنسا وإقناعها بالتخلي عن ولاية الموصل!

ورغبة من بريطانيا في الاستحواذ على هذه المناطق النفطية وبعض المواقع الاستراتيجية فيها وضمان إيصال النفط إلى موانئ أمانة حسب وجهة النظر البريطانية، فقد ألحقت ولاية الموصل بدولة العراق الحديثة النشأة وصنبتة بريطانيا العظمى. وبغية تحقيق هذا الهدف الهام استباحت بريطانيا العظمى لنفسها كل أساليب العنف والتضليل السياسي، بدون أن تأخذ أمانى وتطلعات الأمة الكردية بنظر الاعتبار. يقول أحد الضباط البريطانيين (السير أرنولد ولسن) في محاضرة ألقاها بتاريخ 8/حزيران/1932م حول دور القوة الجوية البريطانية في كردستان الملحقة بالعراق: < لا بد من الإشارة إلى طول المدة التي قصفت خلالها القوة الجوية البريطانية السكان الأكراد، خلال العشر سنوات الأخيرة، دون الاكتراث بمقررات اتفاقية جنيف، وبالأخص خلال الأشهر العشر الأخيرة. فالقرى المدمرة وقطعان الماشية المقتولة، النساء والأطفال المجروحين، شواهد على انتشار شكل موحد للمدينة، على حد تعبير أحد المرسلين الخاصين بالتايمس. >!

لقد أبرمت بريطانيا العظمى عدة اتفاقيات ومعاهدات مختلفة، لتعود وتنتهكها فيما بعد، إذا أدت هذه الاتفاقيات الوظيفة المؤقتة المرجوة منها والهادفة إلى التفرير بالرأي العام وتعزيز مواقع بريطانيا العظمى في المنطقة. أما الثروات الطبيعية الهائلة في كردستان الملحقة بالعراق بالقوة وفي مقدمتها (النفط) فقد تقاسمتها بريطانيا مع الحكومة العربية الحاكمة في بغداد، وحرمت عن هذا الطريق أصحاب هذه الثروة الشرعيين (الأكراد) من التمتع بها لبناء مستقبل الأجيال القادمة في كردستان!

الشعب الكردي لم يحصل إلا على القليل النادر من هذه الثروة الطائلة، بل أن هذه الثروة تحولت إلى وبال على الشعب الكردي، حين تحولت مثلاً إلى وسيلة بيد حكومة بغداد لشراء أحدث الأسلحة الفتاكة، بما في ذلك أسلحة

الدمار الشامل، التي استخدمت كلها ضد أطفال ونساء وشيوخ كردستان وحصلت عليها حكومة بغداد من شتى المصادر، شرقية وغربية. وكانت هذه الثروة سببا رئيسيا لتطبيق سياسة التعريب الكولونيالية في كردستان من قبل حكومة بغداد، والتي باتت تهدد كيان الشعب الكردي في الواقع، وباتت تشمل بشكل موسع حتى الآن مناطق الموصل وكركوك وخانقين.

ولا بد أن نؤكد هنا وبإصرار، بأن التعريب الممارس في العراق أو في سوريا في كردستان الملحق بالدولتين لا يعني شيئا آخر على الإطلاق غير الاستعمار الاستيطاني، وهي بهذا الشكل لا تختلف بأي وجه عن سياسة التهويد التي تمارسها إسرائيل في بعض مناطق فلسطين و بدون أن تلجأ الأخيرة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الفلسطينيين رغم حيازتها على هذه الأسلحة!

ويلاحظ بأن المناطق الكردية التي لم تعد خاضعة إلى سيطرة حكومة بغداد منذ عشر سنوات تقريبا، والتي باتت تحصل بموجب قرارات الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) على نسبة تقدر بحوالي 13 بالمائة من مبيعات النفط فقط، تحولت إلى عامل يوفر مجالات التطور الاقتصادي لهذه المناطق، بأشراف المنظمات الدولية، بحيث باتت هذه المناطق تعيش حالة نمو اقتصادي أفضل من سائر بقية المناطق الخاضعة لسلطة حكومة بغداد، رغم العوامل السلبية فيها بسبب صراعات الأحزاب الكردية!

فلو تصورنا مثلا، بأن الشعب الكردي يستطيع استغلال عائدات ثروة بلاده بكاملها كالنفط والماء والسياحة وما إلى ذلك، ويستخدمها لتطوير بلاده، وهي ثروة تقدر بالبلابين من الدولارات الأمريكية، والتي يستخدمها مثلا نظام الحكم في بغداد حاليا، لتهديد كيان وجود الأمة الكردية في الصميم والعبث باستقرار الأمن في منطقة الشرق الأوسط بكاملها في نفس الوقت وتهديد السلام العالمي بأسره إلى جانب ذلك، عبر شراء وتطوير أسلحة الدمار الشامل (الكيماوية، البيولوجية والنوية)، لكان ازدهار كردستان خلال فترة قصيرة، يشبه ازدهار دول الخليج النفطية في السنوات المنصرمة على الأقل.

لكن في الواقع العملي تستخدم ثروات كردستان الطائلة لتهديد كيان الشعب الكردي من خلال استخدام الأسلحة المشار إليها أعلاه لإبادة الأطفال والنساء وتشريد الشعب الكردي من بلاده وتميرير سياسة الاستيطان والكولونيالية العربية في كردستان!

علما أن الثروة المائية التي لا تقبل قيمتها عن الثروة النفطية تستخدم بشكل مشابه من قبل حكومة أنقره ولغايات مشابهة تماما تتناقض مع مصالح الأمة الكردية وبدوافع استعمارية استيطانية تركية في كردستان أيضا!

وطالما كان الحديث يجري هنا حول الأمم المتحدة ومواقفها، فمن المفيد أن نشير بأن محاولات الأطراف الكردية المختلفة، لالفت نظر هذه المنظمة الدولية إلى معاناة الأمة الكردية على شتى الأصعدة، ذهبت إجمالا أدراج الرياح، لأنها اصطدمت باستمرار بحق النقض الذي تمارسه الدول المحتلة والمقتسمة لكردستان - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية حتى ولو استخدمت هذه (الإبادة الجماعية) كوسيلة لتحقيق غاياتها الكولونيالية والاستيطانية، وكان استخدام حكومة بغداد للأسلحة الكيماوية نموذجا واضحا أمام الرأي العام العالمي والمنظمة الدولية الحقيقية التي لا يرقى إليها أدنى شك - وتستطيع كسب تأيد المنظمة الدولية إلى جانبها بكل سهولة مع ذلك!

علما أن الاتحاد السوفيتي حاول مرة إثارة قضية الإبادة الجماعية في كردستان الملحقة بالعراق في عام / 1963 أمام الأمم المتحدة، عندما ظهرت بوادر تعاون عسكري ثلاثي بين العراق وإيران وتركيا لضرب الحركة التحررية الكردية في كردستان المحتلة من قبل العراق، وتجدر الإشارة إلى أن سوريا كانت قد تدخلت بالفعل لدعم مساعي حكومة بغداد لتحقيق هدف القضاء على المقاومة الكردية المشروعة!

غير أن الاتحاد السوفيتي تخلى عن فكرة متابعة القضية أمام الأمم المتحدة فيما بعد معزيا تغيير موقفه بتدخل دول صديقة، رغم أنه وضع النقاط على الحروف في تقييمه لما كان يجري في كردستان الواقعة تحت الاحتلال العراقي في تلك الفترة بالفعل، إلا وهو تعرض الشعب الكردي من قبل قوات الاحتلال إلى جريمة الإبادة الجماعية، وكون هذه الجريمة تستوجب تدخل الأمم المتحدة ولا يجوز اعتبارها كتدخل في الشؤون الداخلية وفق القوانين والمعايير الدولية، كما زعمت حكومة بغداد وأيدتها بعض الدول العربية وتعاونت مع العراق على ارتكاب الإثم والعدوان اتجاه الكرد وكردستان، وهي التي ألفت توجيه الاحتجاجات إلى هذه المنظمات لكل صغيرة وكبيرة تبدر عن إسرائيل اتجاه فلسطين!

هذا المثال يوضح بأن الأمة الكردية وكردستان محرومتان تماما من إمكانيات الدفاع الفعال عن كيانهما ووجودها المهدد. ناهيك عن مصالحها الحيوية أمام الأمم المتحدة وهي منظمة (الأمم)!

وهكذا نجد باستمرار بأنه ليس هنالك من يدافع ويقدم الدعم اللازم لتحريك قضيتها العادلة من أية جهة. علما أن الموقف السوفيتي المشار إليه أعلاه كان يرتبط في الواقع وبالدرجة الأولى بعمليات التصفية والإبادة التي تعرض لها المنتمون إلى الحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة في العراق وكانت كردستان الملحقة بالعراق آخر ملجأ للبقية الباقية منهم والتي استطاعت أن تفلت من عمليات القتل والتصفية الجماعية التي تعرض لها أعضائها على يد حكومة بغداد!

هذه الحقيقة الواضحة تظهر بجلاء بأن مسألة الديمقراطية ليست جدية ولا حقيقية حتى داخل أروقة الجمعية العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، التي تحرم هي الأخرى أمة بكاملها يبلغ عدد سكانها (40) مليون نسمة من أبسط الحقوق الديمقراطية، التي تقضي بأن يكون لها صوتها داخل المنظمة لتستطيع الدفاع عن كيانهما ووجودها المهدد من قبل جهات متعددة، ولهذه الأخيرة كامل الحقوق داخل نفس المنظمة وتصير على فرض الوصاية الأبديّة على الأمة الكردية وكردستان إلى الأبد أو بعبارة أخرى إلى آخر كردي!

كان سقوط الدولة العثمانية لجملة من الأسباب وفي مقدمتها اضطهادها للشعوب الواقعة تحت سلطتها. يقول المؤرخ الأذري (حميد عليليف) بهذا الصدد: < يمكن القول بدون مبالغة، أن الاضطهاد القومي لشعوب البلدان الخاضعة والنضال ضده يحتلان المكان الأول بين الأسباب التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية. >. وجاءت معاهدة سايكس بيكو لتستهدف وتحقق تقسيم المناطق التابعة للدولة العثمانية سابقا بين المنتصرين وشملت في البداية تقسيم المناطق التركية أيضا.

معاهدة سيفر:

بموجب معاهدة سيفر (10 / آب / 1920) التي كانت جزءاً من سلسلة معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، واستهدفت ضمان السلام العالمي. وبموجبها تقرر أن تتمتع المناطق التابعة إلى الأناضول الشرقي من كردستان

بالحكم الذاتي، وان لم تكن تشمل كل هذه المناطق. أما كردستان الملحقة بإيران فلم يرد ذكرها في المعاهدة، على اعتبار أن إيران بقيت على الحياد أثناء الحرب. وكان من المقرر إجراء استفتاء شعبي بعد انقضاء سنة على توقيع المعاهدة للتحقيق من رغبة السكان، فيما إذا كانوا يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية. ويتم إعلام (عصبة الأمم) بنتيجة الاستفتاء. وإذا ارتأت عصبة الأمم، بأن السكان المعنيين مؤهلون لنيل الاستقلال وإذا أوصت العصبة بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد فوراً بمراعاة هذه التوصية وتنزل عن كل حقوقها في هذه المناطق. وإذا تحققت هذه الشروط، فإن الحلفاء لا يمانعون في انضمام والتحاق أكراد ولاية الموصل بهذه الدولة الكردية.

وهنا أيضاً كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى ولاية الموصل الكردية، التي استهدفت بريطانيا العظمى السيطرة عليها بسبب تواجد احتياطات نفطية هائلة فيها، نجد الخداع والتضليل وممارسة العنف والقهر ضد الأمة الكردية وسائل مستباحة ومن قبل جهات عديدة لحرمانها من حقها الديمقراطي في تقرير المصير: فبريطانيا العظمى وفرنسا ركزت الجهود على صيانة مكاسبها الجديدة في إطار تأسيس دول حديثة كالعراق وسوريا. أما الأتراك، الذين باتوا يواجهون نقطة الصفر بالفعل والانهايار الكامل لكيانهم، فلم يجدوا سبيلاً للخلاص من مستقبلهم القاتم، إلا باللجوء المجدد إلى طلب الدعم من الشعب الكردي باسم الأخوة الإسلامية، التي رفعوا شعارها تضليلاً، قبل أناس لا يكونون للإسلام أي عطف ومودة، بل على العكس كانوا يبيتون سلفاً محاربة كل تيار إسلامي محتمل، سيما بعد أن خيبت بريطانيا العظمى آمال الشعب الكردي بعد الحنث بالوعود المقطوعة. إذ ما كاد كمال أتاتورك وبدعم كردي فعال يتوصل إلى غاياته الخاصة وإذا به يتنكر لكل الوعود التي قطعها للشعب الكردي، كما تنكر للفكر والعقيدة والإسلامية وحارب كليهما عن طريق اللجوء إلى السياسة الاستعمارية القديمة (فرق تسد) وأغرق كردستان في بحر من الدماء متلقياً الدعم من جهات عديدة لهذا الغرض، كالسوفييت والفرنسيين وبريطانيا، التي باتت لا تريد شيئاً آخر غير احتلال ولاية الموصل وبقيّة المناطق الكردية المتاخمة لبغداد والغنية بآبار النفط. يقول رئيس الوزراء الهندي السابق (جواهر لال نهرو) حول هذا التحول في الموقف التركي إزاء القضية الكردية:

<وهكذا اضطهد الأتراك، الذين كانوا يناضلون بأنفسهم إلى وقت قصير في سبيل الحصول على حريتهم، الأكراد، الذين يكافحون أيضاً في سبيل حريتهم. انه لأمر غريب، كيف تتحول حركة قومية دفاعية إلى حركة عدوانية؟ وكيف أن نضالاً في سبيل الحرية، يتحول فجأة إلى صراع من أجل التسلط على شعوب أخرى؟! وفي عام 1929م، نشبت انتفاضات كردية متعددة، لكنها أخضعت بالقوة أيضاً على الأقل مؤقتاً. ولكن كيف يستطيع المرء أن يضطهد شعباً بأسره يصر على نيل حريته وهو مستعد لأن يدفع أغلى ثمن في هذا السبيل؟ >. وما يقوله السيد جواهر لال نهرو بصدد الموقف التركي المتكرر لقضية الأمة الكردية العادلة ينطبق أيضاً على موقف العرب اتجاه نفس القضية، فالسلوك لدى الطرفين متشابه والأهداف متشابهة أيضاً!>

وجاءت سلسلة من المعاهدات على صعيد المنطقة، لتحول هي الأخرى بدورها بين الأمة الكردية وبين ممارستها لحقها الديمقراطي في تقرير المصير. لقد شاركت دول المنطقة في هذه المعاهدات بدوافع أنانية وعدوانية اتجاه كردستان وبتخطيط ودعم استعماري عالمي، بالأخص من قبل بريطانيا العظمى. وهكذا التقت

مصالح عدوانية لأطراف متعددة لتعمل بشكل مشترك للتأمر على قضية الشعب الكردي وكردستان. وكان من أهدافها الرئيسية النهب الكولونيالي المشترك لثروات كردستان عبر الإبقاء المستديم على تجزأتها بالقوة والمكر والخديعة. ومن هذه الأحلاف: حلف بغداد – حلف سعد آباد – حلف السنو وأخيرا حلف الناتو، الذي تنتمي إليه تركيا حاليا. تقول المادة السابعة من حلف سعد آباد مثلا: < يتعهد الفرقاء المتعاقدون بعدم إعطاء المجال لتأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو أي ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة ... >.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الخلافات بين القيادات الكردية، كان لها دورها أيضا في جعل هذا التطور السلبي ممكنا. فإلى جانب مشكلة المصادقية التي طرأت على الساحة المحلية والتي ولدت الخلافات بين الزعماء الأكراد فيمن يمكن الاعتماد عليهم والثقة بهم كمساندين للقضية الكردية، كانت هنالك صراعات شخصية على الزعامة كذلك. وباستثناء هذين العاملين، فإن الوعي القومي كان متوفرا إلى الحد الكافي في كردستان، الأمر الذي تجلى في حقيقة أن الشيخ محمود (ملك كردستان) كان يحارب ضد الإنكليز وهو يحمل بنود الرئيس الأمريكي ولسن على معصمه.

إن حكومة انقره شأنها شأن حكومة بغداد، لها أطماع اقتصادية واستراتيجية كولونيالية بطبيعتها في كردستان وتتطفل هي الأخرى على قوت الشعب الكردي عبر نهب ثروات كردستان الطبيعية وتمارس سياسة التتريك في كردستان، وتحرمه بذلك من فرصة بناء مستقبله كبقية شعوب العالم الحرة. وكلا الجزئين من كردستان الملحقين بالدولتين يعانيان من وطأة الاحتلال المزمين. فمن زار في الماضي أو يزور حاليا المناطق الكردية يلاحظ التواجد المكثف لعشرات الفرق العسكرية المدججة بشتى أنواع الأسلحة داخل كردستان منذ تأسيس الدولتين وإلى يومنا هذا، الأمر الذي يظهر حقيقة الاحتلال باجلى صورة.

هذه السياسة كانت موجودة أثناء الحكم العثماني وما زالت مستمرة في ظل ما يسمى بالنظام الجمهوري في تركيا. كتبت صحيفة (تنين) الناطقة في حينه باسم الاتحاديين الأتراك تقول مثلا: < الحرية شيء جيد. ومن شأن منحها إلى الاقليات القومية كسب عطف أورا إلى جانبنا. إلا أننا معشر الأتراك، ضعفاء اقتصاديا. فإذا منحنا الشعوب الأخرى، الحرية السياسية أيضا، فإن ذلك يعني إننا أعطيناهم عنصرا جديدا للتفوق علينا. >!

هذه الكلمات تعكس الانطباع، بأن العقلية السائدة لدى الحكام الأتراك أو على الأقل عقلية كاتب هذه السطور لا تعطي للمنافسة الشريفة بين الأمم المختلفة وبين الأتراك فرصة كبيرة لنجاح الأتراك في بناء حضاري ناجح بدون اللجوء إلى أساليب القهر والاضطهاد والتطفل على قوت الآخرين.

ولقد خلف لنا الرحالة التركي (أوليا جلبي) في العهد العثماني شواهد على قدرة الأكراد في الإبداع والبناء الحضاري، حين أشار إلى التقدم الذي أحرزته الإمارات الكردية المستقلة تقريبا وفي مقدمتها إمارة بدليس المعروفة. وكان هذا الازدهار سببا لنقمة السلطة التركية عليها وأدت في النهاية إلى القضاء عليها بالقوة ونهب ثرواتها تمهيدا لفرض الفقر والفاقة والتجهيل على سكانها بالقوة. هذا النهج مازال مستمرا حتى الآن فقد كتبت جريدة (سون بوستا) التركية على يد مراسلها (عثمان ميتة)، الذي زار منطقة درسيم في كردستان الواقعة تحت الاحتلال التركي في عام / 1948، أي بعد انقضاء عشر سنوات من القضاء على ثورة درسيم بقيادة السيد رضا

، فكتبت تقول: < لقد ذهبت إلى توجنلي، درسيم القديمة! كانت المنطقة قفراء ومهجورة، كما كان جامعو الضرائب والشرطة، ما يزالون الممثلين الوحيدين لسلطة الدولة، ممن استطاع سكان المنطقة أن يروهم لحد الآن. لقد حاولت أن التقي بالناس وأن أجالسهم، لأتعرّف على طريقة حياتهم وطباعهم. ولكن لسوء الحظ لم يبق إلا النذر اليسير عن الحقبة السابقة للثورة. فلا أثر للحرفيين السابقين أو الثقافة السابقة ولا لطرق المواصلات والتجارة السابقة، التي كانت تسود في المنطقة.

لقد التقيت بأناس عاطلين عن العمل ... فلا أثر للتغلغل الحضاري في المنطقة، إذ لا توجد مدارس ولا يوجد أطباء، كما أن الناس لا يعرفون هنا، ماذا تعني كلمة الطب. وإذا تحدثت إليهم عن الدولة، فإنهم يترجمونها فوراً إلى جامعي الضرائب ورجال الشرطة.

نحن لم نمنح مواطني درسيم أي شيء. لقد اكتفينا فقط، بأن نأخذ نحن منهم ولا يحق لنا أن نواصل معاملتهم بهذا الشكل. >

هذا النهج والسلوك الكولونيالي التركي في الجزء المحتل من قبلها من كردستان مازال يتواصل ولا أمل في التغيير إلا في زيادة السلبات في هذه السياسة. يعلق (بوركن روت) في كتابه (جغرافية المضطهدين) على سياسة التمييز التركية في كردستان التي تحللها فيقول:

< لم يكن الاضطهاد العسكري هو السبب الوحيد لممارسة سياسة التهجير والإبعاد في المناطق الكردية، في شرقي الأناضول، بل أنها كانت في ذات الوقت تطبيقاً لسياسة استعمارية وعنصرية. فقد استهدفت تلك السياسة على وجه التحديد، فرض التخلف عن عمد على هذه المناطق الشرقية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. إن هذه السياسة لم تتغير حتى يومنا هذا. >

وكتب (باسيل نيكيتين) يقول حول (معاهدة سيفر):

< رغم أن معاهدة سيفر بقيت حبراً أبكم على ورق أصم، فلا شك في أنها كانت مرحلة خطيرة في تطور القضية الكردية.

فلأول مرة في التاريخ بحثت وثيقة سياسية دولية الاستقلال المحلي للمناطق التركية العجمية، التي يقطنها الأكراد. ومن هذا التاريخ أصبح تدويل القضية الكردية أمراً لا مناص منه. >

إذن تدويل القضية الكردية هو الطريق الأصوب لإيجاد حل منصف وديمقراطي للمسألة الكردية، بدل التأمير الدولي، سواء على صعيد المنطقة من قبل الدول التي تتقاسم احتلال كردستان وتنهب ثرواتها بشكل مباشر أو بمشاركة وتخطيط وتحريض الدول الإمبريالية والكولونيالية السابقة بشكل غير مباشر لمواصل الاحتفاظ على بعض الامتيازات والمكاسب الاستراتيجية في المنطقة.

ونحن على يقين بأن (الأمم المتحدة) إذا أثبتت بأنها بالفعل منظمة لجميع (الأمم) وكانت وفيّة لميثاقها والقرارات التي أصدرتها حتى الآن، فإنها قادرة على تبني هذا الاتجاه المنصف من خلال مباشرة نشاطها في هذا الاتجاه وذلك ابتداءً من الأساس التي كانت قد تبنتها (عصبة الأمم) في حينه بخصوص ولاية الموصل ونصوص معاهدة سيفر متخذةً منها قاعدة لإيجاد الحل الديمقراطي، الذي يجب أن يساير تطور المجتمع البشري وينسجم مع

مقررات الأمم المتحدة بخصوص القضاء على الكولونيالية. ونحن نعتبر ما سطرناه هنا دعوة علنية موجهة إلى منظمة الأمم المتحدة لتبني القضية الكردية رسمياً وعلى هذه الأسس.

إن هذا الحل العادل ينسجم تماماً مع البيان الذي أصدرته (الجمعية العامة) للأمم المتحدة، بموجب قرارها المرقم: 1514 (14) والصادر في 14 / كانون الأول / 1960م، حول استقلال المستعمرات في الجلسة العمومية / 947، والذي ينص على ما يلي:

< بيان حول استقلال المستعمرات وشعوبها

إن الجمعية العامة تذكرنا منها لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، عن إصرار واضح لشعوب العالم، الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، بكرامة وكلمة الشخصية الإنسانية، الحقوق المتساوية للمرأة والرجل وكذلك لجميع الأمم صغيرها وكبيرها، نؤكد من جديد ونسعى لتشجيع وتنمية التقدم الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة بشكل أفضل في جو أرحب من الحرية.

وتفهما لضرورة تهيئة الشروط للاستقرار والرفاه وكذلك للعلاقات السلمية والودية على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير لجميع الشعوب والأجيال والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع البشر بدون أي تمييز على أساس العنصر، الجنس، اللغة أو الدين.

إقراراً بولع وشوق كل الشعوب المحكومة والدور الحاسم، الذي تلعبه في تحقيق استقلالها. إدراكاً لحقيقة تصاعد الخلافات، التي تنشأ بسبب وضع العراقيل أمام هذه الشعوب في طريقها للحصول على الحرية. تلك الخلافات التي تجسد خطراً على السلام العالمي.

أخذاً بنظر الاعتبار للدور الهام الذي، الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة في دعم حركة التحرر والاستقلال في المناطق الخاضعة إلى الانتداب والمناطق التي لا تتمتع بالإدارة الذاتية.

وإقراراً بحقيقة أن شعوب هذا العالم تتلهم إلى رؤية القضاء النهائي على الكيان الكولونيالي بكل صورته وأشكاله. وتيقننا من أن استمرار الكولونيالية يحول دون تطور التعاون العالمي اقتصادياً ويعرقل التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعوب الخاضعة ويتعارض مع المثل التي تؤمن بها هيئة الأمم المتحدة في ضمان السلام العالمي.

وتوكيداً على أن الشعوب وانطلاقاً من مصالحها الخاصة تستطيع الحيابة على حرية التصرف في ثرواتها ومصادرنا الطبيعية، بشكل لا يدانيه أي التزام قد ينبثق من خلال التعاون الاقتصادي على الصعيد الدولي بناء على أسس الاستفادة المتبادلة والقانون الدولي.

وإيماناً من أن قضية التحرر لا يقف في طريقها أي شيء ولن تعود إلى الوراء. ورغبة في تجنب ونشوب أزمات جديدة، يجب إنهاء الكولونيالية وكل ما يرتبط بها من مظاهر التمييز العنصري.

وترحب الجمعية العامة بما تم في السنوات الأخيرة بخصوص نيل عدد كبير من المناطق الخاضعة لحريتها واستقلالها، كما ونقر بتنامي التطلعات والمساعدات الكبيرة في المناطق التي لم تنل بعد هذه الحرية وهذا الاستقلال.

واقتراناً من أن جميع الشعوب تتمتع بحق لا يمكن التنازل عنه أو التصرف فيه بالحصول على حرية مطلقة لممارسة حقها في السيادة وسلامة أراضيها.

فان الجمعية العامة تعلن بحفاوة ضرورة وضع نهاية مسرعة وحتمية للكولونيالية بجميع أشكالها وصورها. وتعلن لهذا الغرض بأن:

- 1- إخضاع الشعوب للنير الأجنبي، للاستغلال والحكم الخارجي، يعتبر منعا لممارسة التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، ويتناقض مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ويعيق نشر السلام والتعاون في العالم.
- 2- لكل الشعوب الحق في تقرير المصير: وبحكم هذا الحق تقر الشعوب بشكل حر اختيار الكيان السياسي لنفسها وتختار سبل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- 3- الافتقار إلى النضوج السياسي والاقتصادي والاجتماعي أو التربوي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يستخدم كحجة لوضع العراقيل على طريق منح الاستقلال.
- 4- يتم منع كل تدخل عسكري أو استعمال إجراءات قمعية ضد الشعوب الخاضعة، لكي تتاح لها بسلام حرية ممارسة حقها في الاستقلال الكامل، إلى جانب ضمان سلامة وحرمة أراضيها الوطنية.
- 5- اتخاذ خطوات فورية لتسليم المناطق الخاضعة إلى الانتداب والمناطق التي لا تتمتع بالحكم الذاتي أو في المناطق المتبقية الأخرى، التي لم تنل بعد استقلالها، إلى شعوب هذه المناطق لممارسة جميع السلطات بدون قيد أو شرط وبدون تحفظات، انسجاماً مع رغبة، أمانى هذه الشعوب المعلنة وذلك بدون أي تمييز بسبب العنصر، العقيدة، أو لون البشرة. لتتاح لهم فرصة التمتع التام بالحرية والاستقلال.
- 6- كل المحاولات الهادفة جزئياً أو كلياً إلى الفصل أو تقسيم وتجزئة الوحدة الوطنية وسلامة أراضي بلد ما تعتبر مناقضة لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة.
- 7- كل الدول مدعوة انطلاقاً من الثقة والإيمان إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والبيان العام حول حقوق الإنسان وهذا البيان المعروف، وذلك على أساس المساواة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومراعاة حق الشعوب في السيادة وسلامة أراضيها. >.

هنا لا بد من الإشارة إلى وجود تناقض تام بين الفقرتين الأخيرتين مع روح البيان بصورة عامة. وهذا يظهر بأنها عنصر دخيل وطارئ يشوه أهداف البيان النقية والواضحة، ويتيح للمتصيدين في الماء العكر مجال التهرب والتتنصل من مسؤولية الالتزام به. لأن ممارسة السياسة الكولونيالية محلياً (داخل الدولة الواحدة) لا يختلف من حيث الجوهر بأي شكل من الأشكال عن ممارسة السياسة الكولونيالية (الدولية) من قبل دولة كبرى.

لذا لا بد أن يكون للشعوب الخاضعة لمثل هذه الحكومات والدول حق تقرير المصير المشار إليه في هذا البيان كبقية شعوب العالم. لأن إدانة النظام الكولونيالي، يعني إدانة الممارسات والأفعال والأهداف اللصيقة بها، بغض النظر عن هوية مرتكبيها. شأنها في ذلك شأن ارتكاب أي جريمة أخرى يعاقب عليها القانون، كجريمة القتل مثلاً. فالحكم على هذه الجريمة لا يختلف إذا اقترفها المرء بسلاح صنع في بريطانيا وعلى يد بريطاني، أو سلاح صنع في تركيا أو العراق وبيد تركي أو عربي، لأن النتيجة واحدة وهي إزهاق الأرواح. فإذا تحقق الهدف المرجو

وتوحدت سبل الوصول إليه فكيف يمكن اعتبار واحدة منها جريمة قتل والأخرى مجرد جنحة والثالثة مجرد مخالفة؟!>

هنا يطرح سؤال نفسه بإلحاح: من المستفيد من الفقرتين (6) و (7) من هذا البيان؟ لا ريب أن العديد من الشعوب التي حرمت من ممارسة حقها الديمقراطي في تقرير المصير، هي ضحية لمثل هذه المطلقات المتناقضة تماما مع روح وفكرة القضاء على الكولونيالية وهي سبب لنشوب الأزمات باستمرار وتواجد عدم الاستقرار فيها في مناطق كثيرة من العالم، الأمر الذي يتناقض بدوره مع مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها بذاتها. أما المستفيدون منها فهم عبارة عن جهتين: الكولونياليون القدامى من جهة والكولونياليون الجدد، ممن خلفوهم وساروا على نهجهم في المجالات والأطر التي تتيح لهم إمكانية ممارسة السياسة الكولونيالية اتجاه الآخرين! إن حرمان الشعوب من حقها الديمقراطي في تقرير المصير من قبل العديد من الحكومات، التي تجسد سلطة فئة قومية محددة دون غيرها وتحرم بقية الشعوب القوميات من ممارسة حق تقرير المصير، ولد وما زال وسيولد الأزمات والصراعات المستديمة، التي تهدد الأمن والسلام محليا ودوليا، الأمر الذي يتنبأ به الخبراء سلفا للقرن الحالي أيضا.

هذه الصراعات المحلية ستتيح للقوى الامبريالية الكبيرة والمتواطئة مع الإمبرياليات المحلية الصغيرة مجالا للتدخل باستمرار في شؤون كل الشعوب، بهدف الاحتفاظ بمواقع نفوذها لفترة أطول ولو على نطاق أضيق على كل الأصعدة: اقتصاديا، سياسيا وعسكريا، بالأخص عبر تزويد الأسلحة الحديثة. وهذا يعني هدر الأرواح والطاقات البشرية والاقتصادية للشعوب المعنية، وما يجري في كردستان المقسمة والخاضعة بالفعل إلى ممارسات كولونيالية، دليل قاطع لا يدحض على صحة ما نذهب إليه. فالعراق وتركيا ومنذ تأسيس الدولتين، تعيشان في ظل القوانين والأحوال الاستثنائية وتواصلان نهب ثروات كردستان. ومن هنا فلا غرابة في أن يعتبر البعض أثناء المؤتمر الذي عقده الأمم المتحدة في أفريقيا الجنوبية في سيبتمبر/2001، الكولونيالية (جريمة ضد الإنسانية).

وفي الواقع إن من غرائب الدهر وعجائب الزمان أن نلاحظ استمرار صدور المواقف المتباينة والمتناقضة من القادة الأتراك مثلا حول القضايا المتشابهة، ليس في قبرص من جهة وكردستان من جهة أخرى، بل بخصوص المسائل المتعلقة بالكولونيالية والإمبريالية أيضا، وتنطلي تظليلاتهم على الكثيرين. فأنور باشا كان أحد المنتفذين في الحرب العالمية الأولى وضمن القيادة التي قررت ونفذت إبادة الأرمن مثلا. ولكن بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، حاول أن يتقرب إلى السوفييت وحضر إلى المؤتمر الأول لشعوب الشرق وقال في كلمة له ألقاها هنالك: < أيها الرفاق ... خلال الحرب كنت أشغل منصبا من ارفع المناصب. يا رفاق كونوا متأكدين بأنني أدين اضطرارنا لخوض الحرب إلى جانب الإمبريالية الألمانية. أنني أكره الإمبريالية الألمانية والإمبرياليين الألمان بالقدر الذي أكره وامقت فيه الإمبرياليين والإمبريالية البريطانية. وأرى أنه يجب إبادة جميع الذين يفكرون بالإثراء على حساب الآخرين. من هذا المنظار أرى الإمبريالية.>

فما هو موقف السيد أنور باشا من الإمبريالية التركية والإمبرياليين الأتراك؟!>

الأمم المتحدة: تقييم

في تشرين الأول / 2001م منحت (جائزة نوبل للسلام) إلى منظمة الأمم المتحدة وسكرتيرها العام (كوفي أنان). وهو ابن أحد زعماء قبيلة فانتة (غانا) والسكرتير السابع للمنظمة وله على ما يبدو مقدر دبلوماسية معترف بها دولياً ويقتدي كما يظهر بدبلوماسيين من السويد وهما: (راول فالينيرك)، الذي أنقذ الألوف من الاضطهاد النازي أثناء الحرب العالمية الثانية، علماً أن زوجته تنتمي إلى هذه العائلة السويدية. والثاني هو (داك هامرشولد) السكرتير السابق لمنظمة الأمم المتحدة، والذي قتل في عام/1961م وحصل هو الآخر (بعد وفاته) على جائزة نوبل للسلام. علماً أن أنان من الداعين إلى (عالم أخلاقي).

وإذا كانت جوائز نوبل في العادة قضية محصورة فقط بمواطني الدول الأوربية وأمريكا تقريباً فيما يخص العلوم: الولايات المتحدة الأمريكية (199) بريطانيا العظمى (69) وألمانيا (63) منذ عام /1901 ولغاية عام/2000م. فلا ريب أن حصول دبلوماسي يعود إلى ما يسمى بالعالم الثالث هو أمر يتلج الصدور، سيما إذا كان الفوز مقروناً بتأييد أغلب الشخصيات العالمية. فالرئيس الألماني مثلاً قال بهذه المناسبة: < إن أنان هو قدوة للكثير من الناس ممن لا يريدون التخلي عن الآمال في عالم يسود فيه مزيد من السلام والعدالة. >

في حين انتقد الذين نجوا من جرائم الإبادة الجماعية في راوندا بالمقابل، أنان، الذي كان في عام/1994م مسؤولاً عن عمليات حفظ السلام، عما جرى هنالك. وجاء في تقرير اللجنة الخاصة بمنح الجائزة ما يلي:

< بعد انتهاء الحرب الباردة أتيحت لمنظمة الأمم المتحدة إمكانية تنفيذ وممارسة الوظائف التي أنيطت بها أصلاً. تقف المنظمة اليوم في الجبهة الأمامية للمحاولات الهادفة إلى ضمان السلام والأمن في العالم، وحشد الطاقات بهدف مواجهة التحديات وللتدويل المركزي للقضايا الشاملة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ...

كسكرتير عام أنجز (كوفي أنان) أعمالاً ممتازة. لقد ركز بوضوح على المسؤولية التقليدية لمنظمة الأمم المتحدة، لحفظ السلام والأمن، لكنه أظهر في ذات الوقت التزام وواجبات المنظمة بخصوص حقوق الإنسان... في المنظمة، التي تستطيع أن تكون شيئاً أكثر بقليل، مما يجيز لها أعضاؤها.

فقد أوضح بجلاء، بأن حق السيادة لا يمكن أن يكون درعاً للحماية، تحتمي ورائه الدول الأعضاء، للتستر على انتهاكاتهما للقوانين ... >

التجربة علمت السكرتير العام، بأن نداءات السلام لن تكون كافية لردع العدوان، الأمر الذي لمس في جريمة الإبادة الجماعية، التي مورست مثلاً ضد الأقلية القومية (توتسي)، من قبل حكومة (الهوتو). لكنه لم يفلح في تحريك مجلس الأمن للتدخل، لذا فقد بلور فكرة (السلام المسلح).

يقول السكرتير العام: < إذا لم تكن مستعدين لمنع ممارسة القوة بالقوة، فإننا لن نستطيع أن ننجز إلا القليل. > لكنه في نفس الوقت يدرك مثلاً، بأن محاربة الإرهاب لن تكون ناجحة فقط من خلال اللجوء إلى العمليات العسكرية، بل لابد من إيجاد حلول اجتماعية، سياسية واقتصادية كذلك للمشاكل العالقة.

من هذا الموجه يلاحظ، بأن هذه المنظمة، استطاعت في حالات كثيرة أن تسهم في إيجاد حلول على شتى الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. ولكن هذا لا يعني في الواقع بأن جميع المشاكل قد وجدت لها الحلول الصحيحة في العالم. وما جرى في 11 / آب / 2001م من حادث مؤلم هز العالم بأسره واستنكره الرأي العام

العالمي بحق هو دليل واضح على هذه الحقيقة. فديباجة ميثاق الأمم المتحدة تقول مثلاً: < دعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب >. لكن رغم القضاء الجزئي على العديد من صور وأشكال الكولونيالية في العالم، فإن الفوارق بين المجتمعات مازالت كبيرة للغاية، وما زال بعض الشعوب يستغل بعضها أوسع استغلال ومن ضحايا هذا الواقع العملي كردستان والشعب الكردي مثلاً.

فالدول الغنية والتي تمثل (حسب تقرير اعد لعام/1992م) مثلاً، 20 بالمائة من سكان العالم، تملك في الواقع 80-90 بالمائة من رؤوس الأموال في العالم. ونفس هذه الجهات هي التي تسيطر بالفعل على البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ولغرض تنسيق الاقتصاد والسياسة النقدية، فإن الدول الصناعية الكبرى السبعة هي التي تقرر الاتجاه في الواقع، أما بقية الدول فليس لها تأثير يذكر على القرارات المتخذة. لقد تمت الإشارة في موضع سابق إلى أن الشعب الكردي بدوره يعاني هو الآخر من هذه الأوضاع القائمة، نظراً لحرمانه تماماً من فرص حقيقية لتطوير أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأنه لا يستطيع أن يستفيد من ثروات بلاده الطبيعية الهائلة بحكم الممارسات الكولونيالية التي يتعرض لها في ظل الأنظمة التي مازالت تفرض عليه وعلى بلاده النهب والتجزئة والتقسيم.

غير أن التفاوت في الموارد الاقتصادية بين البلدان المتقدمة وبقية العالم ليس المشكلة الوحيدة، التي تحاول الأمم المتحدة، أن توجد بعض السبل لتقليل فوارقها الجسيمة. وإذا كانت مساعدات التنمية، التي تقدمها الدول الغنية، للبلدان المتخلفة، هي إحدى الوسائل الهادفة إلى تقليل الهوة الكبيرة بين هاتين الكتلتين - علماً أن الدانمارك والنرويج تعتبران في مقدمة البلدان، التي خصصت أعلى نسبة من مواردها القومية لهذا الغرض. فاستناداً إلى ما جاء في إحصاء اعد في عام/1993م، خصصت الدانمارك 1,53 بالمائة من الدخل القومي الإجمالي لهذا الغرض، في حين خصصت النرويج 1,01 بالمائة - فهناك قضايا عالمية هامة أخرى تبحث عن الحل المناسب لها أيضاً ومنها قضايا البيئة مثلاً.

ويلاحظ بأن جل الانتقادات يوجه إلى الموقف الأمريكي بخصوص شتى القضايا العالمية. ورغم صعوبة الدفاع عن المواقف الأمريكية في حالات عديدة، إلا أننا ومع ذلك نقولها بكل صراحة، نفضل تركيز السلطة على شتى الأصعدة: اقتصادياً، عسكرياً، وسياسياً وثقافياً بيد دولة ديمقراطية غربية كأمریکا، بدل أن تقع هذه الإمكانيات والمواد في يد سلطة أخرى غير ديمقراطية كنظام أنقرة أو نظام بغداد مثلاً. لأن إمكانيات إيجاد تسوية للمشاكل العالقة يبقى بابها مفتوحاً في الحالة الأولى وان طال بها الأمد للتوصل إلى الحل المطلوب. فالمجتمعات الديمقراطية هي مجتمعات مفتوحة وهذه تترك باباً مفتوحاً على مصراعيه للحوار في أغلب الأحيان. ولكن لو تصورنا في الحالة الثانية، بأن القدرات والإمكانيات الموجودة حالياً بحيازة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت فرضاً في حيازة حكومة إرهابية بالفعل كحكومة بغداد أو حكومة أنقرة، فماذا سيكون مصير العالم؟!>

لكن النهج الأمريكي أثار على ما يبدو حفيظة الكثيرين، الذين يواجهون صعوبات لا يمكن تذليلها لتفهم السياسة الأمريكية على الساحة الدولية، على مختلف الأصعدة والاتجاهات. ومن هنا مساعي إصلاح ومحاولات تعزيز مركز الأمم المتحدة. فرئيس وزراء السويد (أنكفار كارلسون) ورئيس اللجنة الدولية لإصلاح منظمة الأمم المتحدة في مقابلة صحفية مع جريدة (بيرنر تسايتونك) بتاريخ 1 / 5 / 1993م: < إذا تعذر تقوية منظمة الأمم

المتحدة كجهاز أمني، فإن العالم سيواجه فوضى شاملة، أو أن على الولايات المتحدة الأمريكية، إن تتولى المسؤولية. أنا أفضل خيار منظمة الأمم المتحدة.>.

إلا أن الموضوع الذي يركز عليه الكتاب، هو في الواقع قضية التحرر وما عداها فهي بالنسبة لنا مسائل جانبية. وبصدد الموقف من قضايا التحرر نجد الأمم المتحدة قد اقتبست مواقف الدول الكولونيالية والإمبريالية السابقة، التي تسيطر على أجهزتها، بحيث بات عنصر (الانتقائية) هو الغالب عليها وتفضل تجنب إيجاد الحلول ذات الطابع الشمولي خوفاً على ضياع مصالحها بدفعة واحدة. وهذه المواقف المتباينة، تعتمد على مصالح الدول الكبرى وحلفائها أيضاً. وميثاق الأمم المتحدة بذاته لا يحول دون عملية التدخل فيما لو لم يتعارض التدخل مع مصالح الدول الكبرى. وهذا ما أثبتته أحداث يوغوسلافيا، حيث استطاعت العديد من الشعوب أن تتل حريتها وتؤسس دولاً خاصة بها، في حين تعرضت شعوب أخرى إلى الاضطهاد المستمر وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، بل وتعرضت إلى جريمة الإبادة الجماعية على مسمع من الرأي العام العالمي ومنظمة الأمم المتحدة وكل الهيئات التابعة لها. غير أن كل الجرائم المرتكبة لم تكن كافية في نظرها ولا تستوجب التدخل، كما حدث في كردستان الواقعة تحت الاحتلال العراقي أثناء استخدام نظام بغداد للأسلحة الكيماوية ضد النساء والأطفال!

وما يحدث في كردستان المحتلة من قبل حكومة أنقرة لا يختلف عن أوضاع كردستان الملحقة بالعراق كثيراً. علماً أن ما يتعرض له الشعب الكردي هنالك يفوق ما تعرضت له شعوب يوغوسلافيا مجتمعة! ويستحسن أن نذكر هنا بحقيقة أن عدم حيازة الشعوب على استقلالها يستتبعها افتقارها إلى الانتماء والعضوية لمنظمة الأمم المتحدة، هذا يجبرها على الاعتماد على فضل وحسن نية بقية أصحاب الامتياز من الدول الأعضاء داخل المنظمة، لإثارة قضاياها المصيرية والعادلة، بما في ذلك في حالة تعرضها إلى الإبادة الجماعية! فإذا لم تتوفر هذه النية الحسنة وهذا هو الغالب كما هو الحال بالنسبة لحركة التحرر الكردستاني مثلاً، ولم تبدي دولة ما رغبة في تبني القضية ومتابعتها أمام الأمم المتحدة، فإن الشعوب المعنية ستظل تواجه عمليات الإبادة والاضطهاد المنظم والمبرمج. لقد أوضح موقف السوفيت في عام / 1963م، بأن تشابك المصالح الاقتصادية بين العديد من الدول قد يكون عاملاً يشجع على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد شعوب معينة لأنها لا تحصل سلفاً على أي دعم لها من أية جهة دولية، وهذا ما يشجع حكام بغداد وانقره على التماهي في الغي! جاء تقرير السوفيت لتخليهم عن متابعة القضية الكردية أمام الأمم المتحدة في 1 / تشرين الأول / 1963 بالشكل التالي:

< ... رغبة في الحفاظ على روح التضامن الآسيوي الأفريقي. وأخذاً بنظر الاعتبار للأراء التي عبرت عنها وفود تابعة إلى دول صديقة. فقد قرر الوفد، عدم ممارسة الضغط لإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة الثامنة عشر، في الوقت الذي يحتفظ فيه بحق إثارة الموضوع مرة أخرى في المستقبل إذا استدعى التطور ذلك. >

أما التطور الذي حصل بالفعل فكان إبادة (5,500) من النساء والأطفال في كردستان الملحقة بالعراق بعد سنوات خلال لحظات بالأسلحة الكيماوية دفعة واحدة فقط، ولم تحرك أية دولة ساكنة ل طرح القضية أمام الأمم المتحدة!

الموقف السلبي لمنظمة الأمم المتحدة، يمكن ملاحظته في مناطق أخرى أيضا من العالم ومنها بعض المناطق في أفريقيا. ففضية راوندا باتت معروفة للرأي العام العالمي، طبعاً بعد أن ذهب ضحية للإبادة الجماعية حوالي مليون شخص. ومن الملاحظ، بأن بلجيكا دعت الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى عدم التدخل وسحبت قواتها، الأمر الذي أيدته الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت الذي جرى فيه إنقاذ البيض بعد إرسال قوات خاصة لهذا الغرض، يتحاشى مجلس الأمن، إطلاق اسم جريمة الإبادة الجماعية على ما كان يجري هنالك في عام / 1994م، حتى يستطيع تجنب التدخل. علماً أن الوثائق الأمريكية كانت قد أطلقت على العمليات الجارية هنالك اسم (جريمة الإبادة الجماعية) قبل ذلك. ولقد اعترف الرئيس الأمريكي (بل كلينتن) بأنهم تأخروا لمواجهة ما حصل، وفي هذه المواقف انتصار لقوى الشر والعدوان.

كوفي أنان، رئيس قسم عمليات حفظ السلام في حينه، قال أثناء مؤتمر صحفي بتاريخ 6 / 9 / 1996م: < لو كنا قادرين، بعد صدور قرار مجلس الأمن الصادر في 15 / نيسان / 1994م، وضع جنود تابعين للأمم المتحدة في راوندا، لأمكننا على الأقل أن ننفذ أرواح (100,000) إنسان. >

بعد ثماني سنوات من وقوع جريمة الإبادة الجماعية في راوندا، أعلنت الحكومة في كيكالي، بأن مجموع الضحايا بلغ (1,074,017) شخص. وكانت نسبة الأقلية التوتسية منهم تعادل 90 بالمائة. وتعرض الضحايا إلى عمليات التصفية خلال 90 يوماً فقط. هذا الواقع يعيد إلى الذاكرة القول المعروف:

< قتل امرئ في غابة موحشة جريمة لا تغتفر، أما إبادة شعب آمن بأسره فمسألة فيها نظر! >
هذه الأمثلة وغيرها تظهر بجلاء، بأن أفضل الحلول هو ما يضمن لهذه الشعوب ممارسة حقها الديمقراطي في تقرير المصير وبناء كيانها المستقل ونيل عضوية تامة وخاصة بها داخل منظمة الأمم المتحدة للاستغناء عن كل وصاية مشبوهة وتكون بذلك قادرة على عرض قضاياها العادلة أمام المنظمة بنفسها لتستطيع الدفاع عن حقوقها المشروعة، بعيداً عن استغلال المستغلين.

11 أيلول 2001م:

على الرغم من حصول دوائر الاستخبارات على معلومات ووثائق تبين أهدافاً إرهابية في أمريكا مستقبلاً، أثناء المحاولة الفاشلة لاغتيال البابا، خلال زيارته للفلبين وذلك عقب اعتقال بعض الضالعين في عملية نفذها عدد من العرب. غير أن ذلك لم يحل دون تعرض الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم المذكور إلى أكبر حملة هجومية من الخارج بعد الهجوم الياباني على ميناء اللؤلؤ خلال الحرب العالمية الثانية.

واستهدف الهجوم الإرهابي: المركز التجاري الدولي في نيويورك، البنناكون، والبيت الأبيض. وذهب ضحية هذه العملية عدة ألوف من الناس من جنسيات مختلفة. وتم توجيه أصابع الاتهام إلى المليونيير السعودي، أسامه بن لادن ومجموعة القاعدة، التي سبق لها وان وجهت ضربات إرهابية أخرى إلى مؤسسات أمريكية في الخارج.

وكانت تصريحات أسامه بن لادن قبل وبعد الحادث، قرائن تشير إلى مسؤوليته في هذه العملية، والتي زادت كثافتها بمرور الزمن لتتحول إلى يقين فيما بعد، رغم أن بعض الأجهزة الإعلامية حاولت تبرئة ساحته مطالبة بأدلة قاطعة قبل اتخاذ أية إجراءات ضده وضد مؤيديه من جماعة القاعدة أو نظام الطالبان الأفغاني الذي

استضافهم وتولى أمر حمايتهم والدفاع عنهم، نظرا للدور الذي سبق وأن أبدوه اتجاه الغزو السوفيتي لأفغانستان في حينه. أما بصدد وجود جهات خفية أخرى، التي دعمت أسامه بن لادن فما زالت مسألة تتباين حولها وجهات النظر. علما أن بعض المصادر تقول بأن (15) من أصل (19) ممن شاركوا في العملية الإرهابية هم من أصل سعودي.

ويبدو أن الخلفيات الكاملة لهذا الحادث سيصعب استجلاؤها بالكامل في القريب العاجل، شأنها شأن الكثير من القضايا التي تلفها الملابس والغموض. يقول أحد خبراء أجهزة المخابرات (أندرياس بولوفس) في نظرية له حول الموضوع: < هؤلاء كانوا محترفين. >. وهو في الواقع يثير العديد من التساؤلات بدل إعطاء الأجوبة. وهو يعتقد بأن الحادث كان جزءاً من الحرب النفسية، التي قد تكون استهدفت بناء صورة لتواجد عدو جديد.

وكانت ردة فعل أمريكا شبيهة بردة الفعل على الهجوم الياباني على ميناء اللؤلؤ في حينه واتسمت بالحزم. وقد نال هذا الموقف تأييد أغلب الجهات في العالم - علما أن أمريكا ليست في الواقع محبوبة لدى الرأي العام العالمي بقدر ما هي مرهوبة -، والذي استهدف القضاء على منظمة القاعدة ومحاسبة من يواصل تقديم الدعم لهم (نظام الطالبان في أفغانستان) مثلا. ولقد استطاعت أمريكا وحليفاتها أن تحقق هذين الهدفين لحد الآن، حيث تم القضاء على نظام الطالبان والتواجد العسكري لمجموعة القاعدة في أفغانستان. كما تم أسر عدد كبير من المنتمين إلى جماعة القاعدة واحتجزوا في قاعدة (كوانتانامو) في حين ضل مصير أسامه بن لادن مجهولا لحد الآن. علما أن إلقاء القبض عليه كان أحد الأهداف الرئيسية للنشاطات الأمريكية من عسكرية ودبلوماسية على حد سواء. ويعزى النجاح الأمريكي السريع إلى سببين وهما التفوق التكنولوجي العظيم بالمقارنة إلى قدرات نظام الطالبان الدفاعية، إلى جانب حصولها على دعم ومساندة المعارضة الأفغانية (حلف الشمال).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الصراع على أفغانستان، يشبه الصراع على كردستان وغيرها من الصراعات الدولية ولها في الواقع خلفية اقتصادية واستراتيجية. فالمعادلة بهذا الخصوص تقول بأن أفغانستان = النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى + تأمين إيصالها إلى موانئ مواليه.

غير أن هذه الأحداث أثارت من جديد النقاش حول قضايا هامة على الساحة الدولية وما يواجهه عالمنا اليوم من صعوبات ومشاكل لا تخفى عن كل ذي بصيرة. وكان في مقدمتها الإقرار الشامل من قبل مختلف الجهات، بوجود قضايا هامة في العالم، والتي مازالت تنتظر إيجاد حل عادل لها. هذا إلى جانب توجيه الانتقادات الصريحة والواضحة إلى السياسة الخارجية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقة السببية فيما بينها.

فالتناقض الكبير بين ممارسات الدول الكبرى وفي مقدمتها الديمقراطيات الغربية يتجلى بالدرجة الأولى من خلال التفاوت الكبير بين سياسة هذه الدول الداخلية وسياستها الخارجية، الأمر الذي يصعب على العقل البشري استساغته أو تفهمه. ففي الداخل تحرص هذه الدول على تطبيق الممارسات والديمقراطية وضمن حقوق الإنسان. أما في الخارج فلا تهتم إلا إعلاميا بحقوق الإنسان ولا تسعى بجدية لإيجاد حلول ديمقراطية لقضايا الشعوب وكانت وما تزال أكبر سند وأقوى عضد لكل الأنظمة البربرية والدكتاتورية في العالم وعلى رأسها النظام التركي والنظام العراقي مثلا. يتحدث الدكتور عبد المصور بارزاني عن عما يسميه (تسويس حقوق الإنسان) ويقصد

بذلك استغلالها في حالات لها علاقة بالموقف السياسي المرهون فقط. وفي الحقيقة ليس في هذا الاستنتاج مجانبة للحقيقة في الواقع العملي فالمستشار الألماني السابق هلموت شميدت يقول حول الموقف الأمريكي مثلا:

< الأمريكيان أكدوا باستمرار على حقوق الإنسان مقابل السوفيت، الصين وإيران، ولكن ليس مقابل المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول في الشرق الأوسط أبدا. لقد كانوا انتقائيين جدا في اختيار العناوين. >!

ويلاحظ بأن هذه السياسة كانت لها نتائج سلبية ليس فقط بالنسبة إلى الشعوب المحرومة من كل الحقوق ومنها الشعب الكردي، بل أنها ألحقت الضرر بالدول، التي مارسها ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بالذات. فالتجربة الأمريكية في بنما، العراق، وأفغانستان خير مصداق لما نذهب إليه. فالدعم والمساندة الأمريكية كانت عوامل لتثبيت أنظمة دكتاتورية في هذه الحالات الثلاثة مثلا، ولكن هذه الدكتاتوريات انقلبت لتتحول إلى عامل يقلق بال أمريكا في آخر المطاف ويستوجب التدخل العسكري الأمريكي المباشر، لوضع حد لتفاقم مخاطرها!

هذا وما زال النهج (الانتقائي) هو الطابع المميز لإلقاء الضوء على القضايا ووضعها على جدول الأعمال الخاص بالمسائل التي تستوجب الحل. فحتى بعد حوادث 11/11/2001م، نلاحظ بأن أغلب قيادات الدول الغربية تتحدث عن ضرورة إيجاد حلول عادلة لقضايا مختلفة. وفي الوقت الذي تشير فيه إلى حركات تحرر عديدة في مختلف المناطق، نجدها وبحركات بهلوانية رشيقة تتحاشى باستمرار، التطرق إلى قضية الشعب الكردي ووطنه المجزأ وهي من أكبر القضايا بحق في عالمنا المعاصر!

علما أن حوادث 11/11/2001م، ولدت انطباعات وتقييمات خاطئة، لدى العديد من الدوائر، حول الإسلام وقيمه ومبادئه. فالكثير من الجهات بات يعتبر الإسلام ككلمة مرادفة للإرهاب!

وزاد الحديث عما يسمى بموضوع (صراع الحضارات)، وتعرض العديد من المسلمين إلى الاعتداء والإهانات على اختلاف انتماءاتهم القومية، وكان آخرون يتعرضون إلى انتقادات عنيفة ومنهم بعض الأكراد ومن جملتهم كاتب هذه السطور، حيث تمت مواجهته بالسؤال التالي: لماذا يبلغ بكم حب الشر هذا الحد من المغالاة؟!

هنا لا بد من وقفة قصيرة إزاء هذه النظريات. إذ يبدو أن مصدرها يعود بالأصل إلى أستاذ أمريكي في جامعة هارفارد وهو الأستاذ (سامويل هانتينكتين). يقول هلموت شميدت، المستشار الألماني السابق بهذا الصدد: < هانتينكتين، يتحدث وبحق إلى حد ما عن خطر التصادم بين ثقافات منفردة. ولكن عندما يبدو وكأنه يحاول أن يوحي، بأن مثل هذا التصادم لا يمكن تجنبه – وبعض الناس يستوعبون هذه الصورة -، فإن هذه النظرية ستكون خطيرة، بالأخص عندما يعتبر الغرب بهذا الصدد كوحدة ... وأنا أخشى بأن هذا التحالف الغربي يتم استغلاله لغايات لا تتسجم مع مؤهلاته. >.

أما هنري كيسنجر وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة فيقول: < أنا مطلع على وجهة نظر هانتينكتين، الذي أثار تقديري. بل إنني أوصيت الكتاب، لأنني كنت متأثرا بالطبعة الأولى منه، الذي كان وفي الواقع، في البداية مجرد مقالة. وفيها تبني هانتينكتين نظرية تقول، بأن الصراعات السياسية تزداد حدة، عندما تكون مرتبطة بالحدود الثقافية. لكنني لا أدم نظرياته الصادرة بشكل كتاب ... أنا لست مقتنعا بالموقف القائل، بأن الحضارات ستصطدم حتما، ولذا يجب علينا أن ننظم أنفسنا... >.

وفي الحقيقة هنالك دوائر منفصلة ومعزولة في الغرب وفي الأقطار الإسلامية أيضا، التي تتحدث عن هذا الصراع. ولكن التأريخ والتطور في المجتمعات الإنسانية عبر القرون الماضية قد أوصل المجتمع البشري إلى مرحلة لا تستسيغ مثل هذه المنطلقات التي لا تنسجم مع روح العصر. فالقرون الوسطى كانت مرحلة معينة من تأريخ البشرية ولي عهدا. هذا إلى جانب التغيرات الجذرية التي طرأت في الغرب وفي العالم الإسلامي على حد سواء. فالعالم الإسلامي انقسم إلى دول عديدة ليس هنالك ما يربطها إلا القليل. بل أن روابط الكثير من هذه الدول بالغرب هي أمتن من الروابط فيما بينها، بما في ذلك داخل الدول التي تستخدم نفس اللغة، كالأقطار العربية. هذا إلى جانب إلغاء منصب الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى من قبل الأتراك، الذين لم يتمكنوا من التغيير بالشعوب الإسلامية وجمعهم تحت قيادتهم واستغلالهم عن هذا الطريق لغاياتهم الخاصة. وبالمقابل فإن الدول الأوروبية تحولت إلى دول قومية مستقلة وانحسر دور الكنيسة إلى حد بعيد وولى زمن بيع صكوك الغفران إلى الأبد. صحيح أن منصب البابا مازال موجودا، غير انه فقد نفوذه إلى أبعد حد، ولم يعد قادرا على التدخل في الشؤون السياسية كما كانت عليه الحال في القرون الوسطى. علما أن لديه ما يكفي من المشاكل داخل الكنيسة، التي تستحق جلب اهتمامه وتستحق إيجاد الحلول لها، ومن اطلع على الصحف الصادرة في أواخر نيسان /2002م يدرك هذه الحقيقة. وهذه من جملة الحوائل، التي ستكون قادرة على منع نشوب ما يسمى (بصراع الحضارات). غير أن خطر أجهزة الإعلام لا يمكن التقليل من شأنه في إثارة النعرات المتطرفة، سيما إذا كان وراءها ساسة لهم غاياتهم الخاصة.

ومهما كان الأمر، فإن للمسألة الكردية مسارها الخاص حسب اعتقادنا، وعلى الحركة التحريرية في كردستان أن توليها الأهمية الأكبر وأن تسعى لتجنب الانسياق في تيارات لا تبدي أي تفهم، لحق الشعب الكردي الديمقراطي في تقرير المصير. إن تقييم المواقف من هذه التيارات يجب أن يكون على ضوء الاعتراف الصريح. ومن هذا المنطلق حاولت أن أجيب على التحرشات المشار إليها أعلاه بعد حوادث 11 / أيلول / 2001م، فأشرت إلى حقيقة أن الأمة الكردية كانت وما تزال تعاني من وطأة الإرهاب الحكومي في الدول التي ألحقت أجزاء من وطنها بها. وكيف أن هذا الإرهاب متعدد أشكاله وتختلف صورته لتتحول في آخر المطاف إلى إرهاب قد يتعذر على أية أمة أخرى أن تتحمله وذلك منذ عدة قرون والى يومنا هذا. لذا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن الأمة الكردي التي عانت أكثر من غيرها من وطأة الإرهاب، تشجب بشكل غريزي ما حدث في أمريكا بتاريخ 11 / أيلول / 2001م، على الرغم من إدراكها بأن التضامن العالمي بما في ذلك تضامن العالم الإسلامي اتجاه قضاياها المصيرية ومعاناته الكبيرة، كان وما يزال دون المستوى المطلوب، بشكل يصعب تصديقه. فالتضامن والتفهم يجب أن يكون في نظرنا متبادلا وليس من جانب واحد فقط.

فلو قارنا ما حدث في الولايات المتحدة في ذلك اليوم وما يعانيه الشعب الكردي في كل يوم، لأدركنا بأن الشعب الكردي هو من أكبر ضحايا الإرهاب في العالم المعاصر وأجدرهم بالتضامن والدعم. فنظام بغداد استخدم الأسلحة الكيماوية ضد النساء والأطفال في كردستان، وهدم ألوف القرى الكردية وشرذم مئات الألوف وخطف ما يزيد عن (182,000) كردي، وكل الدلائل تشير إلى أنهم قتلوا سرا في مناطق داخل العراق ودفنوا في مقابر جماعية لا يعرفها إلا حكام بغداد والمقربين إليهم!

تنص اتفاقية منع ومعاقبة (جريمة الإبادة الجماعية)، الموقعة في 11 / كانون الأول / 1946م في مادتها الثالثة على ما يلي:

< في هذه الاتفاقية تعني (الإبادة الجماعية) واحدة من الإجراءات التالية، التي تتخذ بقصد القضاء الجزئي أو الكلي على مجموعة قومية، عنصرية، شعب أو طائفة دينية:

- 1- قتل أعضاء هذه المجموعة.
 - 2- التسبب في إلحاق أضرار جسيمة بأرواح وأجساد الأعضاء المنتمين إلى المجموعة.
 - 3- الإخضاع والقهر العمدي لظروف معيشية خاصة، بهدف تصفيتهم الجسدية كلياً أو إلحاق الضرر بأجسادهم جزئياً.
 - 4- اتخاذ الإجراءات، التي تستهدف الحد من الولادات ضمن المجموعة.
 - 5- الإدماج القسري للأطفال التابعين إلى المجموعة إلى مجموعة أخرى. >
- الشروط المشار إليها أعلاه تنطبق على المعاناة التي يتعرض إليها الشعب الكردي باستمرار بالأخص في ظل حكومة أنقره وبغداد.

والنماذج التي أشرنا إليها أعلاه تثبت صحة ما نقول.

لكن رغم دراية الدول الكبرى بهذه الحقائق، فإنها واصلت دعم نظام بغداد: عسكرياً، واقتصادياً وسياسياً، بل وأسهمت في التستر على هذه الجرائم مدة طويلة ولم تكثرث بمصير الشعب الكردي، لأن حكومة بغداد كانت مثلاً وفي هذه الفترة تخوض حرباً بالوكالة لصالحها ضد جمهورية إيران الإسلامية، بل أنها لم تمنع النظام في البداية حتى من احتلال الكويت!

غير أن موقفها تغير فجأة بعد احتلال النظام للكويت والفت جبهة واسعة النطاق لطرد القوات العراقية الغازية فقط، دون أن تفكر بجدية بإسقاط النظام وأبقت عليه حتى الآن رغم أنف الشعب العراقي بعربه وأكراده! ولكن فقط بعد تشريد ما يزيد عن مليون كردي باتجاه إيران وتركيا، الذي تسرب خبره إلى وسائل الإعلام العالمية بشكل لا يمكن التغاضي عنه، تم إعلان جزء من كردستان الملحقة بالعراق كمنطقة آمنة وتتمتع بحماية دولية بفضل الموقف الأمريكي والبريطاني. أما المناطق الكردية الغنية بالنفط فتركت تحت سيطرة حكومة بغداد من جديد وتعرض بشكل مدروس إلى سياسة كولونونالية استيطانية عربية باستمرار، وهو ما يطلق عليه بسياسة التعريب. علماً أن المناطق الكردية الملحقة بدولة العراق ليست محصورة في ولاية الموصل فقط، بل وتشمل المناطق المتاخمة إلى بغداد أيضاً وتمتد حتى بدره وجصان.

وفي كردستان الواقعة تحت الاحتلال التركي ظروف مشابهة، فإلى جانب تهديم أكثر من (5,000) قرية وقصبة كردية، وتشريد الملايين من أبناء الشعب الكردي إلى داخل الأناضول الغربي وتعرض أكثر من (10,000) امرأة كردية إلى الاغتصاب على أيدي أجهزة الأمن والجنود الأتراك، فإن دعم الغرب، بحجة انتماء تركيا إلى الحلف الأطلسي، ما زال يتواصل. ويلاحظ بأن دور الحكومة الألمانية في هذا المجال هو في منتهى السلبية.

ويلاحظ بأن اضطهاد الشعب الكردي لم يكن حصراً بداخل كردستان، بل وتعداه إلى الخارج، حيث تعرض الكثيرون منهم إلى التصفية الجسدية والاعتداءات، الأمر الذي حصل في فيينا وبرلين وغيرها من المناطق

والمدن في أوروبا. غير أن الدول المعنية سعت قدر الإمكان إلى التستر على الموضوع بحجة (المصلحة الوطنية). وهذه المواقف شجعت الدوائر التي ارتكبت هذه الجرائم على ممارسة المزيد في بقية الأقطار الأوروبية! إن من الضروري، أن يغمض المسؤولون في أمريكا وأوروبا أعينهم، ثم يفكرون ويتصورون بأن الضحايا الذين أشرنا إليهم أعلاه في كردستان الواقعة تحت الاحتلال العراقي أو التركي، هم أمريكيون أو فرنسيون أو بريطانيون أو ألمان... الخ. فماذا ستكون ردة فعلهم في هذه الحالة؟!

إن نحن نؤمن بأن الإرهاب يجب أن يبدن وأن يحارب بكل صورته وأشكاله، بل ويجب محاسبة مرتكبيه على اختلاف هوياتهم وبدون أي استثناء ولأي سبب كان.

والحديث عن أحداث 11 / أيلول / 2001م، يدفعنا بالضرورة إلى الوقوف بعض الشيء أمام منظمة القاعدة، أهدافها وأساليبها. وفي الواقع فإن مواقف وسياسة منظمة القاعدة بقيادة السيد أسامة بن لادن تعيد إلى الذاكرة حادثة لها شبه كبير من عدة أوجه وقعت بعد الحرب العالمية الأولى والتي تجسدت في سياسة ومواقف السيد أتاتورك.

ففي نظرنا أن هنالك تشابه بين السياستين وما ارتبط بهما من أهداف سياسية، تجلت بالدرجة الأولى في استخدام أطراف أخرى كمخلب القط لبلوغ غايات خاصة. فقد استغل كلاهما أتاتورك وأسامة أرضا غربية كقاعدة لتحرير مناطق أخرى: أسامة (أفغانستان) و أتاتورك (كردستان). كلاهما استغل الدين لبلوغ غايات سياسية. كلاهما استهدف تقليل الخسائر داخل صفوف المنتمين إليهما واستغلا شعبا آخر تحت شعارات وواجهات دينية لبلوغ غايات هي بالأصل ذات طابع قومي. تولت أفغانستان عملية الصراع مع أقوى دولة في العالم حاليا (الولايات المتحدة) في خدمة أهداف بن لادن، في حين واجه الأكراد قوات الحلفاء في خدمة أهداف أتاتورك. في الحالتين كانت خيبة الأمل من ممارسات الدول الكبرى أحد العوامل الرئيسية في تصديق الكرد والأفغان لعود أتاتورك وأسامة ودعايتهما. في الحالتين لعب الجهل والتخلف والسذاجة الدينية دورا هاما في تضليل الجماهير والتمهيد لتحويل المحرر المزعوم إلى محتل في الحقيقة والواقع.

الفارق الوحيد يكمن في أن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، استدركت أخطاءها السابقة في الوقت المناسب وباتت تسعى إلى تقويم الاعوجاج في أفغانستان عن طريق إيجاد حلول مقبولة للمشكلة الأفغانية من جميع الجهات. أما في كردستان المحتلة من قبل تركيا فليس هنالك على ما يبدو ما يشير إلى موقف مشابه من قبل الدول الكبرى إزاء القضية الكردية والرغبة الحقيقية في إيجاد الحلول الصحيحة لها استنادا إلى معاهدة سيفر والعود المقطوعة للشعب الكردي في مراحل مختلفة.

وبلاحظ بأن الصراع العربي الإسرائيلي الذي كان الخلفية الحقيقية لمأساة أفغانستان اندلع من جديد، انتهى مؤقتا بدخول القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية واحتلالها من جديد تحت شعار (مكافحة الإرهاب) بعد أن زادت العمليات الانتحارية للفلسطينيين. هذا وما زال البحث عن حل للقضية الفلسطينية يتواصل. غير أن الاعتراف بحق الفلسطينيين بتأسيس دولة خاصة بهم بات يسيطر على المقترحات المطروحة من قبل جهات عديدة. ولذا فإن الحل سيأخذ على ما يبدو هذا الاتجاه كأساس له.

وهناك بعض التلميحات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها منها إلى مكافحة الإرهاب تنوي محاسبة أنظمة أخرى، بتهمة دعمها للإرهاب العالمي، حتى أن الرئيس الأمريكي استخدم عبارة (محور الشر). وكل البوادير تشير إلى أن النظام العراقي هو على رأس القائمة بهذا الصدد. هذا وقد أشار الرئيس الأمريكي (جورج بوش) عدة مرات في هذا الاتجاه، علماً أن قائمة المطالب التي قدمتها الحكومة الأمريكية إلى ألمانيا تشمل تجهيزات عسكرية يستفاد منها عند استخدام أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية. وهذا بحد ذاته تلميح إلى أن الإجراءات المقبلة موجهة ضد النظام العراقي بالدرجة الأولى.

بتاريخ 13 / 2 / 2002م كتبت جريدة (بلد) الألمانية تقول: < الرئيس الأمريكي جورج بوش يريد إسقاط صدام حسين: لندن - الرئيس الأمريكي جورج بوش يسعى، (استناداً إلى كلمات السفير السابق لدى الأمم المتحدة، ريتشارد هولبروك) لإسقاط الرئيس العراقي صدام حسين. العراق هو المشكلة الحقيقية، كما قال هولبروك في مقابلة مع محطة (ب ب س). لقد كانت واحدة من أكبر أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، إيقاف الحملة العسكرية في عام 1991م ضد العراق دون إسقاط صدام حسين. >

ونحن نرى بأن الحقيقة تستدعي إضافة خطأ كبير آخر إلى هذا الخطأ، ألا وهو تشجيع المعارضة العراقية (الكردية والعربية) للانتفاض ضد نظام صدام حسين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب المشار إليها أعلاه مباشرة وثم التخلي عنها، الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر جسيمة في صفوف الشعب العراقي، بعربيه وأكراده على حد سواء، بالأرواح والمعنويات، بعد أن قمعت الانتفاضة بالقوة وهدرت دماء الألوف من أبناء الشعب الكردي والعربي على يد القوات الموالية لنظام صدام حسين. وهذا ما ولد أزمة ثقة في سياسة أمريكا الخارجية مرة أخرى!

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المحكمة الدولية في (دينهاك/هولندا) باشرت بتاريخ 12/2/2002م بمحاكمة (سفوبودان ميلوشيفيتش)، الرئيس اليوغوسلافي السابق، ووجهت إليه تهمة ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في بوسنيا وهيرتسوكوفينا وغيرها من المناطق التابعة سابقاً إلى يوغوسلافيا. فمتى يحين الأوان لتقديم صدام حسين إلى محكمة مشابهة؟

ولما كنا هنا وبهذا الصدد نتطرق إلى موضوع الأمم المتحدة في هذا الفصل بالذات، فمن المحبذ أن لا تفوتنا الإشارة إلى أن أغلبية قادة العالم ورجال الدول باتوا يتكلمون باسم الديمقراطية ويدعون إلى تحويل هذه المنظمة الدولية إلى منظمة ديمقراطية. من هنا يطرح السؤال التالي نفسه بالحاح: بأي وجه حق تحرم الأمة الكردية من حق إبداء رأيها في القضايا المتعلقة بها وبوطنها كردستان؟

ما الذي سيحصل باتري لو تأسست جمهورية كردستان الديمقراطية؟

هل ستتداعى أركان الكون بأسره في هذه الحالة؟

أم أن تأسيس هذه الجمهورية الديمقراطية بدعم وبإشراف من هيئة الأمم المتحدة سيكون إسهماً حقيقياً في تثبيت دعائم الأمن والسلام والاستقرار في هذا الجزء الهام من العالم وبالتالي في العالم بأسره؟

أدناه صورة (176) من قادة الدول في العالم أو نوابهم، الذين اجتمعوا في نيويورك في عام / 2000 م. مكان الممثل الكردي، الذي يفترض فيه أن يمثل (40) مليون كردي في العالم، احتله آخرون بطرق غير مشروعة

وغير ديمقراطية عن طريق استعمال الدسياسة والعنف. فكيف تتوقع الجهات المتمشدة باسم الديمقراطية أن يطول صبر الشعوب دون بارقة من أمل؟!

الصورة منقولة عن جريدة (بيلد) الألمانية والصادرة بتاريخ 8 / 9 / 2000 م

المسألة الكردية

بين عبر الماضي وآفاق المستقبل

في الفصول السابقة تم التطرق إلى واقع القضية الكردية وموقف الأطراف المختلفة منها بالدرجة الأولى في القرن العشرين وأبعاد تأثير هذه المواقف، التي كانت غاية في السلبية على تطورها. ولما كانت البشرية قد بدأت قرنا جديدا، فلنا أن نتساءل عما يخبئه هذا القرن من مفاجئات بهذا الصدد. ولا ريب أن التركيبات الدولية، التي تنعكس على الساحة الدولية وداخل أروقة المنظمات والهيئات الدولية لم تتغير جذريا. إذن السؤال هو: هل ستتغير المواقف ويأخذ المجتمع البشري فعلا العبر من المواقف الخاطئة السابقة، التي ثبت خطؤها ولم تجلب على البشرية أية فائدة تستحق الذكر باستثناء كونها جلبت لأطراف أنانية واستغلالية محددة بعض الفوائد المؤقتة وألحقت بالكثيرين أضرارا جسيمة ومنها الأمة الكردية ووطنها كردستان؟ في هذا الفصل سنتطرق بإيجاز إلى هذا الموضوع والموقف المتوقع منها إزاء الحق الديمقراطي الطبيعي لكل الشعوب في تقرير المصير.

فالبيان العام الصادر في 10 / أيلول / 1948م، حول حقوق الإنسان، يرى في ديباجته، بأن حقوق الإنسان تمثل قاعدة وأساسا للحرية والعدالة والسلام في العالم. وأن انتهاك أو تجاهل هذه الحقوق يولد انفعالا وإجراءات بربرية. وتمضي الديباجة لتنص بعدها على ما يلي: < من الأهمية حماية حقوق الإنسان على أساس سيادة القانون، حتى لا يضطر الإنسان إلى الانتفاضة والتمرد ضد الاستبداد والاضطهاد، باعتبارها الوسيلة الأخيرة المتبقية لديه. >

العالم الإسلامي:

العقيدة الإسلامية تعتبر واحدة من الأيديولوجيات المؤثرة في القرن الحالي، على الرغم من أن إيران هي الدولة الأولى والوحيدة التي تطلق على نفسها صفة الإسلامية رسمياً (جمهورية إيران الإسلامية). ولا توجد بوادر تشير إلى أن هذا الاتجاه سيؤخذ به على نطاق واسع في أرجاء العالم الإسلامي، إلا إذا حصلت تغييرات جذرية في العالم.

وهذا يعني بأن النهج المعهود في العالم الإسلامي سيتواصل، والذي انعكس بتواجد أنظمة استبدادية ودكتاتورية في العالم الإسلامي ورفض هذه الأنظمة وبعناد أخذ التطورات التي أخذت طريقها إلى التطبيق في أرجاء كثيرة من العالم داخل المجتمع البشري، بما في ذلك اتخاذ مواقف صائبة لحل القضايا القومية داخل صفوفها بما ينسجم وتطور المجتمع البشري في القرن الواحد والعشرين، عبر الاعتراف المتبادل بالحق الديمقراطي للشعوب جميعها في تقرير المصير، بدل مواصلة تطبيق السياسة الكولونيالية المستهجنة في كردستان من قبل العديد من الدول، التي تدعي اسماً باسلاً ميتها، من عربية أو تركية.

وهذا النهج المناقض تماماً لمبادئ الشريعة الإسلامية، سيظل ملازماً كسبب لإخفاقها الدائم في التحول إلى قوة كبرى في العالم: سياسياً، اقتصادياً وعسكرياً.

وسيظل قائد الثورة الليبية (معمر القذافي) الاستثناء الوحيد بهذا الصدد، والذي يدعو صراحة إلى قبول فكرة تأسيس دولة كردية. وهو بموقفه هذا، القائد السياسي الوحيد، الذي أظهر بعد نظر استراتيجي لائق بمسايرة التطور الحاصل في المجتمع البشري داخل العالم الإسلامي. يقول لينين بأن شعباً يضطهد شعباً آخر (لا يمكن أن يكون حراً). وهذا يعني أن الإقرار بالحق الديمقراطي لجميع الشعوب بتقرير المصير، سند أساسي لتثبيت دعائم الديمقراطية ذاتها في العالم الإسلامي.

والحكام المسلمون يتجاهلون عمداً نصوص الشريعة، التي تقر بتعدد القوميات والأمم وتعدد لغاتها، كقوله تعالى في القرآن الكريم: < وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم >. وقوله أيضاً: < ومن آياته اختلاف ألسنتكم والوأنكم >. ولكن رغم هذه النصوص الصريحة يسعى البعض إلى تحوير الأسس، خدمة لأغراض خاصة، فيحرم شعباً كاملاً من حقوقه القومية ويفرض عليه سياسة الصهر بالقوة ويجبره على تعلم لغة غريبة عنه، سعياً لاستغلال قدراته الثقافية في خدمة ثقافة غريبة عنه. والاستغلال الثقافي بشكله هذا، لا يختلف عن الاستغلال الاقتصادي. فنهب الثروات الطبيعية لشعب ما وحرمانه من بناء مستقبله على هذه الأسس، يشبه حرمان نفس الشعب من تطوير ثقافته وحضارته الخاصة عن طريق حرمانه من تطوير لغته وثقافته. ومن هنا فلا غرابة أن نلاحظ بأن أشهر كاتب باللغة التركية في العالم المعاصر هو من أصل كردي، لكنه لا يستطيع أن يؤلف الكتب بلغته الأم (الكردية). وهكذا بدلاً من أن يخدم تطور الثقافة الكردية ويسهم في ازدهارها، فإنه يهملها ويخدم ازدهار ثقافة أخرى تتخذ من الثقافة الكردية موقفاً معادياً بالكلية!

وما يمكن أن يقال عن اللغة والثقافة التركية ينطبق على اللغة والثقافة العربية أيضاً. فالكثير من الأدباء والشعراء الأكراد كرسوا عصارة أفكارهم للتأليف باللغة العربية وبرزوا على هذا الصعيد مهملين أو غير قادرين على خدمة لغتهم وتطوير ثقافتهم الكردية وهي الأجدر بالخدمة في الواقع. وكاتب هذه السطور لا يستطيع هو الآخر أن يكتب باللغة الكردية، لأنه حرم من تعلمها!

وهكذا نجد بأن الحديث الشريف، الذي ينص على القاعدة التالية: < حب لأخيك ما تحب لنفسك وكره له ما تكره لها >، لا يجد سبيله إلى التطبيق، بسبب سياسة الاستغلال والأنانية القاتلة، التي يمارسها حكامهم. والمؤتمرات الإسلامية، التي تعكس في نهجها وسلوكها وتركيبها، طبيعة الحكام المسلمين الدكتاتورية لن تكون قادرة على إدخال تغييرات إيجابية في العالم الإسلامي وإيجاد الحلول اللائقة والمنسجمة مع تطورات المجتمع البشري وبذلك تطوير العالم الإسلامي بشكل يتناسب مع روح العصر. وخير قدوة تتخذها هذه المؤتمرات هو الاعتراف بحق تقرير المصير المتبادل بين الشعوب الإسلامية جميعها على أساس المساواة التامة فيما بينها وإيجاد تضامن متين فيما بينها على هذا الأساس لفتح باب المنافسة الشريفة فيما بينها لخدمة الحضارة الإنسانية والإسلامية عن هذا الطريق. إن تأسيس الدولة الكردية الديمقراطية والمستقلة خطوة أساسية على هذا الطريق للقضاء على التمزق السائد في العالم الإسلامي، وقطع دابر المتصيديين في الماء العكر، عبر استغلال الفرقة السائدة في العالم الإسلامي والقائمة أساساً على وجود الإجحاف والتداول الممارس من قبل بعضها على البعض الآخر، كتعاونها على الإثم والعدوان ضد الشعب الكردي وكردستان، كما أن الإبقاء على تجزئة كردستان هو إبقاء على تجزئة العالم الإسلامي!

إن قائد الثورة الليبية (معمر القذافي) أشار إلى الاتجاه الصحيح، فهل يقتدي به آخرون؟ ولا ننسى بأن كلمة الحق تعتبر جهادا وتلك حقيقة تنطبق على (معمر القذافي)، في حين أن الساكت عن الحق هو شيطان أخرس وهو ما ينطبق على حكام بغداد وأنقرة وغيرهم في العالم الإسلامي. والاتحاد الأوربي خير مثال صالح للامة الإسلامية يستحق الاقتداء به، لتوفير التضامن الضروري داخل صفوفها وتعزيز مركزها المجدد في العالم من كل النواحي على أسس الحق والعدل، بدل اللجوء إلى أساليب العنف والإرهاب لفرض بعض الاتجاهات بالقوة، سواء كانت من قبل دولة إرهابية كتركيا والعراق أو من قبل جماعة متطرفة.

الأفكار الماركسية:

تمت الإشارة في الفصول السابقة إلى هذه الأفكار وما ولدتها من نتائج سلبية داخل المجتمعات التي سعت إلى تطبيقها، إذ تجلى التباين الكبير بين الادعاءات النظرية والواقع العملي أثناء التطبيق. ونحن نعتقد بأنه لولا هذا التطبيق لتعذر مواجهة هذه الأفكار النظرية بشكل فعال، لأن التطبيق هو الذي عرى هذه الأفكار وأظهر خطئها الواقعي وديماكوكتيتها. ومع بالغ الأسف فإننا مازلنا نلاحظ بأن بعض الدوائر في كردستان مازالت تلهث وراء هذا السراب الخادع والضال المضلل ومنها حزب العمال الكردستاني!

فمن الثابت أن هذه الأنظمة كانت دكتاتورية ومستبدة، ولم تكن لها في الواقع أية علاقة واقعية وعملية مع الديمقراطية وإن كانت قد انتحلت زورا وبهتانا اسم (الديمقراطيات الشعبية). فباسم (دكتاتورية الطبقة العاملة) صودرت الحريات والحقوق الديمقراطية للأغلبية الساحقة من جماهير الشعوب التي سعت للاقتداء بهذه الأنظمة. وكان أسلوب القهر وسيضل مستقبلا هو الملازم لها بدل الإقناع. يقول المستشار النمساوي السابق (برونو كرايسكي) بهذا الصدد: < ذكر لي أحد الشيوعيين الألمان مرة، بأن ستالين كان يفكر بتأسيس جهاز للحزب

الشيوعي في الصين على غرار النموذج السوفيتي. وكان لا يهدف بذلك إلى كسب أغلبية الشعب للفكرة الشيوعية، بل تأسيس جهاز حزبي فعال ذو قدرة ضاربة، والذي يسيطر هو على زمامه بيديه وبواسطته يريد ممارسة الإرهاب الثوري. ولكن بعد أن استنارة الفكرة الدهشة بصورة عامة، أوضح ستالين باختصار وبدقة، بأنه يفضل سلطة العنف على سلطة الإقناع، لأن المقتنع قد يغير رأيه. >!

وهكذا نجد بأن الأنظمة الشيوعية الدكتاتورية لم تجد صعوبة في التعاون مع مثيلاتها من الدكتاتوريات في العالم وان لم تكن شيوعية وذلك في مراحل ومناطق مختلفة من العالم. وكانت تتعاون في ممارسة العنف والإهاب ولا تنتهي عن ممارسته ما لم يتعارض ذلك مع مصالحها مباشرة. والتعاون الوثيق بين هتلر وستالين وبين ستالين وأتاتورك وبين ستالين وشاه ايران وبين بريجنيف وصادم، كلها شواهد تؤيد ما نذهب إليه!

وبالطبع كان لهذه السياسة نتائج سلبية للغاية على الكثير من الشعوب المعنية ومنها الشعب الكردي، بل والحق الإضرار بالأحزاب الشيوعية في هذه البلدان بالذات في حالات كثيرة أيضا. ويذكر برونو كرايسكي مثلا بهذا الصدد حين يقول حول الحزب الشيوعي الفرنسي ما يلي بصدد التحالف العسكري الفرنسي السوفيتي من جهة والتحالف التركي السوفيتي من جهة أخرى: < عندما اشتكى رئيس الوزراء الفرنسي (لافال)، الذي شارك في هذا الحلف لدى ستالين، من أن الشيوعيين في البرلمان الفرنسي يصوتون باستمرار ضد القروض العسكرية، كان جواب ستالين: (إذن أعدموهم).

وهذا ما يذكرني بالقصة المشهورة، حول كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، بعد التوقيع على معاهدة التحالف مع الاتحاد السوفيتي وكيف أنه ألقى قادة الحزب الشيوعي التركي في طرابزون في البحر. >!

وهكذا نجد بأن هذه الأنظمة هي الأخرى انطلقت من فكرة التحالفات أساسا، فمن كان خارج نطاقها كان يعتبر خارجا على القانون. وتحولت هذه التحالفات إلى إجازة للقتل وكان الشعب الكردي أحد الشعوب التي عانت من وطأتها.

غير أن التاريخ ولحسن الحظ اصدر حكمه بحق هذه الأنظمة، التي منيت على طول الخط بالفشل الذريع على شتى الأصعدة وباتت تواجه الانقراض التام. وما بقي منها كالصين الشعبية وكوبا اضطر إلى تغيير المسار بالأخص في المجالات الاقتصادية تشبثا منها في البقاء على السلطة. وهذا الانفتاح الاقتصادي وتغيير البنية الاقتصادية والابتعاد عن أساليب الإنتاج الشيوعية فتح أمام الصين طريق التطور والنمو بحيث أنها باتت تمثل القوة الكبيرة التي قد تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القريبة المقبلة على الساحة الدولية إلى جانب الاتحاد الأوروبي، الذي حقق توحيد العملة وخطى على هذا الطريق شوطا هاما من أجل تحقيق الوحدة السياسية.

الاتحاد الأوروبي يعتبر في الواقع تجربة فريدة في تأريخ البشرية لا مثيل لها على الإطلاق. فجمع شمل هذا العدد الكبير من الشعوب بلغاتهم وثقافتهم المتباينة في اتحاد واحد هو إنجاز عظيم في الواقع. والولايات المتحدة الأمريكية لها أسس مشابهة، غير أن امتيازها الخاص يكمن في الواقع في توحيد اللغة وانتقاء سكانها اللغة الإنكليزية كلغة رسمية لهم. وفي الواقع فان مبادئ الشريعة الإسلامية تصلح لإقامة اتحاد مشابه فيما لو تولى الحكام العرب والأتراك عن ممارسة سياسة كولونيالية في كردستان واعترفوا لجميع الشعوب بحق تقرير المصير.

وكلنا أمل أن تأخذ الأحزاب الكردية من تجارب الشعوب الأخرى العبرة الكافية بحيث لا تضيع الوقت في السير على طرق اثبت التأريخ فشلها.

الديمقراطيات الغربية:

مبدأ (البقاء للأصلح) يمكن تطبيقه على الديمقراطيات الغربية، فهي الأكثر نجاحا والأكثر مرونة واستجابة مع التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع البشري ولذا فلا غرابة في الواقع باحتلالها لمركز الصدارة والقيادة في العالم على شتى الأصعدة: الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، العلمية، التكنولوجية، السياسية والعسكرية.

فهذه الديمقراطيات هي التي وفرت وما تزال توفر لشعوبها أوسع المجالات رحابة لممارسة الحريات الديمقراطية في إطار دولة القانون. وبحكم توفير هذه المتطلبات الأساسية تتسع مجالات الإبداع والتقدم عبر توفر عوامل الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي وتأمين حماية كرامة مواطنيها. وشعوب هذه البلدان هي صاحبة السيادة الحقيقية وهي التي تحسم قضية السلطة وتقرر عن طريق الانتخابات الدورية ومنح السلطة لجهة دون غيرها لفترة زمنية محددة. وهذه المبادئ هي سر نجاحها الباهر وتفوقها المستديم.

غير أنه سبق لنا وأن أشرنا إلى التفاوت الكبير بين السياسة الممارسة في الداخل للاستهلاك المحلي والسياسة الممارسة والدارجة في الخارج وهي مع الأسف ميالة بالدرجة الأولى إلى نزعة طاعية لممارسة نهج كولونيالي وأسلوب إمبريالي، الأمر الذي يمثل تناقضا تاما مع النهج الممارس في الداخل والقوانين والاتفاقات الدولية، بل ومع سياستها المعلنة في حالات كثيرة ومنها الاعتراف الصريح بضرورة الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير كوسيلة لتثبيت الأمن والاستقرار والسلام في العالم، الأمر الذي انعكس مثلا في نقاط الرئيس الأمريكي (ولسن). ولا نبالغ إذا قلنا بأن سعادة بعضها كانت مبنية على شقاء شعوب أخرى في شتى أرجاء العالم وقاراته المختلفة. فسياسة هذه الدول الخارجية مازالت تستهدف مواصلة الاحتفاظ بالمواقع الكولونيالية والإمبريالية السابقة أطول فترة ممكنة ولو كان ذلك عن طريق دعم أكثر الأنظمة استبدادا في العالم. وتعتبر سياسة إنتاج وبيع الأسلحة عنصرا هاما لتحقيق هذه الغايات والأهداف الاستراتيجية، التي تعرقل التطور الطبيعي لشعوب كثيرة في شتى أرجاء العالم.

لقد أثبتت تجارب القرن المنصرم، بأن هذه الديمقراطيات ورغم حدوث حربين عالميتين لم تبدى استعدادا جديا للتخلي عن هذه الممارسات، التي ألحقت بالغ الضرر بشعوب عديدة ومنها الشعب الكردي وكردستان المجزأة. من هنا فإننا لا نجانب الصواب إذا قلنا بأن هذه الدول مازالت تعاني من انفصام الشخصية التام وهي في أفضل الأحوال تعتبر أنصاف ديمقراطيات طالما بقيت ترفض تطبيق المبادئ الديمقراطية في الخارج وتبقى عضدا حاسما لإبقاء الأنظمة الدكتاتورية على الحكم ضد إرادة شعوبها في شتى أرجاء العالم، كما وترفض الإسهام الجدي في إيجاد الحلول المنصفة والعادلة، وحتى بعد حوادث 11 / أيلول / 2001م، لقضايا هامة وعلى رأسها - وأكبرها - القضية الكردية.

فنظرة واحدة إلى الموقف الألماني تظهر لنا استمرار هذه الدول وإصرارها في إقامة التحالفات غير المقدسة مع أكثر الأنظمة استبدادا وديكتاتورية. فتبرير بيع الأسلحة إلى نظام بغداد وأنقرة بحجة توفير العمل لبعض الألمان، بدون إعارة أية أهمية إلى عدد القتلى والمشردين من النساء والأطفال والشيوخ الأكراد يؤيد هذه الاستمرارية في القرن المعاصر، سيما وأن ألمانيا تواصل الادعاء بأنها أخذت العبرة من حربين عالميتين!

نشرت صحيفة (بلد) الألمانية الواسعة الانتشار، بتاريخ 10 / أيلول / 2001م، الخبر التالي:

< هل باع أحد المهندسين الألمان أسلحة إلى العراق؟

مانهايم – تجار ألمان أرادوا بيع الأسلحة إلى العراق!

المدعي العام في مانهايم (هوبرت يوبسكي) أيد خبرا نشرته مجلة (شبيكيل) يقول، بأن أحد مهندسي بناء المكائن من شمال منطقة بادن، قد أودع السجن. هذا المهندس كان وسيطا كما يقال لبيع قطع من الأسلحة، والتي بموجبها كان سيتم بناء مدفع قادر على إطلاق قذائف أسلحة ذرية، بيولوجية وكيميائية. ويجري التحقيق ضد تجار آخرين. وفي شهر أيلول فتشت الشرطة مواقع عشرين شركة ومنازل خاصة. واستنادا إلى مجلة (شبيكيل) فإن بالإمكان أن تكون مواد لصنع الأسلحة قد وصلت إلى العراق. >

وبتاريخ 24 / كانون الثاني / 2002م، نشرت نفس الصحيفة، الخبر التالي حول تصدير دبابات (فوكس):

< دبابات تعقيب الأثر الألمانية في طريقها إلى الكويت: هل سيأتي دور صدام قريبا؟ ... هدف دبابات تعقيب الأثر العشرة و (75) سيارة حمل هو دولة الكويت الخليجية المجاورة للعراق ... أعلن وزير الدفاع الألماني رودولف شاربينك، بأن العملية هي تمرين احتياطي (لحالة غير طارئة ولكن لا يمكن استبعادها، بأنه في حالة استخدام أسلحة بيولوجية وكيميائية، والتي قد تهدد السكان).

خبراء الأمن على أية حال يعتقدون، بأن نقل دبابات تعقيب الأثر تشير إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية إلى صدام حسين!

فمنذ أسابيع تزداد علامات تشير إلى هجوم على صدام: في واشنطن اجتمع رئيس وزراء تركيا أجييفيت مع وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد في نهاية الأسبوع وتباحث الطرفان بعمق حول موضوع العراق ...

وزير خارجية أمريكا السابق هنري كيسنجر يدعو مثل وزير الدفاع رامسفيلد ونائب الرئيس جيني لتوجيه ضربة سريعة ضد العراق.

صدام يرسل منذ أيام إشارات الاستعداد للصراع وهدد في نهاية الأسبوع: (لن يباغت شعبنا. نحن مستعدون للحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية) ... >

وإذا كان تصدير الأسلحة إلى العراق بات يواجه بعض العقبات منذ نشوب حرب الكويت، فإن تصدير الأسلحة إلى أنظمة لا تقل عنه إرهابا بأي شكل، يجري في وضح النهار. فتركيا (الرجل المريض على البسفور) ما زالت تواصل سياستها المزدوجة بنجاح لا يكاد يصدقه أي عقل سليم: (التوسل والاستجداء للحصول على المعونات المالية للخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة والمزمنة، وفي ذات الوقت استيراد كميات هائلة من الأسلحة وبالأخص من ألمانيا). والأخيرة تبرر تصدير أسلحتها إلى تركيا تارة بحجة القضاء على البطالة وتارة بانتفاء تركيا إلى حلف الناتو.

كيف تستطيع حكومة أنقرة أن تدفع ثمن هذه الأسلحة الباهظة؟!
أم ترى أن ألمانيا ستعتبر هذه الأسلحة المصدرة بالاسم فقط في آخر المطاف كهدية أو كنوع من مساعدات التنمية؟!>

الرأي العام العالمي يدرك تمام الإدراك، بأن هذه الأسلحة استخدمت وما تزال تستخدم أولاً وأخيراً لهدم القرى الكردية وتشريد أبناء الشعب الكردي والحيلولة دون ممارستهم لحقهم الديمقراطي في تقرير المصير. وهذا يعني أن مساعدات التنمية إلى تركيا تعني مساعدات الهدم والتخريب في كردستان!
وهناك ما يشير بالفعل إلى أن السياسة الألمان يدركون أيضاً حق الإدراك عواقب هذا النهج وما تسببه سياستهم من بؤس وشقاء في كردستان المظلومة. ففي تصريح لرئيسة حزب الخضر الألماني (كوندا روستيل) في 12 / أيلول / 1999م، جاء فيه:

< أنا لا أستطيع أن أتصور، بأننا سنزود بلدا بالدبابات، وهو يمارس الاضطهاد ضد جزء من سكانه، كوسيلة سياسية. فمسألة الثقة ستطرح نفسها بالنسبة لكل الحكومة. فإذا كنا نخوض الحرب في كوسوفو لكي نحمي حقوق الإنسان، فإننا لا نستطيع أن نغض العيون حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل عضو في الناتو. >

أدناه صورة كاريكاتورية حول الموضوع نشرته صحيفة ألمانية تصدر في غرب ألمانيا، توضح بجلاء مفعول

تصدير الأسلحة:

هذا وقد علقت صحيفة (ذي انديبيندنت) البريطانية حول سياسة التملص، التي يمارسها رئيس الحكومة الألماني كيرهارد شرودر، في خلافه مع حزب الخضر بصدد بيع الأسلحة إلى تركيا، فكتبت تقول:
< ... المستشار شرودر، الذي أنجز لحد الآن من الاستدارات إلى الوراء ما يزيد على ما فعله سائق تكسي في برلين طوال حياته، يقود الهجوم المضاد. لذا كان لابد من إيجاد حل توفيقى فاسد: الأتراك يحصلون على الدبابة، على شرط أن لا يقدموا طلباً جديداً طوال فترة بقاء الحكومة الحالية في السلطة. واستناداً إلى واقع الحال، فإن ذلك لن يطول به الأمد. > .
علما ان احد الفنانين الالمان (كاله بول) علق في برنامج تلفزيوني على تصديرات في تركيا فقال: < هذا الامر يثير الارتباك، عبر ارسال الدبابات الى تركيا لغرض اختبارها. ففي المانيا يوجد عدد كبير من الاكراد ايضا >

وهكذا تنجلي حقيقة ودوافع دعم الأنظمة الإرهابية والاستبدادية في العالم من قبل الدول الصناعية الكبرى (الديمقراطيات الغربية)، والتي تجري عن قصد وسبق إصرار وتستهدف بلوغ غايات خاصة وأن تسبب ذلك في تشريد الملايين من البشر وهدم عشرات الألوف من القرى. يذكر رجال الدين المسيحيين، بأن عيسى عليه السلام قال حين علق على الصليب: < اللهم اغفر لهم، لأنهم لا يدركون ماذا يفعلون >. فماذا يجب أن نقوله الشعوب التي

تعاني من وطأة الاضطهاد المشترك والمضاعف المستمر والذي طال به الأمد، بسبب ممارسة الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الديمقراطيات الغربية ودورها الواضح والمتعمد في بؤسهم وشقائهم المصطنع وهم يدركون بأن دور هذه القوى حاسم في صياغة مصيرهم وفرض إطالة معاناتهم؟!!

كُتبت صحيفة (سود دويجه تسايونك) بتاريخ / كانون الأول / 2001م، تحت عنوان (انتقاد حاد لسياسة تصدير الأسلحة) تقول: < ... على ما يبدو لم تستطع حكومة الحمر والخضر، بأن تحقق فكرة التقليل وبشكل ملحوظ من تصدير الأسلحة ... ورئيسا المؤتمر المشترك للكنيسة والتنمية كارل يوستين و شنيفان رايمرس، طالبا بسياسة تقييدية لتصدير الأسلحة. الحادي عشر من أيلول، أوضح مدى أهمية تجفيف أسباب العنف بشكل دائم، كما قال يوستين، لأن هنالك خطر ماثل، بأن توجه الأسلحة المصدرة سابقا مرة ما ضد الدول التي صدرتها. رايمرس انتقد بشدة تصدير الأسلحة إلى البلدان النامية. هذه الدول تنفق مبالغاً طائلة على شراء الأسلحة، والتي يمكن أن تصرف لضرورات أخرى كالمؤسسات الصحية ... >

وللأسف لم يرد ذكر عن دور هذه الأسلحة في حرمان الشعوب من ممارسة حقها الديمقراطي في تقرير المصير ومنها الشعب الكردي ووطنه المجزأ كردستان. ولكن يتم التطرق بدل ذلك إلى إثارة المخاوف من أن يتم استخدام هذه الأسلحة في يوم من الأيام ضد منتجها ومصدرها. ويلاحظ بأن لينين كان واثقا من أن الرأسماليين سيبيعونه كل شيء بما في ذلك الحبل الذي يمكن أن يشنقهم به!

ورغم الاعتراف بأن المبالغ المخصصة لشراء الأسلحة، يمكن أن تصرف في مجالات أخرى تنموية، وهو أمر ينطبق على العراق وتركيا بكل وضوح بالنظر إلى الضائقة الاقتصادية الطويلة الأمد التي تعاني منها شعوب البلدين. أما استخدام هذه الأسلحة في صراع هذه الدكتاتوريات ضد بعضها أو ضد شعب أجبر على البقاء ضمن حدود الدولة القائمة بهدف فرض القهر والخضوع عليه عن طريق انتهاك كل المبادئ التي تعارفت عليها البشرية وحرمتها الاتفاقات والمعاهدات الدولية، فتعتبر على ما يبدو مسائل جانبية بل ومتعمدة في حالات عديدة. فلقد وكل هذا الدور إلى النظام الإرهابي الحاكم في بغداد فترة طويلة، والذي أداه بكل إتقان وأمانة وحظم بذلك قدرات بلدان وشعوب عديدة في المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. من هنا نقولها بصراحة بأن سياسة ألمانيا الخارجية ليست لها إيجابيات بخصوص القضية الكردية، بل وتغلب عليها السلبيات حتى يومنا هذا.

أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولهما تقاليد أعرق في الممارسات الديمقراطية، فما زال لهما نفوذ واسع في الشرق الأوسط فسننتظر إليه باختصار في الفقرات التالية:

فبريطانيا العظمى كانت بحكم سياستها الاستعمارية الخارجية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، السبب الأول والرئيسي في تشتيت شمل الشعب الكردي وتجزئة وطنه كردستان. ودعمت ربيبتها وصنعتها الدولة العراقية بالدرجة الأولى وجاراتها التي تقاسمت معها كردستان بكل السبل وحاربت إلى جانب هذه الدولة ضد الشعب الكردي بكل الوسائل: عسكريا وسياسيا واقتصاديا عن طريق نهب ثروات كردستان ومناصفة أرباح النفط مع الحكومة العربية في بغداد وحرمان الشعب الكردي من حق استغلال موارد بلاده الطبيعية لبناء مستقبله وتطوير كيانه. كل ذلك من أجل فرض عملية التقسيم وحرمان الشعب الكردي من ممارسة حقه الديمقراطي في تقرير

المصير، بالقهر والخديعة عن طريق التلويح بحلول كان لها أن تضمن للشعب الكردي وكردستان بعض الحقوق المقبولة. وتكررت بذلك لكل الوعود المقطوعة للشعب الكردي دوليا أو بصورة مشتركة مع الحكومة العراقية أيضا. فإلى جانب معاهدة سيفر الدولية المشار إليها سابقا، قدم الطرفان (البريطاني والعراقي) بيانا مشتركا إلى (عصبة الأمم) بتاريخ 24 / كانون الأول / 1922م، تضمن ما يلي:

< إن حكومة صاحبة الجلالة لبريطانيا العظمى والحكومة العراقية، تفران بحق الأكراد القاطنين داخل العراق في تشكيل حكومة كردية مستقلة داخل هذه الحدود في المناطق ذات الأغلبية الكردية. وتؤمل الحكومتان أن تتوصل الأطراف الكردية المعنية، إلى الاتفاق فيما بينها بالسرعة الممكنة، حول شكل وحدود الحكومة التي يرغبون في تكوينها وإرسال مندوبين ومفوضين رسميين عنهم إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية. >

هذا البيان كان خطوة إيجابية وديمقراطية على الطريق الصحيح لإيجاد حل منصف للقضية الكردية على الأقل ضمن نطاق الدولة التي أنشأتها بريطانيا العظمى وأجبرت هذا الجزء من كردستان (شعبا ووطنا بالقوة والخديعة) إلى الانضمام إليها. غير أن ما كانت تبيته حكومة بريطانيا العريقة في ديمقراطيتها كان يختلف تماما عما أبدته في هذا البيان وفي مناسبات أخرى أيضا. ففي تصريح أطلقه المندوب البريطاني في مدينة السليمانية بتاريخ 11 / آب / 1930م، جاء فيه:

< وقد رأيت أن بعض المراجع غير المسؤولة، ترى أن سياسة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تشجع القومية الكردية. وهذا غير صحيح، ليس لأنه يربك الحكومة العراقية فقط، بل لأنه يربك كذلك جارتها الحبيبتين:

الحكومة التركية والحكومة الإيرانية. فلا شيء أبعد من – هذا الظن – عن الحقيقة. >!

ولا حاجة لنا أن نطيل الحديث في الإشارة إلى أن هذا النهج هو أبعد ما يكون عن النهج الديمقراطي، لأنه يحرم بشكل مطلق شعبا بكامله من التعبير عن إرادته وتطلعاته بشكل ديمقراطي وحر، حين تفرض عليه حلول غريبة ومن الخارج بالقوة والإكراه إلى درجة التهديد بالصهر والإبادة الجماعية لترويضه على قبول هذه الحلول الجائرة.

وهذا يعكس بأجلى صورة الطابع الدكتاتوري المنعكس في السياسة الخارجية لما يسمى بالديمقراطيات الغربية! ولغرض الإبقاء على هذا الحل الجائر قائما أطول مدة ممكنة فقد شاركت بريطانيا العظمى في إنشاء تحالفات مختلفة كان من أهدافها الرئيسية، الإبقاء على تجزئة كردستان، كحلف بغداد وحلف سعد آباد والسننوت. وأطلقت يد الحكام من العرب والأتراك والفرس ليختاروا سبل اضطهاد الشعب الكردي عن طريق ارتكاب المجازر والتشريد المنظم، بهدف ممارسة سياسة استعمارية استيطانية في كردستان تدريجيا مقتدية في ذلك بالنهج البريطاني في المستعمرات التابعة لها، والتي كانت سببا في إبادة شعوب بكاملها هنالك أيضا.

فما هو الفرق بين سياسة ستالين أو سياسة هتلر وسياسة الحكومة البريطانية في كردستان مثلا؟!

هذا ورغم انحسار النفوذ البريطاني في المنطقة تدريجيا، ابتداء من نهاية الخمسينات وحل محلها النفوذ الأمريكي بالدرجة الأولى والسوفيتي في بعض المراحل والمناطق، إلا أن آثار ونتائج السياسة الإمبريالية لبريطانيا العظمى

أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى مازالت سببا لمآسي الشعب الكردي ووطنه المجزأ كردستان وبقية الشعوب في المنطقة. ومازالت إجازة القتل التي منحتها إلى هذه الأنظمة في كردستان سارية المفعول! هذا ورغم تعرض الشعب الكردي باستمرار إلى حملات للإبادة الجماعية، فان بريطانيا العظمى لم تقدم لحد الآن على عرض القضية الكردية أمام الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حل عادل لها!

أما بالنسبة إلى الدور الأمريكي فقد كانت النظرة الكردية إلى نقاط الرئيس (ولسن) غاية في الإيجابية ابتداءً، نظرا لواقعيتها وانسجامها مع تطلعات الشعوب المضطهدة، للتحرر والانعقاد. فالإيمان بهذه المنطلقات عزز آمال الشعب الكردي وشدد عزمه في النضال من أجل الحقوق القومية المشروعة وبناء كيانه المستقل. وقد تجلّى هذا التأثير بالدرجة الأولى في موقف الشيخ محمود برزنجي (ملك كردستان) ونضاله ضد المخططات المشتركة للحكومة البريطانية وحكومة بغداد الموجه ضد كردستان الملحقة قسرا بالعراق.

غير أن الولايات المتحدة خيبت آمال الشعب الكردي وآمال شعوب أخرى أيضا في شتى أرجاء العالم، بعد أن انسحبت من الساحة الدولية وتركتها لصالح بريطانيا العظمى وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى. أما سياسة الدولتين من قضايا الشعوب العادلة فقد تجلت في معاهدة سايكس بيكو المعروفة، والتي كان الشعب الكردي أحد ضحاياها. يقول المستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي بهذا الصدد: < ولسن ونقاطه الأربعة عشر بات يعتبر في نظر بعض النمساويين كمنافق أو على الأقل كنموذج للجهل السياسي. كما تم انتقاد الانسحاب الأمريكي المتعمد من السياسة الأوروبية بشدة. >

لقد بينت تجربة جمهورية مهاباد الكردية، بأن أمريكا، شأنها في ذلك شأن بريطانيا العظمى، ألمانيا أو روسيا (الاتحاد السوفيتي)، مستعدة للتضحية بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير من أجل ترضية حلفائها المستبدين. وكان الموقف من حركة التحرر الكردية في كردستان الملحقة بالعراق في عام / 1975م، توكيدا آخر على هذا الاتجاه المتأصل. ولعل من المفيد أن نقف بعض الشيء إزاء هذه النقطة الأخيرة. فلقد أوضح تقرير (بايك)، الذي نشرته مجلة (ذي فلج)، ما كان قد خطط ونفذ وراء الكواليس ضد الحركة الكردية وذلك بشكل منسق بين أمريكا وحليفاتها إيران. لقد تطرق العديد من المؤلفين إلى هذه الحقائق، التي تعتمد أساسا على هذا التقرير وأضيفت إليه مصادر أخرى، تبين موقف الجهات الأخرى ومنها إيران مثلا. ولمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة ما أورده الدكتور عبد المصور بارزاني في أطروحته حول هذا الموضوع. علما أن حلفاء الغرب لا يجب أن يكونوا بالضرورة وفعلا منتمين إلى حلف غربي رسميا، طالما كانوا يتصرفون كحليف عمليا ويخدمون السياسة الأمريكية مثلا في بعض المناطق وإثناء فترة معينة بالذات. وبذلك بضمن هؤلاء أيضا الحصول على الدعم الكامل واللامحدود وهو ما أثبتته التجربة مع حكام بغداد، الذين عقدوا اتفاقية مع السوفيت لكنهم حصلوا على الدعم المكثف من الغرب أيضا بعد أن شنوا حربا هجومية ضد إيران، بل لم يجري منعهم من احتلال الكويت في البداية. كل ذلك وهم يدركون الحقيقة الكاملة حول طبيعة النظام الحاكم في بغداد ومع ذلك اعتبروا صدام حسين (كلبهم)!

ويلاحظ بأن السياسة النفطية كانت في الواقع هي المعيار لتقييم المواقف من الشعوب والدول، ولا فرق في ذلك بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. يعلق جوناثان راندل على هذه النقطة قائلا:

< في السنوات التالية، وجدت بريطانيا أن من الأفضل لها على الصعيد السياسي، اشراك شركات هولندية وفرنسية وأمريكية، في استغلال حقول النفط في ولاية الموصل. ووفقا للتعبير البليغة والصريحة الى حد الوقاحة، والتي استخدمت في صياغة وثيقة لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية مؤرخة في العام 1979، ونشرها الثوريون المسلمون الذين اقتحموا السفارة الامريكية في طهران في ذلك العام، فان ((اكتشاف النفط في العام 1927، في منطقة قريبة من كركوك، تمتلك فيها شركات أمريكية وأوربية امتيازات للتنقيب عن النفط، أدى الى الحد من التعاطف مع الحركة الاستقلالية الكردية)). وفي أواسط السبعينات، كانت حقول نفط كركوك (والتي كانت عند مطلع القرن الحالي مدينة مختلطة تضم أقليتين عربية وتركمانية، وعددا كبيرا من السكان الاكراد)، وغيرها من الحقول النفطية الواقعة في أراض يعتبرها الاكراد بحق، ملكا لهم، تؤمن حوالي 75 بالمائة من الانتاج النفطي العراقي >.

وفي موضع آخر يقول جوناثان راندل بهذا الصدد: < نظرة واشنطن القديمة الى العراق على أنه دولة مصطنعة، شكلت أساس هذا التحول السياسي. فبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، عمدت بريطانيا الى ضم ولاية الموصل العثمانية والتي يمثل الاكراد أغلبية سكانها، الى الجنوب العراقي ذي الغالبية العربية، لحماية مصالحها النفطية في منطقة كركوك. وفي البداية رفضت واشنطن الاعتراف بالدولة العراقية التي أقامها البريطانيون، ولم تعترف بها الا بعد عقد كامل من الزمن، اثر موافقة لندن على منح شركات النفط الامريكية حصة في حقول كركوك. ومنذ تلك الحقبة، بات الاحترام الصارم للحدود الدولية جزءاً أساسيا من السياسة الامريكية القاضية بالدفاع عن استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها. وصارت واشنطن تشبه في أي أمر قد يؤدي الى منح الاكراد في أي منطقة، قدرا من الحكم الذاتي. ودعمت الادارات الامريكية المتعاقبة، حكومات ايران وتركيا والعراق في مواجهة الاكراد، وغضت النظر عن جهودها الحثيثة لقمع اقليتها الكردية أو تذويبها (ولعب الالهال البروقراطي دوره أيضا، سيما وأن وزارة الخارجية الامريكية لم تبلور يوما سياسة شاملة تنظر الى الاكراد على انهم مجموعة اثنية كبرى ومتميزة. بل اعتبرت، وسائر وزارات خارجية الدول الغربية، أن تركيا جزء من أوربا، وأن ايران والعراق جزء من الشرق الاوسط، وأن الاكراد في كل من هذه البلدان الثلاثة، ليسوا سوى أقليات مضطهدة تثير الاضطرابات بين حين وآخر). >.

ومن هنا فمن الواضح أن السياسة العملية تستبعد التفاهم مع أصحاب حقول النفط الشرعيين (الاکراد) وتفضل التفاهم مع المحتلين المحليين بهذا الصدد وغيرهم مهما اختلفت هويتهم السياسية وانتماءاتهم القومية، من عرب / العراق، فرس / ايران وترك / تركيا.

ورغم اعترافهم بأن هذه السياسة الممارسة ستثير التساؤل حول الجوانب الأخلاقية، إلا انهم كانوا مهتمين بالجانب الاستراتيجي، الذي رجحت كفته في جميع الحالات، سواء بالنسبة إلى حركة التحرر الكردستانية أو حروب صدام الهجومية!

ولكن من المهم بالنسبة لنا وفي هذا الموضوع التطرق ولو بليجاز إلى ما أورده وزير الخارجية الأمريكي السابق حول الموضوع، بخصوص أحداث عام / 1975م، في كتاب له تحت عنوان (مأساة كردستان). يقول هنري كيسنجر:

< المأساة الكردية لها بالدرجة الأولى أسباب تاريخية وجغرافية. لكن انقسامنا الوطني زاد من السلبيات. الشعب الكردي، الذي يزيد عدده اليوم على (25) مليون نسمة، هو ضحية تأريخ يعود إلى مئات السنين الماضية. منذ نشوء الدول القومية في نهاية الحرب العالمية انتشر بين إيران، العراق، سوريا، تركيا والاتحاد السوفيتي سابقا. لقد وعد الأكراد بدولة مستقلة، لكن مطالبهم بحق تقرير المصير القومي لم تلقى الاستجابة، حين قامت القوى الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى في وضع الحدود داخل الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين والتطلعات القومية للکرد تتحدى باستمرار وحدة البلدان المضيفة، التي كانت لها مع الولايات المتحدة علاقات متباينة: فبعضها كتركيا، حليف لها، آخرون كالعراق يتجهون على الأغلب إلى معاداتها. إيران كانت حليفة ومعادية في فترات متباينة، في حين تعتبر سوريا نفسها محايدة. الدول التي تتواجد على أراضيها أقلية كردية، مثل إسرائيل والأردن، دعموا الأكراد، لأسباب جغرافية سياسية ويهدف إضعاف مخالفيهم، بالدرجة الأولى العراق (أنظر الخريطة)، من وقت لآخر.

الالتزام الأمريكي له جذور استراتيجية وأيديولوجية. فالتقاليد الولسنية تدفعنا، إلى الدفاع عن حق تقرير مصير القوميات. لكنها تثير أيضا الورطة السياسية والأيديولوجية لأمريكا: لبيان الحدود للالتزاماتها الأخلاقية في منطقة بعيدة هذا البعد ووعرة كالمناطق الجبلية الكردية، التي تقع هي الأخرى ضمن مناطق دول، لأمريكا فيها مصالح مبررة.

أين ينتهي الدعم غير المشروط للتطلعات الكردية، بالنظر إلى منطقة، كالتى يتواجد فيها محور استراتيجي بين قوس في الشرق الأوسط غني بالنفط والخليج الفارسي؟

وهناك عامل آخر، زاد في تعقيد المسألة، وهو أن الدعم الأمريكي كان لابد له أن يستخدم المناطق التابعة إلى دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى المناطق الكردية: عبر إيران في عهد فورد وعبر تركيا في عهد كلينتون. ولكن هذه الدول كانت تشاطر أمريكا في الهدف إلى نقطة محددة فقط، لمنع سيطرة الشيوعيين أو المجرمين على المناطق الكردية. فلا إيران السبعينات ولا تركيا التسعينات كانت لديها أقل مصلحة، لدعم الحركة القومية الكردية، إلى درجة تشمل السكان الأكراد داخل بلدانها. ولم يكن أي منها مستعدا للتنازل للأقلية الكردية، لتأسيس دولة كردية. وفي نفس الوقت لعبت الدولتان دورا رئيسيا في الاستراتيجية الرئيسية لأمريكا.

هذه الازدواجية لازمت المجهودات الأمريكية في المناطق الكردية العراقية وتسببت في النهاية في إخفاقها. الدول المجاورة كتركيا وإيران دعمت الأكراد للتخفيف من ضغط العراق داخل مناطقها. لكنها لم تكن مستعدة في أي وقت للأخذ بنظر الاعتبار، تأسيس دولة كردية قومية. ومن جهة أخرى لم تؤيد حكومات فورد، نيكسن، بوش أو كلينتون، بأي حال استقلال الأكراد العراقيين، بل وأقل من ذلك بالنسبة للأكراد في الدول المجاورة. الكل حاول ربط الحكم الذاتي للأكراد بالإبقاء على الوحدة الإقليمية للعراق، لأنهم كانوا يخشون، بأن انحلال العراق سيولد صراعا بين الدول المجاورة لعشرات السنين حول التقسيم. بالأخص بعد أن تحولت إيران بقيادة آية الله خميني، إلى دولة معادية متشددة، باتت وحدة العراق كوزن مقابل للطموحات الإيرانية مسألة ضرورية.

التأثير المتبادل لهذه الأهداف المتناقضة استوجب توليد الخيبة لدى الأكراد وجلب عليهم المآسي الكبيرة. وهكذا كانت عليه الحالة في آذار / 1975، حين اتفقت إيران مع العراق وفضلت مصالحها الوطنية على الحكم

الذاتي الكردي. وتكررت المأساة في عام / 1996، حين استطاع صدام حسين التضييق على الحكم الذاتي إلى درجة بعيدة، والذي تحقق بعد حرب الخليج في عام / 1991، بإشراف أمريكي، لأن جانبا كرديا تحالف معه، لمحاربة منافسيه المدعومين من قبل الأمريكيين. حسب اعتقادي كانت لحكومة فورد أسباب أفضل للتدخل بالقياس إلى حكومة كلينتون، ولكن الحالتين تظهران الحدود والتعقيدات لمصالحنا في بلد الأكراد البعيد. >

لابد من التنويه هنا إلى أن استخدام عبارة (الدول المضيفة) لا تعكس واقع الحال وتشوه الحقيقة وتضلل أفكار من لا دراية لهم بتاريخ المنطقة كليا. فالشعب الكردي هو من أقدم شعوب المنطقة وهو يعيش في بلاده كردستان منذ آلاف السنين. لذا فاعتباره ضيفا على الآخرين يعتبر مجانبة صارخة لحقيقة تاريخية لا يرقى إليها شك. بل العكس هو الأصح، لأن ممارسة السياسة الكولونيالية من قبل الآخرين أدت إلى مجيء عناصر غريبة إلى المناطق الكردية تدريجيا ومنذ عدة قرون وهؤلاء هم الضيوف وليس أصحاب الأرض الأصليين (الأكراد)! غير أن الامر لا يقف عند هذا الحد من السلبية بصدد مواقف السيد هنري كيسنجر المشبوهة من القضية الكردية اجمالا، سيما اذا ادركنا ما قاله الى الموظفين التابعين الى اللجهزة التي كان يترأسها، بخصوص التورط الامريكي في عملية تضليل القيادة الكردية في بداية السبعينات، حين قال: يجب عدم الخلط بين العمل التبشيري والعمليات السرية.

ولما كان السيد كيسنجر قد أشار إلى نقاط الرئيس (ولسن) فقد يكون من المفيد أن نطرح سؤالاً نظريا محضا حول أبعاد التأثير المحتملة، التي كان بالإمكان حدوثها لو طبقت هذه النقاط فعلا على الساحة الدولية ومدى أبعاد هذا التطبيق على استتباب الأمن والسلام العالمي، أخذين بنظر الاعتبار المسألة الألمانية بنظر الاعتبار كمثال. فأثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها علقت شعوب العالم آمالا كبيرة على فكرة تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، التي نادى بها الرئيس ولسن ولينين في فترة متقاربة. وإذا كانت النظرة اللينينية إلى الفكرة وتفسيرها حصرا على الاتحاد السوفيتي وهو ما انعكس على دستور الاتحاد السوفيتي، والذي استفادت منه فيما بعد شعوب عديدة للانفصال عن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

أما الموقف الأمريكي الذي كان يستطبع أن يؤثر في مناطق كثيرة أخرى من العالم ومنها ألمانيا مثلا، فكان مخيبا للأمل. كان الألمان سواء في إطار الدولة الألمانية أو الإمبراطورية النمساوية- المجرية يسيطرون على مناطق واسعة من أوروبا وخارجها ويتحكمون بذلك في مصير العديد من الشعوب والأوطان بدون أن تتواجد لديهم أية رغبة جدية للاستجابة لطموحات ومطالب هذه الشعوب القومية المشروعة. لكن بعد الحرب ووفق شروط معاهدة الصلح الجائرة فعلا، انعكست الآية، بحيث باتت قطاعات من الشعب الألمان وأجزاء من وطنه تعيش تحت الحكم الأجنبي في بولونيا وجيكوسلوفاكيا وغيرها. الأمر الذي ولد التذمر لدى الأغلبية الساحقة من الشعب الألماني، الذي باتت قطاعات واسعة منه تعتبر معاهدة الصلح نوعا من إعلان الحرب عليها بسبب الشروط المجحفة والمهينة. وهذا بالضبط ما استطاع المستشار الألماني (أدولف هتلر) أن يستغله بذكاء، ليكسب تأييد الأغلبية ويصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات (بعد فشل محاولة الانقلاب في ميونيخ). هنا لا نريد التطرق بتفصيل إلى نوايا السيد هتلر وما آل إليه مصير حركته. المهم فقط أن نتصور نظريا، بأن أمريكا وبحكم الدور الحاسم الذي مارسته أثناء الحرب، لو أصرت على ضرورة تطبيق نقاط الرئيس ولسن، وكانت لديها بدون شك وسائل

ضغط كافية، لأمكن إتاحة الفرصة لشعوب أوروبا مثلا، اختيار المستقبل الذي تريده بحرية ومنها الشعب الألماني. ولأمكن بذلك منع وقوع أجزاء من ألمانيا تحت الحكم الأجنبي ولقل بذلك تدمير الشعب الألماني إلى درجة نعتقد معها، بأن السيد هتلر كان لا يستطيع كسب تأييد الملايين من الألمان لتمرير مخططاته تحت ستار غسل العار الذي ألحقته معاهدة الصلح بألمانيا. وهذا يعني بأن العالم كان سيحصل على فرصة أفضل لتجنب نشوب الحرب العالمية الثانية. وهذا ما استهدفته نقاط الرئيس ولسن على وجه التحديد. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن كردستان المجزأة. ولا ندري إلى أي مدى عززت هذه التجربة الألمانية، لدى نواب الشعب الألماني، فكرة ضرورة دعم حق الشعوب في تقرير المصير كوسيلة لضمان وحفظ الأمن والسلام في العالم، ناهيك عن نواب الشعب الأمريكي.

ومن الملاحظ بأن هنالك شعوب لها وجهان في الواقع في آن واحد أمام الرأي العام العالمي، ومنهم العرب والأتراك. فإذا ما وقعت أقلية أو فئة عربية أو تركية تحت الحكم الأجنبي، مهما كانت هوية هذا الحكم، نجدهم يصرون على ضرورة تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وتفسير هذا الحق بشكل يهدف إلى تأسيس دولة عربية أو تركية جديدة ومستقلة: إريتريا أو قبرص الشمالية. في حين أن كلاهما العرب والأتراك على حد سواء يرفضون الاعتراف للأمة الكردية بمثل هذا الحق بدوافع كولونيالية واستغلالية واضحة. الغريب أن الأطراف الثلاثة تنتمي إلى دين واحد (الإسلام)، الذي كان وما زال يستخدم كوسيلة للتحكم في رقاب شعوب إسلامية عديدة ومنها الشعب الكردي. جاء في كتابه العزيز قوله تعالى: << أفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين. وزنوا بالقسط المستقيم. ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين. >>.

يقول المستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي، حول القضية الفلسطينية: < باستمرار يوجه الأصدقاء العرب إلي سؤال حول كيفية تفسير اللامبالاة التي يمارسها ما يسمى بالعالم المتمدن. ليس هنالك جواب آخر، غير كون أن العالم كان وما زال متأثرا لوحشية وقسوة ما جلبته أحداث ملاحقة اليهود، بحيث أنهم يشعرون بالمسؤولية لما حدث لليهود ويسعون لمنع تكرار ذلك مستقبلا. هذا النوع من (الليونة) والتفهم يستغل من قبل حكام إسرائيل إلى أقصى حد ... >.

أول ملاحظتنا على هذا الاتجاه الفكري، نرى لزاما علينا الإشارة إلى حقيقة أن الفلسطينيين في وضع أفضل بكثير من وضع الأكراد، لما يتلقونه من دعم متعدد الجوانب ومن جهات عديدة عربية وإسلامية وغيرها ولهم صوت مسموع في الأمم المتحدة وما إلى ذلك، بعكس الأكراد المحرومين من كل هذه الأشكال من الدعم المادي والعسكري والمعنوي. هذا إلى جانب أن أبعاد استعمال العنف الإسرائيلي لم تشمل لحد الآن استعمال أسلحة الدمار الشامل ضد النساء والأطفال. ومن هنا نعتقد بأن مواقف ما يسمى بالعالم المتمدن له دوافع أخرى في الواقع وهي ذات طبيعة استراتيجية شاملة، تمنح بموجبها إجازة القتل إلى حلفائها المباشرين وغير المباشرين وتسكت عن جرائمهم. ولذا فتفسير السيد برونو كرايسكي هو في أفضل الأحوال جزء من الحقيقة وليس كلها. فالمركز المدلل الذي تتمتع به إسرائيل تتمتع به دول أخرى أيضا ولو لفترات محددة أو دائمة كالعراق وتركيا مثلا. وكان للعراق حظوة مشابهة لدى بريطانيا العظمى بخصوص كردستان الجنوبية الملحقة بها قسرا. كما أن السيد صدام حسين كانت له امتيازات مشابهة لسنوات عديدة، بدوافع مشابهة أيضا. وهذه الحقيقة تنطبق على نظام الشاه لعدة عقود.

كل هذه الوقائع تظهر بأن التفسير الأمريكي، بما في ذلك نقاط الرئيس ولسن، لحق الشعوب في تقرير المصير، تمثل شذوذاً عن القواعد التي ألفتها البشرية على هذا الصعيد.

فولاية الموصل وبقية المناطق الأخرى الملحقة بالعراق، إنما ألحقت بهذه الدولة لغرض واحد وهو تمتع الشعب الكردي فيها بحقوق أكثر وهو ما أثبتته اتفاقيات عديدة ووعود مقطوعة من بريطانيا وحكومات العراق المتعددة، وإن تملصت كلتاها من التطبيق لحد الآن. يقول (لي فور) بصدد دوافع قرار عصبة الأمم في حينه: < إن المبادئ الإنسانية العامة تتقدم على مطالب دولة ما بحق السيادة التامة. إن الاعتبارات القاضية، بأن الاقليات المضطهدة، إذا لم تكن قادرة على الاستنجاد بالحماية الدولية، وأن الاضطهاد سينتهي فقط بالقضاء النهائي عليها، فإن لهذه الاقليات حق الانفصال. كما أن على الدول، التي يقع ضمن قدراتها واجب الدفاع عن الشعوب المهتدة بالفناء، هو على ما يبدو العامل، الذي أثر على مجلس العصبة في كيفية صياغته للقرار. وبالنظر إلى ضعف الحجج البريطانية، فإن القرار لا يمكن توضيحه إلا على هذا الأساس. >

لقد تنكرت بريطانيا للوعود المقطوعة وأرادت تحويل كردستان الجنوبية إلى جزء من العراق مع التنكر للهوية القومية للأكراد، واستهدفت بالأخص تحقيق غاياتها الإمبريالية الخاصة، وفي تلك الفترة سكتت أمريكا وسكت ولسن. أما الآن فإن هنالك دوائر أمريكية تدعو بصراحة لتقسيم كردستان الملحقة بالعراق وإلحاق محافظتي الموصل وكركوك مجدداً بتركيا ومنهم (جيمس ولسي) مدير المخابرات الأمريكية (سي أي أي). فهل يا ترى كان هذا الأمر مبيتاً منذ البداية حين تم إبقاء نصف كردستان الملحقة بالعراق خارج المناطق الآمنة وغير الخاضعة لحكومة بغداد؟!>

فكردستان الجنوبية تقرر إلحاقها تارة بالمناطق الخاضعة لفرنسا (سوريا) بموجب معاهدة سايكس بيكو، ثم ألحقتها بريطانيا قسراً بالعراق والآن تريد أمريكا إلحاق جزء منها (محافظتي الموصل وكركوك) بتركيا، لنفس الأسباب والدوافع (النفط الكردي)!

فكيف تفسر أمريكا يا ترى حق الشعوب في تقرير المصير وكيف تفسر وتفهم نقاط رئيسها ولسن؟! السيد هنري كيسنجر يتحدث عن (مأساة الشعب الكردي) وعن (الاستعباد) وكيف أن (الحشيش يتحطم في المواضع التي تنطوها الأفيال) وما إلى ذلك. ولا ندري عما إذا كانت تلك العبارات تعني فعلاً تعاطفاً مع القضية الكردية بعد كل الذي جرى وحصل وما زال يجري وقد يحصل ما هو أسوأ.

غير أن الحقيقة الجوهرية في الموقف الأمريكي وموقف الديمقراطيات الغربية جميعاً، هي واحدة ولم تتغير لحد الآن. وهذه ترى، بأن حلفاء أمريكا والغرب يستأثرون باهتمامها ومصالحهم المشتركة هي الأجدر بالحماية وإن كان ذلك يعني التضحية بقضايا الشعوب العادلة لخدمة الأهداف الذاتية. لذا فإن ربط هذه المواقف المناقضة لكل القيم الأخلاقية بنقاط الرئيس ولسن مسألة يصعب تصديقها، بل وتثير التساؤل والشكوك حول هذه النقاط ودوافعها الحقيقية. بعد الحرب الأولى انسحبت أمريكا من الساحة الدولية وتركت لبريطانيا وفرنسا حرية التصرف، لتقرر ما تشاء استناداً إلى مصالحها الخاصة، وكان الشعب الكردي من جملة ضحايا هذه السياسة الاستعمارية والذي يعاني منذ تلك الفترة من وطأة التجزئة والاحتلال والاستغلال والنهب الأجنبي.

وفي السبعينات انسحبت أمريكا مجددا وتركت لحليفتها إيران حرية ممارسة دور مشابه وهي تعلم سلفا، أن ما يبينه الشاه للشعب الكردي لا يتضمن أي خير، وهو الذي وصف الحركة الكردية منذ البداية وباستمرار (بالورقة الكردية). علما أن كيسنجر يعترف بذاته، بأن الدور الأمريكي كان يفترض منه أن يقوم كضامن للوفاء بالالتزامات المقطوعة من قبل إيران.

وفي الحقيقة لم نستغرب من نبأ مناداة البعض بوجوب تقديم السيد هنري كيسنجر إلى محكمة دولية نظرا للدور الذي مارسه في السبعينات على الساحة الدولية، وان كان ذلك بخصوص أحداث (شيلي) وليس بسبب أحداث (كردستان).

إن أمريكا تعلم ما آل إليه مصير الشاه وما كان من أمر صدام فيما بعد وما سيواجهه في المستقبل. فهل سنتسهم أحداث 11 / أيلول / 2001م، بحمل أمريكا على الاعتراف حقا وحقيقة بحق الشعوب، كل الشعوب في تقرير المصير والشعب الكردي من أكبرها، إسهاما منها في تعزيز الأمن والسلام في العالم؟

إن حق تقرير المصير هو حق ديمقراطي، والولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأقوى دولة ديمقراطية في العالم وهي تقود بالفعل العالم. وسيكون لإيجاد الحلول الديمقراطية لقضايا الشعوب دور هام لبناء عالم ديمقراطي مستقبلا تسود فيه عدالة أكثر وبذلك يتم ضمان الأمن والسلام العالمي على أسس أمتن، لتتحول بذلك إلى قاعدة لازدهار الحضارة الإنسانية عبر المنافسة الشريفة بين الشعوب لتطويرها بعيدا عن الاستغلال بكل صوره وأشكاله.

إن الديمقراطيات الغربية كانت وما تزال خلف العوامل، التي تسببت وما تزال تتسبب في معاناة الشعب الكردي وتجزئة بلاده كردستان وتعرض ثرواتها الطبيعية إلى النهب وكيانه ووجوده إلى خطر حقيقي في مواجهة الإبادة التامة تدريجيا عن طريق المحتلين وارتكابهم جهارا لجريمة الإبادة الجماعية وتشريد الشعب الكردي بشكل منظم كجزء من الممارسات الكولونيالية في كردستان.

وهذه الديمقراطيات وبحكم موقعها وقدراتها ونفوذها على شتى الأصعدة مدعوة -وقادرة بكل تأكيد- إلى وقف هذه الجريمة السافرة ودعم الشعب الكردي لإيجاد الحلول المنصفة لقضيته على أساس تقرير المصير أو على الأقل على أساس الكونفدرالية أو الفدرالية، الذي يتيح للشعب الكردي أن يدير شؤونه بذاته ويتمتع باستغلال ثروات بلاده الطبيعية لتطوير كيانه في المستقبل وفق المقررات الدولية.

وإذا كان لا بد من الإصرار على وجوب الأخذ بطريق اللاعنف كوسيلة لإيجاد التسوية المطلوبة في هذا الاتجاه، فنحن على ثقة تامة، بأن هذه الديمقراطيات ستجد تيارات سياسية كردية تساندهم في هذا الاتجاه أيضا بدون تحفظ. يقول (ايكون بار): < فلسفة اللاعنف تريد أن تعوض عن الحق، الذي يأخذه الأقوى لنفسه، بقوة الحق. إنها وسيلة لتحقيق المساواة للضعفاء مقابل الذين يتمتعون بقوة أكثر ... >

فإذا كان هذا هو الهدف فستجد الديمقراطيات الغربية بكل تأكيد الدعم الكافي داخل صفوف الشعب الكردي، بهدف إيجاد كردستان ديمقراطي ومستقل. أو بهدف إيجاد تسويات منفردة ضمن إطار الدول المقتسمة والمحتلة لكردستان على أسس ديمقراطية وفدرالية. وفي هذا الحل إسهام جذري لتثبيت دعائم الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي في العالم من خلال لجم تطلعات الأطراف الميالة إلى ممارسة التسلط والهيمنة على بقية

الشعوب في المنطقة كخطوة أولية لبسط نفوذها على مناطق أخرى أيضا فيما بعد، الأمر الذي أثبتته التطور التاريخي في مراحل ماضية.

إذن فحل المشاكل على اختلاف طبيعتها وجورها بطرق سلمية هو أمر لا يمكن أن يختلف فيه عاقلان ولا يمكن أن يرفضها أي طرف، باستثناء الجهات التي لا تريد إيجاد الحلول الحقيقية، من المتصدين في الماء العكر. وإذا كانت الديمقراطيات الغربية جادة في مساعيها لحل المشاكل العالمية العالقة وأكبرها القضية الكردية بدون شك، فعليها أن تكف عن معاضدة الأنظمة الاستبدادية المقسمة والمحتلة لكردستان، بالأخص عبر تزويد هذه الأنظمة بأحدث الأسلحة الفتاكة بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. فالتزويد المستمر والمتصاعد لحكام أنقرة بأحدث الأسلحة الألمانية مثلا، يجعلها في مركز من القوة (المستعارة من الغرب) بحيث تواصل سياستها الفاشية والشوفينية، التي تنكر حتى وجود الشعب الكردي، ناهيك عن قبول الجلوس على مائدة المفاوضات لإيجاد حلول ديمقراطية للمسألة الكردية.

وهكذا نجد بأن الداعين إلى وجوب التخلي عن ممارسة القوة لحل المشاكل، هم الذين يصرون في الواقع على فرض حلولهم بالقوة، الأمر الذي يعرقل، بل ويحول دون إيجاد تسوية منصفة للكثير من المشاكل العالقة في العالم. وعلى القوى الديمقراطية في كل مكان أن تدرك أبعاد وخطورة هذه المواقف وتبادر بسرعة لوضع حد لهذه المواقف المتناقضة، تمهيدا لإيجاد حلول منطقية ومنصفة للمشاكل العالقة وفي مقدمتها المسألة الكردية.

الدكتاتورية ونهج القيادات الكردية

الدكتاتورية مصطلح لاتيني ويعني باختصار تركيز السلطة السياسية العامة، اللامحدودة عبر تعطيل القوانين الدستورية والشرعية والعرفية في يد شخص واحد (الدكتاتور) أو في يد مجموعة محددة. وقد تكون هذه الدكتاتورية مستترة وتخفي وراء واجهات ديمقراطية شكلية للتنمويه على العامة من الناس، كوجود برلمان يعجز عن ممارسة دوره الحقيقي وليست بيده صلاحيات فعلية.

وفي بعض الحالات قد يكون منح هذه الصلاحيات مبنيا على أسس دستورية تستهدف مواجهة أزمات خاصة ولذا تكون هذه الصلاحيات الممنوحة مؤقتة ومرهونة بظرف معين. وفي روما القديمة كان هذا الأسلوب متبعاً في بعض الحالات. غير أن الأسلوب الأكثر شيوعاً هو أن يكون احتكار السلطة لفترة غير محددة.

وفي روسيا تم استخدام مصطلح (دكتاتورية الطبقة العاملة) بموجب التعاليم الماركسية، وكانت تعني سلطة الطبقة البروليتارية (العامة)، كمرحلة انتقالية، لبلوغ مجتمع يخلو من الطبقات.

وفي بلدان أخرى كالعراق مثلا تمت صياغة مصطلحات مشابهة ومنها (الحزب القائد).

وفي هذه الحالات أظهر التطور التاريخي، بأن دكتاتورية الحزب أو الطبقة تحولت بالتدريج إلى دكتاتورية الفرد. ويلاحظ بأن أمراء الأحزاب الكردية، يقتدون بدورهم بمثل هذه النماذج السلبية على الساحة السياسية إلى حد بعيد، إلى درجة تتناقض تماما مع مصالح حركة التحرر الكردستاني، وولد وما زال يولد العقبات الكأداء على طريق نجاحها النهائي.

لقد عانت شعوب مختلفة من هذه الآفة السياسية، التي تعيق تطور المجتمعات فكريا واقتصاديا وثقافيا. وكانت كردستان من جملة من عانوا من هذه الممارسات، سواء في ظل الحكم الأجنبي الدكتاتوري أو في ظل المتنفيين الأكراد أنفسهم أو من كلا الطرفين في آن واحد. هذه الحقيقة كانت لها دور هام في حرمانه من أبسط الحقوق الديمقراطية والإنسانية وحالت بذلك بينه وبين التطور الضروري على شتى الأصعدة.

التأمل المطول والتقصي الدؤوب لمعاناة الشعوب والأوطان، دفع الكثيرين إلى التساؤل عن الدوافع وكيفية قبول الناس بمصادرة حرياتهم وسكوتهم عن الضيم الملحق بهم على هذا الأساس؟ ماهية البواعث خلف مواقفهم؟ وأسئلة أخرى من هذا القبيل.

وإدراكا من أن شعوبا أخرى عانت من ظروف مشابهة، لكنها استطاعت أن تنفض غبار هذا النظام عن كاهلها وتختار طريقا يؤدي إلى حياة أكثر سعادة ويضمن لها التقدم والازدهار عبر اختيار النظام الديمقراطي. من هنا جاءت فكرة الاستفادة من تجاربها.

الرجوع إلى بعض المصادر ذات العلاقة أظهر بأن هنالك ما يكفي من الكتاب والمفكرين ممن عنوا بهذه الجوانب وسعوا لسبر أغوار المعاناة، التي خلفتها الأنظمة الدكتاتورية بالنسبة إلى شعوبها وأوطانها على شتى الأصعدة، عبر تحليل النهج والسلوك والدوافع في هذه الأنظمة.

وقع اختيارنا بهذا الصدد على كاتبين معروفين على هذا الصعيد: الكاتب الألماني (كيدو كنب)، ذو الاطلاع الواسع على تاريخ ألمانيا النازية. والكاتب البيرواني (ماريو فاركاس لوسا)، الخبير في شؤون أمريكا اللاتينية والجنوبية.

قراءة ما أورده الكاتبان ومقارنة ذلك بما عاشه وما زال يعيشه الشعب الكردي من اضطهاد وحرمان، أوضحت تشابها كبيرا مثيرا للدهشة من كل الأوجه تقريبا. وهذا ما سنسعى لتوضيحه في هذا الفصل بإيجاز. فالشخصيات التي ذكرها الكاتبان، التاريخية والروائية – ذات الخلفية الحقيقية – منها على حد سواء، تعيد إلى الذاكرة، الشخصيات المعروفة على الساحة السياسية في الشرق الأوسط أيضا مثل صدام حسين وكمال أتاتورك، بل وداخل صفوف الأحزاب الكردية بالذات رغم نفوذها الضيق والمحصور بالقياس إلى الآخرين.

الاستبداد في جوهره واحد، نهجا، أهدافا، ونتيجة. لكن أبعاد التأثير السلبية التي تخلفها، تختلف حسب الإمكانيات الهدامة المتوفرة لدى المستبدين. من هنا فإن الآثار السلبية، التي قد يخلفها نظام دكتاتوري قد تكون له أبعاد شاملة تكاد تصل إلى كافة أرجاء المعمورة تقريبا، بشكل مباشر أو غير مباشر، كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى النظام النازي في ألمانيا والستاليني في الاتحاد السوفيتي. في حين كانت هنالك أنظمة قامت على نفس الأسس الاستبدادية ولها نفس الاستعدادات النفسية والأهداف، لكنها بحكم مؤهلاتها وإمكاناتها الطبيعية المحدودة، بقيت محصورة على منطقة محددة ومحصورة ومنها النظام البعثي في العراق والكمالي في تركيا.

علما أن الاستبداد، الذي يمارسه الاقطاعي الكردي (أغا)، له نفس الأهداف الاستغلالية وله نفس النتائج السلبية المشابهة ولكن على نطاق أضيق لتشمل القرية الواحدة أو مجموعة من القرى.

والحكم الفردي والدكتاتوري هو في الواقع مصطلح مجازي، لأن الدكتاتور مجبر على الاعتماد على أشخاص آخرين لتنفيذ أوامره وتمرير مخططاته وبدونهم يبقى عاجزا تماما عن الإتيان بأي نشاط فعلي. فبالنسبة إلى السيد

أدولف هتلر مثلا، كان من المستحيل عليه أن يتواجد في شتى الأرجاء والمناطق المتباعدة ويتولى عملية التخطيط والتنفيذ على جبهات متعددة عسكرية وسياسية واقتصادية. كأن يقود الفيالق الألمانية في شمال أفريقيا وسناليكراد ويخوض حرب الغواصات في المحيط الأطلسي ويشرف على عمليات الاعتقال وغيرها من الأمور. لذا فإن الدكتاتور يعتمد في تثبيت سلطته على أجهزة متعددة وفي مقدمتها أجهزة القمع وأجهزة التضليل ويسند دور قيادتها إلى من يدينون له بالطاعة العمياء والمطلقة وينتمون إلى شتى النحل الاجتماعية كما كانت عليه الحال في ألمانيا الهتلرية أو إلى طبقة محددة كما كانت عليه الحال في الاتحاد السوفيتي.

وصف (هيرمان كورينك) الرجل الثاني في ألمانيا النازية، طبيعة العلاقات التي كانت تربطه بهتلر أثناء محاكمات (نورمبرك) بعد الحرب العالمية الثانية في عام /1946م، بالشكل التالي: < منذ اللحظة الأولى، حين رأيت واستمعت إليه، استسلمت له كليا. لقد قدمت يدي إليه وقلت: (أنا اربط مصيري مع مصيرك في الخير والشر ... ولن أسعى لإنقاذ رأسي إذا جد الجد). >.

وفي حديث له مع محاميه في نورمبرك /1946 قال (هيرمان كورينك): < إذا أردتم أن تفعلوا شيئا جديدا، فلن يساعدكم الأخير بهذا الخصوص، لأنهم متواضعون، خاملون، لهم ربهم الطيب ولهم عقل متحجر - لذا لا يستطيع المرء أن ينفذ هذا الأمر بدعمهم. (اتركوا البدينين لينتفوا حولي) هذا قول قد ينطق به ملك مدشن. ولكن الزعيم، الذي كون نفسه بنفسه يقول، اجمعوا الأوغاد والمنحطين حولي. الأشرار الذين كثرت عيوبهم، هم أناس مطيعون، مرهفي الحس إزاء المخاطر، لأنهم يدركون، كيف يفعل المرء ذلك من أجل المغام. يمكن أن يعرض عليهم شيئا لأنهم يأخذون، لأنهم لا يتفكرون. يستطيع المرء أن يشنقهم إذا حادوا عن الطريق. اجمعوا الأوغاد، اللنام حولي - على شرط أن تكون السلطة، كل السلطة في يدي على الموت وعلى الحياة. القائد الأوحده، الذي لا يستطيع أن يتدخل أحد في قراراته. ماذا تدرون عن إمكانيات وقدرات الشر!

لماذا تؤولفون الكتب حول فلسفة السلطة، إذا كنتم تعرفون بعض الشيء عن الفضيلة فقط وكيف يحصل المرء عليها، طالما كانت الدنيا تحرك من قبل شيء آخر. >.

وبالطبع لهؤلاء المساعدين بدورهم من يساعدهم ويتولى التخطيط والتنفيذ لأمر أصغر شأننا ويخضعون إليهم بالتمام والكمال. وهكذا ينشأ نظام هرمي لتولي السلطة وأدارتها ويتواجد على القمة شخص واحد ومنه تصدر كل القرارات الحاسمة وهو الذي يتفضل على المقربين إليه بمنحهم المناصب والألقاب وحق التصرف بالأموال والشؤون الأخرى.

وأما المساعدون، الذين يسخرون قدراتهم لخدمة الدكتاتور، فإن موقفهم هذا لا يعود دوما إلى انعدام الخيارات أمامهم في الحصول على عروض أخرى لكسب لقمة العيش بأسلوب آخر ويستطيعون العيش في هناء ورخاء عن هذا الطريق، إلا أن الرغبة الجامحة والغير قابلة للكبت في الحصول على السلطة والشهرة وما يرتبط بذلك في الغالب من الحصول على مجالات خاصة وبطرق ملتوية لكسب الأموال الطائلة عبر تقديم خدماتهم إلى الدكتاتور بدون قيد وشرط ويتولى الأخير بدوره غض النظر عن مخالفات وجرائم أعوانه المرتكبة. وبذلك تنشأ رابطة تعلق مزدوجة بين الطرفين، نظرا لحاجة الطرفين إلى بعضهم البعض.

فهؤلاء المساعدون يحصلون على مناصبهم وامتيازاتهم من الدكتاتور مباشرة ولذا فهو بالنسبة لهم (صاحب الفضل) وعليهم أن يرددوا بدون انقطاع بأن سلطتهم مستعارة منه وانهم بذاتهم لا قيمة لهم. وفي الغالب يجري صراع دائم بين هؤلاء المساعدين لنيل الحظوة لدى الدكتاتور، الذي يدعم هو الآخر بدوره نشوب هذه الصراعات ليزيد من توطيد سلطته ويخضع اتباعه عن هذا الطريق بتشجيع التنافس بينهم لخدمته. وبالطبع لا يتردد في تصفية كل منافسة عارضة بالعنف عن طريق حشد طاقات منافسيه التواقين للاستحواذ على منصبه بعد إزاحته من منصبه، كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى (روهيم)، الذي أزاحه هتلر. أما الأموال العامة فتستغل لإشباع نهم المساعدين وإطلاق يدهم في شتى المجالات دون أن يخشوا محاسبة قانونية، طالما لا يتعرضون إلى مصالح الدكتاتور بالذات. فعلى الرغم من البذخ الفاحش مثلا، الذي بدا من هيرمان كيرنك وتعوده على تعاطي المخدرات بعد إصابته بجروح أثناء فشل محاولة الانقلاب في ميونيخ، والذي كان سببا لإخفاقه في النهاية في إنجاز الكثير من المهام الملقاة على عاتقه بالشكل المطلوب، إلا أن هتلر واصل التغاضي عن أخطائه حتى النهاية لاطمئنانه إلى ولاء هيرمان له شخصيا!

وهكذا يخلص كيدو كنوب إلى النتيجة فيقول تحت عنوان فصل خاص (ألمان عاديين جدا):
< بدون هتلر كانت (الامبراطورية الثالثة) أمرا غير قابلا للتصور . بدون كمرنك لكل الانفعالات الشريرة، لانهارت كشيح. كيانه القاتل كان متعلقا به وحده فقط. بدون كمرنك كانت الإمبراطورية مجرد سفينة أموات.

لكن الدكتاتور كان بحاجة إلى مساعدين، الذين أخضعوا أنفسهم بالكامل لخدمته. هم البالادين (نسبة إلى الفرسان، الذين رافقوا كارل الكبير – المترجم)، كانوا حملة، بل في الواقع ضمان سلطته: منفذو أوامر هتلر عن طواعية. لقد نفذ هؤلاء كل أوامر هتلر، بل وزادوا عليها في بعض الأحيان.

لم يولد أحد مساعدي هتلر كجرم حرب. بعضهم يصنع نفسه بنفسه في هذا الاتجاه. (يوواخيم ريبنتروب) جاء من كندا وعمره 17 عاما في زيارة قصيرة، لكنه بقي 4 سنوات. فلو استقر هنالك وهذا ما كان مزعما، لمات كتاجر كريم وليس على المشنقة في نورمبرك.

مالذي يجعل من البشر لا إنسانيين؟

فهذا رجل شاب، ليق ومؤدب ويعتبر (محبوب النساء) وكاسر قلوب الفتيات في المجتمع الراقي. وهنالك تاجر مشروبات ناجح وله دائرة أصدقاء محترمين بينهم (كوستاف شتريزمن)، وهم أمل الديمقراطية الألمانية. وهنالك واحد من ضيقي الافق، متغرس، مفقود الإرادة من أنصار مستبد شيطاني، سلم نفسه جسما وروحيا. فكيف جاء هذا الانسجام؟ ... وعظة التاريخ؟

كان بالإمكان أن يتحول كل فرد إلى مساعد لهتلر. الكل يواجه هذا الخطر، حين تقوم دولة مجرمة بقلع الحواجز بين الحق والباطل. الطبيعة الإنسانية لذاتها ضعيفة. كلا، ليست هنالك حاجة إلى الكثير ليتحول الإنسان إلى ذئب ضد الآخرين. لأن (آيخمن)، (مينكله)، (بورمن)، (ريبنتروب)، (شيراخ) و (فرانسلر) يكمنون فينا جميعا. كل هؤلاء الرجال وفي أوقات أخرى وفي ظل ظروف أخرى كانوا سيقضون حياتهم بشكل طبيعي جدا. وكان بإمكانهم أن يبقوا مواطنين طبيعيين.

بالنسبة إلى ريبنتروب وشيراخ، كان من الممكن أن لا يتغير شيء، فيما لو حاولوا اتخاذ قرار آخر. الأيخمن داخل ذواتنا موجود على الدوام. ولكن لدينا الخيار في أن نتركه يخلد إلى الراحة والهدوء. وغالبا يكون المرء بحاجة إلى شجاعة أكثر، أن يقول لا قبل فوات الأوان.

لكن من السذاجة أن نشق ونعتمد فقط على إنسانية الإنسان، الفلقة والهشة. الدولة القوية فقط، ذات القواعد الواضحة، القائمة على مجتمع إنساني، تستطيع أن تمنع بفعالية، تحول الحق في التأريخ إلى باطل. ولا يجوز أصلا إتاحة الفرصة لنشوء دولة إجرامية من البداية. >

أدناه نقتبس بعض الأقوال التي تعكس المنطلقات الفكرية لدى مساعدي هتلر. يقول أستاذ فن التضليل ووزير الدعاية النازي (جوزيف كوبلس) مثلا: < بإمكان المرء أن يتعلم من البلاشفة الكثير، بالأخص إعلاميا. >. وكان إتقانه لفن إلقاء الخطب قد بلغ ذروته بعد مران طويل فقال بصدد خطابه الذي ألقاه في عام / 1943 حول (الحرب الشاملة): < لو قلت للناس: اقفروا من الطابق الثالث لفعلوا! >. وقال أيضا: < نحن نريد أن نلح على الناس حتى يخضعوا لنا بالكامل. >

ويقتبس كيدو كروب من هيرمان كورينك قوله: < أنا بدون ضمير. ضميري يسمى أدولف هتلر. >. وبعد انهيار ألمانيا قال كورينك: < على الأقل عشت 12 سنة بشكل لائق. >.

وعن (هملر) يقتبس كيدو كروب تحت عنوان (المنفذ) قوله: < إذا كانت الشعوب الأخرى تعيش في رخاء أو في بؤس ومجاعة، فهذه المسألة تهمني فقط إلى درجة استخدامهم كعبيد لحضارتنا > وكذلك قوله: < من الواجبات الهامة التي تقع أمامنا، هو البحث عن الأعداء العلنيين والمستترين للزعيم وحركة الاشتراكيين القوميون والعشور عليهم ومحاربتهم وأبادتهم >. وقوله: < الزعيم على حق دائما >.

أما (رودولف هيس) فيقول: < هتلر هو ألمانيا وألمانيا هي هتلر > ، < الوفاء في العقيدة يعني الطاعة غير المشروطة، التي لا تستفسر عن فائدة الأوامر أو دوافعها، بل تطيع رغبة في الطاعة لذاتها. >.

أما المهندس (ألبيرت شبير) فيقول: < أنا لم التحق بالحزب، بل التحقت بهتلر ... >.

أما الأدميرال (كارل دونيتس) فيقول: < نحن وبشكل جماعي صعاليك بانسون بالقياس إلى الزعيم. >. ويقول أيضا: < الزعيم يبين لنا الطريق والهدف. نحن نتبعه جسما وروحا إلى مستقبل ألماني كبير. >.

أما (أيخمن)، (المبيد) فيقول: < أقوال الزعيم لها قوة القانون >.

أما (شيراخ) قائد (شبيبة هتلر) فيقول: < السلطة تولد الشر. ليس هنالك إنسان وان كان قديسا، يستطيع تحمل سلطة مطلقة. >. ويقول: < على الدوام تتعلق قدرة قيادة الدولة بمدى دعم الشباب لها. >.

أما (مارتين بورمن)، (الرجل على الهامش) فيقول: < يجب على السلافيين أن يعملوا لنا. وإذا انتفت حاجتنا منهم فليموتوا >. ويقول أيضا: < إذا انتهت الأقوال والأعمال، يبقى الزعيم في النهاية زعيما! أين كان المصير بدونه؟ >. ويقول: < السكوت عادة هو الأكثر تعقلا. ويجب على المرء أن يتجنب قول الحقيقة دائما، بل فقط عندما تتواجد أسباب ضرورية تستدعي ذلك. >.

أما (ريبنتروب)، (النصير) فيقول: < حتى في فترة السلام هنالك حرب. ومن لم يفهم ذلك لا يستطيع أن يمارس السياسة الخارجية. >. ويقول أيضا: < السياسة التي أتبعها ليست سياستي بل سياسة الزعيم >. ويقول أيضا: < إذا

انتهت الحرب، فسأوصي بصنع صندوق لائق. وسأضع في داخله كل المعاهدات الدولية وما إلى ذلك من الاتفاقيات بين الحكومات، التي انتهكتها أثناء ممارستي للسلطة، والتي سأنتهكها مستقبلاً >.

أما (رولاند فرايسلر)، (منفذ أحكام الإعدام) فيقول: < قانون العقوبات هو مرآة تعكس الموقف الروحي للشعب >. ويقول أيضاً: < نحن جنود الجبهة الداخلية > ، < لا بد من أن يقوم شخص ما بدور السفاح > ، < أنا سأمارس الإبادة الواسعة النطاق ضد كل القوى، التي تعكر صفو السلام > ، < القانون هو ما يفيد الشعب > ، < فصل السلطات لم يعد موجوداً في الدولة النازية. الإمبراطورية تقع بدون تجزئة في يد الزعيم > ، < من يكن مستعداً فكراً فقط لخيانة الزعيم، فهو يرتكب الخيانة العظمى. ومن يتردد في جزء من أفكاره لمواجهة أعداء الزعيم، الذين يريدون التطاول على حياته، فهو قاتل >، < محكمة الشعب ستبدل جهدها على الدوام لتصدر أحكامها وفق قناعتها وكأنكم يا سيدي الزعيم تصدرون الأوامر بالذات! >. ويقول كذلك: < ليس الهدف إصدار أحكام عادلة، بل إبادة أعداء الاشتراكية الوطنية >.

أما دكتور (جوزيف مينكله)، (طبيب الموت) فيقول: < أقسم بنور عيون والدتي، بأنني لم أقم بإيذاء أي شخص > ، < أنا نفذت الأوامر فقط وإلا لأدخلني المسؤولين ضمن الآخرين > ، < هنالك شعبان موهوبان في العالم: الألمان واليهود. لا بد أن يحكم أحدهما العالم >. ويقول كذلك: < لا بد من أن يدخل اسمي في الموسوعات >.

ويلاحظ أنه كان للنساء دور هام في حث رجالهن لإسناد النازيين مالياً أو الانضمام إلى هذا الحزب. هذا إلى جانب كون بعضهن من المتعاطفات مع الحزب إلى حد المغالاة في التطرف ومن جملتهن (كارين كورينك) السويدية، التي تحولت إلى السيدة الأولى في عهد النازيين، وهي التي وصفت المستشار الألماني هتلر بالشكل التالي: < عبقرى يطفح حبا للحقيقة >. هذا إلى جانب أن بعض النساء لم يسايرن في نهجهن ما كان ينتظر منهن من قبل القيادة، ألا وهو البقاء في المنزل والاهتمام بشؤون المطبخ مثلاً كما كان يأمل المستشار هتلر، فقد كان لبعضهن نشاطات بارزة على الصعيد الثقافي. علماً أن (هانا رايتش) كانت طيارة بارعة للغاية وسباقة في هذا المجال.

وإذا كان أسلوب كيدو كنوب يعتمد على بيان الأدوار، التي مارسها مساعده هتلر وأبعاد ومستواهم الفكري، إلى جانب خلفية حياتهم الاجتماعية وما إلى ذلك، فإن ماريو فاركاس لوسا، يختار أسلوب الرواية، ليسيك هذه الأدوار ويبين تأثيرها السلبي على الحياة العامة في المجتمع، الذي يعيش في ظل النظام الدكتاتوري. ماريو يختار الوقائع، التي عاشتها الجمهورية الدومينيكانية في أمريكا اللاتينية في عهد الدكتاتور (رافائيل ليونيداس تروبييلو) الملقب (بالجدي)، كخلفية واقعية لروايته.

الرواية تنطلق إلى الاستعداد النفسي لدى البعض للمتاجرة بقيمهم لغرض الحصول على مركز مرموق في جهاز الدولة. انعدام الحريات وحياة شعب كامل وخوفه الدائم من بطش السلطات، التعذيب، الملاحقات التي يتعرض لها المعارضون ومعاملتهم في السجن والاعتقال وكيفية نشوء حركة للمقاومة وما إلى ذلك من الأمور المألوفة في العالم الإسلامي أيضاً، حتى وقتنا الحالي.

ويستخدم ماريو فاركاس لوسا حوارا من جانب واحد بين فتاة اضطرت إلى ترك بلادها وأبيها العاجز، الذي حطمه الإحباط الكامل في ظل النظام الدكتاتوري. أدناه بعض الاقتباسات، التي تلقي الضوء على حياة شعب في ظل الابتزاز والعسف الدكتاتوري:

حول موضوع الوصولية والعوامل المساعدة لنشوئه يذكر مثلا:

< ... قالوها بالطبع في حلقة صغيرة جدا من الحاضرين وبعد أن شربوا عدة كؤوس من الخمر. غير أن الضباط كانوا يكرهون الكولونيل جوني أبيس كارسيا، لأنه لم يكن عسكريا حقيقيا. لأنه لم يحصل على رتبته عن طريق الاستحقاق مثلهم، من خلال الاعتكاف في الأكاديمية العسكرية ومعسكرات التدريب المرهقة ليحصل على الترقيات. لقد حصل على هذه الرتب عبر أدائه لخدمات قذرة بدون ريب. كميرر لتحقيق تعيينه كرئيس لجهاز الاستخبارات العسكرية السرية. وكانوا يشكون فيه بسبب الأعمال السرية الخفية، التي نسبها الناس إليه: كاختفاء الناس، الأعداء، حجب الثقة المفاجئ عن البعض ممن كانوا في مراكز حساسة ومنها قبل فترة قصيرة ما حصل إلى النائب أكوستين كابرال -، الوشائيات الرهيبة، توجيه الاتهامات عبر مقالات الصحيفة الحكومية، التي كانت تظهر يوميا في جريدة (الكاربيه) والتي جعلت الناس يعيشون دوما في حالة عدم استقرار، لأن ما كان يكتب هنالك حولهم كان يتعلق بمصيرهم مستقبلا ... قد يكون الكولونيل شيطانا، لكن الرئيس يستفيد منه: كل ما هو سيئ ينسب إليه أما ما هو جيد فينسب إلى تروبيلو. فهل يمكن أن يقدم له خدمة أفضل؟ حتى تستطيع حكومة أن تواصل عملها ثلاثين عاما، من الضروري أن يتواجد شخص مثل جوني أبيس، الذي يلوث يديه بالغانط. بل وكل الجسم وإذا اقتضت الضرورة الرأس أيضا. الذي يحشر نفسه. الذي يركز حقد الأعداء على نفسه وأحيانا حقد الأصدقاء أيضا. الرئيس يدرك ذلك، لذلك يبقى عليه قريبا منه. فإذا لم يكن الكولونيل هو الذي يشد أزره، فلا أحد يدري، عما إذا كان الرئيس سوف لا يواجه نفس المصير الذي واجهه بيريس جيمس في فنزويلا، باتيستا في كوبا وبيرون في الأرجنتين ... رئيس الاستخبارات تحدث عن الأهمية القصوى لمنع العدو الداخلي من أن يطور نفسه وضرورة تحطيمه إذا تحرك. فطالما كان العدو الداخلي ضعيفا وغير متحد، فلا أهمية للإجراءات، التي يقدم عليها العدو الخارجي ... >

< انتم ستقولون بالتدريج مسؤوليات أكبر، قال ذلك الكولونيل بجذ: الرئيس يريد أن يتأكد من أنكم أهل لذلك. ما الذي يجب أن افعله، سيدي الكولونيل؟ أماديتو كان محتارا بسبب اللف والدوران المتعدد. لقد نفذت باستمرار الأوامر التي أصدرها المسؤولون. أنا لن أخيب أبدا أمل الرئيس. المسألة هي مسألة تقديم الدليل على الوفاء والطاعة، أليس كذلك؟ ...

هذا صحيح، بالنسبة إلى الضباط ذوي الشجاعة، الموالون إلى تروبيلو حتى النخاع، لا يريد المرء أن يسهل عليهم الأمور ...

ما الذي كان يتوجب عليك أن تقوم به؟ تكلم سالفادور بتعب كأن حلقومه يعاني من الجفاف وقسمات وجهه تعكس الحسرة.

أن أقتل أحد الخونة بيدي. هذا ما قاله: على شرط أن لا ترتجف يداك يا ملازم ...>

وحول الوسائل الأخرى المستخدمة للحصول على ترقية وظيفية تسرد الرواية التالية مثلا:

<... هل هنالك وظيفة لم تحصل عليها يا أبي؟ ...

في بداية هذه الحقبة كان بالإمكان، أن ترفض المضاجعة مع الرئيس. فعندما أخبرته بذلك، استقال دون بيدرو، وغادر البلاد ولم يبقاً أرض بلاده من جديد أبداً. وبسبب هذا القرار زادت شهرته كأستاذ، مؤرخ، ناقد وعالم لغوي في المكسيك، أرجنتين وأسبانيا. يا لهذا الحظ العظيم، الذي تولد لأن الرئيس أراد أن يضاجع زوجته. في المرحلة الأولى كان الوزير قادراً على أن يستقيل بدون أن يتعرض إلى حادث، كالسقوط من علو شاهق إلى الهاوية، أن يطعن من قبل أحد المجانين بالسكين أو أن يفترسه سمك القرش ... كان عليهم أن يتحملوا قرونهم. كما كانت عليه الحال مع دون فرو بلان. وطالما لم يكن هنالك بديل، فقد حاول البعض أن يستقيد من هذه الحالة. كما قلت أنت بالذات؟ ... كان يفاخر بعدد النساء اللاتي ضاجعهن في حين كانت الحاشية تصفق ... حتى وإن كانت النساء زوجاتهم أو شقيقاتهم، أمهاتهم أو بناتهم ...

كيف كان بالإمكان أن يحصل ذلك يا أبي؟ بأن يتحمل رجل مثل فرو نيلان آرا، المتعلم، ولديه أفضل المؤهلات مع ذكائه الحاد؟ ما الذي كان يفعل بكم؟ ما الذي كان يمنحه لكم، بحيث أن دون فرو نيلان، جوستينوس، مانويل الفونسو وأنت، انتم جميعاً ممن كنتم ساعده الأيمن أو الأيسر لتتحولون إلى سفلة؟

أنت لا تهتمين ذلك، يا أورانيا. هنالك أشياء كثيرة تتعلق بهذه الحقيقة، ... بعضها يظهر وكأنه لا يمكن سبر أغواره. لكن من خلال القراءة الكثيرة، الاستماع، المقارنة والتفكير يمكنك أن تفهمي في النهاية، لماذا أقدم ملايين البشر في النهاية على تأليه تروبييلو، بسبب تعرضهم إلى الدعاية السياسية، ضعف المعلومات، التغلغل الأيديولوجي، العزلة وسلب الإرادة الذاتية والقدرة على القرار، بل وحتى حب الاستطلاع والفضول، بسبب الخوف، التضع الذاتي والانقياد. لماذا لم يكتفوا بأن يخافوه، بل انهم أحبوه، كالأطفال، الذين يحبون والديهم المتسلطين، من خلال القناعة، بأن العقوبة والضرب يستهدفان في النهاية تحقيق أفضل الأشياء بالنسبة لهم. أما ما لم تفهمه أنت، فهو أن الدومينيكانيين وبأفضل الشرائط المتواجدة، المفكرين في البلد، المحامون، الأطباء، المهندسون، الذين كانوا جزئياً قد أكملوا دراساتهم العالية جداً في أمريكا الشمالية وجامعات أوروبا، الذين كانوا مرفهين الحس، مثقفين، أصحاب تجارب، وأصحاب أفكار وطالعوا الكثير، كانوا احتمالاً يخشون على الخصوص، السخرية واستطاعوا مع ذلك أن يتحملوا هذه المعاملة المشينة (لقد واجه كلهم بنحو أو آخر في فترة ما) ما واجهه في مساء ذلك اليوم دون فرونيلا آرا في باراهونا.

مع الأسف أنت لا تستطيع أن تتكلم ... كان بإمكاننا معاً، أن نحاول، لكي نفهم. لماذا حافظ دون فرونيلا على إخلاصه لتروبييلو كالكلب؟ لقد ظل مخلصاً له حتى النهاية، مثلك. لم يشترك في المؤامرة، وأنت كذلك. واصل لحس يد الرئيس، بعد أن تفاخر الأخير في باراهونا، بأنه ضاجع زوجته. الرئيس، الذي أرسله في جولات داخل أمريكا الجنوبية كوزير خارجية للجمهورية، والتقى فيها مع ممثلي الحكومات المختلفة، من بوينس آيريس إلى كاراكاس، من كاراكاس نحو ريو دي جانيرو أو للبرازيل، من البرازيل إلى مونتيفيديو ومنها إلى كاراكاس، لسبب واحد فقط، لكي يواصل بكل هدوء مضاجعة جارتنا الجميلة ... هل هنالك ما يستوجب ذلك يا أبي؟

هل كان ذلك خيالا للتمتع بالسلطة والتلذذ بها؟

أحيانا أعتقد، بأن ذلك لم يكن هو السبب، وأن الرقي الاجتماعي كان يأتي في المرتبة الثانية. بأنكم جميعا، أنت، آرا، ... في الواقع وجدتم متعة في تلوين أنفسكم. وأن ترويللو في أعماق قرارة نفوسكم وجد تعلقا بالماسوخية وحب العذاب، كما هي الحال بالنسبة للبعض، الذين يحبون أن تساء معاملتهم وأن يبصق عليهم، الذين يجدون الطريق إلى ذاتهم عبر الشعور بالحقارة الذاتية. >

بصدد محاربة العناصر المعارضة في الخارج تنطرق الرواية إلى شأنهم بالشكل التالي مثلا: < موت خوزي ألموينا، كان واحدا ضمن سلسلة طويلة من العمليات المعدة بنبوغ والمنفذة من قبل الكولونيل، والتي أدت إلى قتل وجرح وتحويل بعض المعارضين المعروفين إلى معوقين في الخارج، في كوبا، مكسيكو، كواتيمالا، نيويورك، كوستاريكا وفينزويلا. عمليات خاطفة ودقيقة، حازت على إعجاب صاحب الفضل. كل واحدة من هذه العمليات، قطعة فنية رائعة، من حيث الكفاءة والدقة والتمهيد. وفي الغالب استطاع أبيس كارسيا، ليس فقط أن يقضي على حياة الأعداء، بل وأن يحطم سمعتهم ... >

وحول التمهيد لتوريث السلطة، تذكر الرواية هذا الموضوع بالصورة التالية: < كان هو جبارا، لكل هذه العائلة المؤلفة من جبارين. ماذا كان يمكن أن يؤول إليه أمره كابن لهذا الجبار، مع التربية التي كان يتلقاها؟ ماذا كان يتوقع أن يصبح ابن هيليوكابال، من كاليكولا، من نيرو؟ >

ماذا كان ينتظر أن يصبح، الطفل، الذي كان عمره سبعة سنوات وبواسطة مرسوم قانوني (هل عرضت أنت أم سيناتور جيرنيوس هذا الاقتراح على البرلمان، يا أبي؟) صدر خصيصا لهذا الغرض، وعين بموجبه ككولونيل في الجيش الدومينيكي، ورفع إلى جنرال بعد بلوغه السادسة عشر من عمره، في احتفالات عامة، توجب معها على التمثيل الدبلوماسي أن يحضرها وقدم خلالها كل قادة الجيش توقيهم له؟ ... >

ما الذي كان بالإمكان أن يؤول إليه أمره ككتنبل، مدمن على الخمر، معتصب، فارغ العقل، المجرم، المترعز، الذي كان بالفعل؟ ... >

وحول كيفية استعادة النظام الحاكم من الأموال العامة جاء ما يلي، إلى جانب التطرق إلى الإثراء الشخصي: < فيما بعد استفاد من الأموال، ليكون أكثر فاعلية، كإزالة العقبات، شراء الأشخاص الضروريين، التملق، أو تقديم الرشوي أو لمعاوية، الذين يعرفون عمله. >

أما بصدد موقف النظام من المثقفين والكفؤين فقد تطرقت الرواية إلى موضوعهم بالشكل التالي: < وأساء ما يمكن أن يواجهه المواطن الدومينيكي، هو أن يكون ذكيا أو مؤهلا ... لأن ترويللو سيستدعيه فوراً أو في المستقبل، ليخدم النظام أو ليخدمه شخصيا، وإذا وجه هو الدعوة، فلا يجوز أن يكون الرد سلبيا. >

وعن موقف الدكتاتور من معاونيه يذكر ماريو: < ... الجميع، المنتمون إلى النخبة - وبهدف إزاحة الصديق وتقريب الذات من الرئيس وإثارة المزيد من اهتمامه، ليكون مسموعا وأهلا للممازحة. (كالنساء في حلقة الحريم، اللاتي كان جل اهتمامهن، أن يكن المفضلات). وحتى يبقي على اهتمامهم ويتجنب التحجر الروتيني والعلاقات الجامدة، فإنه أقدم على إجراء تغييرات داخل الهرم الوظيفي وتعرض بحكم هذا القرار هذا الفرد أو ذاك إلى الغضب. وهذا ما فعله مع كابرال، الذي أبعدته وجعله يدرك، بأن ما يملكه وما توصل إليه، إنما كان بفضل ترويللو، وأنه بدون صاحب الفضل ليس شيئا يذكر ... >

وحول أساليب الإذلال والتعذيب المدروسة يذكر ماريو في روايته: < ... بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع قدم المرء لهم في غرفة الاعتقال بدلا من الذرة العفنة المعهودة، أكلة فيها قطع من اللحم. ميكيل انكيل بايز و مودستو، أكلوا المعروض عليهم حتى التخمة. أكلوا باليد، حتى لم تعد لديهما قدرة على الأكل. بعدها بفترة قصيرة عاد الحارس ووقف أمام بايز دياز وقال: جنرال رامفيس تروبييلو يريد أن يعرف، عما إذا كان لا يتقزز بعد أن أكل لحم ابنه؟

ميكيل أنكيل شتمه وهو جالس على الأرض: (قل لابن العاهرة هذا نيابة عني، بأن يبتلع لسانه وليتسمم بذلك). الحارس بدأ يضحك وذهب ليعود ويعرض عليهم من فتحة الباب، رأس شاب، كان يمسك به من الشعر. ميكيل مات بعدها بساعات بين ذراعي مودستو بسكتة قلبية. >

حين يطالع المرء ما يسطر على صفحات الكتب حول هذه المواضيع، يصاب المرء بدهشة كبيرة نظرا للتفاوت الكبير واليون الشاسع، بين سمو الأخلاقي، الذي يمكن للإنسان أن يبلغه وما يقابل ذلك من هوة سحيقة عميقة الغور من الانحطاط. بالنسبة إلى كاتب هذه السطور أعادت قراءة كتاب ماريو إلى ذاكرته بعد تأمل، قوله تعالى في كتابه العزيز: << قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق. ومن شر غاسق إذا وقب. ومن شر النفاثات في العقد. ومن شر حاسد إذا حسد. >>

والعياذ بالله من الإنسان الذي يتحول إلى حيوان كاسر طمعا في السلطة والمال.

الأمثلة التي أوردناها أعلاه تنطبق بالدرجة الأولى على أوضاع العراق وتركيا مثلا، جملة وتفصيلا وتعكس إلى حد بعيد الدور الذي يمارسه السيد صدام حسين وابنه عدي وآخرون من ذوي السلطة والنفوذ. لكن مع الأسف فإن المجتمع الكردي لا يخلو هو الآخر من السلبيات وان لم تبلغ هذا الحد. هذا النهج والسلوك السلبي الممارس من الإقطاعي الكردي (أغا) أو (أمير الحزب) في المناطق الخاضعة لسلطته ولو كانت النتائج على مستوى أضييق وعدد الضحايا أقل، لأنها تتناسب مع النفوذ والقدرات التي يمتلكها الممارس. فيما يلي بعض التلميحات إلى بعض الأمثلة توضيحا لما نقول:

فلو أخذنا بعض أغوات الزيبار (الإقطاعيين)، كنموذج لسلطة الإقطاعي في كردستان - وان كان نفوذهم قد انحسر في المجتمع الكردي ليحل محله بالتدريج نفوذ أمراء الأحزاب الكردية - كمثال لوجدناهم مصداقا لما نقوله بهذا الصدد. فلقد تطرق اسم هؤلاء الاغوات إلى سمعي بشكل سلبي وكنت قادرا على تفهم أبعاد الحدث السلبية في بداية الستينات. كان ذلك في لقاء مع أحد أهالي قصبه (أكري) في كردستان الملحقة بالعراق. حدثني هذا الشخص عن تجربته مع (محمود آغا زيباري) وقال باختصار ما يلي: في أكري حصل شجار بينه وبين شخص آخر، وانتهى الأمر الذي بدأ تافها بمقتل الشخص الثاني خطأ. وهرب هو من القصبه رافضا تسليم نفسه إلى السلطات الحكومية، بعد أن أعلمه البعض بأن بالإمكان الاحتماء واللجوء إلى محمود آغا زيباري، الذي كانت له في تلك الفترة سلطة لا يستهان بها في تلك المناطق. وبعد أن سرد هذا الرجل قصته للآغا، أرسل الأخير في طلبه بعد عدة أيام لبحث موضوع خاص معه. أثناء هذا اللقاء، طلب الآغا من هذا الرجل الهارب، أن يتولى أمر اغتيال أحد الأشخاص. ورفض الأخير بحجة أنه لا يعرف الشخص المذكور وانه لا توجد بينهما أية مشاجرة أو عدا.

فرد الآغا بأن هذا الأمر شيء إيجابي، لأن أي شخص لن يشك فيه أبدا كمرتكب لجريمة القتل ضد هذا الشخص المزمع قتله، وهذا ما سيسهل عملية القتل. غير أن الهارب تملص من تنفيذ الأمر.

بعد أيام، أرسل الآغا يطلب حضور الهارب أمامه مجددا لبحث موضوع جديد. في هذا اللقاء، طلب الآغا منه أن يسرق ماشية قريبة صغيرة في المناطق القريبة. غير أن الهارب رفض من جديد تنفيذ هذه المهمة أيضا، بحجة عدم وجود عداء أو شجار بينه وبين أهل القرية المذكورة. وبناء عليه طلب الآغا منه أن يترك منطقتهم، طالما يرفض الإقدام على عمل يثبت من خلاله ولأنه القطعي إليه.

ومن الطريف أن يطالع المرء ما أورده المؤرخ أيوب بارزاني، ذو الاطلاع الواسع على أوضاع المنطقة، بخصوص أغوات الزيبار ومنهم محمود آغا. إذ يشير إلى أن هؤلاء - وفقط في منطقة بارزان - قتلوا ما يزيد عن (30) فلاحا في القرى التابعة إلى منطقة بارزان، بعد إبعاد الشيخ أحمد بارزاني من منطقة بارزان، على أثر فشل الحركة الكردية التي قادها في تلك الفترة. وبالطبع إلى جانب حوادث سرقة الماشية وما إلى ذلك من حوادث الاعتداء على المواطنين، بهدف محاولة فرض سيطرتهم على المناطق المجاورة.

ومطالعة ما ذكره أيوب بارزاني دفعت كاتب هذه السطور للاستفسار من أشخاص آخرين حول دور أغوات الزيبار في مناطقهم في تلك الفترة، رغبة في التحقق عما إذا كانت حوادث بارزان المشار إليها أعلاه مسألة استثنائية. غير أن الأشخاص الذين تحدث إليهم أجابوا بالإجماع، بأنه كانت في مناطق أخرى أيضا حوادث مشابهة. وهذا يعني بأن هذا السلوك كان نهجا متبعا من قبلهم باستمرار في كل الظروف، التي كانوا يتوقعون فيها أن تفلح مساعيهم لتحقيق الغايات المرجوة، وهي فرض الانصياع والطاعة أو معاقبة الراضين.

هذا يثبت بأن أغوات الزيبار كانوا قادرين على الاستفادة من عدد لا يستهان بهم من الخدم أو العملاء، الذين كانوا ينفذون أوامرهم بدون وازع من ضمير.

بالنسبة إلى أساليب أمراء الأحزاب الكردية، كانت معلومات كاتب هذه السطور قليلة جدا في البداية ولكن بمرور الزمن زادت هذه المعلومات، بحكم الاستعداد الذي أبداه البعض للتحدث عن تجاربهم. ومنها ما حصل بعد انهيار الحركة الكردية في عام / 1975. ففي عام / 1977 على ما أظن ، أعلمني البعض، بأن أحد المسؤولين السابقين يريد زيارتي في المنزل. بالطبع كنت أعرف هذا الشخص والمنصب الذي كان يتقلده في السابق، على الرغم من عدم حصول لقاء شخصي بيننا إلى ذلك الحين. ومن هنا كانت زيارته بالنسبة لي أمرا غريبا.

بعد الحضور، بأمر بدون مقدمات تقريبا بالشكوى من حالته وأكد بأنه قدم خدمات كثيرة في السابق وتطرق عرضا إلى بعضها كمثال قائلا: (أنت لا تدري عدد الأشخاص، الذين نفذنا قرار اغتيالهم بناء على أمر مسطر على قصاصة ورقة صغيرة - وأشار إلى نصف كف يده اليسرى - بدون أن نعرف الشخص أو السبب!) في البداية اعتقدت، بأن دوافع هذه الاعترافات هو تأنيب الضمير. لكن اطراده في الحديث أظهر واقع امتعاضه المجرد من حقيقة عدم حصوله على منصب جديد. ومن هنا السؤال الضمني عما إذا كان بإمكانه أن أساعده في هذا الاتجاه؟

فأجبت، بأنني لست منتميا إلى أي حزب رغم مشاركتي في الحركة الكردية. ثم أوصيته بأن يتصل مجددا مع المسؤولين السابقين، ممن كانوا على اطلاع بولائه في السابق، لعلهم يجدون حلا لمشكلته. بعد سنوات بلغني نبأ مقتله في واحدة من المعارك الكثيرة بين أمراء الأحزاب الكردية، أثناء الحرب الأهلية في صراعهم على السلطة وسعيهم للاستحواذ على الواردات الجمركية!

كمثل آخر أورد فيما يلي ما سرده لي أحد الشهود الموثقين، الذي قال، بأن حوارا دار بين شخصين مسنين، كلاهما تزوج عدة مرات ولهما العديد من الأبناء والبنات. وكانت بينهما علاقات أود أن أصفها بالمتلونة أو المتقلبة، ومنها تعاون وثيق تارة ومنها تنافر مستحکم تارة أخرى وأحيانا وفاق. يقول المعتزل من السياسة إلى الذي مازال يواصل ممارسة السياسة، بأن له أولاد كثيرون، لكنه يعتقد بأن ابنه الفلاني، الذي كان يعمل لصالح الحزب، هو أتفهمهم. وجاء جواب الآخر مناقضا تماما، حين قال: ابنك هذا هو بالنسبة لنا هو أفضل أبنائك!

ومن غرائب الصدف، فإن التطورات أظهرت بجلاء وبشكل غريب للغاية، بأن كلاهما كان على حق! فلفد كان هذا الابن مستعدا على الدوام – الأمر الذي كان يؤكد باستمرار _ لأن ينفذ الأوامر الصادرة إليه مهما بلغت من السلبية بدون مناقشة وبدون أن يهتم بالعواقب. الحقيقة أن هذا الابن أظهر منذ فترة المراهقة هذه الموهبة الغربية لتقمص الأدوار المشبوهة والسلبية، التي خلقت لوالده مواقف محرجة. فمن جملة البدايات المبكرة، أنه أقدم مرة بتوجيه رسائل إلى أحد أخواله طالبا منه المساعدات المالية، مستخدما اسم الأخ غير الشقيق له، من باب التستر وإصاق التهمة بالأخير!

وبالفعل خلقت للمذكور بعض المشاكل، حيث تم توجيه التوبيخ إليه وانتهاره بسبب هذا العمل في البداية. ولكن بعد التحقيق والمتابعة ظهرت هوية الفاعل الحقيقي.

هذه البنية التحتية لشخصيته أوضحت للكثيرين بأن هذا السلوك سيتطور في نفس الاتجاه السلبي مستقبلا كذلك. وهكذا نجده ينفذ مع آخرين أمرا صدر إليه بتصفية خصوص سياسيين معتقلين في السجون. الأمر الذي أثار حفيظة ذويهم وحاولوا التعرض لمراسيم دفن جنازة والد الموما إليه، غير أن تدخل العديد من الشرفاء أنقذ الموقف في آخر لحظة.

كما أن هذا الشخص أقدم على تقديم فتاة شابه بالإكراه إلى أحد الاغوات للمتعة الشخصية. هذا ولم تجدي محاولات الشرفاء لإنقاذ الفتاة البانسة من هذا المصير المخزي، لأنها جاءت متأخرة. علما أن محاولاتنا لم تؤدي إلى أية نتيجة، لاستجلاء حقيقة عما إذا كانت هنالك أوامر قد صدرت إليه بهذا الخصوص أيضا. لذا على الأرجح، بأن هذا الشخص أقدم على فعلته هذه بقرار اتخذه شخصيا متوقعا في قرارة نفسه، بأن هذا العمل سيلقى القبول والرضى لدى بعض الدوائر والجهات. وربما كان هذا العمل ضمن النطاق الذي ذكره كيدو كنوب حين قال، بأن مساعدي هتلر نفذوا كل الأوامر الصادرة إليهم، بل وأكثر من ذلك.

ويلاحظ بأن بعض الشرفاء واجهوه بهذا الصدد لانمين سلوكه المخالف لكل الأعراف والتقاليد الموروثة في المنطقة، غير أنه أجاب مستكبرا: (أنا فعلت ذلك وإذا لم تتركوني لحالي فسأنتحر)!

المشاركة في هذه العملية فتحت باب الترقية السياسية بالنسبة له، على الرغم من أن مستواه الدراسي هو في الواقع – خريج المدرسة الابتدائية – واطى. إذ تم تعيينه عضوا في اللجنة المركزية كمرحلة أولية وفيما بعد كمحافظ

ضمن واحدة من المناطق التي تدار من قبل إمارة حزبية. هذا وعلى الرغم من توجيه تهمة بالاختلاس إليه ومنها مواجهته صراحة بالعبارات التالية: (هذه المرة أيضا أخذت 2 مليون دولار؟). فجاء جوابه ليعكس نظرتة إلى المسؤولية وقيمتها في نظره حين قال بدون أن يقدم على إنكار التهمة أبدا: (يمكنكم أن تستقطعوا المبلغ من الراتب الذي أحصل عليه!)

وفي الوقت الذي يجري فيه محاسبة السراق واللصوص في هه ولير ودهوك والسليمانية بالسجن لإقدامهم على ارتكاب سرقة جهاز تلفزيوني أو ما يشبه ذلك، نجد أن هذا السياسي لا يحتاج إلى المثل أمام لجنة تحقيق ناهيك عن الحضور أمام محكمة، بل ويرفع فيما بعد ليحصل على منصب وزير، داخل حكومة حزبية!

بالمقابل هنالك أمثلة عديدة لا حصر لها عن أدوار شريفة أداها الغيورون على مصلحة وطنهم وبدون التورط في سفك الدماء وإزهاق الأرواح أو التذلل لأمرأ الأحراب الكردية وتأليه قياداتها. أذكر بهذا الصدد موقف أحد المهندسين من خريجي أوربا، الذي عاد إلى كردستان الملحقة بالعراق بعد أن هدم نظام بغداد ألوف القرى فيها كليا، بحيث تعذر على البعض أن يعرفوا بالفعل مواقع هذه القرى!

هذا المهندس كانت حالته في أوربا جيدة إن لم نقل ممتازة، غير أنه عاد إلى وطنه ليسهم في إعادة اعمار هه ويخفف بذلك عن الأعباء الملقاة على عاتق أبناء شعبه. ومازلت أتذكر اتصالاته الهاتفية معي في البداية، داعيا إلى وجوب عودتي أيضا للإسهام في إعادة البناء. وهذا ما حدا بي أن أزور المنطقة في فترة مبكرة لهذا الغرض، إلا أن استنتاجاتي كانت دقيقة وصائبة مرة أخرى، والتي كانت تعني باختصار، بأن حربا أهلية على وشك الوقوع في الأشهر المقبلة ولن يستطيع شيء أن يحول دون ذلك.

ولكن على أية حال حين زار أحد الأصدقاء من كردستان الملحقة بتركيا هذه المنطقة أوصيته، بأن يزور المهندس المذكور قبل عودتي الشخصية إليها بفترة من الزمن. ولكن ما كاد الأخير يعود وإذا به يخبرني بأن أوضاع السيد المهندس في غاية من التدهور (هو وعائلته) فهو على ما يبدو يعاني من ضائقة مالية وسكنية كبيرة. في الواقع رفضت أن أصدق الخبر في البداية واعتبرت الأمر مجرد مبالغة لزائر من أوربا. ولكن بعد أن رأيته بنفسه وجدت حقا بأن صديقي الموما إليه لم يبالغ أبدا في ما أورده بخصوص أوضاع المهندس، الذي رفض أمرأ الحزب في تلك المنطقة حتى تقديم غرفة لعائلته كمحل للسكن، في حين أن خدم هؤلاء كانوا يسكنون في مساكن مرهفة!

لقد قدمت بعض المساعدة المالية إليه وأقدمت على شراء أحذية لأولاده الحفاة وألححت عليه بالعودة إلى أوربا رافة بعائلته وأطفاله. علما أن أبناء أخيه الأكبر نصحوه أيضا وخيروه بين البقاء على شرط أن يتصرف كالسيد الذي نال منصب المحافظ وكان يختلس الملايين أو أن يعود إلى أوربا لينقذ عائلته من هذا الوضع المزري. وبعد تردد طال به الأمد عاد المهندس إلى أوربا ومن المفرح أن نلاحظ، بأن أحواله باتت تتحسن بالتدريج وأن أطفاله يذهبون إلى المدرسة وهذا ما يبشر بالخير مستقبلا.

بعد عودة المهندس إلى أوربا سألته عدة مرات، عما إذا كان يفهم سبب المعاملة التي لقيها هنالك، فأكد بأن نيته كانت خدمة الوطن وهذا ما أقدم عليه بكل ما أوتي من قوة ومقدرة، على الرغم من استغرابه للمعاملة التي لقيها هنالك على أيدي أمرأ الأحزاب الكردية.

نأمل أن يكون هذا الكتاب إسهاما منا لتوضيح بعض الجوانب بهذا الصدد.

المصالح الكردية

في الفصول السابقة تم التطرق إلى مواقف وسلوك العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمسألة الكردية . ولا ريب أن هذه المواقف كانت بعيدة كل البعد عن النهج الديمقراطي، الذي يترك للأفراد والجماعات حرية الاختيار بدل أن تفرض الحلول بالقوة والإكراه عن طريق استخدام العنف المجرد وممارسة التضليل والخداع والتآمر، الذي عانت منه الأمة الكردية وكردستان طوال قرون عديدة كان أسوأها في القرن الماضي. هذا وما زال الحبل على الجرار نظرا لمواصلة الأطراف المعنية لنفس السلوك حتى أيامنا هذه. الأمر الذي يشير إلى رغبة مواصلة هذا النهج مستقبلا أيضا ما لم يبادر إلى وضع حد لهذا السلوك الاستغلالي. فالنظام الكولونيالي / الاستعماري العالمي من جهة والمحلي من جهة أخرى أفلحا إلى يومنا هذا في نهب الثروات الطبيعية لكردستان ومصادرة حقوق الأمة الكردية، إلى درجة أنها سرقت حتى الابتسامة من شفاه الأطفال في كردستان سعيا منها للقضاء على كل بارقة أمل تبشر بمستقبل حر ومستقل.

ومن المؤسف حقا أن تساهم القوى، التي تتبجح بديمقراطيتها بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا العمل الإجرامي الهادف بالفعل إلى ممارسة الإبادة الجماعية والتشريد الجماعي ضد الشعب الكردي. ولقد تمت الإشارة في الفصول السابقة إلى نفاق هذه الأطراف في تعاملها مع القضية الكردية، الأمر الذي اثبت بما لا يقبل الشك بأن سياستها الخارجية لا تقوم على أسس ديمقراطية مطلقا، بل أن القهر والاستبداد والتآمر كان محورا لمواقفها اتجاه المسألة الكردية. أما الممارسات الديمقراطية داخل هذه الدول فهي انعكاس واضح لانقسام الشخصية لدى هذه القوى والدوائر، بما في ذلك الموقف البريطاني، الألماني بل وحتى الأمريكي.

ومما يحز في نفس كل مواطن كردي أن لا يستطيع ورغم ثبوت فشل الأساليب السابقة للقيادات الكردية، حتى لدى هذه الدوائر لمس أي استعداد لتغيير المواقف، للأخذ بالبديل الديمقراطي، الذي يفرضه التطور التاريخي، كوسيلة نضالية فعالة على درب الحرية والاستقلال، بالأخص كوسيلة لمعالجة القضايا الداخلية، سواء بين الأحزاب الكردية أو داخل صفوف هذه الأحزاب لمعالجة مشكلة القيادة والكف عن استخدام العنف والالتجاء إلى أخذ الدعم الخارجي لمقارعة الخصوم مقابل المساومة على القضايا القومية المصيرية للأمة الكردية.

وكلا النقطتين تستحقان المزيد من الاهتمام لأن موقفهما سيكون حاسما بخصوص مستقبل الأمة الكردية وكردستان.

والملاحظ أن كتابا صدر في الآونة الأخيرة يجمع هذين العنصرين وموقفهما من المسألة الكردية تحت عنوان (سقوط السي. أي. أي.). المؤلف روبرت هو بالذات أحد المنتمين إلى جهاز الاستخبارات الأمريكي المعني وكانت له نشاطات في مناطق عديدة من العالم. وحتى لا يكون هنالك لبس لابد من الإشارة هنا إلى أن كاتب هذه السطور هو من جملة الناس الذين يمتقنون أجهزة الاستخبارات السرية والتجسس على اختلاف هويتها من سي. أي. أي. أو سافاك أو ميت وما إلى ذلك، بل ويعتبر أن ارتباطات الأحزاب الكردية في تعاملها السياسي مع هذه

الأجهزة وغيرها كان أحد أسباب الفشل المستمر الذي حاق بحركة التحرر الكردستاني وهو يعتبر ما أورده روبرت من حقائق في كتابه في أفضل الأحوال مجرد استثناء على القاعدة لا غير. ومن هنا فنحن نعتقد أن من الفائدة إبراد بعض الاقتباسات من هذا الكتاب أيضا، لإلقاء المزيد من الضوء على نتائج مواقف هاتين الجهتين على مصير حركة التحرر الكردستاني والتي في النهاية تقرر مستقبل كردستان والأمة الكردية، سيما وأن هذه الاقتباسات ستساهم في إلقاء نظرة على واقع المسألة الكردية في الوقت الحاضر، بعد أن كانت الفصول السابقة تهتم بنحو أو آخر بوقائع تاريخية بالدرجة الأولى. يقول روبرت حول المهام الموكولة إليه في كردستان الملحقة بالعراق وموضوع الانقلاب الذي كان مزعما القيام به للإطاحة بالنظام الدكتاتوري الحاكم في بغداد:

< ... الأكراد شعب هندو أوروبي، ويتكلم لغة قريبة إلى الفارسية ويمثلون أكبر أقلية في الشرق الأوسط بدون دولة خاصة بهم.

في تلك الفترة بدا ذلك التصور مسيطرا، والقاضي بأنه على السي. أي. أن يهتم بحرنا غير المنجزة: نظموا كل شيء، وفروا إمكانية لتخليصنا من صدام حسين وامنوا الأكراد الممتاز عين فيما بينهم باستمرار، من أن يذبح بعضهم بعضا. في واشنطن على ما يبدو كانت هذه التصورات مفهومة بالضبط. >

أما بصدد القناعة السائدة في الشرق الأوسط حول السياسة الأمريكية المائعة والمبهمة فيقول في مقابلة له مع أحد المعارضين لنظام صدام حسين من العسكريين:

< جلسنا وجها لوجه دقيقة واحدة، بدون أن ننطق بكلمة واحدة. كنت بصدد توجيه الشكر إليه بخصوص هذا الحديث، حين تتحنح وسأل: (هل تريد الولايات المتحدة الأمريكية، أن يبقى صدام حسين على السلطة؟) هكذا ومن جديد نحن في نفس الموقع. الجنرال ضرب على وتر عريق في القدم، بخصوص نظرية تأمرية، لصيقة بنا في العراق، ومهما حاولنا أن نبلغ من أهداف - الأسطورة القائلة، بأن الولايات المتحدة الأمريكية، تضمن سرا بقاء صدام حسين في السلطة. لقد سمعت ذلك من كل عراقي قابلته تقريبا. حتى أن بعضهم كان يعتقد، بأن صدام حسين هو جاسوس تابع إلى السي. أي. أي. ويتقاضى راتباً منها. هذه النظرية كانت تتطابق بشكل ممتاز مع قناعة العراقيين، بأن هنالك قوى في الظلام وغير مرئية تحكم العالم وأن تاريخنا يمكن اختزاله إلى سلسلة من المؤامرات. ومن خلال خطة شاملة مرتبطة بعضها ببعض لا يعرفها إلا القلة. وهكذا كانت الاستنتاجات تقول، بأن كل إجراء سياسي ذو أهمية يجب أن يساير خطة سرية.

واستنادا إلى هذه النظرية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وصدام حسين اتفقا سرا على أن يحتل العراق جاراته إيران لهدف واحد فقط وهو ألحط من قدر إيران وقيمتها. ولكن بعد أن تحول العراق إلى عملاق خطير مهدد من جراء الحرب، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأمرت مع الكويت، لإغراء العراق بغزو جاراته، لتستطيع أمريكا تحطيم الجيش العراقي وهكذا أن أوان العراق ليتلقى ضربة تحط من قيمته وكبريائه. وبدون هذا الأسلوب لا تستطيع الإمبريالية أن تكون ذات فاعلية.

هذه النظرية توضح العديد من الشؤون الغامضة الغير قابلة للدرك ومنها مثلا لماذا لم يواصل الجيش الأمريكي مطاردته لقوات صدام في نهاية حرب الخليج إلى أن تتم الإطاحة به، بل وسمحت له في استخدام سلاح

المروحيات للقضاء على الانتفاضة التي قام بها شعبه. وهي توضح سبب سماح واشنطن لصدام حسين بتهريب النفط إلى خارج البلاد عبر بلدان متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مثل تركيا والأردن. وهي توضح أيضا سبب إطلاق عدد من الصواريخ في فترة رئاسة بل كلينتون على بعض العمارات الخالية، بدل مطاردة صدام، بعد أن حاول الأخير اغتيال الرئيس الأمريكي السابق بوش، أثناء زيارته للكويت في عام/1993 ...

وما هو دافعنا للإبقاء على صدام حسين في السلطة؟

لأنه كان يخدم مصالحنا كشبح رهيب ونائب عن الشر ومعتدى في آن واحد. الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة إلى صدام حسين لضمان السلام في الشرق الأوسط. فمجرد الهمس باسم صدام كان كافيا لكي تلتف دول الخليج حول الولايات المتحدة بسبب الخوف، كالخنازير الصغار، التي تلتف حول أمها. وكان الثمن الذي دفعته دول الخليج للحماية الأمريكية هو الاستغناء عن رفع أسعار النفط. بالنسبة للعراقيين هذه الأمور لها مدلولها.

هذا النوع من نظرية التآمر لا تستطيع مواجهته إلا من بطريقة وأسلوب واحد – عبر الهجوم المباشر. (نحن

نريد أن ينحى صدام حسين. إن الشعب العراقي هو الذي أبقاه على السلطة طوال هذه السنوات) كان ردي ...

تأمل الجنرال بعض الوقت مقيما جوابي. ثم اتخذ قراره لأنه لم يكن لديه خيار آخر ... (الأكراد بصدده تحطيم كل شيء. أرجو أن تحاولوا التوصل إلى وقف إطلاق النار بينهم. وقف إطلاق النار سيكون بمثابة إشارة، بأن الولايات المتحدة الأمريكية جدية في موقفها لإسقاط صدام). >.

في الحقيقة إن ما أورده المؤلف أعلاه يعكس جانبا من القناعة السائدة حول سياسة ما يسمى بالدول الغربية عامة وزعيمها أمريكا. واذكر أن أحد أساتذة الجامعات الأمريكية توصل إلى نفس النتيجة بصدد الدور الذي يمارسه صدام وإيجابياته على المصالح الأمريكية. هنا اقتبس من الذاكرة. وخلاصة نظريته كانت تقول بأن دول الخليج الفارسي كانت قبل حروب الخليج لا ترغب في التعاون بجدية مع أمريكا ولكن بعدها كانت تتمنى تواجد الحضور الأمريكي العسكري في موانها ومنها البحرين. هذا إلى جانب أن حردان التكريتي (وآخرون أيضا) أشار في مذكراته إلى الدور الذي لعبته أمريكا وبريطانيا في مجيء حزب البعث السلطة سواء في عام/1963 أو 1968.

هذا بالإضافة إلى أن كل ذي بصيرة سيختار الدعم الأمريكي للتخلص من الإرهاب البعثي لانعدام الخيارات الأخرى وهذا على ما يبدو كان موقف ودافع المستنجدين بالدعم الأمريكي من كرد وعرب على حد سواء. ولكن في هاتين الحالتين وغيرهما كانت خيبة الأمل ملازمة لهذه المساعي، لان أمريكا تفكر في مصالحها أولا وأخيرا وتمارس سياسة سلبية اتجاه حركات التحرر وبالأخص حركة التحرر الكردستاني لحد الآن والتي نطلق عليها هنا سياسة (التحريض والتخلي). فأمریکا تستغل ابشع استغلال تطلعات الشعوب التواقعة إلى الحرية والانعتاق، بدل أن تقدم على دعمها وإسنادها فعلا.

وحول صراع أمراء الأحزاب الكردية في سبيل الاستحواذ على الموارد المادية وبالتالي على السلطة يقول روبرت:

< ... كلا الطرفين خاضا هربا بدون هوادة وبتاتا يواجهان وضع التعادل. لكن بدل الاتفاق على وقف إطلاق النار، كما كانت ستفعله أية مجموعة أخرى عاقلة، فانهما واصلا القتال. بل وأساء من ذلك، وبالنظر لتنامي الشك لدى المعسكرين، فقد سعى كلا الطرفين لكسب صدام وجيشه المقيت إلى جانبه للتدخل في الشمال. صدام بالذات، الذي استخدم الأسلحة الكيماوية في هجماته عام 1988/ وقتل بذلك عدة آلاف من الأكراد. >

وحول العلاقات بين أمريكا والمعارضة العراقية يقول روبرت:

< كنت أدرك بأنه لا يوجد أحد في واشنطن يثق بانتفاضة أحمد جلي وبنفس الدرجة بالضبط لا يوجد أحد يهتم، فيما إذا كان الأكراد وبكل صمت يحطم بعضهم بعضا. الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكونا شيئا آخر غير مختصرات داخلية يتقاذفها الخبراء في قسم الأمن القومي، لكي يبعدوا الذين ليس لهم اطلاع بالموضوع.

اهتمام واشنطن الوحيد كان إبعاد المسألة الكردية عن العناوين الرئيسية للصحف الهامة ... >

وبالنسبة لموضوع كسر الحصار الاقتصادي وتصدير النفط ونتائج ذلك على الحالة النفسية يقول روبرت:

< ... في نهاية عام/ 1994 كان البارزاني قد أسس لنفسه تجارة صغيرة ظريفة عبر النفط المهرب من العراق، الذي تطور بسرعة ... النفط المهرب كان يجسد عصبا حيويا هاما بالنسبة لصدام ... وفي الواقع بدا وكأن كل الأطراف كانت تربح من خلال النفط المهرب باستثناء الطالباني ... واشنطن كانت على علم تام حول النفط المهرب، لكنها تصرفت وكأنه لا وجود له ...

بالنسبة للعراقيين كان لا بد من أن يظهر التبرير معقولا بالكلية والقائل: بأنه من خلال غض النظر الأمريكي عن تهريب النفط، فإنها استطاعت في نفس الوقت أن تبتث الشقاق بين المعارضة الكردية وتسهل على صدام حسين تمويل الأجهزة الموالية إليه. وبالضبط هذا ما كان يتوقعه المرء من قوة كبرى ذكية، والتي كانت تريد إسناد هذا المستبد في المنطقة. >

وحول أسلوب تعامل (جلال ومسعود) يقول روبرت:

< ... الرجلان لم يأخذا قول الحقيقية بجدية وبدقة، لكن مع الطالباني كان هنالك شيء من المتعة فيها بين حين وآخر ... وعلى خلاف البارزاني، كان الطالباني مهتما بالفعل بإزاحة صدام حسين من الساحة وكان مستعدا لهذا الغرض تقديم كل التضحيات ... (هذا ما تزعمه خرائط البنتاكون بكل أعلامها الصغيرة، التي تجسد الفرق والألوية العراقية. لكن ما أراه أنا، هو جيش انهارت معنوياته، مجروح ويمكن إلحاق الهزيمة به). أمسك الطالباني بيدي، حتى يطمئن إلى أنني أستمع إليه فعلا ...

أنتم تعلمون بأنني لا أستطيع أن أقوم بهذا العمل بمفردي. ماذا ستفعل واشنطن إذا قمت بالهجوم؟

أوضح الطالباني الضيق، الذي يعاني منه الجيش العراقي وتبجح وقد ملكته الشهوات من خططه في احتلال كركوك، مركز الصناعة النفطية في العراق وأكد لنا بأنها ملك شرعي للأكراد وسبح خياله حول مستقبل العراق الديمقراطي. لقد كان ينوي التحدث طوال الليل لو لم تتناقل عيناوي.

(اضطجع لتنام) هذا ما قاله لي. (لكن هنالك شيء: أين سلاح الفرسان؟) ... >

وبصدد اتصالاته مع المركز الأمريكي ونتائج هذه الاتصالات يقول روبرت:
< بوب استمع إلي لحظة. هنا في الخارج تدور رحى حرب حقيقية. في الأسبوع المقبل لن يكون هنالك وجود للفيلق الخامس.

(لا يوجد هنا من يهتم على الإطلاق بالأكراد. هل فهمت؟) ... >

بمطالعة هذه الفقرات والنماذج التي سبق ذكرها في الفصول السابقة بإيجاز يطرح سؤال نفسه هنا بالحاح وهو: هل تعرض شعب آخر في العالم إلى مثل هذه المؤامرات والخديعة والتضليل وانتهاك الوعود والمواثيق بقدر ما تعرضت له الأمة الكردية؟
أنا أعتقد بأن الجواب الجازم هو: (لا).

ومن المؤسف أن تشارك الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، التي خاضت بدورها حربا تحريرية ضد الاستعمار البريطاني لكي تنال استقلالها، في مثل هذه المواقف وتنتكر لمبادئها المعلنة، بما في ذلك نقاط الرئيس السابق ولسن حول حق الشعوب في تقرير المصير والأضرار المتوقعة بصدد الأمن والسلام العالمي في حالة تجاهلها.

أما بصدد نظام صدام والمستقبل فيقول روبرت بعد التخلي عن المعارضة الجادة في إسقاط نظامه:

< ... إذا أردنا إزاحته الآن، يتوجب علينا، أغلب الظن أن نخوض معه حربا، لأن الانقلاب لن يكون كافيا. >

ويلاحظ بأن روبرت، الذي أورد الكثير من الحقائق في كتابه لم يغفل الإشارة إلى تجربة ملا مصطفى بارزاني مع الولايات المتحدة الأمريكية و جهاز مخابراتها سي. أي. أي فيقول:

< بارزاني كان نجل الثائر الكردي الشهير مصطفى بارزاني، الملا الأحمر، كما كان يسمى بصورة عامة في الولايات المتحدة. كان مصطفى قد قاد حرب عصابات ضد صدام في أوائل السبعينات لفتترات متقطعة. لكن بعد أن تخلى شاه إيران وهنري كيسنجر عن مواصلة دعمه في عام / 1974، وجد مصطفى نفسه مضطرا إلى الاستسلام للهزيمة وهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتوفي هنالك كرجل محطم في مكليين، فرجينيا. مسعود كان يشك – ليس بدون سبب في الواقع – في الحكومة الأمريكية وبالأخص في سي. أي. أي. ... >

غير أن أهم ما أورده روبرت في كتابه يكمن في نظرنا فيما ذكره بصدد كيفية صنع القرار في واشنطن، والدور الهام الذي يمارسه ما يسمى باللوبي، الذي لا بد من كسب وده على ما يبدو لتحقيق الأهداف المرجوة حيث يقول مثلا:

< ... كانت معلوماتي حول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكثر من معلوماتي حول وطني، كما كانت معلوماتي حول الوهابيين في المملكة العربية السعودية أكثر من معلوماتي حول الكونكريس والسينات الأمريكي ... كنت بحاجة إلى إرشاد، لكن لم يكن هنالك من يقدمه إلي. وهكذا باشرت بتهيئة خطة تعليم حول السياسة الأمريكية وباشرت العمل بها. لقد باشرت العمل بالضبط وفق المنهج، الذي يتعلمه المنتسبون إلى أجهزة المخابرات: أقدمت على التحدث مع الناس من شتى النحل، مع كل من كان قادرا على توضيح كيفية اشتغال واشنطن – سواء بإرادتها أو رغم إرادتها – وهكذا تراكمت الدروس بالتدريج.

في النهاية تعلمت أكثر مما كنت أحيذ تعلمه.

... توجب علي أن أدرك مرغما، بأن أزرع اللبس الأخطبوطية لشركات النفط الكبيرة تصل من بحر قزوين إلى واشنطن. وساورني الغضب الشديد، وأنا أريد تجنب استعمال كلمة غضب العاجز، وكان لزاما علي أن ابصر الأثر الفاسد، الذي يولده الجشع إلى الحصول على المال – بدون أي اهتمام بكل المسائل ذات العلاقة بالحياة والأمن القومي – على الكثير من المواقع، التي كانت وظيفتها الأكثر أهمية، هي حمايتنا جميعا.

لقد كان الوضع شبيها بالآوديسه، كما ثبت لي في النهاية. فبينما كنا نحن في حرب من أجل مقارعة طروادة، كان الناس في الوطن مشغولين باحتساء الخمر والدعارة. ولم يبدوا أي اهتمام على الإطلاق بما كنا نواجهه على الجبهة، ولم يكن لهم أي استعداد أو رغبة إطلاقا للاستماع إلى ما كنا نريد أن نقوله لهم الآن ... >

وبصدد آذربايجان وقضية إنتاج النفط وما يرتبط بذلك من مؤامرات وفساد يقول روبرت:

< علييف بدأ حديثه بشكل مفصل حول الانقلاب الفاشل في عام / 1995، الذي اعتبرت السي. أي. أي.، بأن رئيسة الوزراء التركية تانسون جيلر كان لها ضلع في هذه اللعبة في حينه واستنادا إلى ما أورده علييف كان لأطراف عديدة ضلع في الانقلاب، ابتداء من روسيا وانتهاء بتركيا ... وعندما تطرق إلى أكسون وإيران بدأت صحوه في إثارة انتباهي فجأة من جديد. لقد لاحظت بأن علييف بالذات زاد حماسه، بل وأبدى نوعا من الغضب. (أنتم تعلمون يا سادة، بأنني مستعد لأن أساعد الولايات المتحدة وشركاتها النفطية، لكنني أتوقع بأن يقوم هؤلاء أيضا بالوفاء بالاتفاقات.). أدار علييف نظره بين الحاضرين. كان واضحا، بأنه لم يتواجد هنالك من يفهم قصده.

لقد ساعدنا لتفهم الموضوع. في آذار / 1995 تلقى هو اتصالا هاتفيا من جون سبيرو ... وبكلمات لا تقبل أدنى شك، أعلم سبيرو، علييف، بأنه إن كان يريد أن تكون له علاقات حسنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن على آذربايجان أن تضمن حصول أكسون على نسبة 5 بالمائة ...

كان هنالك شيء واضح: لا فرق في ذلك بين شركات النفط والبلدان المنتجة للنفط في ذلك، فمن يريد أن يتوصل إلى شيء ما في العاصمة، فمن الأفضل له أن يحمل محفظة النقود جاهزة بين يديه. >

وبالنسبة إلى سياسة التجاهل اتجاه الوقائع في واشنطن يقول روبرت ما يلي:

< ... بالنسبة إلى الأمور ذات العلاقة بأسامة بن لادن، ياسر عرفات، صدام حسين، عملية إرهابية تقاد من الأراضي الإيرانية أو أي عمل شريير آخر، كان يهدد العالم – فإن حكومة كلينتون بدت مصرة على إخفاء الحقيقة عن الأنظار. رونالد ريغان وجورج بوش قبله ساروا على نهج لم يكن مغايرا كثيرا. يبدو أن الشعار، الذي رفعه شارع بنسلفانيا 1600 كان يقول باستمرار: أنهى فترة حكمك. اجعل الصحف خالية من الأنباء السيئة. اطرده المتبرمين. اجمع قدر الإمكان وبالأطنان – النقود للانتخابات القادمة واترك للحكومة المقبلة مسؤولية مواجهة كل الأمور الأخرى. ومن أسوء الشرور، فإن منظمتي القديمة السي. أي. أي. كانت قد قررت أن تلعب هي الأخرى نفس اللعبة. والآن لما كانت هذه السياسة المخيفة القائمة على الإهمال، قد بدأت تنتقم بأسوأ طريقة، لا أستطيع مع ذلك أن أكون مرتاحا، لمجرد أن تطور الأحداث أظهر بأنني كنت على حق. >

إن التجاهل الممارس من قبل الديمقراطيات الغربية، التي تجسد بالفعل القوة الحاسمة في العالم، لحق الشعوب في تقرير المصير سيقى سببا لاستمرار نشوب أزمات أمنية حادة في مناطق عديدة من العالم. وبحكم الترابط والتلازم فإن هذه الدول لن تكون قادرة على البقاء في مأمن من موجات الاضطراب المتوقعة والتي تنبأ بها الخبراء للمستقبل. من هنا فنحن نأمل أن تقدم هذه الدول على العدول عن مواقفها الانتهازية والمصلحية المطلقة والمتجاهلة لحقوق الآخرين جزئيا أو كليا كما هي الحال بالنسبة لكرديستان ضمانا للحفاظ على الأمن والسلام العالميين من جهة وإحقاقا للحق من جهة أخرى. وعلى أية حال فإنها لن تكون قادرة على التهرب من مسؤوليتها إزاء استمرار هذه الأزمات، التي أوجدتها أنانيتها القاتلة في بعض الحالات ومن جملتها تقسيم وتجزئة كردستان والأمة الكردية. كما أنها تعتبر شريكة في الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الكردي بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية، التشريد، الاغتصاب وسياسة الأرض المحروقة، التي تمارسها بالدرجة الأولى حكومة أنقرة وحكومة بغداد. نحن نعتقد بأن التمويه لم يعد ينطلي على المراقبين والهادف إلى تيرئة بل وتبرير السياسة الممارسة ضد حركات التحرر وفي مقدمتها حركة التحرر الكردستاني. إن مجرد الانتماء الى نظام ديمقراطي أو متحالف معها لا يكفي كتبرير للتستر على الشراكة في الجريمة، لأن ذلك لا يعني شيئا آخر سوى الادعاء بأن أكل لحم البشر جائز إذا اقترن ذلك باستخدام الشوكة والسكين!

إن توفير الأجواء المطلوبة لإيجاد الحلول الديمقراطية للمشاكل العالقة في العالم والعمل بجد لتوطيد الأنظمة الديمقراطية بدل إسناد ودعم أنظمة الجور والاستبداد والاحتلال والعدوان، كنظام بغداد ونظام أنقرة وغيرها، من شأنه أن يعزز ويوطد أسس التعايش السلمي بين الأمم مستقبلا.

إن العلاقة السببية بين ظاهرة اللجوء الجماعي من البلدان التي تفتقر كليا لأبسط قواعد القانون والنظام بسبب الاستبداد الممارس فيها والانتهاكات المستمرة والمستديمة لكل حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، هي الأخرى بدورها والى حد بعيد، وبالطبع إلى جانب العوامل الاقتصادية، التي هي بدورها وفي حالات عديدة ذات خلفية سياسية ومنها كردستان، وليدة هذا الخطل السياسي الممارس من قبل أديعاء الديمقراطية في الغرب، الأمر الذي يولد احتكاكات متأزمة بين اللاجئين والسكان الأصليين في حالات كثيرة، ويستغل من قبل الأطراف المغالبية في التطرف من قبل جهات عديدة. فاليمين المتطرف في العالم الغربي بات يلقى رواجاً متزايدا، الأمر الذي لوحظ ليس في النمسا وفرنسا فقط، بل وبات يجد سبيله إلى الدوائر السياسية في أكثر البلدان والمجتمعات انفتاحا في أوروبا كهلندا والدانمارك والذي يستهدف كسب أصوات الناخبين برفع شعارات متطرفة تشحذ نزعة التنافر بدل توفير أجواء التعايش السلمي والوئام بين هذه المجموعات. تقول رئيسة حزب الشعب الدانمركي مثلا (بيا كيارسكارد): < هنالك حضارة واحدة فقط – حضارتنا. >

وتنسى هذه السيدة أو تتناسى بأن العالم شهد وسيشهد حضارات بشرية تعددت هويتها وجنسياتها في مصر، في إيران، في الهند، والصين مثلا، لكنها اجتمعت على الأقل في إنسانيتها. إن تجاهل هذه الحقيقة سيبيح لأطراف مشابهة لها في التطرف لتسعى شحذ هذا الخلاف حول ما يسمى بصراع الحضارات، بشكل قد تكون عواقبه وخيمة بالفعل لجميع الأطراف. فكل قوم بما لديهم فرحون. إن الاحترام المتبادل القائم على أسس الاعتراف بحق الشعوب والأمم في تقرير والتعايش السلمي فيما بينها على هذه الأسس هو الذي يجب أن يعول عليه لتتصافر

الجهود في خدمة الحضارة الإنسانية على قاعدة التنافس الشريف فيما بينها بعيدا عن الاستغلال والحط من قيمة الآخرين وقطع سبل التطور والرقى أمام البعض للنهضة بكيانهم. جاء في كتابه العزيز:

< لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم. >.

في زيارته إلى ألمانيا قال الرئيس الأمريكي جورج بوش (23 / 5 / 2002) أمام البرلمان الألماني: < الإرهاب ينمو فقط في الأماكن التي لم يعد فيها بإمكان البشر أن يساعدوا بعضهم >. وأضاف: < عالم أكثر أمانا من خلال عالم أفضل >.

ومن هذا المنطلق نأمل أن ينظر الغرب الديمقراطي مستقبلا إلى أمم وشعوب العالم وعلى رأسها الأمة الكردية المجزئة ووطنها المحتل والمستغل لتأخذ المكان اللائق بها ضمن المجتمع البشري في هذا العالم (الأفضل)، فالأمن والحرية قضيتان لا تقبلان التجزئة.

فإذا كان العامل الخارجي أحد الأسباب الهامة في إخفاق حركة التحرر الكردستاني كما نوهنا إلى ذلك في مواضع مختلفة من هذه الدراسة، إلا أن العامل الأهم في نظرنا هو داخلي، بل أنه يمكن أن يعتبر في نظرنا كأم للمشاكل جميعا وان كان للعوامل الخارجية دور لا يستهان به. إن الترابط بين هذه العوامل يعيد إلى ذاكرتي قصيدة للشاعر الجاهلي (امرئ القيس) مطلعها:

والبيت لا يبتنى إلا له عمد ولا عماد إذا لم ترسى أوتاد

فبناء البيت الكردي يتطلب مراعاة الجانبين مع التركيز على العوامل الداخلية، فقد اتفق المؤرخون والمراقبون السياسيون بأن فرقة الأكراد كانت على الدوام وباستمرار سببا لإخفاقهم المتكرر. علما أن الدكتور عبد المصور بارزاني، الذي تطرق إلى هذا الموضوع أورد العديد من التفاصيل ولمح إلى هذا العامل السلبى عدة مرات واعتبر القضاء على هذا النقص أساسا للتوصل إلى نتائج إيجابية، بل واستشهد بالآية القرآنية: << لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم >>.

وهو يعزز تحليله السياسي باقتباس من خطاب ألقاه السيد صدام حسين بتاريخ 2 / 5 / 1982 فيها الكثير من الاستخفاف بالأنانية الفردية القائلة للقيادات الكردية، جاء فيه:

< نوجه سؤالا إلى الفصائل التي وقعت في الانحراف والتي هي عميلة للأجنبي بصورة مباشرة، من الناس الذين يسمون أنفسهم معارضة وعائشين على فتات الأجنبي في الخارج... نسألهم إذا كانوا يعملون من أجل الأكراد، لماذا لا يتوحدون لإسقاط حكومة بغداد كما يسمونها... لماذا لا يتوحدون لإسقاط حكومة بغداد كما يسمونها... لماذا لا يتوحدون لإسقاط حكومة بغداد كما يسمونها، إذ أن في التوحد قوة... لماذا يبقون فصائل متفرقة لو لم يكن الأساس هو الدوافع الأجنبية بالإضافة إلى الأنانية الفردية... والأحلام المريضة... لماذا لا يتوحدون لإسقاط حكومة بغداد كما يقولون وكما يحلمون، إذ أن في التوحد قوة... لماذا يبقون فصائل متناثرة... الجواب: لأن الذين يحركونهم ليسوا جهة واحدة... ليست دولة أجنبية واحدة وإنما دول أجنبية...! >

ويعبر المؤرخ البريطاني أ.ج. توينبي الافتقار الملحوظ لروح (التضامن) بين الأكراد كسبب هام للإخفاق جل اهتمامه فيقول حول العشرينات من القرن الماضي والتي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، وهو ما أثبتته المراقبون من أمثال روبرت، الذين اقتبسنا منه بعض ما أورده بهذا الصدد:

< ... ربما أظهر الشعور القومي الكردي نفسه بطريقة سلبية على شكل معارضة السلطة المركزية: التركية، العربية، الإنكليزية أو أية قوة أجنبية أخرى. ولكن باستثناء مجموعة من الأكراد الحقيقيين ممن يسكنون في استنبول أو الغرب، الذين قطعوا اتصالهم مع شعبهم في الوطن، فقد كانت هنالك تلميحات ضعيفة - كما هو الحال في الوقت الحاضر - إلى وجود أي شعور قومي إيجابي اتجاه التضامن القومي الكردي، حتى داخل حدود ولاية الموصل. وما زال هذا الأمر حائلا دون إيجاد صيغة لهذا التضامن في شكل سياسي. >

هذا المصطلح السياسي الحيوي (التضامن) كان وما زال على ما يبدو غريبا تماما عن أذهان القيادات الكردية، بالطبع إلى جانب مصطلح (الديمقراطية)، تطرق إليه أستاذ علم الاجتماع التركي (إسماعيل بيشكجي) أيضا وأورد نموذجا مشابها، حين تطرق إلى مساعي روسيا للوصول لمناطق المياه الدافئة، الأمر الذي أوصلهم إلى حدود كردستان. ذكر الأستاذ إسماعيل بيشكجي، بأن الروس كانوا مترددين في اقتحام كردستان نظرا لما تطرق إلى سمعهم حول القدرات القتالية للأكراد، الأمر الذي أجبرهم على التريث قابعين في مواقعهم. غير أن بعض القبائل الكردية بادرت إلى الاتصال بهم، طلبا لكسب دعمهم لغرض التعرض بالقبائل المناوئة لهم، وهذا ما بدد مخاوف الروس بالكلية فيما بعد، لأنهم أدركوا أن بإمكانهم اللجوء إلى سياسة فرق تسد القديمة العهد في كردستان متى شاءوا.

في الواقع الأمثلة بهذا الصدد كثيرة للغاية ويصعب حصرها. وكل هذه الأمثلة تظهر بجلاء بأن القيادات الكردية في الغالب لم تكن لها دوافع لخدمة المصالح الكردية واكتفت بترصين وتوطيد المصالح الشخصية وفي أفضل الأحوال المصالح الحزبية أو القبلية، بل على الأرجح أن أغلبها لم يفهم أو يدرك ماذا تعنيه هذه العبارة (المصالح الكردية) على الإطلاق ومن هنا البرمجة المسبقة للفشل الذي الحق بكل حركات التحرر الكردستاني. وهكذا لم يكن غريبا على الإطلاق حين وجه سؤال إلى ناطق رسمي باسم مؤتمر الاشتراكيين الديمقراطيين المنعقد في سويسرا في الفترة اللاحقة مباشرة على حادث اختطاف السيد عبد الله أوجلان في نابروبي، عما إذا كان بالإمكان اتخاذ إجراءات لدعم القضية الكردية، فأجاب بما معناه: المعنيين أقدموا على تقديم الدعم اللازم والممكن في كردستان العراق ولكن الأطراف الكردية منهمة في مواصلة شن حرب أهلية، فماذا يستطيع المرء أن يفعله في مثل هذه الحالة؟

لقد كانت أنانية القيادات الكردية في أغلب الأحوال وعدم إدراكها لمفهوم التضامن أو استيعاب روح مفهوم الديمقراطية والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل العالقة وفق مبادئها سببا لإخفاقها المتكرر لعدم تقديمها المصالح الكردية على المصالح المحلية، القبلية والحزبية. فكل الشعوب الواعية لها مصالح مشتركة ومن هنا نجد أن هنالك مصالح أمريكية ومصالح بريطانية ومصالح ألمانية ومصالح فرنسية وما إلى ذلك. هذه المصالح تسعى كل الكتل والأحزاب السياسية على الحفاظ عليها رغم التباين الفكري فيما بينها. يقول ايكون بار بهذا الصدد مثلا:

< في صيف 1996 أسس 20 من الأمريكان بناء على مبادرة ذاتية (لجنة للمصالح القومية الأمريكية) وعرضوا تقريرهم. وبغض النظر عن الشخص الذي سيتحول إلى رئيس للجمهورية، يتوجب عليه أن يدرك أولويات المصالح الأمريكية وأن يوجه سياسته وفقا لها ... >

القيادات الواعية لحركة التحرر الكردستاني أدركت هذه الحقيقة مبكرا واتخذت لذلك نهجا يراعي مصالح الأمة الكردية ويقدمها على المصالح الذاتية إلى حد التضحية بالذات. وكان الشهيد الشيخ عبد السلام بارزاني من بين الأوائل، إن لم يكن الأول ممن أدركوا هذه الحقيقة الكامنة وراء سلوك الدول الكبرى خاصة والقوى الخارجية عامة، حين قال: < كلهم أصحاب مصالح وغايات >. والحقيقة فإن الدول الاستعمارية صاغت سياستها الخارجية بعبارات واضحة تقول: لا صداقة دائمة ولا عداء دائم بل مصالح دائمة.

فأين المصالح الكردية؟

للإجابة على هذا السؤال نعتقد أن من الأفضل، التطرق إلى بعض الأحداث التاريخية الهامة وموقف أغلبية القيادات الكردية منها:

بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولتين العثمانية وإيران حصل فراغ سياسي في منطقة الشرق الأوسط دام عدة سنوات وكانت كردستان خلال هذه الفترة مستقلة تماما بالفعل وتواجدت قيادات سياسية على الساحة الكردية كان لها وزنها السياسي والعسكري. غير أن هذه القيادات كانت حريصة على المصالح الذاتية وأهملت المصالح الكردية ولم تكن مستعدة للتعاون والتضامن فيما بينها لبناء الدولة الكردية أو البيت الكردي. وهكذا استطاعت القوى المعادية أن تعيد قدراتها شيئا فشيئا مستفيدة من الدعم الكردي الذي قدم لها في حالات كثيرة بالأخص للأتراك مثلا لتجهز على الحركات التحررية الكردية تباعا في الفترات اللاحقة. وكانت بارزان بقيادة الشيخ أحمد

الاستثناء الوحيد في الواقع على هذه القاعدة السلبية، التي أخذت بها القيادات الكردية. فأين المصالح الكردية؟

يتطرق الصحفي الأمريكي جوناثان راندل، الذي عرف الرأي العام الأمريكي، بل والسلطات الأمريكية المتجاهلة بحقيقة المسألة الكردية وأبعاد المظالم التي يتعرضون لها بشكل موضوعي، دون أن يتجاهل أو يغمض العين عن أخطاء القيادات الكردية. عنوان الكتاب باللغة الانكليزية دليل ساطع على تعاطفه مع القضية الكردية (بعد كل هذه المعرفة، أي مغفرة ترتجي؟)، في حين أن الترجمة العربية تدل على تضليل متعمد لحصر المسؤولية بالقيادات الكردية، متجاهلة حقيقة تألب الفاصي والداني ضد الامة الكردية تجمعهم رغم تباين الأهواء والميول مصالح مشتركة تنحصر بنهم لصوصي يستهدف نهب ثروات كردستان وتشريد شعبها بالعنف والمكر والدسياسة، عنوان الترجمة العربية هو: (أمة في شقاق)! في الواقع لا بد من التساؤل عما اذا كان من الجائز للمترجم أن يتصرف على هذا النحو، الذي يجانب بكل وضوح عنصر الموضوعية اللازمة والالتزام العلمي المطلق بالروح على الاقل أن تعذر التمسك بالنص.

يتطرق جوناثان راندل الى بعض الوقائع، التي بقيت لعدة عقود مجهولة أمام الرأي العام الكردي والعالمي ومنها بعض الاحداث المتعلقة بفترة تواجد البارزانيين في الاتحاد السوفيتي والموقف السوفيتي منهم ومن قضية الامة الكردية كحركة تحررية فيقول:

< قسم السوفييات الاكراد الى مجموعات صغيرة بعثروها في مختلف أنحاء بلادهم الشاسعة، وفقا لتكتيك ستالين في التعامل مع الاقليات القومية. وفي شتاء 1948-1950، أغاظ البرزاني مضيفيه برفضه مشروع اقامة حكومة منفي برئاسته، كمقدمة لاستئناف الثورة الكردية. ولم يكن رفضه نابعا من أسباب أيديولوجية وانما من دوافع شخصية. فقد كان كرهه للقاضي محمد شديدا الى درجة دفعته الى الارتياح في اصرار السوفيت على تعيين ((رحيم))، ابن عم الزعيم الكردي الراحل، وزيرا للخارجية في هذه الحكومة. ولم يرق للسوفيت سلوك ملا مصطفى. فاعتقلوه ونفوه، واضطر الى العمل في احدى مزارع الدولة، مسؤولا عن وزن الفاكهة، وتم نقله من باكو عاصمة جمهورية آذربيجان السوفياتية الى طشقند في آسيا الوسطى، قبل أن يتم نقله الى موسكو بأمر من ستالين.>

علما أن هذه الوقائع انعكست في تقارير لاجهزة المخابرات الدولية وبعض القيادات السياسية في المنطقة عبر التصريحات التي اطلقت بهذا الصدد مثل رئيس الوزراء العراقي في العهد الملكي (نوري السعيد). وينقل جوناثان راندل ما ذكره تقرير أعده مستشار الامن القومي في عام 1951، الذي جاء فيه ما يلي:

< أن السوفيت وعدوا الاكراد بدعم مطالبتهم بالحكم الذاتي في العراق، وايلانهم عناية خاصة بواسطة عميلهم ملا مصطفى البرزاني الموجود حاليا في روسيا. >

وفي الواقع لا بد من الاقرار رغم كل التحفظات بأن الموقف السوفيتي من المسألة الكردية، باعتبارها دولة عظمى، كان أكثر تفهما وإيجابية بالقياس الى بقية الدول الكبرى وفي مقدمتها ما يطلق عليهم بالديمقراطيات الغربية. ففي الوقت الذي يكتفي فيه أكثر القادة تعاطفا مع القضية الكردية بتشجيع الاكراد للمطالبة بدولة كردية مثل الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميثيران)، الذي ينقل عنه جوناثان راندل قوله لرئيس المعهد الكردي في باريس: < دورك هو الدفاع عن حق الاكراد في اقامة دولتهم >

فعلى العكس أقدم السوفيت على دعم جمهورية مهباد في الاربعينيات ولو بشكل محدد ومؤقت، ثم عرضوا مشروعا مفصلا لدعم حركة التحرر الكردستاني أثناء تواجد البارزانيين في الاتحاد السوفيتي وتدخلوا أخيرا في اطار الامم المتحدة لوقف حملات الابداء البعثية في العراق في عام 1963. هذه المواقف ليس لها مايقابلها ايجابية لدى ما يسمى بمعسكر الديمقراطيات الغربية! هذا ولا بد من الاخذ بنظر الاعتبار الجهد المشكور والموقف الايجابي للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا في انشاء ومواصلة الابقاء على مايسمى بالمنطقة الأمنة في جزء من كردستان الملحقة بالعراق بعد حملات الابداء التي مارسها حكام بغداد ضد الشعب الكردي بشكل منهجي ومنظم طوال عشرات السنين وبالاخص في الثمانينيات وبداية التسعينات.

هنا لا بد من العودة الى ما ذكره جوناثان راندل بصدد الخطة السوفيتية أثناء تواجد البارزانيين في الاتحاد السوفيتي. فاستنادا لما ذكره شاهد عيان، الذي لايريد لأسباب منطقية أن نذكر اسمه كان تطور الموضوع بالشكل التالي:

< أثناء تواجد البارزانيين ومن رافقهم في الاتحاد السوفيتي استدعي ملا مصطفى بارزاني وبعض من المقربين اليه لمقابلة باقروف / رئيس جمهورية آذربيجان السوفيتية. وتم استقبال المجموعة بحفاوة وتكريم لتهنئتهم بوصول خبر هام وسعيد يتضمن صدور قرار من قبل هيئات رئيسية ثلاث (مجلس السوفيت الاعلى – مجلس

الوزراء السوفيتي – الحزب الشيوعي السوفيتي) يقضي بدعم تشكيل حكومة كردية في المنفى، عن طريق الاستفادة من العناصر الموجودة في الاتحاد السوفيتي.

المشروع لم يحصر القضية الكردية بجزء محدد من كردستان التي تم احتلالها وتقسيمها من قبل دول متعددة في الشرق الاوسط بدعم وتزكية الاستعمار الغربي. فالدعم السوفيتي اقترن بشروط كان أهمها في نظرهم أن يكون هنالك تمثيل لكردستان الملحقة بكل من العراق، تركيا وايران. ولذا تم ابلاغ ملا مصطفى بارزاني بأنه اختير رئيسا للحكومة المؤقتة على أن يكون له ثلاثة نواب، احدهم ممثلا عن كردستان الملحقة بالعراق ويترك له أمر اختياره شخصيا، أما (رحيم قاضي) فقد اختاره السوفيت كمثل عن كردستان ايران كما اختاروا عزيز شمديني ممثلا عن كردستان الملحقة بتركيا.

ولكن في يوم الاعلان المحدد، والذي اقيم بمناسبته احتفال لائق بالمناسبة وبحضور ممثلين سوفيت من الجيش والقطاع السياسي من أذربايجان والمركز، القى (ميرحاج أحمد) أحد الضباط الذين رافقوا البارزانيين، كلمة بصفته وزيرا للخارجية نالت اعجاب الحاضرين، بسبب العرض الموضوعي للقضية الكردية وقرار تأسيس الحكومة المؤقتة. ولكن بعد انتهاء كلمته توجه باقروف الى ملا مصطفى بارزاني وسأله عن سبب اهمال موضوع تعيين ممثلين عن كردستان الملحقة بتركيا وايران. فأجاب ملا مصطفى، بأن (رحيم قاضي) لم يسبق له وأن عمل معه، بالإضافة الى كونه طفلا لا يصلح لتولي هذه المهام. فرد عليه الأخير قائلا بأنه ليس طفلا وانه منهمك في انهاء أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه وأشار في ذات الوقت الى أشخاص آخرين عينوا كوزراء وكيف أن انهم لا يجيدون القراءة والكتابة، بالإضافة الى صغر سنهم. هنا انتبه (ميرحاج أحمد) الى ما جرى وتأثر لأن ملا مصطفى أخفى من جديد عنه الحقائق، لذا وجه كلامه الى ملا مصطفى قائلا: < ملا مصطفى دفعنتي هذه المرة لارتكب هذا الخطأ أيضا >. (لقد تحاشينا في صياغة الترجمة استعمال العبارات الكردية الشديدة اللهجة، مع الابقاء على المضمون/المؤلف). وقدم (ميرحاج أحمد) استقالته على الفور وغادر محل الاجتماع. وبعد ثلاثة أيام قدم وزراء آخرون استقالتهم (محمد نجيب برواري – سليمان بك ده ركه له بي – عبدالرحمن مفتي) استقالتهم . وهكذا غادر الوفد الايراني والبقية محل الاجتماع وانتهت المحاولة بفشل ذريع. ولما تبين للسوفيت بأن البعض لم يكونوا في المستوى المرجى من الشعور بالمسؤولية أجلت الموضوع وقررت ابعاد البارزانيين الى جمهورية أوزبكستان. ولكن هنالك أيضا باشر بعض المقربين للغاية الى ملا مصطفى بالتضييق على الآخرين ولم يتوانوا في عملهم هذا عن ارتكاب أعمال غير قانونية بما في ذلك الاغتيال (أحمد مصطفى)، لذا صدر قرار من الحكومة السوفيتية يقضي باصدار عقوبة جماعية، تضمنت تشييت الشمل لمدة ثلاثة سنوات. وبعد أن تم جمع الشمل مجددا واصلت هذه المجموعة أعمال المضايقة وتورطت في ارتكاب أعمال غير قانونية حصل انقسام داخل صفوف البارزانيين انفسهم، أحدهم يميل الى ملا مصطفى والآخر الى (شيخ سليمان شيخ عبدالسلام). علما أن بعض المصادر تؤكد بان الاكثريية باتت تعارض ملا مصطفى بارزاني.

وهكذا وبقدر شخصي انهارت حركتان من أكبر حركات التحرر الكردستاني في القرن العشرين (في كردستان الملحقة بالعراق وكردستان الملحقة بتركيا) وفي الحالتين خيب هذا القرار الفردي آمال الشعب الكردي وانعكست طبيعة القيادة الفردية في الحركتين وداخل الحزبين وتجلت حقيقة افتقار الحركتين إلى أبسط القواعد الديمقراطية.

وفي الحالتين سعى الحزبين لوضع العراقيل أمام من أراد مواصلة القتال. ويلاحظ بأن الشاعر الكردي عبد الرحمن مزوري ألف قصيدة تحت عنوان (الأمير) باللغة الكردية ونجح في مسعاه للإشارة إلى سلبيات القيادات الكردية الفردية. هذه العقلية المسيطرة على أمراء الأحزاب الكردية المعاصرة هي ذاتها التي تواجدت في القرون الماضية لدى الإمارات الكردية والتي انتهت باندحارها جميعا بالتدريج. يبدو أن أخذ العبر من أخطاء الماضي ليس أمرا واردا لدى القيادات الكردية. فأين المصالح الكردية؟

لقد سعى العديد من الباحثين إلى بيان خلفية الأسباب الدافعة إلى اتخاذ مثل هذه القرارات الخاطئة وقسمها بعضهم إلى خارجية وداخلية وقسم هذه إلى أقسام أخرى بدورها. وهكذا حاول الصحفي الأمريكي (جوناثان راندل) أن يستجلي الدوافع فقال بصدد أحداث عام / 1975 مثلا: < لم تصمد صورة الأكراد المتعددي المشارب والمتحدين في مواجهة مضطهدهم، بعد هذه الصدمة. فقد كان العديد من مناهضي البرزاني ضمن الأكراد (والشباب على نحو خاص)، مقتنعين بأنه فضل التخلي عن القتال، على أن تنتقل قيادة الحركة الكردية إلى سواه ... >.

أثناء حرب الخليج الفارسي الأولى، بدأ الصراع بين العراق وإيران على أثر الحرب الهجومية التي شنتها حكومة بغداد على جارتها إيران مستهدفة احتلال منطقة خوزستان النفطية. وهي بذلك لم تكن في الواقع ذات علاقة تذكر بالمسألة الكردية وكان الوقوف على الحياد هو أفضل الحلول. غير أن القيادات الكردية ورطت الشعب الكردي في هذه الحرب وجندته في خدمة الدولتين محولة بذلك كردستان إلى ساحة رئيسية للصراع بدون أدنى مبرر. وكان من نتائج هذا السلوك نشوب حرب أهلية مجددة بسبب اختلاف مصادر التمويل المتصارعة وتباين المصالح الشخصية. وبذلك جلبت الدمار على كردستان! فأين المصالح الكردية؟

بعد حرب الخليج الفارسي الثانية وتدخل أمريكي وبريطاني تم إيجاد منطقة آمنة في كردستان الملحقة بالعراق. غير أن الحزبين الرئيسيين خاضا حربا أهلية لا هوادة فيها لسنوات عديدة، ألحقت أمدح الأضرار بسمعة حركة التحرر الكردية وكانت سببا في مقتل ألوف الأبرياء من الأكراد وتشريد عشرات الألوف داخل المناطق الكردية وإلى الخارج. فأين المصالح الكردية؟

بعد استحداث المناطق الآمنة في جزء من كردستان الملحقة بالعراق باشرت الأحزاب الكردية بإجراء مباحثات مجددة مع حكومة بغداد، الأمر الذي أثار الدهشة أمام الرأي العام العالمي، سيما بعد أن أقدم بعض القادة الأكراد إلى تبادل القبل مع السيد صدام حسين، الأمر الذي أطلق عليه البعض اسم (قبلة الذل). ولم يطل بها الأمد حتى استطاعت حكومة بغداد أن تمرر سياستها القديمة بين هذه الأحزاب (سياسة فرق تسد) وذلك من خلال إجراء المباحثات مع كل حزب على انفراد!

في فترة لاحقة على هذا الحدث اعترف أحد المشاركين في المباحثات من المنتمين إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق، بأن حكومة بغداد أعلمتهم، بأنها تحبذ وتفضل التعامل معهم بدل الأطراف الأخرى وعليهم أن يتولوا الأمور وستتولى حكومة بغداد دعمهم. وبالفعل باشرت حكومة بغداد بالاستجابة إلى المطالب المادية التي قدمها الحزب المذكور بالكامل!

فماذا قالت حكومة بغداد للأطراف الأخرى يا ترى؟

هذا الحدث البسيط يبين سبب الثقة السائدة لدى محتلي كردستان في قدرتهم على إثارة الصراعات الدموية داخل صفوف الكتل الكردية في أية لحظة يشاؤون. ومن هنا فلا غرابة في أن يقول محمد طلب هلال الوزير السوري السابق في دراسته حول محافظة الجزيرة بين نقاط أخرى أيضا: < ضرب الأكراد ببعضهم وهذا سهل... > وفي الواقع وعلى ما يبدو فإنه يكفي أن يحشر محتلو كردستان بعض البراغيث في أذان بعض القادة الأكراد ويكيلوا لهم المديح ويحطون في ذات الوقت من قيمة القيادات الأخرى، لتتحول الآمال الشخصية إلى حقيقة وواقع لفرض نفسها بالقوة على الآخرين بدعم من دوائر الاحتلال.

أن تبوء مركز القيادة عن هذا الطريق يخلو من الشرعية وهو في أفضل الأحوال اغتصاب. شرعية القيادة تتأتى من كسب التأييد الجماهيري، من قبل الشعب الكردي بالذات وليس من غيره، عبر انتخابات ديمقراطية حرة وسرية.

لقد عانت شعوب أخرى أيضا من وباء الحرب الأهلية بسبب افتقار قياداتها وأحزابها إلى الإدراك والوعي الديمقراطي اللازم في مرحلة محددة ولجأت إلى استخدام العنف كالتنمسا مثلا خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. غير أنها استطاعت أن تأخذ العبر والعظات من هذه التجارب السلبية بشكل مبكر واستطاعت أن تتجنب في فترات لاحقة ارتكاب نفس الأخطاء عبر التمسك بالنظام الديمقراطي والاحتكام إلى قرار الشعب لحسم مسألة السلطة واستطاعت عن هذا الطريق بناء كيان سياسي جديد ثابت الأركان يحضاً بتقدير المجتمع الدولي.

ولكن حين استعيد الذاكرة يبدو لي بأن ما صادفته في لقاء مع أحد منتسبي الحزب الديمقراطي في أوروبا أثناء اندلاع الحرب الأهلية مجدداً، والتي أدت إلى استنجد هذا الحزب بالدعم العسكري المكثف من قبل حكومة أنقرة وحكومة بغداد، الذي شمل القوة الجوية والدبابات والمروحيات والمشاة، في حين كان الاتحاد الوطني يتلقى مقابل ذلك الإسناد المدفعي والدعم من إيران في تلك الفترة، إلى جانب دعم حزب العمال الكردستاني، يساير هذا النهج المناقض للديمقراطية تماماً هو نموذج لا يريد أن يأخذ العبر من التجارب كما يفترض. في هذا اللقاء أبدى هذا الشخص تعجبه بلقائي في أوروبا وادعى بأنه كان واثقاً من أنني موجود في كردستان الملحقة بالعراق. وأثناء محاولتي أن أوضح له بأن السبب يكمن في عدم رغبتني بالدرجة الأولى في المشاركة بأي نوع كان في الحرب الأهلية الدائرة وإذا به يقول:

< هذه الحرب كان لابد منها، لأن مواصلة سياسة تقسيم الواردات المالية بالتساوي (فيفتي فيفتي) كانت تفيد جلال الطالباني أكثر مما كانت تفيدنا وأنه كان سيربح الانتخابات القادمة لو استمرت الحال على ما كانت عليه! >
الغريب أنه نسب ما قاله إلى شخصية حزبية رفيعة المستوى داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق وتعكس في ذات الوقت قناعاته الشخصية تماماً. للعلم الشخص الموما إليه اكمل دراسته العالية في أوروبا، وأعني بذلك أن الممارسات الديمقراطية لم تكن غريبة عليه، سيما وأنه قضى حوالي عشرين سنة في أوروبا. ولكن اختيار هذا النهج على ما يبدو هو وسيلة مضمونة للحصول على مناصب مرموقة في حكومة حزبية (وزير). أما نتائج الحرب الأهلية فهي بالنسبة إلى هؤلاء جانبية تماماً. فأية ديمقراطية تدعيها الأحزاب الكردية وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق؟

يعلق جوناثان راندل على موقف المتفقين الاكراد فيقول: < ... أما الأكراد الذين تلقوا علومهم في الخارج وكانوا على تماس مع التيارات الفكرية المعاصرة في العالم، فلم يكن أمامهم سوى البقاء في المهجر وزيارة كردستان بين حين وآخر، أو العودة والتحول الى أسوأ انواع الانتهازيين. >

ويلاحظ بأن كل المراقبين السياسيين قد أجمعوا على أن هذين الحزبين لم يكن لهما دور يذكر في الانتفاضة العارمة التي سادت كردستان الملحقة بالعراق. ولكنهما سيطرا بالتدريج على الساحة فيما بعد وما أن استتب الأمر لهما حتى بدأت الخلافات الدموية تأخذ مجراها كامتداد لصراع مستديم على السلطة منذ عقود، رغم فشل الطرفين في حسم الصراع عسكريا وتسبب سلوكهما بالحاق أذى الأضرار بالحركة التحررية في كردستان وكانت أجلى صورة مكروهة لهذا الصراع المناقض لكل القيم الديمقراطية والحائل دون إيجاد الحلول الديمقراطية الصحيحة لهذه المسألة هو واقع تجزئة المنطقة الآمنة وتواجد برلمانين وحكومتين حزبيتين فيها، بالطبع إلى جانب ظاهرة تهريب الأموال العامة وإيداعها في البنوك الأوروبية والأمريكية وكانت حصاة الأسد على هذا الصعيد تعود إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. لقد بقي رأي المؤلف ومنذ البداية والى يومنا هذا بدون تغير وهو أنه كان يفضل تقسيم الأموال بدل تقسيم الوطن وتجزئة الشعب. نهج الحكومة الألمانية يستحق أن يكون قدوة لأمرء الأحزاب الكردية. فألمانيا الغربية كانت وما تزال ومنذ عشر سنوات تدفع مبالغاً طائلة لتحقيق نهضة اقتصادية في ألمانيا الشرقية. هنا نجد أن المال يعتبر وسيلة لتوحيد الشعب الواحد، بينما أمرء الأحزاب الكردية يتخذونها وسيلة لتجزئة شعبهم وتقسيم وطنهم!

يقول السيد طارق حنا عزيز، الذي تقلد عدة مناصب وزارية لدى حكومة بغداد بصدد صراع الحزبين:

< ... هناك نقاط جوهرية: كانت عملية أربيل ... ما هي عملية أربيل؟

طلب منا مسعود قائلاً: إن أربيل أصبحت تحت سلطة الإيرانيين والإيرانيين ورجال يعملون لتصفيتي وأنا أطلب الدعم. قمنا بدخول أربيل فخرج جلال الطالباني منها. وفي آب / 1996 سلمناها للحزب الديمقراطي الكردستاني وعادت القوات العراقية إلى مواقعها. جلال تصور أننا سنكمل إلى السليمانية ولم تكن لديه اتصالات بنا .. بل كان على عداء مطلق معنا. عندما تقدمت قوات مسعود باتجاه السليمانية، ترك السليمانية بدون قتال وسحب جماعته كلهم وذهب إلى الحدود مع إيران ودخلت مجموعة مسعود إلى السليمانية بدون قتال. بدأت مجموعات كثيرة من الحزب الديمقراطي الكردستاني تتحدث عن أن العملية تلك، هم الذين قاموا بها والجيش العراقي لا علاقة له بذلك، انه عمل جيش كردستان العظيم وهكذا.

عندما تأكد جلال، أن الجيش العراقي غير موجود في السليمانية قال: لماذا لا أخذها أنا وعاد فاحتل السليمانية بدون قتال. عندما عاد من الحدود هربت مجموعة مسعود. وحاول استعادة أربيل ولكن أرسلنا إشارات، بأنه إذا دخل أربيل فسوف نضربه وفهم جلال ذلك. >

يقول جوناثان راندل في فصل تحت عنوان: (حروب الآخرين: النموذج الكردي):

< أشغلنتي الحوارات التي أجريتها مع ايبان وغيره ... على امتداد معظم أشهر عام 1996. في الاسابيع الاخيرة في صيف ذلك العام، تلقيت اتصالات هاتفية عديدة من أصدقاء أكراد في كردستان العراق، وواشنطن، ولندن، أخبروني بنوتر ظاهر عن قرب وقوع كارثة ما. ... لكنهم تحدثوا في اتصالاتهم الهاتفية الجديدة، عن شدة العدا

المستحکم والاحقاد المتراکمة منذ وقت طويل ما بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، والذي يهدد بالقضاء على أفضل فرصة يحظى بها الاكراد في القرن العشرين لاقامة حكم ذاتي خاص بهم ...

في ظل هذه الظروف، تجدد القتال ما بين الطرفين في صيف العام 1996, الأمر الذي أسفر عن مقتل حوالي أربعة آلاف كردي (معظمهم من المدنيين) في هذه الجولة، في حين سقط بضعة آلاف آخرين في الجولة الثانية التي استمرت على مدى الشهرين التاليين. وخبا دعم الرأي العام العالمي للأكراد (والذي كان في ما مضى قويا جدا)، ولم تعد حكومات الدول الغربية ترحب بزعماء أكراد العراق (في عام 1995، قال لي دبلوماسي أمريكي وقد بدا عليه الاحباط بسبب تقلب الاكراد، ((لو لم أكن أعرف منذ زمن بعيد أسباب فشل الاكراد في اقامة دولة خاصة بهم، لأدرکت اليوم هذه الاسباب)) ...

وعندما قرر صدام أخيرا التدخل في الصراع الكردي، تميزت ضربته التي بدأت في الساعات القليلة التي سبقت فجر يوم 31/أب/1996، بدقة وتصميم واضحين. ففي عرض قوة متعمد، حشد صدام حسين ثلاثمائة قطعة مدفعية، وأكثر من 350 دبابة، وما بين ثلاثين وأربعين ألف جندي معظمهم من سلاح الحرس الجمهوري، وأقدم على مقامرة رابحة بهجومه على أربيل ...

بعد ظهر اليوم الاول من العملية العسكرية ضد أربيل، نجح صدام حسين في تحقيق جميع أهدافه الاولية من دون كثير قتال، ورفرف العلم العراقي مجددا على مبنى البرلمان الكردي، ومقر حكومة الادارة الذاتية ...
... وهكذا قتل المئات من عناصر المعارضة (معظمهم عسكريون فروا من الجيش والتحقوا بالمؤتمر الوطني العراقي)، خلال القتال، أو تم اعدامهم على الفور ... ولم يبد أي من مسؤولي الحزب الديمقراطي، ابتداءً بمسعود البرزاني وحتى أصغر المسؤولين، أدنى شعور بالخجل أو العار لما ارتكبه من خيانة بحق حلفائهم المقترضين في المؤتمر الوطني العراقي ...

بعد ستة أسابيع من عملية أربيل، بات قسم كبير من هذه الاسئلة غير ضروري، لأن مقاتلي الاتحاد الوطني بزعامة الطالباني استعادوا حيويتهم، وشنوا هجوما صاعقا على مواقع الحزب الديمقراطي، انطلاقا من الحدود الايرانية، وطاردوا خصومهم حتى مشارف عاصمة كردستان التي تحميها القوات العراقية. وعلى الرغم من أن ايران سلحت مقاتلي الطالباني وزودتهم بالذخائر اللازمة والدعم المدفعي الضروري، الا أن سرعة هجوم الاتحاد الوطني فاجأت خصومه واسهمت في تدهور معنويات مقاتلي البرزاني الذين اضطروا الى الانسحاب من السليمانية. وبعد أيام شن الحزب الديمقراطي هجوما مضادا في محاولة لاستعادة سيطرته على شمال العراق، الا أنه مني بهزيمة وخسر مئات الرجال في القتال ... وبذلك تبخرت جميع مزاعم البرزاني وأحلامه بأنه ملك كردستان العراق وحاكمها المطلق، وبات شمال العراق مقسما الى منطقتي نفوذ، الاولى في الشرق ويهيمن عليها النفوذ الايراني، والثانية في الغرب ويسيطر عليها مسعود البرزاني الذي بات أكثر اعتمادا على الدعم العراقي.

... وبات القادة الاكراد الذين كانوا يعتبرون في الماضي أشخاصا عقلانيين، اما أمواتا أو من دون مصداقية. أما الاشخاص الذين كنت أعتقد أنني أعرفهم جيدا وأكن لهم مودة كبيرة (أي البرزاني والطالباني)، فيبدو أنهم صاروا

أسرى ميولهم الموروثة لتدبير الذات، والتي تخالف كل تحليل منطقي ولو كان صادرا عن أشد مساعديهم حرصا وولاء. وبات معظم الذين التقيتهم في كردستان، يشعرون بالخوف والعجز الى حد بعيد ... >

من هنا يتجلى بأن حكومة بغداد مازالت هي التي تقرر لمن تمنح إجازة إدارة المدينة الفلانية وتحت سيطرة من تقع المنطقة الفلانية!

فأين قرار الشعب الكردي وأين المصالح الكردية؟

وقد لا يخلو من فائدة أن نشير إلى أن هذا الحزب (الديمقراطي)، الذي كان يسيطر بين أعوام 1961-1974 على الكثير من المناطق في كردستان الملحقة بالعراق، لم يقدم إطلاقا على إجراء أية انتخابات في المناطق الواقعة تحت سلطته طوال هذه المدة، من باب استفتاء الشعب الكردي في هذه المناطق ليمارس حقوقه الديمقراطية. هذا وما زالت الحالة على ما كانت عليه حتى الآن. فبعد أن أقدم الاتحاد الوطني الكردستاني على إجراء انتخابات للبلديات في المناطق التابعة له في عام / 2001، أقدم الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق على خطوة مماثلة ولكن قيادته قررت في البداية أن تستثنى منطقة بارزان برمتها من حق الترشيح والانتخاب، على خلاف بقية المناطق التابعة لسيطرتها!

ولولا تدخل حفيد الشيخ عبد السلام بارزاني (عبد السلام / سيدا بارزاني) وإلحاحه بالنصح المتواصل لبقى هذا الحزب على موقفه الخاطئ والمتجني على أبسط الحقوق الديمقراطية للبارزانيين وهم الذين عانوا أكثر من غيرهم من شتى صنوف الاضطهاد منذ عشرات السنين. وكان عبد السلام بارزاني في موقفه المبذني هذا خير خلف لخير سلف وأفلح بالفعل في مسعاه لتشمل دائرة الانتخابات البلدية منطقة بارزان أيضا على الرغم من بعض التطاولات التي حصلت فيها. فأين المصالح الكردية؟

بالإمكان إضافة النموذج التالي أيضا إلى الأمثلة السلبية لنهج وسلوك بعض الدوائر الكردية السياسية. فالمعروف ان الحرب الهجومية التي شنها نظام بغداد ضد إيران كان لها عواقب سلبية وخيمة متعددة الجوانب على الأمة الكردية و كردستان أيضا ومنها مثلا ممارسة عمليات الخطف و الاعتقال الجماعي ضد مجموعات كردية، جسدت منذ البداية ارتكاب النظام ألبعثي لجريمة الإبادة الجماعية ضد الأمة الكردية بأجلى صورة. فبتاريخ 1983/7/31 وبعد معركة حاج عمران التي مني فيها الجيش العراقي بهزيمة عسكرية، أقدم حكام بغداد على اعتقال البارزانيين الموجودين في معسكرات التجميع في المناطق القريبة من هه و لير مثل معسكر قوشنبة والمشابهة لمعسكرات النازية في أوروبا من حيث الهدف والوظيفة و الأهداف. شملت العملية إعتقال كل البارزانيين ممن تراوحت أعمارهم بين 10- 80 سنة، وقد قدرت بعض المصادر عدد ضحايا هذه العملية بحوالي (8000) شخص. هذا وقد انقطعت أخبارهم نهائيا منذ يوم الاعتقال ولحد الآن. ويسود الإعتقاد بأن المعتقلين قتلوا بعد فترة من اعتقالهم وهو ما يفسر انقطاع الأخبار عنهم نهائياً.

ومن الجدير بالذكر، بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق كان قبل معركة حاج عمران قد أجرى مفاوضات مع حكومة بغداد وحكومة طهران في آن واحد. أما تفاصيل ونتائج هذه المفاوضات فليست معروفة

بجلاء بالنسبة إلى الرأي العام الكردي. لكن من الثابت ان المسلحين المنتهين إلى الحزب المذكور دعموا القوات الإيرانية في هجومها على مواقع حكومة بغداد.

وفي خطاب ألقاه السيد صدام حسين قال فيه: <خانوا العهد مرتين>، وأضاف عبارة: <ذهبوا إلى الجحيم> مبررا جريمة من جهة ومثيرا ضمنيا إلى مصير البارزانيين المعتقلين.

أما مدلول عبارة (خانوا العهد) فليس واضحا بالنسبة للرأي العام الكردي. فمن المؤكد بأن الأغلبية الساحقة من المعتقلين البارزانيين في هذه العملية (90%) على الأقل لم تكن لهم علاقة بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق الموجود في إيران آنذاك. بل كانوا من أتباع (شيخ خورشيد بارزاني)، الذي اختاره (شيخ أحمد بارزاني) كخليفة له على مشيخة بارزان. هذا إلى جانب بعد معسكرات الاعتقال عن ساحة معركة حاج عمران. الأمر الذي يظهر بجلاء، بأن المعتقلين كانوا ضحايا أبرياء ويتعذر إلصاق أية تهمة بهم.

أما ردود الفعل على عملية الاعتقال داخل الحزب المذكور فكانت متباينة اذ نسبت إلى إدريس بارزاني قوله بعد الحادث: (هؤلاء ضحايا أخطائنا). غير إن أطراف أخرى كانت ترى بأن عدواً لها قد أقدم على تصفية عدو آخر وهذا أمر جيد معتبرة عملية الاعتقال الجماعي كمكسب نظرا لتخلصها من منافسين سياسيين لها عن هذا الطريق. لكن عوائل المفقودين حاولت الأتصال بكل الجهات على الحصول على نوع من الدعم والمساعدة. وفي الداخل كان دعم سكان مدينة هه ولير لعوائل المعتقلين في المعسكرات يمثل بالفعل صفحة نقيّة ورائعة لموقف وطني خالد في تاريخ تضامن الأمة الكردية ونضالها من اجل الحقوق المشروعة. ويلاحظ بأن الأتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني أقدم في مفاوضات أجراها مع حكومة بغداد في فترة لاحقة على المطالبة بالإفراج عن البارزانيين، الأمر الذي يعكس إدراك قيادته الحقيقية كون المصير مشتركا لكل الكتل و الأحزاب الكردية في المطاف.

وفي أوربا وغيرها من المناطق في العالم استجاب الخيرون إلى الاستغاثة أيضا وهكذا استطاع عدد قليل من المخلصين لقضية شعبهم ورغم الكثير من العقبات والمصاعب، إيصال القضية إلى الأمم المتحدة وتم تأليف كراسين حول الموضوع وتم إيصالها إلى العديد من السفارات والدوائر ذات العلاقة في أوربا، أمريكا. كان الهدف من هذا النشاط السياسي أولا محاولة إنقاذ أرواح المعتقلين. وإن تعذر ذلك محاولة منع تكرار وقوع هذه الجريمة مستقبلاً من خلال إحداث اكبر ضجة إعلامية ممكنة على الصعيد العالمي، على اعتبار السكوت سيشجع حكام بغداد على مواصلة هذا النهج.

هنا لابد من الاعتراف بأن الدول الكبرى كانت في تلك الفترة حليفة لحكومة بغداد بشكل غير مباشر بسبب خوض الأخيرة حربا بالنيابة ضد إيران ولذا أغمضت العيون وصمت الأذان و كمت الأفواه حول القضية، أثرت الستر عليها رغم كونها تجسد بشكل واضح لجريمة الإبادة الجماعية، التي تستوجب التدخل المباشر من قبل الأمم المتحدة.

غير أن موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق كان أكثر غرابة لانه لم يكتفي فقط بالسكوت وعدم إتخاذ الإجراءات لتعريف الرأي العام العالمي بوقوع الجريمة والمطالبة بإدانتها ومحاسبة مرتكبيها، بل وسعى إلى منع

الأخريين عن الإقدام لاتخاذ إجراءات في ألتجاه. فقد تم تبليغ رئيس جمعية التضامن مع الشعب الكردي/ النمسا من قبل منتسبي الحزب المذكور بالكف عن إثارة القضية: <نحن لا نريد بإثارة قضية البارزانيين>. غير إن رئيس الجمعية أوضح، بأن ما أقدم عليه هو وأصدقائه كان استجابة لنداء إغاثة عوائل الضحايا. وهم لا يحتاجون لهذا السبب إلى ترخيص أو موافقة جهة أخرى أيا كانت و سيواصلون العمل في هذا ألتجاه في المستقبل أيضا قدر المستطاع. وبالفعل عرصت القضية على برلمانات بعض الدول و منها الكونكريس الأمريكي (الشعبة الخاصة بحقوق الإنسان). هذا بالإضافة إلى التعاون مع جهات أخرى إنتظار يوم يحقق فيه العدالة ((وكل غد لناظره قريب)).

هذا وقد كان للحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق موقف مشابه لمسألة (نزار الخزرجي) رئيس أركان الجيش العراقي أثناء أقدام حكومة بغداد على خطف عشرات أألوف الأخرين من أبناء الشعب الكردي ضمن عملية (ألأنفال) السبئة الصيت والتي بلغ مجموع الضحايا في أآخر المطاف حوالي 182000 من المدنيين الأبرياء. ومازال مصيرهم مجهولا حتى ألأن كما كانت عليه الحال مع البارزانيين.

ففي الوقت الذي سعت فيه عدة جهات في المهجر إلى تقديم السيد الخزرجي إلى المحاكم المختصة لاستجوابه حول الجرائم المرتكبة أثناء عملية ألأنفال، على اعتبار حتمية درايته بالكثير من الخلفيات حول الحقائق ذات العلاقة بهذه الجريمة ومنها تحديد هوية المسؤولين من مخططين ومنفذين وهوية الوحدات المشاركة وقادتها و ودوافعها وأخيرا الدور الذي مارسه هو بالذات أثناء العمليات.

غير أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق تدخل مدافعا عن الخزرجي معتبرة أياه غير مسؤول عن الجرائم المرتكبة. و إستناد إلى أقوال الخزرجي فقد هذا ألتحاد الوطني الكردستاني حذو الحزب الديمقراطي كذلك في الدفاع عنه .

كتب الدكتور عصمت شريف وانلي في رسالة له إلى رئيس الوزراء الدانماركي(بول نيروب راسمويل) بتاريخ 2001/10/5 جاء فيها:

<العسكري العراقي الجنرال نزار الخزرجي شغل منصب رئيس أركان الجيش العراقي بين ألعوام 1987-1991م وهو أحد القواد الرئيسيين المسؤولين عن إرتكاب جريمة الإبادة في كردستان العراق أثناء عملية ألأنفال في عام 1988 وقد أبرزت الوثائق التالية.....

ونياة عن الشعب الكردي و ضحاياه أرجو من سعادة رئيس الوزراء التلطف باتخاذ الإجراءات المناسبة لفتح تحقيق جنائي ضد نزار الخزرجي بهدف تسليمه إلى محكمة دانماركية.....

إن المؤتمر الوطني الكردستاني على إستعداد لتسليم الإثباتات المتعلقة بهذه القضية إلى العدالة الدانماركية. لنا أألأمل في عدالة القضاء الدانماركي>.

غير إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق بعث هو أالأخر رسالة بتاريخ 2001/10/21م إلى الحكومة الدانماركية تناقض رسالة الدكتور عصمت شريف.

ألأمر الذي حدا بالدكتور عصمت إلى توجيه رسالة أخرى بتاريخ 2001/10/26م موجهة إلى وزير العدل الدانماركي(فرانك ينسين) جاء فيها:

<ونحن على علم بان رسالة قد سلمت إلى سعادتك قبل أسبوعين تقريباً من قبل مكتب العلاقات الدولية لحزب سياسي كردي عراقي، حاولت هذه الرسالة تبرير مسؤولية نزار الخزرجي من عمليات الإبادة الجماعية التي جرت أثناء الأنفال بذريعة ((اوامر من فوق)) تسلمها من الرئيس صدام حسين و من الجنرال علي حسن المجيد. كما وردت في الرسالة بأن الأساءة إلى سمعة الخزرجي سوف يكون له مردود سلبي على ضباط عراقيين آخرين للتخلي عن صدام حسين.

نشعر بالأسى عندما نرى أكراد يتكلمون نيابة عن حزب سياسي يحاولون الدفاع عن ((سمعة)) أحد المسؤولين عن جريمة الإبادة..... فالأشارة إلى ((أوامر من فوق))، إلى إعتبارات سياسية، كل ذلك ليس له صلة بالقانون، والأخلاق. علامة على أن الذين صاغوا هذه الرسالة يجهلون بدون شك أحكام القانون الدولي.

فالزعيم النازيون في محاكم نورمبرغ اثاروا أيضاً ذريعة ((اوامر من فوق بهدف التخلص من العدالة، غير أن ذلك لم ينفذهم. فاستنادا إلى المادة 33 من معاهدة روما حول محاكمة الجرائم الدولية، لا يمكن تقديم حجة ((أوامر من فوق)) في قضية الخزرجي...>

وفي الواقع ومهما كانت دوافع هذه المواقف الخاطئة فانها تظهر بجلاء إفتقاراً تاماً لادراك أهمية القانون في صيانة الأمن الإجتماعي داخل الدولة الواحدة والسلام بين الأمم والدول وتتناقض تماماً مع المصالح الكردية.

ولكن ماعسى أن ينتظر المرء من ساسة يقول بعضهم:

<ليس هناك قانون. القانون هو أنا> او كقول بعضهم: <قل لأبيك أن يتخلى عن التصرف الفلاني المعارض وإلّا يكون هناك حادث سيارة>.

إن بالإمكان أن نسرّد المزيد ولكن اللبيب تكفيه الإشارة، التي تبين أنه كانت وما تزال مصالح شخصية تأخذ مركز الأولوية وتتقدم على مصالح الأمة الكردية وكردستان في كل هذه الأحوال. إذن هنالك مصالح عبداللهيه ومصالح مسعوديه بل ومصالح جلاليه أيضاً ولكن لا توجد مصالح كردية. لماذا؟

لا ريب أن الأسباب متعددة ولكن أهمها في نظرنا تكمن في انعدام الأهلية واللباقة اللازمة وعدم الشعور بالمسؤولية وما يستتبع ذلك من قلة الإدراك بعواقب السلوك الذاتي على القضية المصيرية لأمة بأكملها. يقول الدكتور عبد المصور بارزاني:

< ومن الثابت على أية حال، بان الشباب الكردي وبعد خيبات أمل متكررة لم يعد يثق بما يسمى بالحكم (الذاتي) كحل مأمون الجانب لقضيته القومية ولذا بات يطالب بشكل ملح وواضح بحق تقرير المصير وان لم يحدد بعد صيغته بشكل نهائي. ولكننا نجد هنا أيضاً بان الأحزاب التقليدية تجد نفسها مضطرة لمسايرة هذا التطور خوفاً من أن يفوتها القطار وتبادر على الأقل من الناحية الإعلامية بطرح مسألة حق تقرير المصير ضمن برامجها الدعائية.

غير أن الأفكار الجديدة تتطلب بالضرورة اساليب جديدة أيضاً وهذه بدورها تستوجب مجيء قيادات جديدة، لها أسلوبها الخاص المعبر والمنسجم مع هذه الأهداف. وبدون ذلك فان القضية القومية ستضل معرضة لخطر الوقوع في خطأ إناطة قيادتها إلى أناس لا يؤمنون بأهدافها في الواقع، الأمر الذي يجعل المسألة مشكوكة النتائج من البداية. >

يقول المستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي حول انعدام الأهلية والقابلية السياسية ما يلي:
< هذا الفصل يتعلق بانعدام أهمية الرجال والنساء، الذين واللاتي يقودون ويقدن شؤون إدارة الحكومات في العالم. ما يهز كياني هو ليس بالدرجة الأولى انعدام كفاءتهم الثقافية، بل حقيقة أن الكثيرين من الساسة يعلنون ويتبنون شؤوننا ليست وليدة أعمالهم الفكرية، بل وعلى ما يبدو فإن الناس مستعدون لقبول ذلك. الجهل العميق للساسة الحديثين، الذين يمنحهم المرء أعلى السلطات بشروط لا أستطيع أنا شخصياً أن أتصورها بالنسبة لي، ومنها فقدان كل الشرائط العقلية المسبقة، بلغ درجة من الخيبة، حتى بت أسأل نفسي: من أين تأتيهم الجرأة لممارسة السياسة؟ وبالطبع فإن السياسي المثقف والقادر على التقييم ليس معصوماً كلياً من ارتكاب الخطأ، لكن إذا أخطأ فإن ذلك يعود إلى قلة المعلومات المتوفرة لديه أو بسبب التقييم الخاطئ وفي المرة المقبلة سوف لا يكرر هذا الخطأ. الناس الذين يفكرون قد يتوصلون أيضاً إلى نتائج خاطئة، لكن الذين لا يفكرون لا يتوصلون إلى أية نتائج مطلقاً. >

مستلزمات المستقبل:

يلاحظ من الاستعراض السابق وجود أنظمة سياسية مختلفة في العالم. وأكثر الأنظمة توفيقاً ونجاحاً في العالم هي الأنظمة الديمقراطية الغربية، التي استطاعت ضمان الأمن الاجتماعي والسياسي الداخلي ووفرت بذلك أسس التقدم الاقتصادي والثقافي على الأقل بالنسبة لشعوبها. ولا يخفى على كل متتبع بان هذه الأنظمة تحولت في حالات كثيرة إلى وبال على الآخرين بحكم ممارسة سياسة استعمارية وكولونيالية اتجاه بقية الشعوب في ما وراء البحار في الماضي وما زالت تسعى للاحتفاظ بمواقعها السابقة أطول فترة ممكنة عبر التحالف مع أكثر الأنظمة استبدادا في العالم، إلى جانب سياسة تجارة الأسلحة الممارسة كوسيلة لتمرير سياسة فرق تسد الاستعمارية. لقد كانت للشعب الكردي تجارب سلبية للغاية ما زالت تتواصل إلى يومنا هذا وتحول إلى واحد من أكبر ضحايا هذه المصالح الاستعمارية والكولونيالية العالمية والمحلية.

وعلى الرغم من أن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، الذي بدأ يجد طريقه إلى التطبيق العملي منذ اندلاع الثورة الفرنسية وأسهمت الحرب العالمية الأولى والثانية في بلورته، بما جلبته من خراب ومصائب على شعوب العالم لا عد لها ولا حصر، وكانت دافعا للمتنفذين من الساسة على الساحة الدولية للاعتراف بهذا الحق الديمقراطي لجميع الشعوب تحقيقاً لمبدأ المساواة وباعتباره عنصراً أساسياً لتثبيت دعائم الأمن والسلام والاستقرار في العالم.

غير أن التطبيق كان وما يزال مسألة تواجه العثرات والعراقيل لعدم تواجد الرغبة والدعم الجدي والمخلص بدوافع مصالحه ضيقة بخشاها هذا الطرف أو ذلك من تطبيق هذا المبدأ الحيوي لكل شعوب العالم وذلك رغم دراية الجميع بان من المستحيل أن يسود الأمن والسلام بدون تطبيق هذا المبدأ.

وهذا هو سبب اضطرار أغلب شعوب العالم إلى اختيار حرب التحرير كوسيلة لتحقيق أهدافها المشروعة. وكانت هنالك نماذج رائعة وان كانت قليلة نسبياً تم فيها إنجاز تطبيق هذا المبدأ عن طريق الاعتراف المتبادل في تقرير المصير، الذي ينم عن بعد نظر سياسي حقيقي وهو ما كانت عليه الحال في جيكوسلوفاكيا مثلاً. هذا إلى

جانب أن دستور الدولة السوفيتية القائم على أساس أن الانتماء إلى اتحادها كان اختياريًا، وفر القاعدة القانونية فيما بعد للعديد من الشعوب فرصة اغتيموها لإعلان استقلالهم بدون إراقة دماء وهذا أمر افتقد وما زال يفتقد للأسف في المناطق الخاضعة إلى الدول الكبرى الغربية (الديمقراطية)!

غير أن الشعب الكردي لم يكن سعيد الحظ كالشعوب المذكورة ولذا تواصلت خيبات أمله إلى يومنا هذا، لأن الدول المحتلة لبلادها لا تعترف بهذا الحق وتتلقى شتى صنوف الدعم من الدول الكبرى (بالدرجة الأولى من الغرب) لمواصلة الاحتلال، على الرغم من اعتراف الأخيرة اسمياً فقط بهذا الحق كالولايات المتحدة الأمريكية.

وبالطبع كان للصراع الداخلي بين الكتل والأحزاب الكردية دوره الكبير أيضاً في إخفاق المساعي الكردية في الماضي والحاضر. فالأحزاب الكردية ليست ديمقراطية، بل أنها جميعاً كانت وما تزال متأثرة إلى حد بعيد وحاسم بما سمي بالديمقراطيات الشعبية، التي لم يكن فيها من الديمقراطية أي شيء باستثناء الاسم والتي كانت في جوهرها دكتاتورية.

ولما كانت كل قيادة حزبية تعتبر نفسها (الممثل الشرعي الوحيد للقضية الكردية) فإن الصراع الدموي فيما بينها كان وسيظل مستقبلاً أيضاً مسألة مبرجة سلفاً. وبالطبع فإن هذا الخطل الفكري بحد ذاته يسهل تمرير المؤامرات من قبل الأطراف المعادية للقضية الكردية عن طريق إثارة الحروب الأهلية باستمرار في كردستان، الأمر الذي يضعف الحركة الكردية ويسيء إلى سمعتها الدولية إلى حد كبير ويدفع الأطراف التي تنوي فعلاً لإسناد حركة التحرر الكردية إلى الإحجام عن تقديم الدعم إلى حركة فوضوية تأخذ في الواقع شكل الإرهاب في الكثير من الحالات.

هذا إلى جانب أن الطبيعة الدكتاتورية لقيادة الأحزاب الكردية - التي تسعى بكل ما أوتيت من قوة للاقتداء بأساليب الحكم التركية والعربية المستبدة - تمثل تناقضاً في ذاتها - لا يمكن أن يخفى عن عيون المرابيين - مع تطلعات الشعب الكردي الديمقراطية.

فإذا كانت الأنظمة الموجودة في الدول المحتلة لكردستان غير ديمقراطية، بل بوليسية وتستند إلى العنف والإكراه والإرهاب كنهج للتعامل مع القضية الكردية ككل قوة محتلة في العالم، فإن دكتاتورية الأحزاب الكردية وقياداتها يمكن أن يعتبر كأكبر سند ودعم لهذه الأنظمة بشكل غير مباشر، لأنها لا تترك هي الأخرى للشعب الكردي والأمة الكردية أي خيار سوى تقديم الطاعة العمياء لها. وهي بهذه الصفة تسهم بشكل حاسم في وضع العراقيين أمام إيجاد حلول ديمقراطية للقضية الكردية. لأن أطرافاً غير ديمقراطية تطلب في هذه الحالة من أطراف غير ديمقراطية أخرى، إيجاد حل ديمقراطي لقضية هي في الواقع ديمقراطية (حق تقرير المصير)! ويبدو أن القيادات الكردية قد فاتها إدراك حقيقة أن المبادرة الذاتية تعتبر خطوة أساسية على طريق النجاح.

جاء في كتابه العزيز قوله تعالى: << ضعف الطالب والمطلوب >>.

وبلاحظ بأن من توصل إلى السلطة والقيادة داخل صفوف الأحزاب الكردية بأبى التنازل عنها ويتحول بشكل آلي إلى زعيم للحزب وللأمة الكردية في ذات الوقت مدى الحياة!

وهذا الأمر ينطبق على السيد جلال طالباني وعبد الله أوجلان، والأخير مازال يصدر أوامره إلى حزب العمال الكردستاني من سجنه في امرالي وهذا الحزب ينفذ بدوره أوامره مهما بلغت فيها التناقضات، بدون أن ، يسأل كيف أصدر رئيسهم هذه الأوامر، هل كان تحت التعذيب، هل كان مخدرا ... الخ؟
أما الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق فقد طور هذه الفلسفة العقيمة وجعلها وراثية!

ما العمل؟

إن هذا النهج لا ينسجم مع التطور التاريخي ولذا فإن الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب نشوء حركة كردستانية تعبر ضرورات (التضامن) اهتمامها وتتخذ من (الديمقراطية) قاعدة لتحركها السياسي في الاتجاهين الداخلي والخارجي على حد سواء حتى لا تفقد الحركة الجديدة اعتبارها أمام أنظار الرأي العام العالمي وتكون قادرة على كسب التأييد في الداخل والخارج.

على هذا الأساس يمكن التخلص من الصراعات الدموية المستمرة بين الأحزاب وزعاماتها المستبدة، التي تحتكر السلطة وتزعم أن من حقها وحدها حق التكلم باسم الأمة الكردية. وعلى هذا الأساس يمكن بلورة مطالب الأمة الكردية المشروعة وحقها في تقرير المصير مهما كانت صيغة هذا الخيار: الفدرالية – الكونفدرالية - أو الاستقلال التام والناجز والتي يجب أن تهدف كلها إلى إنهاء حالة الاحتلال التي تعاني منها كردستان منذ قرون وهذا يعني انسحاب التواجد الأجنبي العسكري والأمني بكل صورته وأشكاله. وبالتالي عرض هذه المطالب على الرأي العام العالمي من قبل قيادة تتحلّى بالشرعية الديمقراطية اللازمة – ولم تفرض سلطتها من خلال فوهة البندقية ودعم سلطة أو سلطات تحتل جزءاً أو أجزاء من كردستان - لتمثيل الشعب الكردي في كل المحافل الدولية.

هذا التحول التاريخي يعتبر في نظرنا بمثابة (الجهاد الأكبر) وما تبقى من أوجه النضال على درب الحرية والانعتاق فهي (الجهاد الأصغر). علماً أن الديمقراطية ليست أمراً بديهياً وبسيطاً، لأنها تعني في حالات كثيرة تقديم الإيثار على ما عهدناه لحد الآن من الأثرة بهدف خدمة الصالح العام. لأن الديمقراطية ثمرة نضال وجهد ودليل على مستوى معين من التقدم الفكري والنضوج الحضاري والثقافي في ممارسة العمل السياسي كما أن انعدامها دليل على تخلف واضح في العقلية السياسية على هذه الأصعدة جميعاً. ولا بد من الإشارة في هذا الموضوع إلى أن الديمقراطية لا تعني الفوضى والتسيب، بل تعني انضباط الإدراك والوعي القومي بهدف توجيه النضال التحرري إلى قنوات تستهدف حقا حماية مصالح الأمة الكردية وكردستان ولا تبدد هذه المصالح خدمة لإغراض شخصية وهذا ما ألفه الشعب الكردي لحد الآن. كما أن هذه الديمقراطية تستهدف صيانة حقوق الأمة الكردية ولا تبدها. والخلاصة فالديمقراطية تستهدف ارساء قواعد دولة القانون، التي تصون الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية وتمنع ممارسة سوء الاستفادة من السلطة من كل الأوجه وتمنع اثناء فنة تمارس السياسة على حساب الصالح العام عبر اختلاس الاموال العامة... الخ

نحن على ثقة، بأن قيادة ديمقراطية من هذا النوع ستكون قادرة على عرض المطالب الكردية بنجاح أمام الرأي العام العالمي ومؤهلة لكسب تأييد الديمقراطيين في شتى أرجاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية،

سيما وأن الأخيرة خاضت هي الأخرى بدورها حرباً تحريرية ضد الاستعمار البريطاني من أجل الاستقلال وستفهم بدون أي التباس دوافع الأمة الكردية.

ونشوء حركة تضامن وديمقراطية من هذا النوع في كردستان يتطلب بالضرورة نشوء أحزاب أو على الأقل حزب ديمقراطي حقيقي يتخذ بالفعل من المبادئ والأعراف والتقاليد والممارسات الديمقراطية الموجودة في أمريكا وأوروبا نموذجا لها تقتدي بها في مناهجها وسلوكها العام الداخلي ونحو الخارج. بمعنى إنها تعكس بالضرورة رأي الأغلبية الكردية عن طريق الترشيح والانتخاب السري لحزب واحد أو ائتلاف أحزاب متعددة.

بالطبع هنالك نماذج في تأريخ الحركات التحررية الكردية، كانت لها إيجابياتها في موقفها من السلطة وكيفية ممارستها، تستحق كل التقدير والتوقير ومنها موقف الشيخ أحمد بارزاني لكنها على انفراد لن تكون كافية كما ثبت لتحقيق الأهداف المطلوبة على هذا الصعيد ولا بد من تعزيزها بشروط أخرى لضمان تحقيق الأهداف المرجوة نظراً لتأصل التقاليد القديمة البالية في عقول الساسة في شتى أنحاء كردستان. ولا بد من الاعتراف بأن نهج الاستبداد ليس ظاهرة كردية فقط، بل أن العالم الإسلامي والشرقي على العموم يعاني من هذه الآفة السياسية ككل بصورة عامة. فنحن نلاحظ مثلاً بأن الرئيس الأرجنتيني السابق (كارلوس مينيم) وهو من أصل سوري سعى حتى وهو في الأرجنتين لإطالة أمد بقائه في السلطة بكل السبل عن طريق محاولة تغيير القوانين. غير أن وعي الشعب الأرجنتيني كان ناضجاً لدرجة كافية بحيث استطاع أن يحول بينه وبين الترشيح للمرة الثالثة.

من هنا لا بد من وضع بعض القواعد الثابتة لمنع تسلل الدكتاتورية من أبواب جانبية إلى هذه الأحزاب الديمقراطية الكردية. ونحن نقترح لتحقيق هذا الهدف على سبيل المثال الشروط التالية:

1- إجراء انتخابات دورية لاختيار قيادة الحزب كل أربعة سنوات. تكون هذه الانتخابات سرية ولا يجوز إعادة الترشيح لهذه القيادة أكثر من مرتين. وهذا يعني بأن رئيس الحزب أو السكرتير وما إلى ذلك من التسميات الخاصة بالقيادة لا يجوز أن يسيطرون على أجهزة الحزب أكثر من ثمانية سنوات بأي حال، على اعتبار أن إطالة الأمد أكثر من هذه المدة تتضمن دكتاتورية مبطنة ومستترة حتى في الأنظمة الديمقراطية وتسلب الشعوب حريتها الديمقراطية على أصعدة كثيرة وتزداد السلبات لتطغى على الإيجابيات في النهاية. وهذا ما أثبتته التجارب حتى داخل الأنظمة الديمقراطية كالنمسا في عهد المستشار برونو كرايسكي وألمانيا في عهد المستشار هلموت كول.

ومن البديهي أن تسعى هذه الأحزاب الديمقراطية في كردستان إلى فرض تطبيق نفس هذا المبدأ على صعيد تأسيس الحكومة الكردية في كل المناطق التي تتاح فيها إمكانية تأسيس مثل هذه الحكومة، بل وتفرض تطبيق هذا المبدأ على كيفية اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتعيين الوزراء على نفس الأسس. ورغبة من أجل توفير المزيد من اللامركزية وبالتالي المزيد من الديمقراطية يجب أن يكون انتخاب المحافظين، القائمين، مدراء النواحي، بل ومدراء البلديات قائماً على نفس الأسس وأن يجري انتخاب مرشحين ممن عاشوا في المناطق المعنية لفترة زمنية محددة (ثلاث سنوات مثلاً). يقول المستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي:

< من بين الذين يديرون شؤون الدولة ويؤدون واجباتهم، البعض منهم ربما كان في هذه الوظيفة مدة أطول مما يجب، لأنه ليس هنالك شيء أسوأ بالنسبة للوزير، إذا كانت هذه الوظيفة ترضيه طوال الوقت ... الرجل الأنسب للوظيفة دائماً هو من لا يرشح نفسه لها. بعض التجارب أوصلتني إلى هذه القناعة. >

أما المستشار الألماني هلموت كول فيقول:

< القيادة السياسية يجب أن تعني بالتأكيد، بأن يكون المرء مدركاً لنوعية المشكلة وهذا من أولويات الأهلية. أنا ازعم أيضاً بأن من جملتها كذلك أن يكون المرء ذو خيال ورؤية ... >

أما المستشار الألماني هلموت شميت فيقول:

< ... السيد كول أشار وبحق بأنه وبالطبع وفي كل مرة يتخذ القرارات من جديد وان بعض القرارات فقط روتينية وشكلية أما الأخرى فتحتاج إلى إعمال الفكر والتحليل الذاتي داخليا وكذلك التبريرات.

أنا أعتقد بأن الدستور الأمريكي متفوق على دستورنا في هذه النقطة. في أمريكا يجوز للرئيس مرتين (كل مرة أربعة سنوات) أن يمارس السلطة فقط. حتى أن فترة حكمي كانت طويلة أكثر من اللازم. أنا مقتنع تماماً بأنني مارست السلطة فترة أطول مما يجب، وكان علي أن أنتهي قبل انتهاء العام الثامن ... وكلما زادت فترة الحكم زادت القرارات المتخذة روتينياً وشكلياً وقلت القرارات المتخذة على أساس التحليل. >

2- رفض فكرة توريث السلطة، بالأخص من الأب إلى الابن. غير أن هذا يجب أن لا يعني حرمان الأبناء من الترشيح نهائياً، بل لفترة لا تزيد عن مرحلتين انتخابيتين وهو ما نلاحظه مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية. علماً أن التاريخ أظهر بأن الأبناء لم يتمكنوا من ممارسة السلطة التي تقلدها أبواهم في أمريكا إلا في حالتين فقط. ويلاحظ كذلك بأن توريث السلطة في ظل الأنظمة الديمقراطية كالهند مثلاً جلب معه تعقيدات كثيرة وأدى في النهاية إلى مقتل أشخاص ممن انتموا إلى عائلة كان لها دور هام في نيل الاستقلال من الاستعمار البريطاني، مثل أنديرا غاندي وابنها راجيف غاندي. ومن الجدير بالذكر بأن ماليزيا باتت تنتخب حتى الملك لفترة زمنية واحدة فقط وهي خمس سنوات غير قابلة للتجديد.

لقد أن الأوان أن يقتدي الساسة الأكراد بهذه التحولات التاريخية على الساحة السياسية في العالم.

إن تحولاً من هذا القبيل سيفتح مجالات أرحب للتفاهم مع الحركة الديمقراطية في العالم بكل كياناتها ومؤسساتها وبذلك يمكن عرض القضية الكردية على الساحة الدولية بما في ذلك المنظمات الدولية وذلك على قاعدة أكثر متانة مما كانت عليه في الماضي وذلك نظراً إلى الخلفية الشرعية للناطقين باسمها. وبالطبع من الضروري توضيح حقيقة إن الحركة التحررية الكردستانية هي في جوهرها حركة دفاعية مشروعة استناداً لكل الشرائع السماوية والوضعية دفاعاً عن حق الوجود والكيان ولا تمثل تهديداً ولا تشكل خطراً على أحد.

إن الأمة الكردية غير مستعدة لقبول الوضع الراهن بأي حال من الأحوال، لأنه يتنافى مع كل القيم والمبادئ التي تعارفت عليها البشرية، بالأخص وإن الإنسان المعاصر بات يعيش في القرن الواحد والعشرين والسكوت عن مثل هذا الإجحاف بالحقوق والتتكبر للحريات لا يليق بأي إنسان حر وديمقراطي. إن ما تعانيه الأمة الكردية ليس قضاءً وقدرًا حل بها، بل هو نتاج عمل إجرامي أقدم عليه بعض الحكام المحليين والاستعمار العالمي وللامنة الكردية الحق المطلق للعمل بكل الوسائل المتاحة لدية لإعادة الحق إلى نصابه بالأخص الوسائل الديمقراطية.

يقول المستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي:

< كل ما يصنعه البشر تتواجد فيه نواقص بشرية أيضاً وعلى المرء أن يتخذ بعض الإجراءات ضدها ... علينا أن نعترف بأن بعض الأوضاع هي كما هي عليه الآن وليست بشكل آخر، ولكن هذا لا يعني أبداً، بأننا يجب أن

نعتبرها غير قابلة للتبديل. لقد انطلقت على الدوام في السياسة من قاعدة التغيير الإيجابي للأوضاع وسأكافح حتى آخر لحظة لهذا الغرض ... >

نأمل أن يكون موقف كل الديمقراطيين في العالم مشابها لهذا الموقف اتجاه المسألة الكردية أيضا في حق شعبها في تقرير المصير.

وعلى الشعب الكردي بدوره أن لا يعتبر الوضع الحالي قدرا إلهيا لا يمكن تغييره، بل أن ينظر إليها كبلية جانبها عليه فئة من البشر تجنت ومازالت تتجنى على كل الشرائع والقوانين والمواثيق الدولية التي صاغها التطور البشري عبر قرون من التطور والداعية إلى حماية وصيانة الكرامة البشرية وإدانة منتهكها. فالحق مع الأمة الكردية في مطالبتها بتقرير المصير.

هذه باختصار رسالة الأمة الكردية وحركتها الديمقراطية الكردستانية إلى كل الديمقراطيين في العالم والى منظمة الأمم المتحدة بالدرجة الأولى وفي مقدمتها مجلس الأمن. هذه الرسالة تطالب باسم الأمة الكردية المظطهدة والمجزأة بحق الشعب الكردي في التمتع بقرارات الأمم المتحدة والعيش ضمن المبادئ التي تتنادي بها وفي مقدمتها منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، التي يتعرض لها باستمرار من قبل محتلي بلاده وكذلك بالقرار الصادر حول استقلال المستعمرات لمنع الدول المحتلة لكردستان من مواصلة السياسة الكولونيالية في كردستان، بما في ذلك سياسة الاستعمار الاستيطاني. هذا إلى جانب حق الشعب الكردي في التمتع بكل الحقوق، التي نصت عليها بيانات واتفاقات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، لكي تتوفر لديه وسائل البقاء والتطور الحضاري أسوة ببقية الشعوب والأمم في العالم بدون تمييز عن طريق تمكينه من الاستفادة من ثروات بلاده الطبيعية لخدمة وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة في كردستان. ولأجل تحقيق هذه الأهداف لا بد من القضاء على الاحتلال الذي تعاني منه كردستان بتواجد قوات عسكرية أجنبية على أراضيها وإجبار هذه القوات على الرحيل.

ولعل من المفيد أن نعيد إلى ذاكرة الأمم المتحدة، الخطاب الذي وجهه الشيخ محمود في مذكرة بعثها إلى عصابة الأمم بتاريخ 21 / 3 / 1931 جاء فيها:

< لي الشرف أن أقدم إليكم بشكوى شعب كانت عصابة الأمم قد قررت أن تتولى أمر حمايته. أن هذا الشعب هو الشعب الكردي، الذي أفتخر بالانتماء إليه ...

نحن لا نريد أن نتسلط على أي شعب أو أن نحتل أي بلد. كما أننا لا نريد أن نتحول إلى أسياذ على مصير ورقاب الآخرين. ولكننا في ذات الوقت لن نرتضي الذل والخضوع إلى الآخرين. وهذا هو الهدف، الذي قاتل من أجله عشرات الملايين من البشر خلال الحرب الأخيرة وقدموا أرواحهم كذنور وقرابين لتحقيقه. الهدف الذي أقرت به عصابة الأمم منذ أيامها الأولى رسميا للأكراد أيضا ... >

هذه الرسالة شهادة تاريخية على حقيقة هوية حركة التحرر الكردستاني، التي كانت وما تزال حركة دفاعية، ليس فيها عنصر تهديد ضد أي شعب من الشعوب، بل استهدفت منذ البداية حماية الكيان الذاتي و تحقيق ما تعارفت عليه شعوب العالم من حقوق مشروعة على الصعيد السياسي والثقافي والاقتصادي.

إن دعم حركة التحرر الكردستاني دعم أكيد لاستتباب الأمن والسلام في الشرق الأوسط وبالتالي في العالم.

إن إهمال هذا الدعم أو الأضرار بهذه الحركة التحررية بالمقابل تعني المشاركة في كل الجرائم المرتكبة ضد الأمة الكردية وإسهام في نشر عدم الاستقرار وانعدام الأمن في هذه المنطقة وبالتالي في العالم.

تري المادة الأولى من الاتفاقية الدولية حول حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام / 1966:

< 1- لكل الشعوب الحق في تقرير المصير. وبناء على هذا الحق، فان لها حق الاختيار الحر لاتخاذ القرارات حول وضعها السياسي وصياغة تطورها الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي بشكل حر.

2- لكل الشعوب الحق في التمتع ولأغراضها الخاصة بشكل حر بثرواتها الطبيعية ووسائلها الخاصة، دون الإضرار بكل الالتزامات المترتبة على التعاون الاقتصادي بين الدول، على أساس النفع المتبادل، الذي ينبثق من القانون الدولي.

3- إن الدول المتعاقدة، بما في ذلك الدول المسؤولة عن إدارة المناطق، التي لا تتمتع بالاستقلال الذاتي والبلدان التي تخضع للانتداب، عليها أن تطبق حق تقرير المصير وأن تحترمه وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة. >

أوربا

2002 / 6 / 16

بسم الله الرحمن الرحيم

((ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها
قد أفلح من زكاها و خاب من دساها))

صدق الله العظيم

المصادر

مصادر باللغة العربية:

- 1- القرآن الكريم
- 2- نهج البلاغة
- 3- أيوب بارزاني: المقاومة الكردية للاحتلال
- 4- عبد المصور بارزاني: حماية الأكراد
- 5- حسن العلوي: العراق: دولة المنظمة السرية. مطبعة أمير – انتشارات الشريف الرضي.
- 6- ميخائيل رمضان: شبيهه صدام (قصة الرجل الذي بقي 19 عاما شبيها لصدام) / ترجمة: حميد البغدادي
- 7- منشورات جمعية التضامن مع الشعب الكردي: (المسألة الكردية والمؤتمرات الإسلامية)
- 8- مجلة (هه فوت) الأعداد الصادرة في عام / 2000-2002
- 9- جريمة العراق في الإبادة الجماعية (حملة الانفال ضد الكرد). منظمة مراقبة حقوق الانسان / الشرق الاوسط

- سلسلة الدراسات الكردية (مركز هافيبون للدراسات والنشر الكردية في برلين) / 2002
- 10- جوناثان راندل: (بعد كل هذه المعرفة، أي مغفرة ترتجى؟) ترجمة الى العربية تحت عنوان: (أمة في شقاق). دروب كردستان كما سلكتها ببيروت دار النهار – ترجمة فادي حمود / 1997.

مصادر باللغة الألمانية:

هذه المصادر تتألف من ثلاثة مجموعات: كتب – أفلام وثائقية – صحف ومجلات

الكتب:

- 1- GENEVIEVE, CHAUVEL: >ICH SALADIN: DAS SCHWERT DES GERECHTEN < BATEI / LUBBE (1995 / DEUTSCHLAND) ROMAN
- 2- HANNES, SWOBODA: > MEIN EUROPA <. ECHO VERLAG (1999 WIEN)
- 3- ROBERT, BAER: >DER NIEDERGANG DER CIA <. DER ENTHULUNGSBERICHT EINES CIA – AGENTEN. BERTELMANN'S VERLAG, MUNCHEN / 2002
- 4- EGON, BAHR: > DEUTSCHE INTERESSEN: STREITSCHRIFT ZU MACHT, SICHEIT UND AUSSENPOLITIK <.
- 5- HELMUT, SCHMIDT: >JAHRHUNDERTWENDE<. SIDLER VERLAG / BERLIN / 1998
- 6- BRUNO, KREISKY: > IM STROM DER POLITIK: ERFAHRUNGEN EINES EUROPAERRS <. EIN SIEDLER BUCH BEI GOLDMANN / BERLIN / 1988
- 7- ANNA MARIA SIGMUND: >DIE FRAUN DER NAZIS<. WIHELM HEYNE VERLAG / MUNCHEN / 2002

- 8- HENRY A. KISSINGER: > JAHRE DER ERNEUERUNG – ERINNERUNGEN<. BERTELMANN VERLAG / MUNCHEN/1999
- 9- KLAUS – DIETER SCHULZ–VOBACH: >MOHAMMEDS ERBEN<. GOLDMANN VERLAG / MUNCHEN / 1992
- 10- STEPHANE COURTOIS U.A.: > DAS SCHWARZBUCH DES KOMMUNISMUS: UNTERDRÜCKUNG, VERBRECHEN UND TERROR <. PIEPER VERLAG / MUNCHEN / 1988
- 11- WILLIAM L. URY: > KONFLIKT-MANAGEMENT: WIRKSAME STRATEGIEN FÜR DEN SACHGERECHTEN INTERESSEN-AUSGLEICH <. HEYNE VERLAG / MUNCHEN / 1996
- 12- M. SELIM CURUKKAYA: > PKK: DIE DIKTATUR DES ABDULLAH OCALAN <. FISCHER VERLAG / FRANKFURT AM MAIN, 1997
- 13- ANDREAS ZUMACH: > VEREINTE NATIONEN <. RORORO SPECIAL / HAMBURG / 1995
- 14- WILHELM DIETEL: > CARLOS: DAS ENDE EINES MYTHOS <. B ASTEIN – LUBBE /BERGISCH GLADBACH / 1995
- 15- THOMAS CLEARY: > VIER WEGE ZUM ERFOLG <. HEHNE VERLAG / MUNCHEN / 1998
- 16- RICHARD KIESSLER UND FRANK ELBE: >DER DIPLOMATISCHE WEG ZUR DEUTSCHEN EINHEIT <. SUHR-KAMP / BADEN – BADEN / 1996
- 17- GUIDO KNOPP: > HITLERS HELFER <. BAND I. UND II. BERTELMANN / MUNCHEN / 1996
- 18- MARIO VARGAS LLOSA: > DAS FEST DES ZIEGENBOCKS <. ROMAN SUHRKAMP VERLAG / FRANKFURT AM MAIN / 2001
- 19- HANS DOLLINGER: >SCHWARZBUCH DER WELTGE-SCHICHTE <. KOMET / FRECHEN / 1999
- 20- CHRISTOPHER JOHN FAARLEY: > AN ALLEN FRONTEN <. ROMAN FISCHER VERLAG / FRANKFURT AM MAIN / 1997
- 21- BENJAMIN KORN: > KUNST, MACHT UND MORAL < ESSAYS SUHRKAMP / FRANKFURT AM MAIN / 1998
- 22- BROCKHAUS ENZYKLOPADIE (BAND 4) WIESBADEN / 1968
- 23- MEYERS ENZYKLOPADISCHE LEXIKON (BAND 6) MANNHEIM / 1972

الأفلام الوثائقية:

- 24- FORSCHER FÜR DEN KRIEG (GIFTGAS – DER UNSICHTBARE TOD) N3
- 25- FORSCHER FÜR DEN KRIEG (BIOWAFFEN – TODLICHE BAKTERIEN) N3

- 26- FORSCHER FÜR DEN KRIEG (ATOMRAKETEN – DER HIGHTECH – TOD)
N3
- 27- MORD IN STOCKHOLM (WER ERSCHOS OLOF PALME ?) N3
- 28- POLITISCHE MORDE (DER GEWALTSAME TOD DAG HAMMARSKJOLD)
HESSEN
- 29- // // (MORD IM KOLONIALSTIL: PATRICE
LUMUMBA, EINE AFRIKANISCHE TRAGÖDIE) ARD
- 30- DORNEN IN MEINEM AUGE: DIE KURDISCHE ANWALTIN EREN
KESKIN KLAGT AN) ARTE
- 31- SCHWARZER TERROR IN ITALIEN: (STRATEGIE DES SCHREKENS)
ARTE
- 32- IRAK: (LEBEN IM ELEND) ARTE
- 33- JAPAN: (JAHRE DES ROTEN TERRORS) ARTE
- 34- THEMEN ABEND: NEUE VERBRECHEN GEGEN DIE MENSCHLICHKEIT
(VERGEWALTIGUNG ALS WAFFE) ARTE
- 35- BEN BARAK – EIN KAMPF FÜR DEMOKRATIE IN MAROKKO (ARTE)
- 36- THEMA ALGERIEN: DER TRAUM DES SISYPHUS (KAMEL: SOHN DES
TERRORISTEN) + DAS SCHWERT UND DER HALBMOND. (ARTE)
- 37- POLITISCHE MORDE: TOD IN ROM – DER FALL ALDO MORO.
(HESSEN)
- 38- DER FLUCH DES OLS: (DER LANGE SCHATTEN DES SADDAM
HUSSEIN) + (KEIN FRIEDEN UNTER ABRAHAM'S SOHNE). (ZDF)
- 39- DOKU: DIE GEISTER DIE ICH RIEF (DIE USA UND AFGANISTAN,
PANAMA UND IRAK) PHONIX
- 40- DER ATOM-STAAT: DIE FRANZÖSISCH-IRANISCHEN BEZIEHUNGEN
IM BEREICH DER KERNENERGIE SEIT 1974. (ARTE)
- 41- DOKU. (50 JAHRE KRIEG – ISRAEL UND DIE ARABER) ARTE
- 42- DIE WAHRHEIT ÜBER DEN GOLFKRIEG > (ARTE)
- 43- RWANDA: HELFER DIE KEINE SIND (DIE INTERNATIONALE
VERANTWORTUNG FÜR DEN VOLKERMORD) ARTE
- 44- SADDAM'S BOMBE. (ARD)
- 45- ES BEGAN MIT EINER LUGE. (ARD)

مختارات من مقالات الصحف والمجلات الألمانية الألمانية:

- 46- DER SPIEGEL: (IRAK – AUFSCHWUNG IM SCHATTENREICH) 7 (12 / 2 /
2001)
- 47- FOCUS: (WELTKRIESE: TERROR – ALARM) 39 (24 / SEP. / 2001)

- 48- FRAKFURTER ALLGEMEINE Z.: (STREIT UM KURDISCHE BURGERMEISTER) ANKARA VERBITTET SICH EINMISCHUNG DEUTSCHLAND UND DER EU (24/FEB. /00)
- 49- SUDDEUTSCHE Z.: (KALTER KRIEG UND HEISSER FRIEDEN) 10 / SEP / 2001
- 50- BILD: RUSTUNGSAUTRAG ERTEILT – DIE DEUTSCHE FIRMA LFK...ZUR MODERNISIERUNG VON 350 TÜRKISCHEN KAMPFHUBSCHRAUBER ERHALTEN, DIE AUCH ZUM KAMPF GEGEN DIE KURDEN EINGESETZT WERDEN KONNEN ...(6/3/02)
- 51- BILD: PKK-CHEFIN VERHAFTET: (KARLSRUHE – BKA – FANDER NAHMEN DIE LEITERIN (28) DER PKK-FRAUENORGANISATION IN EUROPA UN DUISBURG FEST> GEGEN DIE KURDIN WURDE HAFTBEFEHL ERLASSEN). 8 / 12 / 99
- 52- BILD: (ROT / GRUN: WIEDER KRACH UM WAFFENEXPORTE). 11 / 11 / 99
- 53- BILD: (OCALAN-BRUDER: DIE PKK GIBT DEN KAMPF AUF). 3 / 9 / 99
- 54- BILD: (PAPST-ATTENTATER AUS ITALIENISCHER HAFT ENTLASSEN, IN DIE TURKEI AUSGEFLOGEN: KLART ER JETZT DAS RATSSEL EMANUELA ?... SIE WAR 15 JAHRE ALT, ALS SIE VOR 17 JAHREN VERSCHWAND ... 16 / 6 / 2000
- 55- BILD: (PAPST-ATENTATER NACH 19 JAHREN BEGNADIGT). 14 / 6 / 2000
- 56- BILD: (BASCHAR EL ASSAD: DER NEUE ; LOWE ; in NAHOST). 13 / 6 / 2000
- 57- BILD: (KOHL-VERHORT: ABGEORDNETE BRULTEN SICH GEGENSEITIG AN) 30/6/02
- 58- BILD: (PEINLICHES JUBILAUM IN WIEN) – (OSZE) 14 / 7 / 2000
- 59- BILD: (PKK-FUHRER FESTGENOMMEN: PARIS-ZIELFANDER FASSTEN EINEN HOCHRANGIGEN PKK-FUNKTIONER (35) IN PARIS ... 13 / 10 / 99
- 60- BILD: (SKANDAL-ENTSCHEIDUNG EINES REKTORS: TURKISCH-VERBOT AUF DEM SCHULHOF). 30 / SEP. / 1999
- 61- BILD: (TURKISCH-VERBOT an DEUTSCHEN SCHULEN: DEUTSCHLAND DISKUTIERT UBER DIESEN REKTOR). 1 / 10 / 1999
- 62- BILD: (GEISEL-GANGESTER MEHMET K.: ER GENIESST DIE TURKISCHE SONNE UND LACHT UBER DIE DEUTSCHE JUSTIZT). 29 / SEP. / 1999
- 63- BILD: (ZEHN MILLIARDEN MARK FUR NS-ZWANGSARBEITER). 16 / 12 / 1999

- 64- BILD: (WIR UND DIE TURKEN – DIE 7 KNACKPUNKTE: DIE GROSSE DISKUSSION UM DEN EU-BEITITT DER TURKEI). 11 / DEZ. / 1999
- 65- BILD: (TV-SPRUCHE: KALLE POHL IN 7-TAGE 7-KOPFE (RTL “ (DAS IST ABER UMSTANDLICH, DEN PANZER ZUM TESTEN IN DIE TURKEI ZU SCHICKEN – HIER IN DEUTSCHLAND GIBT ES DOCH AUCH VIELE KURDEN “.
- 66- BILD: (PANZER FUR TURKEI-SCHRODER BLEIBT KNALLHART). 26 / 10 / 1999
- 67- BILD: (ZERSCHIESST DER“ LEO” DIE KOALITION?). 26 / OK. /1999
- 68- BILD: (WAFFENSTREIT: GRUNE NIEDERLAGE BEI PILS UND GEMUSESUPPE). 27/10/1999-
- 69- BILD: (JOSCHKA FISCHERS JUGEND-SUNDEN). 5 / 1 / 01
- 70- BILD: (DAS RACHE-KOMMANDO DES MOSSAD). 11 / 1 / 01
- 71- BILD: (SOLLEN DEUTSCHE ARZTE SADDAM HEILEN ?).11 / 1 / 01
- 72- BILD: (UMFRAGE: MEHRHEIT VERMISST BEI AUSLANDERN ANPASSUNGSFAHIGKEIT). 4 / 11 / 00
- 73- BILD: (MILLIARDEN FUR DIE RUSTUNG - BERLIN: UNSERE REGIERUNG GENEHMIGTE IM VERGANGENEN JAHR RUSTUNGSEXPORTE IM WERT VON 5,9 MILLIARDEN MARK. DIE MEISTEN GERATE GINGEN IN DIE TURKEI ...). 6 / 11 / 00
- 74- BILD: (TURKEI: ANGST UM SPRACHE). 6 / 9 / 00
- 75- BILD: (ROT-GRUN: STREIT UM EINE NEUE MUNITIONSFABRIEK FUR DIE TURKEI). 25 / 8 / 00
- 76- BILD: (VOM BND GEORTET: SADDAMS GEHEIME RAKETENFABRIK). 25 / 8 / 00
- 77- BILD: (DIKTATOR SADDAM HUSSEIN VERSTECKT NEUN ATOMBOMBEN).27/2/01
- 78- BILD: (OCHELAN, ODER DIE FRAGE – WIE FEIGE WERDEN REBELLENFUHRER, WENN ES UM IHR EIGENES LEBEN GEHT ? PKK-FUHRER OCHALAN – EINST EIN MANN DER STARKEN WORTE UND SCHRECKLICHEN TATEN. JETZT SITZT ER DA, IM SCHUSSSICHEREN GLASKASTEN. KLEINLAUT, DIE AUGEN GESENKT, SEINE FINGERKNOCHELN KNETEND. EIN HAUFCHEN ELEND. SEINE ANHANGER, DIE FUR IHM DURCH FEUER GINGEN, SIND GESCHUCKT! ...). 6 / 9 / 1999
- 79- BILD: (SADDAM LASST DIE HUREN KOPFEN). 23 / 1 / 01
- 80- BILD: (ICH BAUTE AN SADDAMS “ FAUST GOTTES”). 21 / OK / 00

81- BILD: (DEUTSCHE SPURPANZER NACH KUWAIT UNTERWEGS: IST BALD SADDAM DRAN ?). 24 / 01 / 02

82- BILD: (BIN LADEN DROHT WIEDER: “ WIR TOTEN DIE KONIGE DER UNGLAUBIGEN (20 / FEB. / 02)

83- BILD: (HIER SITZT DER SCHUH-BOMBER). 31 / DEZ. / 01

84- BILD: (EXKLUSIV: DER TERROR-BEFEHL) 29 / SEP. / 01

85- BILD: (BUSH: “ WIR WERDEN DEN FEINDEN DER FREIHEIT EINE ABFUHR ERTEILEN!). 24 / MAI / 02

86- BILD: (SPENDEN – SKANDAL: SPD VERKLAGT EIGENEN BURGERMEISTER). 19 / 03 / 2002

87- BILD: (IRAK – ANGRIFF NACHSTES JAHR ?). 29 / 4 / 2002

88- BILD: (PAPST GEISSELT KINDESMISSBRAUCH). 24 / 4 / 02

89- BILD: (WAFFEN – EMBARGO: ISRAEL EMPORT UBER DEUTSCHLAND. DER ISRAELISCHE MERKAVA PANZER FUNKTIONIERT NICHT OHNE DEUTSCHE ERSATZTEILE). 10 / 4 / 02

90- BILD: (ANGST VON BIOWAFFEN-ANGRIFF: LONDON – DIE BRITISCHE REGIERUNG LASST 16 MILLIONEN DOSEN FUR POKENSCHUTZIMPFUNG BEREIT STELLEN. 15 / 04 / 02

91- BILD: (NEUES BIN-LADEN-VIDEO AUFGETAUCHT: “ UNSERE BRUDER HABEN SICH ALS MARTYRER GEOPFERT “). 16 / 04 / 02

92- BILD: (PKK-CHEF FESTGENOMMEN. ISTANBUL – IN IRAN WURDE DER PKK-SPITZENFUNKTIONAR CEMIL BAYIK GESCHNAPPT ...). 04 / 04 / 02

93- BILD: (SADDAM VERTEIDIGT SELBSTMORD-ATTENTATER...). 17 / 04 / 02

94- BILD: (GEHEIMPLAN AUFGEDECKT! TERRORISTEN WOLLEN US-HOCHHAUSER SPRENGEN). 21 / 05 / 02

95- BILD: (TERROR – ANGST: WIE GEFAHRLICH WIRD ES FUR UNS ?). 13 / 06 / 02

96- BILD: (FBI FASST KOMPLIZEN VON BIN-LADEN. ATOM-ANSCHLAG AUF WASHINGTON VEREITELT). 11 / 06 / 02

97- BILD: (VERLIERER: IRAKS DIKTATOR SADDAM HUSSEIN (65) LIEFERTE EINEN NEUEN BEWEIS SEINES WAHNSINNS. ER ORDNETE AN, DASS SEINE ROMANE “ ZABIBA UND DER KONIG “ ,“ MANNER UND DIE STADT “ UND “ DIE GESCHUTZTE ZITADELLE “ ,“ PFLICHTLEKTURE FÜR ALLE SCHULER WERDEN. SCHULBEBLIOTHEKEN MUSSEN SEINE WERKE “ IN AUSREICHENDER MENGE “ ANSCHAFFEN ...). 24 / 06 / 02